ابراهيم الحيدري

الشخصية العراقية

I

البحث عن الهوية

التنوير

الكتاب: الشخصية العراقية/ البحث عن الهوية
المؤلف: د. ابراهيم الحيدري
عدد الصفحات: 296 صفحة

الترقيم الدولي: 978-9953-582-69-6

الطبعة الأولى: 2013

جميع الحقوق محفوظة ©

الناشر:

التنوير للطباعة والنشر والتوزيع

لبنان: بيروت - الجناح - مقابل السلطان ابراهيم
سنتر حيدر التجاري - الطابق الثاني - هاتف وفاكس: 009611843340

مصر: القاهرة - وسط البلد - 8 شارع قصر النيل - الدور الأول - شقة 10
هاتف: 0020227738931 - 00201007332225
فاكس: 0020227738932

تونس: هاتف: 0021674407440
بريد إلكتروني: darattanweertunis@gmail.com

بريد إلكتروني: darattanweer@gmail.com
موقع إلكتروني: www.dar-altanweer.com

د. ابراهيم الحيدري

الشخصية العراقية

الجزء الأول
البحث عن الهوية

التنوير

تصدير

هذا الكتاب حصيلة جهود سنوات طويلة من البحث النظري والميداني لدراسة وفهم الشخصية العراقية وتحليلها تحليلاً سوسيو- ثقافياً ونفسياً والكشف عن مكوناتها وعناصرها الرئيسية وتحليل أبعادها الثقافية والاجتماعية والنفسية لمعرفة وتشخيص خصائصها وسماتها الظاهرة والخفية، وكذلك دراسة الوضعية المجتمعية المثقلة والمتخلفة والمتحكّمة في تحديد واقعنا ومسار مستقبلنا، من أجل معرفة حالنا ومعاناتنا والتباس فكرنا وعملنا وسلوكنا والمساعدة على تجاوز وضعنا الراهن والسيطرة على مقوّمات وجودنا وإعادة الاعتبار الى ذاتنا المنكسرة، انطلاقاً من معرفة الذات ونقدها قبل الدفاع عنها وجلدها، لأن النقد والنقد الذاتي ضروريان لبلورة رؤية موضوعية ليست ذات بعد واحد وتقوم على الربط الجدلي بين الفكر والممارسة العملية. وأن نحاول قدر الامكان دراسة الشخصية العراقية وتشخيص خصائصها وسماتها تحليلاً علمياً وموضوعياً بعيداً عن التصورات الايديولوجية والبكائيات القومية والولاءات الاثنية

والقبلية والطائفية ومعالجتها من جميع جوانبها المجتمعية. لذا فإن أية معالجة أخرى سريعة او متسرعة ولا تمس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي إلا من الخارج السطحي والمخادع، الذي انتجها، لا توصلنا الى الأسباب الحقيقية الكامنة والعوامل الفاعلة، الشعورية واللاشعورية، التي تتحكم في الشخصية. لذلك علينا الوقوف لحظة امام مرآة عاكسة نتأمل فيها ذاتنا لمعرفة هويتها وخصوصيتها وسماتها الشكلية والجوهرية، لان معرفة الذات، من الناحية الابستمولوجية هي أول درس في نظرية المعرفة الاجتماعية. كما علينا تخطي معرفة الذات إلى الآخر ودراسة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المهيمنة، التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل نمط الثقافة ونموذج الشخصية ومواجهة السلبيات بجرأة وشجاعة عن طريق النقد والنقد الذاتي، فهو الطريق الأسلم لتجاوز الواقع والانطلاق نحو بناء مستقبل أفضل.

والحقيقة، فإنه على الرغم مما مر على العراق في تاريخه الطويل من كوارث ومحن، فقد بقيت الشخصية العراقية شخصية حية بنّاءة وانفعالية قلقة ومسالمة بطبيعتها، ولها قابلية على الصبر والتحمل وقدرة عالية على التكيف مع الظروف المتغيرة والتمسك بالحياة. والدليل على ذلك هو تجاوز العراقيين حرباً أهلية طاحنة وصمودهم أمام نيات تدمير الوطن وتجزئته الى دول طوائف.

غير ان ما حدث في هذا المجتمع من تغيرات بنيوية عميقة خلال العقود الأخيرة، بسبب الاستبداد والحروب والحصار بوجه خاص، وما اعقبها من فوضى وتفكك وانهيار بعد غزو العراق وسقوط النظام، عملت على تكوين مجتمع مغترب وثقافة مستلبة وشخصية منقسمة على ذاتها من الضروري دراستها وفق ما استجد من تحوّلات وتغيرات. علينا الانطلاق من رؤية سوسيولوجية نقدية من الممكن أن تساعدنا على دراسة وتفكيك

وتحليل الشخصية وفهم العلاقة الجدلية التي تربط بين المجتمع والثقافة والشخصية في محاولة لمعرفة أسباب المحنة والانكسار والخضوع التي يمر بها الشعب العراقي اليوم. إن فهم هذه الشخصيّة يمكن أن يكون مفتاحاً يكشف لنا نوافذ الأمل ويأخذ بأيدينا الى شاطئ الاستقرار والأمان وتخطي المحنة التي نمر بها.

الواقع، إن أكثر ما كُتب ويُكتَب عن المجتمع العراقي وعن العنف والخراب الذي يحدث في العراق وعن المجتمع والثقافة والهوية والشخصية وكذلك عن الدولة والسلطة في العراق، انما هو دفاع عن النفس وتبريراً لها وليس تعريفاً بها وتحليلاً ونقداً يكشف عن الجوانب الإيجابية والسلبية فيها.

ففي مثل هذه اللحظات الحرجة من تاريخنا، ونحن نمر بمرحلة انتقالية صعبة ومعقدة وظروف غير طبيعية هي نتيجة من نتائج تراكم الاستبداد والتخلف والاحتلال، علينا أن نكون صادقين وصريحين مع أنفسنا وان نعمل أولاً على تحديد الأسباب والعوامل الجوهرية التي أدت بنا الى هذه الحالة العصيبة والمأزق الحرج الذي لا نعرف الخروج منه والذي قاد إلى انفلات الشخصية العراقية من عقالها والكشف عن مكوناتها. علينا ألا نبقى مثل النعامة، نضع رؤوسنا في الرمال، فقد انكسر حاجز الخوف والصمت، ولا مهرب من الاعتراف بالحقيقة المرة، وحقيقة اننا مقصّرون بحق أنفسنا ووطننا وأمتنا. وأنه علينا ان نغير ذاتنا قبل ان يمسخها الآخرون. وهذا يحتاج الى كثير من الجهد والصبر والوقت لدراسة طرائق تفكيرنا وعملنا وسلوكنا وفهم وتحليل خصائص وسمات شخصيتنا وسبر أغوارها وخفاياها. وعلينا ألا نطلق أحكاماً عاطفية متسرعة ولا أحكاماً مسبقة، وأن يكون فهمنا وتعريفنا وتحليلنا للشخصية علمياً ومنهجياً، وان نأخذ في الاعتبار المرحلة التاريخية والظروف الاجتماعية التي مرت وتمر بها.

ان هذه المهمة تدعونا الى دراسة خصائص هذه الشخصية ومعرفة سماتها، وهذا لا يتم إلا بدراسة البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في سياقاتها التاريخية وكذلك دراسة التكوينات الاجتماعية المتعددة والثقافات الفرعية المتصارعة، وإعادة بناء الهوية الوطنية لا على أساس اجترار الماضي وإنما الحرص على استشراف شخصية وطنية متوازنة منفتحة على الذات وعلى الآخر المختلف، تؤمن بالتواصل والتفاهم والحوار وتحترم حقوق الانسان ولا تتردد في الاستفادة من التراث الإنساني ومن منجزات الحداثة وما بعد الحداثة.

وقد اعتمدنا في هذا الكتاب على ما قمنا به من دراسات وبحوث نظرية وميدانية وما جمعناه من خبرة وتجربة وممارسة في التدريس في عدد من الجامعات العراقية والعربية والأجنبية، اضافة الى ملاحظاتنا العلمية بالمعايشة والمشاركة اليومية من خلال وجودنا داخل العراق وخارجه، ما كوَّن لدينا رصيداً معرفياً حاولنا توظيفه في دراستنا وفهمنا وتحليلنا للشخصية العراقية، مع العلم أن دراسة بنية المجتمع العراقي والشخصية العراقية هو موضوع في غاية الصعوبة والتعقيد ويحتاج الى مشروع وطني تقوم به مؤسسة أكاديمية وتشترك فيه مجموعة من علماء الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا وغيرهم.

كما أن إعادة انتاج شخصية عراقية متوازنة يحتاج إلى فلسفة اجتماعية شاملة ومنفتحة على الذات والآخر والمستقبل وتهدف الى إعادة بناء الفرد والمجتمع المنقسم على ذاته وتعميق الوعي الاجتماعي والوحدة الوطنية. وهذا يحتاج الى اعادة بناء الفرد والمجتمع والدولة على أسس علمية وعقلانية رشيدة، تبدأ بوضع فلسفة تربية وتعليم منتجة وفاعلة واستعادة دور المدينة ووظيفتها الحضارية التنويرية التي تصهر جميع المكونات الاجتماعية في هوية وطنية واحدة وتوفِّر قدراً من الحرية والعدالة وحقوق

الانسان. وقد بيَّنت التجارب العديدة أنه لا يمكن بناء مجتمع سليم وشخصية متوازنة من دون تحقيق فكرة المواطنة وترسيخ مقولة «الدين لله والوطن للجميع».

ولأهمية موضوع الشخصية العراقية وتشعّبه قمنا بتقسيم الكتاب الى ثلاثة أجزاء، خصصنا الجزء الأول منه للبحث في الهوية من خلال دراسة المجتمع العراقي تاريخاً ومجتمعاً وحضارة وتأثيرها على تشكّل الهوية الوطنية، والجزء الثاني منه لدراسة سمات الشخصية العراقية الثابتة والسمات التي تغيرت في العقود الأخيرة. أما الجزء الثالث فسوف نفرده لدراسة الشخصية العراقية في مرحلة ما بعد السقوط وما أفرزته من فوضى ودمار وخراب ما زلنا نجني ثماره حتى اليوم.

في الختام، قمنا بإعداد هذا الكتاب بهدف الإسهام الإيجابي في إعادة بناء لُحمة هذا الوطن، وتقديم جزء مما علينا من دَين نحوه. مع الشكر والتقدير لكل الاصدقاء والزملاء الذين أمدوني بآراء ومعلومات قيمة وكذلك الى زوجتي امل وأولادي جهين ولينه لمساندتهم إياي في انجاز هذا الكتاب.

مقدمة الجزء الأول

خصصنا هذا الجزء لدراسة الهوية العراقية من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وكذلك التكوينات الاجتماعية المتنوعة والهويات المتعددة والثقافات الفرعية المختلفة وكذلك النخب السياسية والأجيال المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية، من أجل دراسة وتفكيك وتحليل أفضل للعوامل التي أثّرت وتؤثر في تكامل الهوية الوطنية وبنية الشخصية العراقية وثوابتها.

يتضمن الفصل الأول إطلالة تاريخية على العراق تاريخاً ومجتمعاً وحضارة، انطلاقاً من أن الباحث الاجتماعي إذا أراد معرفة حاضره واستشراف مستقبله لا بد له من فهم ماضيه وتتبع مسيرته والإشارة إلى المحطات التي توقف فيها الزمن أو التي تحرَّك فيها، وما حدث فيها من قطيعات حضارية وتحوّلات بنيوية وتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتفكيكها وتحليلها ونقدها نقداً جذرياً، وذلك لأن للظواهر الاجتماعية امتداداً تاريخياً مثلما لها امتدادات اجتماعية واقتصادية وانثروبولوجية،

مؤكدين على أهمية تطور الفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وأنماط الانتاج المتعايشة التي انتجت أقدم الحضارات الانسانية. إن سقوط بابل على يد الفرس ثم الروم شكّلا أول قطيعة حضارية، أعقبتها قطيعة حضارية ثانية بعد سقوط بغداد على يد هولاكو وتدهور الحضارة العربية-الاسلامية، التي استمرت حتى العصر الحديث، حيث رزح العراق خلالها تحت ظلم الدولة العثمانية الاستبدادية الذي امتد حتى تأسيس الدولة العراقية الحديثة. وقد حدثت خلال ذلك تحولات بنيوية كان لها تأثير عميق على المجتمع وعلى شخصية الفرد العراقي، في مقدمتها التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والاستبداد السياسي الذي رزح تحته العراقيون قروناً عديدة ما زالت آثاره واضحة في العراق.

إن استمرار الاستبداد والظلم هو دليل على استمرار العنف الذي أثر على الثقافة والشخصية وجعل البعض يصف العراقيين بأنهم أكثر عنفاً من غيرهم. فهل العراقيين حقا اكثر عنفاً وتطرّفاً من غيرهم؟!

والحال أن العراقيين ما زالوا ضحايا الاستبداد والقهر والقمع حيث أصبح العنف إرثاً ملازماً لهم منذ العصور القديمة، وما الحروب والكوارث والصراعات الدموية والفرهود إلا تعبير عن ثقافة العنف التي تغذيها الأنظمة الاستبدادية والنزعة الابوية/ البطريركية وانعدام الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان.

وفي الفصل الثاني تعرضنا للبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في العراق انطلاقاً من أن العراق دولة تبحث عن هوية، إذ إن تشكيل الدولة العراقية عام 1921، كان نتاجاً مشوّهاً لنمط الهيمنة الكولونيالية آنذاك حيث تكوّن من جماعات تحالف تقليدي، من شيوخ العشائر وكبار الضباط في الجيش العثماني والأشراف وتجار المدن والأفندية الذين شكّلوا نخبة سياسية غير منسجمة، لذلك عانى العراق

ولا يزال يعاني من ضعف الدولة وضعف روح المواطنة والتباس الهوية مما انتج صراعات إيديولوجية وقبلية وطائفية، خصوصاً وأن العراق يمثل قطعة موزاييك فسيفسائية ملوّنة تمتاز بالتعدد والتنوع الإثني والديني والقبلي والطائفي واللغوي، كما عاشت في جو من التسامح والتعايش في ما بين مكوّناته.

وقد قمنا بتقسيم تاريخ العراق الحديث منذ تأسيس الدولة العراقية إلى ثلاث مراحل تمثّل كل مرحلة منها جيلاً. الجيل الأول هو جيل التأسيس الذي يمتد من بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الثانية. وقد سبقه جيل ما قبل التأسيس (جيل العمامة والطربوش) الذي وضع اللبنات الأولى لمشروع النهضة في العراق.

لقد تميز هذا الجيل بولادة مجتمع جديد اعتمد فيه الملك فيصل الأول على نخبة من بقايا مجلس المبعوثان من المدنيين والعسكريين والأفندية وتولى ترسيخ الدولة الفتية، غير أن وفاته حالت دون إكمال مشروعه في بناء دولة عراقية حديثة.

ثم تبعه الجيل الثاني الذي حاول بناء أسس عراق جديد كان يمكن أن يقود العراق إلى الاستقرار والتحديث والتقدم الاجتماعي. وقد ساعد ذلك الجيل على انتاج ملامح طبقة وسطى نامية أخذت على عاتقها بناء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. وكادت فترة الخمسينات أن تكون فترة ذهبية في تاريخ العراق الحديث، غير أن نظام الملكية الكبيرة والعلاقات شبه الإقطاعية سبب نزوحاً ريفياً واسعاً الى المدن الكبيرة مما انتج بطالة وبطالة مقنعة كان لها آثار وخيمة على المجتمع العراقي.

اما الجيل الثالث فهو جيل الضياع، جيل الحرب والحصار، الذي قسمناه الى جيل ما قبل صدام حسين الذي حافظ على شخصية متكاملة تقريباً، وجيل ما بعد صدام حسين الذي نشأ وترعرع في ظل الحروب

والحصار والقمع وتشوه الشخصية والذي لا يحمل سوى ذاكرة القتل والدمار.

كما قمنا ببحث نشوء وتطور الطبقات الاجتماعية في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر وكذلك تطورها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومساهمتها في بناء العراق وكذلك دورها في ثورة 14 تموز ثم ضمورها بعد صعود المؤسسة العسكرية الى السلطة ودخول العراق في الحرب العبثية مع ايران.

وفي محاولة لمعرفة الذات ونقدها ركزنا في الفصل الثالث على دراسة مفهوم الهوية، لان سؤال الهوية يطرح نفسه بصيغ مختلفة وسياقات متعددة باعتباره إشكالية ذهنية تطرح نفسها في أوقات التحديات المصيرية والأزمات الثقافية، حيث تتحول أحياناً الى أزمة نتيجة الأوهام المبالغ فيها والخوف عليها من الآخر المختلف، وكذلك من الانتماءات والولاءات والتصورات الايديولوجية، مؤكدين أن إشكالية الهوية في العراق ترتبط بإشكالية الحرية، وأن أزمة الهوية ترتبط قبل كل شيء بأزمة الديمقراطية. كما بحثنا في موضوع الثقافات الفرعية وخصوصياتها وظهورها على مسرح الأحداث خلال العقود الأخيرة. وبالرغم من أنها ليست ظاهرة جديدة، ولكن بروزها على مسرح الأحداث السياسية بشكل كاد يؤدي بعد الاحتلال إلى حرب أهلية، يعبّر عن فشل الدولة ومعها البنية الاجتماعية في حل مسألة الهوية وتطوير مؤسسات مجتمع مدني قادر على تحقيق عقد اجتماعي لمشروع وطني يوحّد العراقيين في هوية وطنية واحدة.

تمهيد
مقدمات سوسيولوجية لدراسة المجتمع العراقي

يمر العراق اليوم بمرحلة حرجة من تاريخه الحديث بعد تعرّضه لنكبات وكوارث وحروب وحصارين داخلي وخارجي، وبخاصة بعد تهاوي الظام الشمولي الذي سقط بهذه السرعة المذهلة على أيدي قوات الاحتلال، وما أفرزه ذلك من فوضى وعنف وفراغ أمني وخراب، سبّب تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإحباطاً نفسياً ونكوصاً حضارياً، عمل على تشويه الانسان والمجتمع والدولة، وأدى الى استباحة الأرض والوطن وكرامة الإنسان.

إن هذه المحنة ليست محنة شعب محكوم بنظام استبدادي - أبوي - ذكوري فحسب، بل هي محنة شعب ممزّق ومنقسم على ذاته تجاوز وضعه كل معقول وممكن. كما أن هذه المحنة ليست محنة وطن فقير أو متخلف، فالعراق بلد غني بموارده الطبيعية وطاقاته البشرية وامكاناته المادية والمعنوية، الى جانب تاريخه الثقافي والحضاري وتراثه العربي -

الاسلامي وموقعه الاستراتيجي المهم، وفيه من الإمكانات ما يسمح أن يؤسس مجتمعاً مدنياً متقدماً يكون بؤرة اشعاع وتقدم وازدهار لو اعتمد على نفسه في تطوير إمكاناته وتنمية موارده المتعددة وسلك طريقاً عقلانياً رشيداً. ولكن السؤال المهم والحاسم الذي يطرح نفسه بإلحاح: ما هو سبب المحنة التي يمر بها العراق اليوم؟ وهل هي وليدة الحاضر الراهن أم أن جذورها تمتد الى الماضي ولماذا لم يستطع العراق ان ينهض من كبواته ويقف على رجليه؟!

إن الحال الذي وصلنا اليه اليوم ليس وليد الحاضر الراهن فحسب، وإنما هو نتاج أعراض متراكمة لواقع موضوعي يمتد في التاريخ تداخلت فيه عوامل المكان الجغرافي مع عوامل الزمان التاريخي المتذبذب بين قطيعات حضارية متتالية كان من نتائجها هذه التركيبة المجتمعية التي من مظاهرها وأعراضها المختلفة هذا التعدد والتنوع والاختلاف الذي أثّر بعمق في تشكيل نمط الثقافة وسمات الشخصية في العراق.

لقد مرت على العراق منذ سقوط بغداد على يد هولاكو عام 1258 قرون مظلمة من التخلف والركود والاحتلال فرضت على العراقيين الطاعة والخضوع وتركته مجتمعاً ممزقاً واقتصاداً راكداً تحكمه ثقافة أبوية عشائرية، وانقسامات اجتماعية ظهرت بوضوح بعد تشكيل الدولة العراقية في بداية القرن الماضي. هذه الدولة التي كانت نتاجاً مشوهاً لنمط الهيمنة الكولونيالية الذي ساد آنذاك، حيث تم تكوين جماعات تحالف تقليدية وتشكيل نخبة سياسية غير منسجمة في الواقع، حاولت بناء العراق وتحديثه وتشكيل هوية وطنية، بهدف إضعاف الانقسامات القبلية الاثنية والطائفية وتطوير روابط جديدة من المشاعر الوطنية المشتركة بين فئات المجتمع العراقي وطبقاته.

إن القرون المظلمة التي مرت على العراق إلى حين تشكيل الدولة

العراقية في بداية القرن الماضي كونت مجتمعاً متخلفاً واقتصاداً راكداً وثقافة تقليدية وانقسامات اجتماعية قولبت شخصية الفرد العراقي ورسمت سماتها، وقد تعرض لدراستها الدكتور علي الوردي في الخمسينات من القرن الماضي.

والحال لم يكن العراق حتى مطلع القرن الماضي بلداً موحّداً وشعباً متجانساً ومجتمعاً متكاملاً ينضوي تحت هوية وطنية واحدة. وإنما كان «تجمعاً» من اثنيات وقبائل وأديان وطوائف ولغات متعددة، كالعرب والكرد والتركمان والأشوريين وغيرهم، وكانت كل مجموعة منهم منغلقة على نفسها بسبب السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية لدعمها مذهباً من دون آخر وطائفة من دون أخرى، الى جانب الهوة الواسعة التي تفصل بين الريف والمدينة وبينهما وبين البادية ولا تربط بينهما سوى المصالح الاقتصادية. وفي حين خضع الحضر لقوانين الشريعة الإسلامية كان الريفيون يخضعون عموما للقيم والأعراف والعصبيات القبلية المصبوغة بصبغة دينية، بينما تأثّرت فئة «الأفندية» في المدن بالثقافة التركية والإيرانية والأوروبية. ومن الممكن القول بأن سكان المدن كانوا أكثر وعياً بإسلامهم من سكان الريف، بالرغم من تأثير المرجعيات الدينية، الذي كان طقسياً أكثر منه التزاماً بالشريعة الإسلامية. ومن جهة أخرى لم يكن الوعي القومي العروبي ناضجاً كما هو في بلاد الشام مثلاً ولم تشغل «القومية» مركز استقطاب لمشاعرهم العربية. وبالرغم من أن الاكثرية في العراق هم مسلمون إلا أن الإسلام لم يكن عامل قوة ودمج وتوحيد، وخاصة بين الشيعة والسنة، وبين العرب والأكراد، ولم يحصل أي صراع طائفي حاد بينهم، بالرغم من خضوع « الطائفية» لقوانين خاصة بها ذات بعد سياسي وليس دينياً أو عنصرياً. وبعد تأسيس الدولة العراقية وبناء مؤسسات التعليم والقضاء والإدارة والصحة والأمن وغيرها، ونتيجة بطء عملية

نضج الدولة واستكمال مؤسساتها المدنية وضعف روح المواطنة والهوية وانقسام المجتمع إلى اثنيات وقبائل وطوائف وعدم التزامها بالقوانين وتمردها على الحكومة، لم يستطع العراق تثبيت روح المواطنة وترسيخها على أسس دولة القانون والمجتمع المدني، ولذلك كان العراق ولا يزال يبحث عن هوية!

إن الولاءات والانتماءات الى الجماعات الفرعية أخذت تضعف، نتيجة لربط العراق بالعالمين العربي والإسلامي وانفتاحه على الغرب والتحول الى اقتصاد السوق وفتح المدارس وتطور الصحافة والحرف والصناعات الصغيرة، وهو ما أدى إلى ولادة قوة اجتماعية جديدة هي طبقة الموظفين والأفندية والتجار والمثقفين، كما أدى إلى ظهور الروح الوطنية والقومية التي ارتبطت أساساً بالدين الاسلامي. كما كان لتزايد واردات النفط أثر كبير في دعم الحكومة وتطور أجهزة الدولة ونمو المدن، وبخاصة بغداد، التي أصبح لها دور ريادي مهم، وفي هذه المدن نشأت حركات وأحزاب جماهيرية ساعدت على تقوية الروابط الوطنية والقومية وقيم المسؤولية المشتركة وروح التضامن والتكافل الاجتماعي.

ويلاحظ المرء بوضوح انه وبعد ثمانية عقود من تأسيس الدولة العراقية وأكثر من نصف قرن على واردات النفط الهائلة وتوفر الإمكانات المادية والمعنوية والبشرية لم يستطع العراق الوقوف على رجليه وبناء دولة القانون والمجتمع المدني وتأسيس قاعدة صناعية وزراعية وتجارية قويّة، لأن الدولة عملت على تقوية وحماية سلطة الحاكم، بدل بناء مؤسسات مدنية قادرة على الدفاع عن حقوق الانسان والحفاظ على كرامته.

ومن أجل تفكيك القبيلة عملت الدولة مع الانكليز على قيام نظام ملكي شبه اقطاعي لم يستمد قوته من حيوية داخلية وإنما من حكم الانتداب البريطاني. وقد دفع ظلم الملاكين الكبار واستبدادهم إلى

هجرة الفلاحين الى المدن الكبيرة وارتفاع معدل النمو الحضري الى اكثر من 75 % وهو ما لم يحصل وفق خطّة علمية، ولم تستطع المدن استيعابه فأدى إلى نمو احياء شعبية رثة عديدة وبطالة مقنعة تحولت بالتدريج إلى مصدر قلق اجتماعي وسياسي وزادت من حدة التوترات والصراعات الاجتماعية والسياسية، التي نجني بعض ثمارها الآن.

وقد ساعد ارتفاع واردات النفط الهائل الى اتساع حجم الدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية والإدارية منذ صعود حزب البعث الى السلطة وأنتج دولة ريعية استقطبت العاطلين عن العمل والنازحين والمهمشين في اجهزة الدولة والحزب والمؤسسات العسكرية والأمنية، وفي ذات الوقت، تحولت الى دولة شمولية.

ومن أجل تثبيت السلطة في قبضتها وتحقيق هيمنة شاملة على السلطة والثروة والمعرفة أخذت تضرب بيد من حديد كل من يقف في طريقها وراحت تدمّر كل مقاومة، وعملت على عسكرة المجتمع والتحوّل الى نظام فردي دكتاتوري قاد البلاد الى أتون حروب وحصار ودمار وخراب.

وللمرة الاولى في تاريخ العراق الحديث شهدت الدولة العراقية اندماج العصبية القبلية بالمؤسسة العسكرية والاقتصادية والسياسية وتلاحم العشائر الريفية بالحزب، وفي الوقت ذاته، عملت الدولة على ضرب الحزب بالعشيرة وضرب العشيرة بالحزب وكسر شوكته وجعله وقوداً لثلاث حروب عبثية طاحنة هدمت البنية التحتية وفككت النسيج الاجتماعي والثقافي والأخلاقي، مثلما شجعت على التقسيم الاثني والديني والطائفي، وساعدت في الأخير على الخضوع الطوعي لسلطة عسكرية استبدادية ميزتها الولاء المطلق لقيادة دكتاتورية.

ان ثقافة التسلط والخضوع أبقت العلاقة المتبادلة بين السلطة والفرد محصورة في قدرة المتسلط على الهيمنة وتبنّي ايديولوجية السلطة

القمعية والإقرار بشرعيتها، كما أن ثقافة العنف كانت قد فككت منظومة القيم والمعايير الاجتماعية الثابتة وأحلت محلها قيم الحرب والقمع والخوف التي فرضت عن طريق وسائل الاعلام المركزية الموجّهة التي تسيطر عليها الدولة، وأنتجت وعياً مستلباً وعنفاً مضاداً تحول الى ظاهرة عامة اتخذت كذريعة لحسم الصراعات على المصالح والاستحواذ على السلطة والثروة. كما قادت تلك السياسة الى عزلة العراق عن العالم والى تدهور طرائق التفكير والعمل والشعور والسلوك الاجتماعي وتشويه الثقافة وتفكيك النسيج الاجتماعي والعائلي والأخلاقي وتدهور المنظومة التربوية والتعليمية وتفشي ظاهرة الجهل والأمية والتجهيل وغسل الدماغ، مما ساعد على هجرة العقول والكفاءات العلمية الى خارج العراق واضطرار الباقين الى الصمت والرضوخ للقهر والظلم والاستبداد.»

لقد كانت حرب الخليج «القشة التي قصمت ظهر البعير» التي استطاعت بضربة سريعة تهديم البنية التحتية الهشّة وتفكيك النسيج الاجتماعي والثقافي والاخلاقي. فمنذ تأسيس الدولة العراقية لم يستطع العراق بناء صناعة قويّة وإعادة بناء قاعدته الزراعية، بالرغم من ان العراق بلد زراعي أساساً وغني بأنهاره وروافده وخصوبة أرضه وموادهِ الأولية، فما قامت به الدولة انحصر فقط في بناء مؤسسات عسكرية وصناعات حربية سرعان ما احترقت بفعل ضربات قصيرة موجعة من قبل قوات التحالف. وقد أفرزت هذه الحالة مزيداً من الأزمات والكوارث المتلاحقة التي واجهها النظام بمزيد من الاستبداد والقمع الذي انتهى بتهاوي النظام الدكتاتوري قبل وصول قوات الاحتلال الى مشارف بغداد.

المنهج والمنهجية

المنهج العلمي هو الطريقة التي يعتمدها الباحث للوصول الى هدفه، وهو استكشاف المبادئ التي تنظم الظواهر والمعلومات التي تطرح

للبحث حتى يتم فهمها وتفسيرها وتحليلها ونقدها للوصول الى نتائج تكتسب طابعاً علمياً تساعد الانسان على فهم هذه الظواهر واستيعابها والاستفادة منها وتطويرها لرسم آفاق المستقبل. واذا كان المنهج هو الطريق الذي يوصل الباحث الى الحقيقة، فان سلوك هذا الطريق هو ما ندعوه بالمنهجية. ويعتمد العلم الاجتماعي اليوم على الطريقة الاستقرائية وليس الاستنباط. وتعتمد الطريقة الاستقرائية على الملاحظة وقراءة الظواهر والوقائع والبحث الميداني واستخدام الطرق الاحصائية كالبيانات والوثائق المختلفة ودراسة الحالة والمسح الميداني، وكذلك الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج التأويلي وغيرهما لوصف وتفسير وتحليل الوقائع المرتبطة بالظواهر الاجتماعية. وهذا يعني الانتقال من الجزئيات الى الكليات، للوصول الى القوانين العامة القائمة على التحقق من صدقها عن طريق الملاحظة والقراءة العلمية الخاضعة للتجريب وأخذ المتغيرات المختلفة في الاعتبار.

ملاحظة اضافية

لقد اعتدنا نحن العرب بعامة، والعراقيون بخاصة، تحليل الظواهر الاجتماعية بالسياسة وليس بالعلم الاجتماعي. وهو منهج عقيم وغير موضوعي. وإذا أردنا أن نساهم في دراسة مجتمعنا دراسة نقدية ومحاولة تغييره نحو الأحسن والأفضل فعلينا أولاً أن نسمي الأشياء بأسمائها الصحيحة.

إن تاريخ الوعي الانساني هو في الحقيقة تاريخ الوعي بالذات ومعرفتها ونقدها وليس الدفاع عنها وجلدها. لذا يصبح من الضروري دراسة هذه الذات وتحليل عناصرها للكشف عن جوانبها الايجابية والسلبية، التي مزّقتها المحن والمآسي والحروب وما رافقها من صراعات إثنية وقبلية وطائفية وحزبية، وفهم البنى الفكرية والاجتماعية والعقلية التي أفرزتها،

وكذلك دراسة الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي امتد عميقاً في التاريخ وربط الأفكار النظرية بالممارسة العملية ربطاً جدلياً، في محاولة لوضع مقدمات سوسيولوجية لدراسة المجتمع العراقي وثقافته السائدة وشخصية الفرد العراقي والعلاقة الجدلية بينهما، خصوصاً ونحن ندخل عتبة القرن الواحد والعشرين ونواجه تحولات بنيوية وتحديات مصيرية ترتبط بالتقدم العلمي والتقني المكثف والمتسارع وبصورة خاصة في ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والنظام الدولي الجديد الذي ينقلنا من مفهوم الدولة القومية الى مفهوم الدولة العالمية أو نظام العولمة، الذي يتجاوز الحدود الدولية والإقليمية والاقتصادات القومية، مثلما يتجاوز الثقافات والحضارات ويخترق الحواجز ويطرح تساؤلات وتحديات مصيرية، في وقت ما زال العالم العربي بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة، لم يدخل عصر الحداثة إلا عبر مظاهرها المادية وأشكالها الخارجية، وفي وقت لا يزال العراقي أسير تناقضات اجتماعية وسياسية وصراعات قيمية حادة تظهر خصوصاً في الصراع بين القديم والجديد وبين البادية والريف وبين الريف والمدينة وبين مدينة وأخرى، مثلما تظهر بين القيم الفردية والقيم الجماعية وبين الأعراف العشائرية والقوانين المدنية وبين الولاء للقبيلة أو للطائفة أو الولاء للدولة، وبين القيم الروحية والقيم المادية. وهي تعارضات اجتماعية تتداخل وتتقاطع ويتناقض بعضها مع البعض الآخر.

والشخصية العراقية هي مثل أي شخصية في العالم، تتأثر بالمجتمع والثقافة والسلطة. وهو ما نحتاج إلى دراسة هذه الشخصيّة من خلاله، حتى لا نطلق أحكاماً عاطفية متسرعة ولا أحكاماً مسبقة، حتى يكون فهمنا وتعريفنا وتحليلنا لذاتنا علمياً وموضوعياً.

لا أهدف هنا إلى دراسة الذات الفردية، وإنما الذات الجمعية التي هي ليست مجموع ذوات الأفراد وانما محصّلتها النهائية، التي يمكن التعبير

عنها بـ«الهوية» التي تشكل السمة الجوهرية العامة للنمط الثقافي السائد الذي يميزها عن غيرها من الهويات، التي تقولب شخصية الفرد وتصبغها في قالب معين عن طريق التفاعل بين الأنا والآخر.

ومن الناحية الأنثروبولوجية فإن الذات التي لا تعرف نفسها وتنقدها، وتنظر اليها بمنظار نرجسي فقط، فإنها تأخذ بالتضخم والتمركز حول نفسها وتعتبر ذاتها هي الأحسن والأفضل، وهي بهذا تخدع نفسها وتضلّلها، وتتحول إلى مرض اجتماعي ما زلنا نتكابر به لنغطي عيوبنا في الفردية والأثرة والأنانية. ويمكننا رصد هذه «الأنا» المضخّمة في قول: «أنا وأنت» وليس: «أنت وأنا» أو قول «نحن» التي نقصد بها «أنا المضللة» التي تصدر أساساً عن عصبية قبلية أو قومية أو طائفية أو حزبية، بينما هي في الواقع تعبير عن سلوك موجه بقيم وتقاليد وأعراف تقليدية قديمة. يصبح التعريف بالذات هو تعريف بالهوية الوطنية ونمط الثقافة السائدة ونموذج الشخصية. كما يعني التعريف بالذات أولاً وقبل كل شيء فهمها والوعي بها اجتماعياً وثقافياً واتخاذ موقف واضح منها قبل إصدار أي حكم عليها.

ومن أجل التعريف بذاتنا المنكسرة والمحبطة والخاضعة لأنواع من القهر والاستبداد والتسلط علينا قراءة تاريخنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي واستقراء الواقع المجتمعي لإلقاء الضوء على الجذور والدوافع الفاعلة في البنية المجتمعية والثقافية وعوامل حركتها وتطورها واستمرارها التي شكّلت نمط الثقافة وسمات الشخصية في العراق.

وعلى العكس من الدراسات «العلموية» التي تسود في العراق والعالم العربي، والتي تتجنب الخوض في «السياسة»، بحجة الموضوعية العلمية، أجد من الضروري دراسة وفهم وتحليل الظروف والحركات الاجتماعية/ السياسية التي مر بها العراق والإشارة إلى تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على تشكيل الشخصية العراقية، التي عانت كثيرا من الويلات والنكبات

والانقلابات الدموية التي خلفتها الانظمة الاستبدادية في العراق.

ان الظروف المأسوية المعقدة التي يمر بها العراق تضع أمام الباحث الاجتماعي صعوبات حقيقية كبيرة لدراسة المجتمع والهوية والشخصية العراقية، وفي مقدمة تلك الصعوبات الوضع غير الطبيعي الذي يمر به العراق نتيجة للتركة الثقيلة التي خلّفها النظام السابق والفوضى «الهدامة» التي سببها الاحتلال وغير ذلك من عقبات تحول دون القيام بإجراء دراسات ميدانية موسعة لسبر أغوار الشخصية العراقية. فالباحث الاجتماعي يجابه اليوم مجتمعاً بلا مؤسسات يستطيع ان يحصل منها على معلومات دقيقة وإحصاءات علمية ووثائق ولا يتوفر له مناخ للبحث والتقصي بحرية واستقلالية ومن دون خوف ووجل وفي ظل العنف والإرهاب والمحاصصة الطائفية والقتل على الهوية. وبالإضافة الى ذلك فإن إجراء أي بحث ميداني يقوم على جمع المعلومات بطريقة إمبيريقية دقيقة معرَّض لسوء فهم وأحكام مسبقة، في مجتمع لم يتعود بعد، حتى في هذه الايام التي يتوهم الناس فيها أنهم أصبحوا متحررين، على قول الحقيقة، لأن شرط الحقيقة وجوهرها هو الحرية. وهذه الحريّة لا تتوفّر إلا عندما تحميها دولة وقوانين منبثقة يتكوّن من أفراد أحرار ومسؤولين.

والحال لا يمكننا دراسة الشخصية العراقية إلا بعد دراسة وفهم واستيعاب مواطن القوة والضعف والخلل في البنيّة الفكرية والثقافية والمجتمعية والاقتصادية، وكذلك في البنية السياسية التي ساهمت في تشكيل بنية الشخصية العراقية وتحديد خصائصها وسماتها والبحث عن الرواسب العميقة التي تربطها بحضارات وادي الرافدين القديمة وأساليب الانتاج الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والثقافية التي تطورت عنها، وكذلك بالحضارة العربية الاسلامية من جهة، وبالبيئة الصحراوية والثقافة البدوية والعقلية العشائرية التي نشأت من تداخل بادية – ريف – مدينة في

جغرافية العراق الاجتماعية من جهة أخرى، التي ساهمت في الميل إلى الانقسام في العقلية وفي السلوك والتعارض بين التفكير والممارسة، الذي ولد ما نطلق عليه ثنائية «التسلط والخضوع» في بنية الشخصية العراقية. إضافة إلى اشكالية الدولة والسلطة والهوية الوطنية ودور أنظمة الحكم الأبوية – الاستبدادية في تخلف المجتمع والعلاقات الاجتماعية وتعميق التناقضات الاجتماعية فيه وعدم تطور دولة القانون ومؤسسات المجتمع المدني، التي كان من الممكن أن تساعد على إرساء قواعد وأسس دولة حديثة وبناء هوية وطنية واحدة.

والحقيقة، لقد تعرضت الشخصية العراقية على طول التاريخ الى انتهاكات فظيعة، وبخاصة تحت حكم النظام الشمولي السابق وبعده، ثمّ زاد الاحتلال الطين بلّة وعرَّض الشخصية العراقية إلى هزات عنيفة تشير إلى الضعف البنيوي والانكسار الذي أصاب هذه الشخصية خلال العقود الأخيرة، نتيجة لتراكم ظلم وقهر تاريخي وهاجس خوف مركّب من السلطة ومن الأنا والآخر ومن الحرية ذاتها.

كل تلك الأحداث التاريخية والمجتمعية كانت قد تركت بصمات واضحة على ملامح الشخصية العراقية عن طريق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تحتاج الى فهم وتفكيك وتحليل سوسيو- ثقافي وسوسيو- سايكولوجي يقوم على المناهج العلميّة المستخدمة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي والاستفادة منها في جمع المعلومات وفهمها وتفكيكها وتفسيرها وتحليل مضمونها ومعرفة الظروف الذاتية والموضوعية التي أدّت إليها وعدم سلخها من سياقاتها التاريخية، وكذلك الأخذ في الاعتبار أهمية الإطار النظري الذي نسترشد به وربطه بالواقع المعيش انطلاقاً من أهمية العلاقة الجدلية التي تربط بين النظرية والممارسة العملية ونقدهما معاً.

وهناك حقيقة سوسيولوجية، هي أنه عندما يجد أفراد المجتمع أنفسهم، بين تاريخ أصبح عبئاً ثقيلاً يحملونه على أكتافهم، وحاضراً أليماً لا ينتمي اليهم، ومستقبلاً ما زالت آفاقه غير واضحة أمامهم، يبدأون بالبحث عن هويتهم ومعرفة شخصيتهم. ومن هنا تأتي الأهمية الاستثنائية لدراسة الهوية والشخصية، خصوصاً وأن العراقيين يمرون اليوم بظروف صعبة ومعقدة وربما عسيرة على الفهم والتحليل، ومن المحتمل أن تكون السنوات القادمة أكثر صعوبة وتعقيداً، لأن هذا الجيل، الذي يعيش ويتبنى ويشارك في الخراب والمذابح والمحاصصة الطائفية والفساد والرشوة ولا يستطيع تغيير نفسه، سوف يُنشئ ويربّي ويعلّم جيلاً من المحتمل أن يكون أكثر قلقاً وتوتراً وانقساماً على ذاته.

إن ما يحتاجه الشعب العراقي اليوم هو تغيير وعيه الاجتماعي والسياسي والثقافي وكذلك عقله وسلوكه وطريقة تفكيره ونظرته الى الآخر المختلف.

كما يحتاج الشعب العراقي الى بناء الدولة «الحديثة»، كمنظومة للحكم العقلاني الرشيد وفق عقد اجتماعي يتم بموجبه توزيع الحقوق والواجبات على افراد المجتمع بشكل عادل لأن القانون العادل هو المدخل الأساس لتجاوز الاشكالات الظاهرة والخفية لثقافة العنف الاجتماعي والسياسي، فالدولة هي المحور الأساس المثير لجميع الاشكاليات بعد تحولها الى سلطة وآلية حكم تستحوذ على جميع مصادر القوة والثروة والنفوذ وهي المسؤولة عن التعامل بعدالة مع جميع أفراد المجتمع بالتساوي.

وأخيراً من مسؤولية الجميع، الحكّام والمحكومين الإعلاء من شأن قيم التسامح والتفاهم والحوار والتمرّن على ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فهو الطريق الأسلم لإقامة دولة القانون والمجتمع المدني وتحقيق فكرة المواطنة التي تجمع العراقيين في هوية وطنية واحدة.

الفصل الأول

العراق تاريخاً ومجتمعاً وحضارة

عندما يريد الباحث الاجتماعي دراسة المجتمع العراقي والشخصية العراقية ومعرفة حاضره واستشراف مستقبله فلا بد له من فهم ماضيه وتتبع مسيرته، وما حدث فيها من قطيعات حضارية وتحولات بنيوية وتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية. وذلك لان للظواهر الاجتماعية امتداداً تاريخياً مثلما لها امتدادات اجتماعية واقتصادية وانثروبولوجية ونفسية. ولا يمكن للباحث الاجتماعي دراسة وفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية وخصائص الشخصية، التي هي بنية تشكلت وتبلورت عبر الزمن ووفق ظروف وشروط اجتماعية معينة ليست منفصلة ومعزولة عن مجمل حركة المجتمع والثقافة التي أفرزتها سيرورة العلاقات الاجتماعية التاريخية والراهنة والتأثيرات المتبادلة بينها ومحاولة تلمس السمات الثابتة والمتغيرة في الشخصية العراقية.

فبالرغم من أن العراق كان مهد أقدم الحضارات الإنسانية وأعظمها،

نجد ان سقوط بابل عام 115 م أحدث أول قطيعة حضارية استمرت حتى الفتح الإسلامي عام 625م. وما كاد يؤسس الإسلام دولة وحضارة مزدهرة حتى تم اسقاطها على يد هولاكو. غير أن الانحطاط الحضاري والثقافي الكبير كان قد بدأ في الواقع مع دخول العسكر الرعوي السلجوقي الى العراق وإجهاض الحركة التنويرية للعصر الاسلامي الوسيط، وهو ما شكل قطيعة حضارية أخرى استمرت حتى العصر الحديث، كان من نتائجها دخول موجات بدوية واحدة بعد الأخرى، تبعها دخول إثنيات وأقوام وطوائف ولغات مختلفة وكذلك حدوث أوبئة وكوارث وفيضانات ومجاعات مستمرة ما سهل دخول هجرات كاسحة وجيوش غازية ومجموعات مرتزقة وذلك لعدم وجود حدود وحواجز طبيعية في العراق. وقد سبق تلك الأحداث المتتالية تغيرات بنيوية عميقة الأثر في التركيبة السكانية وتدهور القوى المنتجة وفقدان العراق لمكانته في التجارة الدولية وانهيار منظومات الري والأنهر والسدود. ومن الطبيعي أن يرافق ذلك تدهور الحركة الفكرية وتفكك النسيج الاجتماعي وركود الفعاليات الاقتصادية وتحول العراق إلى مسرح لصراعات ومنازعات مستمرة.

وسوف نستعرض بلمحات سريعة تاريخ العراق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقطيعات الحضارية التي مرّ بها العراق منذ سقوط بابل على أيدي الفرس والروم، مروراً بالفتح الإسلامي وسقوط بغداد على يد المغول، ثم الاحتلال العثماني، وصولا إلى تأسيس الدولة العراقية في مطلع القرن الماضي وبدايات التحديث.

أولاً- حضارة بلاد الرافدين القديمة

عندما نستعرض تاريخ العراق الاجتماعي ونستقرئ أحداثه وعناصر حضارته نجد أن العراق، الذي اطلق عليه الإغريق، بلاد الرافدين Mesopotamia او«بابيلونيا» Babylonia وأطلق عليه العرب «أرض بابل»

ثم «أرض السواد»[1] كان مهد أقدم الحضارات الانسانية العليا، التي نشأت وتطورت على ضفاف نهري دجلة والفرات حيث قامت مدن سومر وأكد وبابل وآشور. وقد دلت الكتب الدينية المقدسة والمكتشفات الأثرية العديدة، على أن أولى القرى الزراعية القديمة التي استقرّ فيها الانسان منذ سبعة آلاف سنة وجدت في وادي الرافدين. كما أثبتت المكتشفات الأثرية في أور (مدينة النور) بأنها أقدم المدن التي أسسها السومريون في وادي الرافدين قبل 3500 سنة ق.م. ثم الوركاء.

وتعتبر الحضارة البابلية من أقدم الحضارات في العالم التي ازدهرت فيها العلوم والآداب والفنون والعمارة والنظم السياسية والقانونية والاقتصادية. يشهد على ذلك الكثير من الأحداث والشواهد التاريخية. فالسومريون هم أول من اخترع الكتابة المسمارية وبنى المعابد وأسس المدارس والمكتبات واستخدم الفخار[2]. ومن ذلك الزمن بدأ التاريخ المكتوب للحضارات الانسانية. كما ترك البابليون آثاراً حضارية متميزة، فهم أول من استخدم العجلة وأول من سَنّ القوانين، كما في مسلة حمورابي، وأول من وضع أسس العلوم وبخاصة في الفلك والرياضيات، مثلما تركت شواهد عمرانية متميزة كالجنائن المعلقة والزقورات وبوابة عشتار وغيرها.

وفي بلاد الرافدين بدأت أولى المحاولات الفلسفية الجريئة التي ترتبط بتفسير الكون والوجود والحياة. فقد سبق السومريون فلاسفة الإغريق بقولهم بمبدأ العناصر الأولية الأربعة التي عُدّت أصل جميع الأشياء[3]. كما

(1) مكسميليان شتريك، خطط بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي(ترجمة)، بغداد 1986، ص 19 - 23

(2) أنظر صاموئيل نوح، السومريون: تاريخهم وحضارتهم وخصائصهم، ترجمة فيصل الوائلي، الكويت 1974، ص 189 وما بعدها

(3) حسين الهنداوي، مقدمة في الفلسفة البابلية، ايلاف الالكترونية في .29.1.2008ص 14

اهتم السومريون بالأدب والفن والشعر والموسيقى والملاحم والأساطير وفي مقدمتها قصة الخليقة والطوفان وملحمة كلكامش وغيرها، مثلما اهتموا بعلم الفلك والرياضيات والعلوم الطبيعية الاخرى المعروفة في تاريخ المعرفة البشرية[1].

وتشير كلمة العراق اليوم الى رقعة جغرافية مؤلفة من أقاليم ثلاثة هي بغداد والبصرة والموصل وما حولها من حواضر وبوادٍ وقصبات، وبضمنها المنطقة الكردية في دولة العراق الحديثة.

ونهرا دجلة والفرات هما عصبيّ الحياة في العراق. سُمّي دجلة بسبب سهله الغريني وكذلك بسبب سرعة جريانه، كما سمي بالسهم كناية عن انحداره وسرعة جريانه. والفرات في قواميس اللغة، هو الماء القامع للعطش (الذي يروي) لفرط عذوبته لأنه لا يرفت العطش. وفي القرآن الكريم هذا عذب فرات.

والعراق التاريخي يتكوَّن من قسمين رئيسيين كبيرين هما: أرض السواد والجزيرة. وسُمّي بأرض السواد لكثرة النخل والشجر وخضرته واسوداده لأن الخضرة تقارب السواد حين ينظر إليها الانسان عن بعد، والعرب تسمي الأخضر سواداً، والسواد أخضر. ولأنه متاخمٍ لجزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا شجر، أطلق العرب عليه سواداً. وتمتد الجزيرة بين دجلة والفرات من شمال بغداد من الخط الممتد من الفلوجة حتى سامراء وتكريت[2].

---

(1) مرغريت روثن، علوم البابليين، تعريب يوسف حبي، بغداد، 1980، ص92 وما بعدها.

(2) عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، بغداد، 1956،ص63 وما بعدها. طه باقر، العراق..من أين جاءت هذه التسمية؟ ملحق جريدة المدى «عراقيون». طه باقر- قارئ الطين، بغداد 20 ماي 2009، ص8. انظر أيضاً قاموس المحيط للفيروزأبادي، دار الجبل، بيروت، وكتاب العين للخليل، واللسان لأبن منظور وتاج العروس للزبيدي، وكذلك ابن حوقل النصيبي، صورة الارض، ص189.

والعراق يكوّن وحدة جغرافية واحدة تفصله من الشمال هضبة الأناضول ومن الشرق سلسلة جبال زاكروس، ومن الغرب بلاد الشام ومن الجنوب شبه الجزيرة العربية.

وتعني كلمة العراق الحد الفاصل، أي الحد العلوي لأرض العرب وأهل الحجاز على ما هو قريب من البحر عراقاً. وقيل سمي عراقاً لشاطئيه دجلة والفرات. كما سمي عراقاً لاتصال عروق الشجر والنخيل به كأنه أراد به عرقاً ثم جمع على عراق.

ويرى آخرون أن كلمة عراق ترجع في أصولها الى كلمة « أوروك» التي تعني «المستوطن» ومنها سميت المدينة السومرية المشهورة « الوركاء»، ومنهم من أرجعها إلى كلمة «أور»، وكلاهما يعودان في أصولهما الى اللغة السومرية القديمة ذات الأصول السامية.

وقد ورد اسم العراق لأول مرة في القرن الثاني عشر قبل الميلاد. أي في العهد الكاشي (1600–1100) قبل الميلاد، الذي أعقب سلالة حامورابي حيث اطلق على موضع أو مقاطعة «اريقا» Ariqa، أي البلاد السفلى، وذلك في وثيقة مسمارية من الفترة المذكورة. وكان ملوك العراق في عصر فجر السلالات يلقب كل واحد منهم نفسه بلقب حاكم المدينة التي يحكمها، بالرغم من أنهم كانوا متحدين في علاقاتهم السياسية. وبعد ذلك ظهر مصطلحان أحدهما بلاد سومر للقسم الجنوبي من السهل الرسوبي، والآخر بلاد أكد للقسم الأوسط منه، ثم تطورت تسميات أخرى في ما بعد كبلاد بابل وبلاد آشور وغيرها[1].

---

(1) ماكس فون اوبنهايم، كتاب البدو، الجزء الاول، بيروت، 2004،ص101 وما بعدها. عبد الامير الرفيعي، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، الجزء الاول، بيروت 2002، ص28. تقي الدباغ، البيئة الطبيعية والانسانية، موسوعة حضارة العراق، الجزء الاول، بغداد، 1985، ص 15 - 13.

اقتصادياً تعتبر بلاد الرافدين منطقة عبور مهمة، إضافة إلى أهمية منتجاتها الزراعية. وتمر طرق التجارة الدولية، طريقا التوابل والحرير من الشرق الى البحر الأبيض المتوسط ومن أوروبا إلى الهند وجنوب آسيا عبر الخليج العربي وعبر بلاد الرافدين كما لعب الفرات ودجلة والزاب الكبير دوراً ليس قليلاً كواسطة نقل مائية حتى وقت قريب.

وقد استعمل الكتاب اليونان والرومان وخاصة هيرودوت مصطلح بلاد بابل وبلاد آشور. ومنذ القرن الرابع قبل الميلاد ظهر استعمال مصطلح ميسوبوتاميا (بلاد ما بين النهرين) الذي أطلق على العراق كله أو جزء منه. أما المؤرخان اليونانيان بوليبوس وسترابو فقد أطلقا كلمة ميسوبوتاميا على منطقة الجزيرة المحصورة بين دجلة والفرات شمال بغداد في القرن الثاني قبل الميلاد[1] حتى استقر الرأي على تسمية العراق «بلاد الرافدين».

وجاءت كلمة «العراق» على لسان عدد من شعراء ما قبل الاسلام منهم المتلمس جرير بن عبد المسيح (580 ق. م.) الذي قال:

أمي شـامية إذ لا عـراق لنـا   قومـاً نودهم إذا قومنـا شـوس
آليت حبَ العراق الدهر اطعمه   والحب تأكله في التربة السوس

وزهير بن أبي سلمى الذي قال:

فتغل لك ما لا تغل لأهلها   قرى بالعراق من قفر ودرهم

وقال شاعر آخر:

إن العراق وأهله كانوا الهوى   فإذا نأى بي ودهم فليبدعُ

وقيل إن حاتم الطائي ذكر العراق في احدى قصائده بقوله:

وفي كل أسواق العراق أتاوة   وفي كل ما باع أمرؤ مكس درهم

وهناك رواية وردت عن شيخ المعتزلة أبي الهذيل العلاف يحاور رجلاً من أهل البصرة عرّف نفسه بأنه عراقي.

(1) ماكس فون اوبنهايم، المصدر السابق، ج1 ص 15 .

ويقال إن الوليد بن عبد الملك قال عندما شاهد عراقياً يحمل حجرتين عند بناء المسجد الأموي: «يا أهل العراق تفرطون في كل شيء حتى في الطاعة»[1].

وكان الامام علي خاطب الناس عندما أتى الكوفة قائلاً: أما بعد يا أهل العراق». وعندما عين عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفي قال له: «فقد وليتك العراقيين صدقة».

وقد تتسع حدود العراق أو تضيق. ولكن الجغرافيين العرب ومنهم ابن رسته أجمعوا على أن العراق يمتد من الموصل حتى عبادان ومن شرق دجلة طولا حتى منتهى أطراف القادسية في الغرب[2].

ومهما اختلف الباحثون في تسمية العراق في الأصل والمعنى خلال تاريخه الطويل. فإن كلمة «عراق» قديمة الأصل ومعناها الريف، أي الشاطئ أو الساحل، لأنها على شاطئ دجلة والفرات.

حضارة الطين

يعود أصل هذه البلاد القديمة إلى التكوينات الرسوبية لنهري دجلة والفرات منذ ملايين السنين، وليس من الغريب، أن تتكون مثل هذه الدلتا بسبب تراكم الغرين الذي تحمله مياه هذين النهرين العظيمين، الذي كوَّن هذه الأرض الرسوبية الطينية الغرينية الخصبة التي تعتمد أساساً على الترسبات الغرينية لمياه دجلة والفرات وروافدهما[3]، لافتقارها إلى المعادن والصخور والحجارة والخشب، واستغلالها من قبل العراقيين

(1) لويس شيخو اليسوعي، شعراء النصرانية قبل الاسلام، بيروت، من دون تاريخ، ص 189، الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج4، ص30

(2) تاريخ اليعقوبي، الجزء الثاني، القاهرة، 1999، ص273 .

(3) أنظر هنري براستيد، العصور القديمة، (ترجمة) دار قربان، بيروت، 1983، ص 118.
وكذلك شاكر مصطفى، حضارة الطين، دمشق، 1996.

القدماء ومنذ أقدم الأزمنة، حيث استطاعوا تحويل بلاد الرافدين الى «سلة غلال» باكتشاف طرق ووسائل وأساليب لإرواء الأراضي الزراعية وسقيها اصطناعياً واستغلال المياه استغلالاً جيداً، وجمع ما تراكم من غرين ليشكلوا منه حجارة وتماثيل وأوانٍ فخارية ومعدات للعمل والسكن والاستعمال اليومي. كما كان الطين المادة الأساسية والرئيسية التي شاعت في حضارة وادي الرافدين لتدوين النصوص الأدبية والقانونية والتاريخية وغيرها. وبهذا استطاعوا تعويض ما افتقدوه من صخور وحجارة بالطين، وما افتقدوه من خشب بالقصب، لبناء البيوت والمعابد وصناعة القوارب والحصران وغيرها.

لقد كانت حضارة وادي الرافدين حضارة طينية وبقيت كذلك حتى خلال الحضارة العربية الاسلامية. وقد تميزت عن غيرها من الحضارات القديمة باندثار آثارها وشواهدها وزوال عمارتها العظيمة التي لم يبق منها إلا اطلال مندثرة. وهو ما جعل الإحساس بالماضي مبهماً ومغلفاً بمشاعر الخوف والقلق والإثم من سخط القوى الطبيعية والماورائية كما ظهر ذلك واضحاً في مقاطع من ملحمة كلكامش[1] حيث نقرأ:

قال أتو نبشتم لكلكامش:

إن الموت قاس لا يرحم،

هل بنينا بيتاً يدوم الى الأبد؟

وهل ختمنا عقداً يدوم الى الأبد؟

وهل يرتفع النهر ويأتي بالفيضان على الدوام؟

وفي مقطع آخر يقول كلكامش:

وهل يدرأ كوخ القصب (الحلفاء) الزمهرير؟

---

(1) طه باقر، ملحمة كلكامش، طبعة خاصة، دار المدى، دمشق، 2001، ص 115 وص 150.

وإذا كان صراع الانسان في ملحمة كلكامش مع الموت والخلود، فإن الصراع الحضاري كان قد انعكس في صراع الإنسان مع الماء (الطبيعة). فالماء بالنسبة للإنسان هو الحياة وحيثما يوجد ماء توجد الحياة والحضارة. غير أن الصراع مع الماء في وادي الرافدين انبعث من الفيضانات المدمرة التي كانت تعني الخراب والموت للأرض والإنسان والزرع والحيوان، ولهذا أصبح جوهر تاريخ الانسان في بلاد وادي الرافدين هو تاريخ تنظيم المياه وتنظيم طرق الري وبناء السدود والترع والجسور والكفاح من أجل السيطرة على الفيضانات وتحويل مياه الفيضانات الهادرة التي تنهمر من الاراضي المرتفعة في انهار وترع وسواقٍ والاستفادة منها في اوقات الصيهود (الجفاف) بدلاً من تدمير الزرع والحرث والنسل. وهكذا ناضل الإنسان العراقي منذ فجر التاريخ في شقّ الانهار وبناء السدود والخزانات المائية والتوسع في زراعة الأرض واستغلالها استغلالاً منتجاً حتى أطلق على بلاد الرافدين «سلة الغلال». وهكذا أصبح العراق عبر الدهور فردوساً يتصارع على احتلاله الغزاة والمستعمرون وتطمح للسيطرة عليه القوى المجاورة.

ولما كان العراق يقع على طرف الصحراء فقد أصبح تاريخه هو تاريخ صراع بين الماء والصحراء وبين الاستقرار والتنقل من مكان الى آخر وراء العشب والمطر، بين البداوة والحضارة وبين الخشونة والطراوة. وما قصة الصراع الأزلي بين قابيل وهابيل إلا رمز لهذا الصراع بين الخير والشر.

وكانت بلاد الرافدين منفتحة على تهديد من حضارتين كبيرتين ما زال مستمراً حتى اليوم، وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب وربطها بين طرق التجارة العالمية القديمة التي تربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، فهي تشكل حلقة وصل برية هامة تربط بين آسيا وأوروبا من جهة، وبين آسيا وأفريقيا من جهة أخرى، كونت علاقة متوترة

مع دول الجوار على طول التاريخ، إضافة إلى أن العراق لا يملك منفذاً بحرياً واسعاً يستخدمه للنقل البحري. ولذلك كان هناك صراع مباشر تارة وغير مباشر تارة أخرى مع هذه الدولة المجاورة أو تلك. فالبابليون كانوا في صراع وحروب مستمرة مع الأخمينيين والساسانيين الفرس من جهة الشرق، ومع الروم والإغريق من جهة الغرب والشمال الغربي. ورغم الاختلاط والتلاقح الحضاري مع الايرانيين والشعوب السامية والتركية، وبخاصة في العصر العباسي، غير أن الصراع ما زال مستمراً، مما جعل العراق في حالة عنف وقلق وعدم استقرار. اضافة الى خطر الشعوب والقبائل الرعوية والأقوام الغازية من الشرق والغرب، الذي هدد الانجازات الحضارية العظيمة التي أبدعها العراقيون القدماء. ولهذا أصبح على العراقيين مهمات دفاعية وليست هجومية الا نادراً.

ومن أجل حفظ الأمن والاستقرار، كان من الضروري وجود حكومات قوية تستطيع بسط نفوذها على البلاد. خصوصاً وان أغلب حكومات تلك الفترة هي حكومات لا مركزية وأقرب الى « دويلات المدن». وكان الملك يقف على رأس السلطة التي يستمدها بشكل مباشر من الآلهة. فكان الملك يتولى قيادة الجيش في الحروب وحماية البلاد وتوفير الوسائل الكفيلة التي تساعد البلاد على التقدم الاقتصادي والرخاء عن طريق بناء السدود وحفر القنوات والأنهار وبناء المعابد وتنظيم الحياة العامة عن طريق تشريع القوانين وتدوينها، كشريعة حمورابي، التي تعتبر من أقدم التشريعات القانونية في تاريخ العالم. كما تطورت في بلاد الرافدين القديمة أولى الصناعات وطرق التجارة الداخلية والخارجية.

نمط الإنتاج الأسيوي

ومن الضروري أن نلقي نظرة سريعة على ما يسمّى «نمط الإنتاج الآسيوي»، وهو أحد أشكال المجتمعات الطبقية البدائية التي خرجت من

رحم المجتمع البدائي القديم، الذي يمثل شكلاً من أشكال تقسيم العمل الاجتماعي الخاص الذي يقوم على أساس غياب ملكية الأرض وعلى الأشغال العامة ومشاريع الري التي لا يمكن إرواء أراضيها بطرق أخرى.

إن ما يميز هذا النظام هو الوحدة المكتفية بذاتها في الزراعة والصناعة اليدوية، في إطار مشاعية القرية التي تنطوي على شروط إعادة الانتاج وإنتاج الفائض، الذي ساعده على مقاومة عوامل الانحلال. وبغياب الملكية في الشرق نظرياً، فإن الملكية الجماعية أو «الديرة»، إنما تشكل أساس نمط الانتاج الآسيوي أو الشرقي، وذلك لأن من خصائص هذا النظام ان الوحدات الصغرى، التي تتمثل بالقرى، هي أجزاء من وحدة أكبر تقوم بتخصيص جزء من فائض انتاجها لصرفه على النفقات الضرورية، وبذلك تظهر السلطة بمظهر الحاكم الاستبدادي. كما أن هذا النظام له طبيعة مغلقة، لأن المدن مغلقة ومعزولة عن دورة الاقتصاد، ما عدا المدن التي تتعامل مع التجارة الخارجية. ولهذا لا يشكل نمط الانتاج الآسيوي مجتمعاً طبقياً، لأن الملكية فيه هي ملكية انتفاع واستغلال فردي، والمالك الحقيقي هم الجماعة، وبذلك تصبح الملكية جماعية.

وتمثل الوحدة الاجتماعية الكبرى فيه سلطة دولة ثيوقراطية - استبدادية، بوصفها المالك العام والاسمي، وهي التي تمتلك فائض الانتاج، مثلما تمتلك عمل الأفراد والجماعة معاً.

لقد كان نظام الحكم الشرقي الاستبدادي عموماً واعياً بحقيقة كونه المالك والمسؤول عن المحافظة الجماعية على طرق الري، التي لا يمكن أن تقوم الزراعة والصناعة اليدوية من دونها. ومتى تنهار طرق الري ينهار النظام الاجتماعي بعده[1].

(1) جان كانال سوريه وآخرون، حول نمط الانتاج الآسيوي، بيروت، 1978، ص 38 - 55.

هل تصنع الجغرافيا التاريخ؟

تلعب الجغرافيا دوراً مهماً الى جانب الاقتصاد والثقافة والسياسة في صنع التاريخ وفي قيام الحضارات، وقد لعبت دوراً في ولادة أولى الامبراطوريات في العالم. ونجد مصداقية ذلك في تاريخ العراق الحضاري. ففي العراق ثالوث جغرافي صنع تواريخ وحضارات مختلفة ومتنوعة. فالسهل الرسوبي في الجنوب رسم تاريخ أقدم الحضارات الانسانية في سومر وأكد وبابل ومهدها، والوسط رسم تاريخ الحضارة العربية-الإسلامية التي ازدهرت في بغداد، والشمال رسم تاريخ الآشوريين والكرد. وكل واحدة من هذه الحضارات تكمل الأخرى وتغنيها وتتواصل معها منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

إن طبيعة مجاري الأنهار في العراق وانحدارها الشديد وعدم انتظام فيضانها في كثير من السنين سبب عنفاً ودماراً كبيرين كان من الصعب السيطرة عليهما. ولذلك واجه الانسان منذ فجر التاريخ واقعاً صعباً وقد أجبرته تلك البيئة على بذل جهود كبيرة من أجل السيطرة عليها. ويعتقد بعض العلماء، أن تلك البيئة الفريدة تركت بصمات واضحة على أسلوب الحياة والفكر والطباع والسلوك في تلك المجتمعات التي قامت على ضفاف تلك الأنهار منذ فجر التاريخ وحتى يومنا هذا.

وفي هذا السياق يشير المهندس البريطاني الذي عاش وعمل في مصر والعراق في مطلع القرن الماضي «وليم ويلكوكس» إلى طبيعة نهرَيْ دجلة والفرات اللذين يرتفعان بدون سابق إنذار وبصورة مفاجئة دوماً ويحملان أطناناً من الغرين. ويحدث فيضانهما في آذار ونيسان وأيار، وهو موسم متأخر جداً بالنسبة للمزروعات الشتوية ومبكر جداً بالنسبة للنباتات الصيفية، ويحتويان على كمية كبيرة من الاملاح المحلولة ويجريان بين صحارى جبسية وأراضٍ مالحة. اضافة إلى أن أرض العراق شديدة

الانحدار وتؤدي إلى قوة جريان الماء في الأنهر بشدة وبشكل مفاجئ دائماً، مما يؤدي إلى كسر السدود واجتياح الأراضي الزراعية المجاورة، وهذا يدفع إلى انشاء طرق ري وسدود وحواجز ترابية على ضفاف الانهار لدرء خطر الفيضان مثلما يؤدي بدوره إلى المنازعات بين الفلاحين والرعاة وغيرهم[1].

كما ان من آثار فيضانات دجلة والفرات اندفاع المياه الى الأراضي المنخفضة من السهل الرسوبي وغمرها بالمياه وتكوين المسطحات المائية التي تسمى البطائح أو الأهوار التي تنتشر في الوسط والجنوب. وهو ما سبّب هجرة السكان من الأراضي الزراعية والرعوية بعد غمرها بالمياه، وفي أحيان أخرى يتحول قسم من هذه الأهوار والبطائح الى أراض زراعية بعد جفافها. وهو ما يفتح الباب أمام هجرات جديدة إليها والاستقرار فيها وتحولها الى أراضٍ زراعية خصبة[2].

يرى لويس ممفورد أن بلاد ما بين النهرين هي «بلاد عالم الآلهة الكونية المرعبة». وقد تميزت الأرض التي نشأت عليها المدن كمراكز للعظمة والحرب بالتنظيم والتخطيط والمركزية والقمع الشديد. وما قانون حمورابي إلا نموذج لهذا التنظيم الدقيق للعلاقات البشرية التي تكاد تكون بوليسية. كما بلغت الأعمال الوحشية ذروتها في شخص آشور بانيبال وغيره[3].

---

(1) وليم ويلكوكس، من جنة عدن الى عبور نهر الاردن، بغداد ص 12-19. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات، القسم الاول، ص36.

(2) عبد الامير الرفيعي، العراق، مصدر سابق، ص 33 - 34. تقي الدباغ، البيئة الطبيعية والانسان، مصدر سابق، ص 54.

(3) Lewis Mumford,The City in History,New York,1961, P105 f
جعيط، نشأة المدينة العربية الاسلامية- الكوفة- دار الطليعة، ط3، بيروت، 2005، ص161.

وما يؤكد خوف العراقيين القدماء ورعبهم من عنف الآلهة ما ورد في أسطورة الخليقة العراقية. فالآلهة تأمر مياه النهر بإغراق العراقيين، لأن الإله آنو يريد أن ينام والعراقيون مستمرون بنقاشهم. وهي تورية تعبّر عن اهتمام العراقيين بالجدال.

إن عالم الآلهة المرعبة واستبداد الملوك والجبابرة وتحديات البيئة والطبيعة التي ظهرت في انحدار مجرى الأنهار الشديد وخطر الفيضانات المدمرة وتطرف المناخ القاري الشديد الحرارة صيفاً والقارص البرودة شتاء والحدود المفتوحة والغزوات المتلاحقة، كل ذلك يتطلب ردود أفعال واستجابات متطرفة، انعكست في صراع الإنسان مع الطبيعة وإخضاعها لإرادته وإنتاجه لحضارات عليا قديمة من جهة، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على طبيعته وثقافته وكذلك على النظم والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وجعلته يشعر بالضعف والعجز من جهة أخرى، مثلما تركت تأثيرات سلبية على سايكولوجيته وشخصيته ومجتمعه وكذلك على تفكيره وعمله وسلوكه وعلى مجمل حياته التي شابها كثير من الخوف والقلق والتذبذب.

«بين العجم والروم بلوة ابتلينه»

كان سقوط بابل على أيدي الفرس الاخمينيين عام 539 قبل الميلاد قد مهد الطريق لبسط نفوذ الساسانيين على بلاد الرافدين الذي استمر حتى القرن السابع الميلادي. وقد مثلت تلك الفترة التي استمرت حوالى 11 قرناً فترة مظلمة وقطيعة حضارية كبرى تم خلالها احتلال روماني دام حوالى قرنين بدأ بدخول الاسكندر المقدوني بابل منتصراً عام 331 قبل الميلاد. وقد تحولت بلاد الرافدين الى ساحة حروب وصراعات بين القوتين الكبيرتين المتنافستين، الروم والفرس، واستمر الصراع قروناً عديدة فوقع العراق ضحية لتلك الصراعات التي خلفت ورائها آثاراً مدمرة

ظهرت في مثل شعبي ما زال العراقيون يضربونه بحزن وألم حتى اليوم:

«بين العجم والروم بلوة ابتلينه ردنه الرفق منهم ما صح بدينه»[1].

وكان الرومان ينظرون إلى غيرهم على أنهم «برابرة»، أما الفرس فينظرون الى العرب على أنهم بدو رحّل، في حين يتعالى العرب على غيرهم أيضا ويسمّون ما عداهم « العجم»، احتقاراً لهم.

والعجم والأعاجم في معاجم اللغة العربية هم خلاف العرب، أي من ليس بعربي ومن لا يفصح ولا يبين كلامه وان كان من العرب. يقول أحمد ابن فارس: «الرجل الذي لا يفصح هو أعجم، والمرأة عجماء. وقولهم العجم الذين ليسوا من العرب. وقال ذو الرمة:

ديـــار ميـــة إذ مي تســاعدنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب[2].

والأعجمي أو العجمي من كان جنسه العجم، أي المنسوب الى العجم. والعجم هم الروم أي اليونانيون أساساً. ويقصد بهم في أحيان أخرى الفرس أو الهنود[3].

إن استعلاء العرب على ما عداهم تظهر من تسميتهم الآخرين «عجماً»، والواحد أعجمي، والعجماء هي البهيمة. ولشدة استعلاء العرب على غيرهم، فقد رفض النعمان الإذعان الى كسرى، فكانت معركة ذي قار التي انتصر العرب فيها. وما زالت التفرقة بين العرب والأعاجم مستمرة[4].

---

(1) يورد يوسف عز الدين الشطر الثاني من هذا المثل كما يلي: ردنه الرفق وياه ما صح بيدينه. انظر: الشعر العراقي الحديث والتيارات السياسية والاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص136.

(2) معجم مقاييس اللغة، مجلد 4، ص240.

(3) انظر المنجد في اللغة والاعلام، ص 489، ومحمد عابد الجابري، العرب والفرس والعجم، فضاءات حضارية،aljabriabdel.net. cultural arabe.

(4) خليل عبد الكريم، الجذور التاريخية للشريعة الاسلامية، دار سيناء، القاهرة،1990، ص48.

وبعد احتلال العراق من قبل الفرس ورثوا نظام الري البابلي ولم يقوموا سوى بتحسينه وحفر بعض القنوات الاضافية، ولكنهم طبعوا جوانب أخرى من البلاد بطابعهم وبخاصة في نظام الإدارة وتوزيع الأراضي، وجعلوا من المدائن (طيسفون) عاصمة لهم، وخاصة في العهد الساساني حيث أصبح العراق مركز الأمبراطورية الفارسية. ومع ذلك فقد بقي العراق متميزاً عن بلاد فارس ذاتها. وكان الخط الفاصل بشرياً هو الحد الشرقي من حلوان الذي يقع أسفل جبل زاغاروس.

وإذا كان التاريخ يعيد نفسه ولو بشكل آخر، فقد انطبق هذا المثل على الصراع الدامي بين الصفويين الشيعة (العجم) والعثمانيين السنة (الروم) للسيطرة على العراق واستغلاله، وكل منهما كان يرفع سيف الإسلام على رؤوس المسلمين للدفاع عن طائفة من دون أخرى.

أما مدينة بابل فكانت نموذجاً أعلى للمدينة الشرقية القديمة، وهو نموذج خاص ببلاد الرافدين أمكن تطبيقه في الكوفة ثم على بغداد في ما بعد. وكانت بابل مدينة مزدحمة بالبشر ومحاطة بسورَيْن مضاعفين، وخاضعة لحراسة مشددة، وبهذا يمكن القول إن بابل كانت تجسيماً أعلى لنموذج المدينة المغلقة المتشعبة والملتوية الشوارع المنظمة. ورغم التغيرات الكثيرة التي حدثت فيها في عصر الاحتلال الفارسي، وبخاصة في القانون، فقد بقي الاقتصاد الاجتماعي من دون تغيير يذكر.

لقد كانت بابل نموذجاً للمدينة المشعّة التي امتد نورها الى مدن بلاد الرافدين من الجنوب إلى الشمال وحتى الشام، بفضل جاذبية الحضارة وحركية التجارة وتنظيم المدينة. وهي ظاهرة استمرت في المدينة الإسلامية في ما بعد.

غير أن الاحتلال الهيليني سبب تدهوراً كبيراً لبابل أفقدها دورها كعاصمة وحاضرة مركزية وحوّلها إلى مدينة ضعيفة ومفككة وفاقدة لمقوماتها

الاقتصادية والتجارية والزراعية. وقد حاول بيغانوس عام 275 ق. م. إدماج بابل بالإمبراطورية الهيلينية، غير أنه لم ينجح في ذلك، وبقيت بابل حاضرة عظيمة لم تقبل التأثير الهيليني بالقوة، رغم أنها كانت إحدى الولايات المركزية في الأمبراطورية السلوقية التي مثّلت الحضارة الهيلينية[1].

ورغم الضعف السياسي والعسكري والاقتصادي الذي ساد العراق حينذاك، فان العراقيين تمكنوا من الحفاظ على هويتهم الدينية والثقافية أمام الثقافة الفارسية والإغريقية حتى القرن الأول الميلادي حيث حلّت الديانة المسيحية الشامية محل عبادة الكواكب وحلّت الكتابة الآرامية (السريانية) محل الخط المسماري وأصبحت لغة الثقافة والعلوم في الأمبراطورية الفارسية نفسها.

وكانت المسيحية تتسرب الى العراق من بلاد الشام الى بابل وميسان والأهواز في الجنوب. ومنذ القرن الخامس الميلادي أصبحت المسيحية ديانة الغالبية من سكان وادي الرافدين، مع تواجد ديانات أخرى الى جانبها كاليهودية والصابئة والمانوية وغيرها.

وقد برزت مظاهر الثقافة السريانية في العلوم والآداب والفنون والعمارة، وبخاصة في بناء الكنائس الشرقية والأديرة التي اتخذت طابعاً شرقياً متأثرة بالعمارة البابلية والآشورية. وقد اشتهر في فن العمارة الطراز الحيري الذي تميز ببناء القبب والأواوين والأعمدة المقرنصة التي تخالف الطراز الروماني. الى جانب العناية بالطب والأعشاب والتعليم والمكتبات. وقد غطى الأطباء السريان بلاطات الخلفاء الأمويين والعباسيين. كما ساهم السريان في حركة التأليف والترجمة في بيت الحكمة ببغداد[2].

(1) جعيط، الكوفة، مصدر سابق، ص 171 -163.

(2) جورج انطون كيراز، عقد الجمان في اخبار السريان، هولندا، 1987. يوسف قزانجي، مظاهر الثقافة السريانية، جريدة المدى في، 2007.6.24.

الحيرة أول امارة عربية في العراق

خلال القرون الخمسة التي سبقت ظهور الاسلام ظهرت معالم حضارية مهمة تمثلت بظهور دويلة الحضر في شمال العراق بالقرب من بابل القديمة في النصف الأول من القرن الثالث الميلادي التي دامت حوالى قرنين تقريباً. وكانت الحضر شبه مستقلة رغم تبعيتها الى الدولة الفارسية تارة والإمبراطورية الرومانية تارة أخرى، مع تأثر واضح بالحضارة الرومانية. وقد أسست الحضر مركزاً تجارياً محصناً يربط بين حواضر بلاد الرافدين. وقد اشتهر الملك «سنطرق» الذي كان يدعو نفسه «ملك العرابو»، أي ملك العرب. وفي تلك الفترة انتشرت المسيحية وتأسست في الكنائس مدارس لتعليم القراءة والكتابة وعلوم الدين باللغة الآرامية.

وفي تلك الفترة أيضاً ظهرت إمارة المناذرة في الحيرة. وكان المناذرة يدينون بالمسيحية النسطورية ويتكلمون اللغة الآرامية، ولعبوا دوراً ثقافياً متميزاً حيث أصبحت الحيرة مركزاً لجذب الكثير من الشعراء والأدباء ورجال الدين. وكان لموقع الحيرة أهمية كبيرة لأنها تقع على ملتقى أهم طرق التجارة البرية التي تربط بين الجزيرة العربية ووادي الرافدين، إضافة إلى قربها من المناطق الزراعية التي تقع غرب نهر الفرات.

وعلى الصعيد الديني والثقافي فقد تعايشت في الحيرة الوثنية العربية إلى جانب المانوية والمزدكية والمسيحية النسطورية والمذهب التوحيدي لطبيعة المسيح. وكان المسيحيون «العباد» يشكلون الغالبية. وكان الجو السائد في الحيرة جوًّا من الانسجام والتسامح الاجتماعي والديني. وأصبح دورها الثقافي والحضاري عظيماً، وأصبحت آنذاك مركزاً للثقافة والشعر العربي وملتقى لتيارات ثقافية مختلفة. كما قامت بدور فعّال في الفصل بين العرب والفرس من جهة، وبين العرب والروم من جهة أخرى.

وقد أخذت الكوفة التي نشأت إلى جانبها، مكانها الثقافي والحضاري[1]. كما أن تفكك الإمبراطورية البابلية والانقسامات والحروب التي سادت تلك المنطقة ساعدت العرب على توطيد أركان دولتهم، مما ساعد على استقرار عدد من القبائل البدوية في تلك المنطقة والتكيف اقتصادياً واجتماعياً مع حياة الريف الزراعية.

وتشير المصادر إلى أن معظم سكان الحيرة كانوا من عرب الشمال العدنانيين بالرغم من أن ملوكهم اللخميين كانوا ينتمون الى عرب الجنوب القحطانيين.

وفي الحيرة ظهرت معالم الخط العربي الذي قام على نسق الخط الآرامي، وعرف بالخط الحيري نسبة الى الحيرة، الذي أخذ طريقه الى مكة وسائر مدن الحجاز. وكان الشاعر المشهور امرؤ القيس (ت 328م.) احد أمراء الحيرة وسمّي «ملك العرب». كما اشتهر من ملوكهم النعمان الأعور الذي بنى قصرَيْ الخورنق والسدير.

وتعود بدايات احتكاك العرب بسكان وادي الرافدين الى الألف الثانية قبل الميلاد، وهي بداية قيام أقدم وأهم طرق التجارة البرية التي تربط بين جنوب الجزيرة العربية مع مدن وادي الرافدين من جهة ومع الشام والعالم القديم من جهة أخرى، حيث تطورت مراكز تجارية ارتبطت بصورة خاصة بتجارة التوابل والبخور التي اشتهرت بها اليمن وحضرموت[2].

وقد دلت بقايا المخلفات الأثرية على وجود اتصال بين شعوب الحضارات العليا القديمة وبين غيرها من الشعوب والأقوام التي كانت تستخدم الجمل، وبصورة خاصة القبائل البدوية. ورغم أن هذا الاتصال لم يكن وثيقاً ومستمراً إلا أنه لا ينفي وجود جماعات كانت تقتني الجمل

(1) جعيط، الكوفة، مصدر سابق، ص 15.

(2) عبد الامير الرفيعي، العراق، مصدر سابق، ص 15 – 17 وص23 - 22

العربي وحيد السنام منذ الألف الثالث قبل الميلاد وبخاصة على مشارف المنطقة ذات الحضارة العليا القديمة. كما أن اللغة العربية انتشرت بصورة مطردة في تلك المنطقة مع انتشار القبائل العربية، البدوية ونصف البدوية ونموّ الحواضر العربية، ومعنى ذلك حدوث تمثّل وتكيّف لغوي تحت تأثير الامارات العربية الجديدة.

وكانت أقدم إشارة عن العرب في المدونات الأشورية تعود الى العام 853 ق. م. حيث خاض الملك الاشوري شيلمنصّر الثالث عدداً من المعارك مع الآراميين الذين تحالفوا ضده. وقد ورد اسم الملك «جندبو العربي» الذي انظمّ الى ذلك الحلف وجاء بجيش من الصحراء قوامه ألف جمل.

ومنذ ذلك التاريخ أخذ اسم «عرابو» يذكر في السجلات الأشورية وكانت الملكة « شمس» قد قدمت للملك الأشوري تجلاتبلاصر عام 734 ق. م. ثلاثين ألف جمل وعشرين ألف رأس ماشية وخمسة آلاف كيس من التوابل والبخور كجزية. كما أن الملك «أسرحدون» عام 671 ق.م. عندما أراد اجتياز الصحراء للوصول إلى مصر بجيوشه الجرارة، اضطرّ إلى أن يكسب ود العرب ويعقد حلفاً معهم[1].

وتشير أكثر المصادر التاريخية إلى أن تحولات بنيوية واضحة حدثت في شمال الجزيرة العربية التي قامت على طول طريق تجارة التوابل والبخور، وفتحت آفاقاً جديدة للقبائل العربية التي تجاوز اقتصادها مرحلة البداوة والترحال والرعي إلى الاعتماد على التجارة وما يرتبط بها من خدمات ترتبط بالقوافل التجارية التي تربط بين جنوب وشمال الجزيرة العربية(رحلتا الشتاء والصيف). وكذلك تطور مستوطنات زراعية وظهور

(1) فالتر دوستال، تطور حياة البدو في الجزيرة العربية في ضوء المادة الاثرية، مجلة فكر وفن، العدد31، ميونيخ، 1978، ص 18، ص 27-24 وص 41.

بدايات الملكية الفردية الصغيرة ونظام العبودية. وبسبب الصراعات بين القبائل على الماء والكلأ وبينها وبين الدول والإمارات، عبرت كثير من القبائل العربية نهر الفرات واستقرت هناك.

غير أن سقوط بابل على أيدي الساسانيين وانهيار الإدارة المركزية كانت له نتائج سيئة على تجارة التوابل والبخور والقوافل التجارية التي اعتمدت عليها تلك القبائل التي كانت تعمل في نقل البضائع أو حراستها أو تربية الجمال وجباية الرسوم على التجارة التي تمر في مناطقها. كما تكبد التجار العرب خسائر كبيرة نتيجة تحول طريق التوابل والبخور من غرب الجزيرة العربية الى شرق دجلة وسيطرة التجار الفرس عليها. وهو ما دفع بالكثير من أفراد القبائل العربية إلى الاستقرار في أرياف العراق وبصورة خاصة في منطقة الفرات الأوسط والتكيف اجتماعياً واقتصادياً مع حياة الاستقرار والزراعة. وقد ذكر الطبري أن بعض القبائل العربية من قيس وتغلب وأياد وعطفان، الذين تجمعوا في البحرين، استفادت من انقسام الفرس فنزحوا الى غرب الفرات في خط متواصل يمتد من الأنبار حتى الحيرة. وقد سميت تلك القبائل «عرب الأطراف». وبعد انهيار الحيرة استوطنوا الجزيرة الفراتية[1]. واخذوا يكتبون «بالقلم السرياني»[2].

النبط والانباط

وكان العرب يطلقون على سكان العراق العاملين في الزراعة «النبط»، وانهم على قول الخطيب البغدادي هم الذين استنبطوا الأرض وعمروا سواد العراق وحفروا الأنهار العظام وشكلوا عامة سكان القرى والأرياف الواسعة وقدر عددهم بعدة ملايين[3]، وهم من بقايا السومريين والأكديين

(1) تاريخ الطبري،ج 1، ص609.
(2) جرجي زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، ج3، بيروت،ص59 .
(3) جعيط، الكوفة، مصدر سابق، ص63.

والبابليين والعاموريين والكلدانيين والكاشيين والفرس والروم وغيرهم[1].

وبحسب الفيروزأبادي فالنبط هم «جيل ينزلون البطائح بين العراقين، أي سكان الأراضي المنخفضة والأهوار التي تقع بين الكوفة والبصرة [2]. اما ابن منظور فيقول: «النبط جيل ينزلون السواد»، وفي المحكم، «وينزلون سواد العراق»، وهم الأنباط والمنسوب اليهم نبطي. وفي الصحاح ينزلون البطائح بين العراقين أيضا. اما ابن عربي فيقول: يقال رجل نُباطي بضم النون ونَباطي بفتحه ولا تقل نبطي. وفي كلام أيوب بن القرية: أهلُ عمان عرب استنبطوا وأهل البحرين نبط استعربوا. والنبط انما سموا نبطاً لاستنباطهم ما يخرج من الأرض. وفي حديث لابن عباس: نحن معاشر قريش من النبط، من أهل كوثا ربا، قيل إن ابراهيم الخليل ولد بها وكان النبط سكانها. وجمع النبط أنباط، وهم سكان بلاد الشام[3].

والأنباط عرب يسكنون بين الجزيرة العربية والعراق والشام في مطلع الألف الأولى قبل الميلاد. ويرجعون في أصولهم الى عرب الجنوب. ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد تطورت مدينة البتراء الى مركز مهم لقوافل التجار يربط بين جنوب الجزيرة العربية ومدن البحر الأبيض المتوسط، وبلغت أوج ازدهارها في القرن الأول قبل الميلاد. وقد حاولت البتراء المحصّنة بين الجبال المحافظة على استقلالها تجاه السلوقيين والرومان والتعاون معهما. وقد احتل الرومان البتراء عام 106 ميلادية وجعلوها ولاية تابعة لروما. وقد استمرت البتراء في نشاطها التجاري عدة قرون. وقد استعمل الانباط لغة قريبة من عربية قريش وأبجدية خاصة مشتقة من الآرامية. وكانوا يعبدون الشمس[4]

(1) علي الوردي، دراسة، مصدر سابق، ص152.

(2) انظر القاموس المحيط، ج2.

(3) انظر ابن منظور، لسان العرب، ج 7.

(4) موسوعة بهجة العرفة- مسيرة الحضارة، المجموعة الثانية، المجلد الاول، سويسرا، 1974، ص 275 وما بعدها.

وتعود الاصول الاثنية في العراق عموماً الى مصدرين أساسيين هما، المصدر السامي، الذي وفد من الجزيرة العربية منذ أقدم الأزمنة وتفرع الى عدة فروع كالأكديين والبابليين والآراميين والعبريين والفينيقيين والعرب، الذين ينتمون الى ديانة من أصل مشترك واحد هي ديانة الساميين، التي تشكل كتلة بشرية كبيرة واحدة متجانسة انحدرت من شبه الجزيرة العربية وتعود أصولها اللغوية الى اللغة السامية الأم التي هي العامل في توحيد مادي ومعنوي لهم. كما أن هناك سمات مشتركة أخرى تجمع الشعوب السامية، وخاصة في نظرتها الى الدين، التي أثرت على بنية الديانات التوحيدية الكبرى التي انطلقت من الجزيرة العربية، كاليهودية والمسيحية والاسلام. أما المصدر الآخر فهو الآسيوي، الذي يتكوّن من الشعوب الأندو-جرمانية، التي تفرعت منها الايرانية والتركية والقفقاسية والمغولية وغيرها[1].

وقد سهّل دخول سكان العراق إلى الاسلام استبداد الطبقة الاقطاعية الفارسية واضطهاد رجال الدين المجوس لهم. والواقع أن سرّ قوة الاسلام وانتشاره السريع بين شعوب المناطق المفتوحة كونه منح الفرصة لمن يدخل في الاسلام أن يخرج أولاً من حالة التبعية والخضوع للقوى الاقطاعية المتسلطة، وفي الوقت ذاته، أتاح الفرص للمشاركة في الدولة الإسلامية الجديدة من خلال التطوع في الجيش والمشاركة في إدارة الدولة والتمتع بالغنائم في الفتوحات أو دفع الجزية. وبمرور الزمن حدث تمازج وتزاوج وتثاقف بين العرب الفاتحين وسكان العراق من العرب وغيرهم، بحيث بقيت الجماعات التي لم تعتنق الإسلام على مسيحيتها ويهوديتها وصابئتها، وكان المجال أمامها مفتوحاً لكي تلعب دورا مهماً والمشاركة

(1) روبرتسون سمث، ديانة الساميين، لندن 1894،(ترجمة) القاهرة 1997، ص5 وما بعدها.

الفعالة في تطوير الحضارة العربية الإسلامية وبروز البصرة والكوفة ثم بغداد كمراكز حضارية مزدهرة شارك في بنائها وتطورها وازدهارها عدد كبير من غير العرب[1].

وتشير أقدم المصادر الموثوقة حول بدايات نزوح القبائل البدوية إلى العراق إلى حدود المائة الثانية قبل الميلاد حيث استقرت بعض القبائل العربية في منطقة العرفة عام 132 ق.م. وقد توالت موجات بدوية واحدة بعد الأخرى، سواء في شكل غزو أو استيطان، أو على شكل موجات صغيرة ومستمرة ومشروطة بالظروف الاقتصادية والجغرافية والسياسية[2].

وقد وجدت القبائل العربية ظروفاً مناسبة للاستقرار والعمل والتعايش مع بيئة تلك المنطقة وسكانها باستخدام أعداد كبيرة من الجمال في النقل، لأنهم وجدوا فيها بيئة مناسبة تصلح لرعي الإبل والاستفادة من المراعي من دون المساس بمصالح المزارعين المحليين أو التجاوز على مراعيهم. كما وجد سكان المناطق الزراعية المجاورة أنهم بحاجة إلى وسائط نقل إضافية تساعدهم في نقل البضائع إلى مراكز المدن، وبخاصة في موسم الحصاد، فأخذوا يستخدمون الجمال بأعداد كبيرة لنقل البضائع والمحاصيل الزراعية. وبالتدريج اقتحم الجمل قطاع النقل المحلي وأخذ ينافس وسائط النقل التقليدية وإقصاء العجلة التي كانت أحد أهم وسائط النقل في منطقة وادي الرافدين. ويعتقد كثير من الانثروبولوجيين بأنه لم يكن بإمكان الجمل ان يقتحم ميدان النقل وينافس العجلة إلا بعد ان تمكنت تلك الجماعات البدوية التي تمتلك الجمال من الاندماج في مجتمعات واقتصاد الشرق الأوسط[3].

---

(1) انظر احمد أمين، ضحى الاسلام، الجزء الاول،ص35 وما بعدها، ص373 وما بعدها.

(2) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، مصدر سابق، ص203.

(3) ابراهيم الحيدري، النظام الأبوي، دار الساقي، بيروت، 2003، ص 240.

وفي الحقيقة، فإن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بين القبائل العربية وسكان وادي الرافدين لم تقم بين ليلة وضحاها، لأن الاندماج في بيئة الاقتصاد الزراعي المحلي احتاج إلى فترة زمنية مرّت بها القبائل البدوية بمرحلة نصف بدوية، وهو نمط حياة بين البداوة والترحال والاستقرار والزراعة. وبمرور الزمن استطاعت جماعات كبيرة منهم التحول من نمط الإنتاج نصف الرعوي الى نمط الانتاج الزراعي والاستقرار على ضفاف النهر.

وعندما تم فتح العراق من قبل المسلمين وسقطت الامبراطورية الساسانية كان عدد سكان العراق حوالى سبعة ملايين غالبيتهم الساحقة كانت تدين بالمسيحية (الكلدانية والنسطورية) الذين كانوا ورثة العلم المقدس وآخرون ممثلين للعلماء والفلاسفة البابليين وورثتهم الشرعيين، مع أقليات من اليهود والصابئة والمانوية ومجموعة من المجوس الذين يشكلون طبقة الإداريين والعسكريين والدهاقين، وهم وكلاء الملاكين الكبار.

وكان الغساسنة فرع من قبائل الأزد العربية التي هاجرت من مدينة نجران في اليمن، التي كانت تدين بالنصرانية، واستقرت شمال الجزيرة العربية في حوالى القرن الرابع الميلادي. وبسبب الصراعات المستمرة مع البيزنطيين من جهة والساسانيين من جهة أخرى فقد الغساسنة قوافلهم التجارية وكذلك قوّتهم وسقطت إمارة الغساسنة على أيدي الساسانيين عندما احتلوا الشام عام 613م.

كما هاجر قسم من نصارى اليمن إلى عاقولا وهو الاسم السرياني للكوفة، التي سميت في الآرامية القديمة «كوثا»، التي تبدلت فيها الثاء فاء، كما يحدث كثيراً في اللغة السامية. وكانت تضم أكثر من عشرة أديرة يزاول فيها الطب وتقوم بدور ثقافي في نقل علوم الأقدمين وخاصة الفلسفة

والطب اليونانيين، إلى جانب دور كوثا أو كوفا في تجارة القوافل عبر الصحراء وصناعة النسيج والطابوق المصنوع من الآجر المفخور(1).

وبعد الفتح الاسلامي للعراق بنى خالد القسري أول والٍ للكوفة كنيسة قرب جامع المدينة سميت كنيسة أم خالد، ويعتقد ان ذلك يعود لأن أم خالد القسري كانت مسيحية(2).

وكان الفتح الاسلامي للعراق عام 639 م. قد فتح الطريق لدخول قبائل عربية كبيرة من بينها قبائل قيس وتغلب، بالإضافة إلى قبائل بدوية أخرى نزحت من وسط الجزيرة العربية ودخلت الأراضي العراقية، وبخاصة بعد انهيار الحضارة العربية الاسلامية في العراق وسقوط بغداد على أيدي المغول عام 1258م. واستمرت حتى العصر الحديث.

وفي الحقيقة، فإن انتشار القبائل البدوية في العراق بعد سقوط بغداد يعود الى أسباب عدة، في مقدمتها ضعف الدولة المركزية، التي لم تستطع بسط نفوذها على جميع أجزاء البلاد، والنزاعات والصراعات البدوية المستمرة، وانتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية التي راح ضحيتها كثير من سكان بغداد(3).

وعندما نتتبع اتجاه مسيرة الموجات البدوية التي تنطلق من بطن الجزيرة العربية، نلاحظ أن أغلبية هذه الموجات تنطلق من نجد متجهة نحو العراق مارة من خلال بادية الشام، عابرة نهر الفرات، لتحط رحالها في الجزيرة لأنها من الناحية الجغرافية امتداد طبيعي لبادية الشام، كما أن

---

(1) لويس ماسينيون، خطط البصرة وبغداد، ترجمة ابراهيم السامرائي، بيروت 1981،ص 73 وما بعدها. محمد سعيد الطريحي، الديارات والامكنة النصرانية في الكوفة وضواحيها، بيروت، ص1981، ص 33-42.

(2) ياقوت الحموي، معجم البلدان، مادة نجرانية، ص 17.

(3) ابراهيم الحيدري، ترجيديا كربلاء،دار الساقي، بيروت 1999، ص 205، 203.

بعض القبائل البدوية كانت قد عبرت نهر دجلة شرقاً متجهة الى منطقة ديالى(1).

وتوجد في العراق اليوم ثلاث قبائل كبرى نزحت منذ وقت قريب من الجزيرة العربية وحطت رحالها في الجزيرة وهي: تميم وشمّر وعنزة. وهناك أسباب جغرافية وظروف اقتصادية مختلفة ترتبط بوضعية كل قبيلة منها، مثل البحث عن مراع جديدة لقطعانها، وبصورة خاصة في سنوات القحط، والبحث عن أسواق قريبة، وكذلك دوافع قبلية – سياسية، مثل النزاعات مع الحركة الوهابية من جهة، والصراعات بين قبائل شمّر من جهة أخرى(2).

لقد كانت أولى القبائل التي استقرت في العراق في منتصف القرن الثامن عشر، والتي كانت تعتمد في حياتها على تربية المواشي، في هضبة نجد المجاورة، هي عشيرة تميم، التي تعود في نسبها الى قبيلة تميم النجدية الكبرى. وقد انحدرت منها ثلاثة فروع واستقرت في المنطقة الشمالية من العراق في هور عقرقوف والدجيل وبلدروز(3).

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر تبعت تميم قبيلة شمر واستقرت في شمال الجزيرة. وكانت شمّر قد نزحت في نهاية القرن السابع عشر من مرتفعات نجد الوسطى واضطرت الى تغيير اتجاهها نحو الشمال الشرقي. وكان السبب الرئيس في نزوحها من مرتفعات نجد هو اصطدامها مع الوهابيين الذين احتلوا جبل شمّر عام 1791 وأجبروها على ترك ديارها. وكان محور الصراع بينهما هو المراعي ومنابع المياه. وبعد معارك دامية اضطرت قبيلة شمّر الى مزاحمة قبيلة عنزة

---

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، المصدر السابق، ص205.

(2) Luther Stein,Summer Gerba , Berlin 1967, S.15

(3) Jamali,F, the New Iraq, New York,P121, Oppenheim,M,Die - 41 Beduinen, Bd3,S.78

ودفعها خارج ديارها. وقد انتصرت شمّر على عنزة في الأخير ودفعتها الى حدود نهر الفرات الشمالية حيث استقرّت عنزة في بادية الشام، بينما عبرت شمّر الفرات واستقرت في القسم الشمالي من الجزيرة(1).

تنقسم قبائل شمّر الى فرعين رئيسيين هما شمّر جربة وشمّر طوقة. وتتفرع شمّر جربة الى سبع عشرة عشيرة تستقر في الأراضي العراقية. اما شمّر طوقة فقد استوطنت منذ زمن طويل في العراق ولا تعتبر من القبائل البدوية الخالصة. ويعمل معظم أفرادها في الزراعة في مناطق نهر دجلة الأوسط.

وتقع منطقة الجزيرة بين دجلة والفرات، إلى الشمال من بغداد، وهي منطقة شبه صحراوية، وتعتبر امتداداً لبادية الشام حيث لا يفصل بينهما سوى نهر الفرات، وفيها عدد من الوديان والعيون والغدران، ومن أكبر وديانها وادي الحبانية.

كما عبرت خلال تلك الفترة جماعات أخرى نهر الفرات وكذلك نهر دجلة ايضاً وأخذت شيئاً فشيئاً بالاستقرار في قرى صغيرة. وقد عبرت عشيرة شمّر طوقة بوجه خاص، وهي فرع من قبائل شمّر الكبرى، الى شرقي دجلة واستقرت بالقرب من مصب نهر ديالى على ضفاف دجلة الشرقية، في شمال مدينة الكوت وحتى جنوب مدينة بغداد. أما قبيلة عنزة، وهي من أكبر وأقدم القبائل العربية التي يعود تاريخها الى ما قبل الاسلام، فقد انتشرت فروع منها في بادية الشام خلال القرون الأخيرة، واستوطنت أعداد كبيرة منها في وادي الرافدين، وأصبحت بعد فترة قصيرة من أكبر القبائل العربية المتجوّلة في شمال العراق. ومن الملاحظ أنها تتجول كل صيف مع مواشيها في أراضي العراق، بين بادية العراق الغربية ومجرى نهر

(1) ابراهيم، تراجيديا كربلاء، المصدر السابق، ص 206

الفرات، في حين تعود شتاء إلى ديارها القديمة في بطون الجزيرة العربية.

وهناك عدد آخر من العشائر التي تتجوّل في وسط العراق والتي عبرت الفرات منذ مدة ليست قصيرة، لأن منطقة الفرات الأوسط تقع بمحاذاة الصحراء، ولهذا يعتبر نهر الفرات الأوسط البوابة الثانية لدخول القبائل البدوية الى العراق(1).

ثانياً: العراق بعد الفتح الاسلامي

إن تدهور حضارة وادي الرافدين العليا القديمة وانهيارها بعد اجتياح الجيوش الغازية واحتلال الأخمينيين لبلاد الرافدين عام 539 قبل الميلاد وكذلك احتلالها من قبل الرومان على يد الاسكندر المقدوني عام 115 بعد الميلاد ثم احتلال الساسانيين لها عام 224 ميلادية ترك العراق يمر في فترة مظلمة وغامضة من تاريخه الحضاري، التي لم يكشف عنها النقاب بعد، والتي استمرت حتى الفتح الاسلامي للعراق عام 635م.

لقد تمّ فتح العراق على نحو سريع نسبياً، وأقيم نظام أراضٍ جديد ونشأت أخيراً مدينتا الكوفة والبصرة، بعد ان تم الاستيلاء على المدائن واحتلال جلولاء وطرد الفرس الى ما وراء الهضاب الشرقية.

وبحسب جعيط كان للعرب رغبة ملحة في الاستيلاء على الكنوز الساسانية العظيمة فتقدموا الى قلب السواد، أي الى بابل، حيث وفّر الفلاحون الخاضعون للدهاقين، حلاً للتعايش أمام تقدم الجيوش العربية من دون مقاومة، مما سهّل احتلال المدائن ومن ثم عبور دجلة حتى الهضاب الشرقية. وعندما دخل الجيش العربي المدائن وجدها خالية من البشر فاقتحموا القصر والإيوان واستولوا على الغنائم التي كانت تعادل

(1) Ibrahim Al-Haidari, Zur Soziologie des schiitischen Chilaismus,Freiburg 1975,S.133

نصف أموال الملك، وقد تقاسم المقاتلون أربعة أخماس الغنيمة وأرسل المتبقي إلى المدينة[1]. ويتناول المؤرخون حكايات شيقة بهذا الصدد، فالمقاتلون العرب لم يفرقوا بين الكافور والملح، واستبدلوا الأواني الفضية بالذهبية[2]. وسرعان ما حدث تمازج وتعايش بين المدينة والقبيلة، وانتقاء سلسلة من العناصر والنماذج الحضرية، من البابلية والهيلينية معاً. وقد تم العمل بهذه الانتقائية في تخطيط مدينة الكوفة، أما تأثير الساسانيين فلم يظهر إلا مؤخرا في «الايوان الأموي»[3].

وقد اختلط العرب بأهل السواد في الكوفة والبصرة وغيرها، ما عدا واسط، التي أصبحت سكنا للعرب المختارين فقط، حيث منع أهل السواد من السكن فيها وتم استقطاب شديد للقبائل وإحياء العصبية القبلية وتشديد الروابط بين وحدة القبيلة والسكن، حيث اختطت كل قبيلة مع رئيسها «جبانة» تعرف باسمهم[4]. وهو تمييز عنصري واضح من قبل الحجّاج بن يوسف الثقفي. ولذلك كانت واسط بحسب جعيط «مدينة مغلقة»[5].

وقد سمحت تجربة الفاتحين العرب في العراق أن يكتشفوا مفهوم القرية كتجمع ريفي لم يكن معروفاً لدى العرب بهذه الصورة المتقدمة، وتطور عن مفهوم القرية مفهوم المدينة، مقابل مفهوم مصر، الذي أصبح يدل على المدينة الكبيرة. وقد صاحبت الفتوحات توسع عسكري وإدماج البدو الرحل في الأمصار الجديدة مثلما حدث في مدينة الكوفة، التي تحولت إلى حاضرة إسلامية مركزية كبرى.

(1) جعيط، الكوفة، المصدر السابق، ص51.
(2) تاريخ الطبري، ج 4 ، ص 17. البلاذري، فتوح البلدان، ص 263. جعيط، المصدر السابق، ص54 .
(3) جعيط، المصدر السابق، ص 173 - 179 .
(4) جعيط، المصدر السابق، ص 279 .
(5) جعيط،المصدر السابق، 332 – 333. انظر ايضاً أحمد أمين، ضحى الاسلام،الجزء الاول، ص22 وما بعدها.

فعندما دخل العرب إلى العراق لم يجدوا أمامهم أرضاً بكراً، وإنما وجدوا منطقة تتعايش فيها حضارات متنوعة، ولم يجدوا سكاناً بعقلية بدوية صحراوية، وإنما سكان «من طراز عقلي يختلف عن طراز العقلية العربية البدوية»، يعيشون في قرى ومدن ويعملون في الزراعة والتجارة والصناعة ويتقنون لغات متعددة وتتنازعهم تيارات فلسفية مختلفة[1].

فقد استوطنت على هذه الأرض أقوام كثيرة منذ آلاف السنين، وازدهرت حضارات عظيمة، منها حضارات موغلة في القدم، كالسومرية والبابلية والآشورية، ومنها الفارسية والرومية. وكان القرآن الكريم قد ذكر حضارتي وادي الرافدين و«بابل» بالاسم، باعتبارهما من الأمم البائدة، مثل إرم وعاد وثمود[2].

وتسمية «بابل» كانت شائعة منذ بداية الإسلام، وتشمل ما تسمى الآن بمنطقة الفرات الأوسط. وعندما زار الشاعر عمر بن أبي ربيعة مدينة الكوفة، وهي لما تزل في بداية عهدها بالإسلام، خاطب أهلها قائلا:

يا أهل بابل ما نفست عليكم   من عيشكم إلا ثلاث خلال
ماء الفرات، وطيب ليل بارد   وغناء مسمعتين لابن هلال

ولم يكن سكان بابل يتمتعون برغد العيش وملذات الحياة العابرة فحسب، بل بالنشاط العقلي أيضاً. فقد كان هناك تواجد لثقافات فارسية وإغريقية ورومانية، وانتشار مسيحي واسع، إذ إن الأديرة التي كانت منتشرة وقتذاك، ظلت كذلك طوال الفترة العباسية في العراق، حتى إنك لا تكاد تعثر على منطقة عراقية لا يوجد فيها دير[3].

(1) يوسف خليف، حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني للهجرة، ص231.
(2) (وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت) القرآن الكريم، سورة البقرة.
(3) انظر أبو حسن الشابشتي في كتابه «الديارات»، بيروت، 1986، حيث يحدد مواقع هذه الأديرة بشكل مفصل

وإذا كان وادي الرافدين قد أصبح مركز الحضارة الإسلامية، فإن الإسلام أبقى روح التعايش والتسامح بين الأديان والطوائف والأقليات وحافظ على تراثهم الثقافي، والنزوع إلى التعددية الفكرية والثقافية ومنحها أفقاً أوسع امتد من الكوفة إلى البصرة وبغداد ومنها إلى باقي الأمصار الاسلامية.

الأوضاع الاجتماعية في العراق بعد الفتح الاسلامي

كان العراق بعد الفتح الاسلامي منقسماً إلى اثنيات وأديان وطوائف ولغات وفرق وأحزاب تعايشت وتصارعت مرات، خصوصاً بعد عودة الارستقراطية العربية الى السلطة من جديد، بعد أن استعادت بنو أمية عصبيتها القبلية لتقابل بها شرعية الخلافة وحوّلتها الى ملك عضوض وانتهت بذلك مرحلة الخلافة الراشدية وشكلت أول قطيعة بين الدين والسياسة وبين المجتمع والدولة في الاسلام.

والحال كان الاسلام حركة دينية واجتماعية وسياسية قامت من أجل تحرير الانسان من الجهل والخرافة والشر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة نظام اجتماعي عادل يقوم على التكافل الاجتماعي ويؤكد على وحدانية الله وتطبيق الشريعة الاسلامية، التي جاءت بمفهوم «الأمة» بديلاً للعصبية القبلية. غير أن الواقع كان غير ذلك، فقد فجّرت الدعوة الاسلامية صراعاً فكرياً واجتماعياً، مع، وضد الطبقة الأرستقراطية المهيمنة التي قاومت الدعوة منذ بدايتها، وأحدثت صراعاً سياسياً وحرباً أهلية وقسمت المسلمين الى فرق وأحزاب، واضطرت الامام علي الى نقل الخلافة الى الكوفة في العراق. غير أن مقتله السريع أنهى مرحلة الخلافة والإمامة التي كان من المفروض ان تستمر لتثبيت دعائم الدولة الاسلامية وعدالتها[1].

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، مصدر سابق، ص22 .

بعد مقتل الإمام علي في مسجد الكوفة على يد ابن ملجم الخارجي استغل معاوية بن ابي سفيان الفرصة، فنقل مركز الخلافة من الكوفة الى الشام، بعد أن اغتصب السلطة بالقوة والمال والدهاء، وأعلن نفسه «خليفة» على المسلمين، ثم جعل الخلافة ملكاً وراثياً عضوضاً.

وكان والي الكوفة الذي عينه معاوية آنذاك قرشياً، أعلن ذات يوم في مجلسه قائلاً: «انما السواد بستان قريش» للسيطرة على أراضي السواد الواسعة التي كان الموالي يزرعونها[1].

كما اعتبر أحد الولاة الأمويين بأن العراق هو «غنيمة حرب» يجب أن يتقاسموها بينهم وبذلك استطاعوا الحصول على أفضل الأراضي الزراعية وجعلوها ملكاً خاصاً لهم. وبعد فترة قصيرة أصبح ولاة الأمصار وقواد الجيش وموظفو الإدارات من الأمويين، وعاشوا حياة غنى وترف فاحش، ومثال على ذلك أنه بعد عزل أحد الولاة من منصبه، ظهر أنه كان مديناً لبيت مال المسلمين بعدة ملايين من الدراهم، وقد اضطر أعمامه وخدمه الى دفع الديون عنه.

وكانت قريش في العهد الأموي تشكل الطبقة العليا في المجتمع والسلطة. وساعدها على ذلك أن القبائل العربية التي فتحت العراق كانت تحترم قريشاً وتحسدها في آن، وأخذت تدرك بأن هناك خطراً يهددهم جميعاً، هم الموالي، بعد أن أخذ عددهم يزداد بمرور الأيام وأصبحوا يشكلون أكثرية في المجتمع الاسلامي. ولذلك احتقر الأمويون الموالي واستهانوا بالمولدين ولم يستخلفوا بني الإماء منهم[2].

ويرى علي الوردي أن الصراع بين العرب والموالي هو في أساسه صراع طبقي[3]. وقد اكد بعض المؤرخين والكتاب وفي مقدمتهم أحمد أمين، بان

(1) Ibrahim Al-Haidari,Zur Soziologie....,

(2) احمد امين، مصدر سابق، ص25 .

(3) علي الوردي، دراسة، ص113-114 .

العرب أساؤوا معاملة الموالي واحتقروهم[1]. كما اشار علي الوردي الى ان الموالي عوملوا بشيء من الاهانة والاضطهاد على أيدي العرب. وهم بدورهم قابلوا السيئة بمثلها أو أشد منها، وذلك لأن العرب كانوا يعاملونهم بغرور وكبرياء فيقابلونهم بالمثل. وهذا شيء طبيعي عند البشر[2].

وقد انتسب الموالي الى قوميات وشعوب مختلفة، فمنهم الفرس الذين لعبوا دوراً مهماً في المجتمع والحضارة العربية – الاسلامية وكذلك في توطيد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين العرب والفرس، ومنهم النبط والكلدانيون والروم وغيرهم. وكان هناك تمييز بين العرب والموالي في الحقوق. فالموالي لا يستلمون مثل ما كان يحصل عليه الجند العرب من بيت المال، وإنما على جزء من غنائم الحرب حين يشاركون فيها، وكان عليهم دفع الضريبة التي كان من المفروض أن يتحرروا منها بعد دخولهم الاسلام[3].

والموالي، ومفردها مولى، وهو لقب أُطلق على سكان المناطق التي فتحها المسلمون، وكانت الغالبية منهم من غير العرب الذين دخلوا الاسلام عن طريق الولاء أو ما يسمى «الكتبة» أي الدخول في حلف ولاء مع إحدى القبائل العربية التي استوطنت العراق بعد الفتح وأصبحوا تحت حمايتها، وعلى القبيلة ان تعلن عن حمايتها وأن يسموا باسمها ويلتحقوا بنسبها.

وكان من الموالي من استنكر ذلك وفضّل الحفاظ على نَسَبه والتفاخر به. وربما تكون «نزعة الشعوبية» قد ظهرت بين هؤلاء وغيرهم بسبب

(1) أحمد أمين، ضحى الاسلام، ج 1، ص18 وما بعدها.
(2) علي الوردي، دراسة، مصدر سابق، ص113–114.
(3) Cahen,C.,Der Islam,Bd1,S.43f, -Al-Haidari ,Zur Soziologie,S.11, Rothmann,L,Geschichte der Araber, Bd. 1,Berlin 1971,S.127f

ذلك[1]. وقد جرت مثل هذه التحالفات في المجتمعات القديمة لدى القبائل العربية قبل الاسلام وكذلك لدى الفرس والبيزنطيين وغيرهم من الشعوب.

وقد ارتفع عدد الموالي في العراق بعد الفتح الاسلامي بحيث كونوا في النصف الأول للهجرة الغالبية من السكان. غير أن عددهم أخذ يقل بالتدريج بعد نزوح عدد كبير من القبائل العربية الى العراق.

ويرجع أصول الموالي الى مصدرين. الاول مجموعة الجند الذين أسروا خلال الفتوحات الاسلامية، وأطلق سراحهم بعد إعلانهم الاسلام. والثاني، من فئات اجتماعية مختلفة، وإن تكن أقل عدداً من الأولى غير أنها كما يبدو أكثر أهمية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة من سكان مدن وأرياف البصرة والكوفة الذين كوّنوا فئات اجتماعية او كما يطلق عليهم «طبقات» في كتب التاريخ الاسلامي، ويمثلون « الأعيان» وهي الطبقة العليا ثم «العامة» ويمثلون الموظفين والحرفيين والشرطة وغيرهم. وكان على الفلاح العربي المسلم أن يدفع الزكاة والعشر، غير ان الفلاحين الذين يعملون في الزراعة كان عليهم أن يدفعوا الخراج «الضريبة» إلى صاحب الأرض، إلى جانب «الجزية» لمَن كان غير مسلم. ولم يكن هناك تنظيم موحد ودقيق في جباية الضرائب، حيث كان الخراج يتراوح بين الخمس والثلث.

وكان الأمويون وضعوا إدارة الخراج بأيدي «الدهاقين» و«السراكيل». و«الدهقان» كلمة فارسية، وهو لقب لصغار ملاك الأراضي الذين أخذوا يعملون وكلاء لكبار ملاك الأراضي لإدارة أراضيهم الزراعية وتحصيل الخراج من الفلاحين الذين يعملون فيها. أما «السراكيل» ومفردها سركال،

(1) علي الوردي دراسة، مصدر سابق، ص 113– 114

فهم المشرفون على الزراعة الذين كانوا يعملون لدى ملاك الاراضي الكبار. وكلمة سركال مشتقة من اللغة الفارسية «سير كار»، أي المشرف.

وقد استخدم الدهاقنة أساليب جائرة وتعسّفية في الحصول على الضرائب مما سبب صراعات وتناقضات طبقية وازدياد أوضاع الفلاحين سوءاً وانفجارها في انتفاضات ضد أصحاب الأراضي وضد الدهاقيين، وبصورة خاصة في أثناء ولاية الحجّاج بن يوسف الثقفي الذي تولى حكم العراق بين 694–718م، حيث كان أكثر الولاة الأمويين استبداداً وجوراً وقمعاً لكل أشكال المعارضة وبكل الوسائل الممكنة التي كان من نتائجها شل الحركة الاقتصادية وتدهور الانتاج الزراعي في العراق بحيث ترك بيت مال المسلمين فارغا[1]. وكان الحجّاج قد بنى مدينة واسط وجعلها سكناً خاصاً للقبائل العربية المختارة فقط ومنها سيَّر الفتوحات نحو الشرق وهو الذي أمر بتنقيط القرآن وحارب من دون هوادة من أجل بسط نفوذ الأمويين وسلطتهم. كما شارك في حرب عبد الملك بن مروان ضد مصعب بن الزبير، كما ضرب الكعبة بالمنجنيق في حربه ضد عبد الله ابن الزبير في الحجاز وقضى على ثورة عبد الرحمن بن الأشعث الذي ولّاه على سجستان وخرج عليه مع أهل البصرة، ثم قاتل الخوارج والثائرين على الدولة الأموية وتغلّب عليهم. وقد أرسله عبد الملك بن مروان الى العراق لأنه لم يجد مَن هو أكثر جبروتاً منه لنجاحاته في قمع الثورات التي قامت ضد حكم بني أمية. وعندما دخل الحَجّاج مسجد الكوفة كان ملثماً بعمامة حمراء فجلس قرب المنبر. وعندما رآه الجالسون حول المنبر شكّوا به فرموه بالحصى. وكان رد فعله أن اعتلى المنبر وبقي ساكتاً فلما ضجوا من سكوته كشف عن لثامه وخلع عمامته فجأة وهدد العراقيين في أول خطبة له قائلاً:

(1) Al-Haidari, Zur Soziologie ,Ibid, ,S.120-121

« أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى اضع العمامة تعرفوني».

ثم خطب خطبته المشهورة التي قال فيها: «أما والله اني لأرى رؤوساً قد اينعت وحان قطافها، واني لصاحبها، وكأنني أرى الدم بين العمائم واللحى.. إني والله لا أحلق إلا فريت، ولا أعد إلا وفيت ». وقيل انه القائل « يا أهل العراق يا أهل الشقاق والنفاق ومساوئ الأخلاق»[1].

وقد استطاع الحجَّاج، عن طريق استخدام التهديد والقوة والبطش، السيطرة على العراق وطرد الأنباط والموالي من أراضيهم ومزارعهم في أرياف السواد، لأن منهم من شارك في ثورة ابن الاشعث ضد الأمويين. كما أجبر الموالي على دفع الجزية، بعد أن أمر الخليفة عمر بن الخطاب، الذي فتح إبّان خلافته العراق، برفع الجزية عن الموالي الذين يعلنون اسلامهم. غير ان الحجَاج، لتلافي إفلاس بيت مال المسلمين، أمر برفع نسبة الخراج على الموالي وأرغمهم على إعادة دفع الجزية، بالرغم من دخولهم الاسلام. كما اتخذ الحجّاج سياسة قمعية أكثر تشدداً مع الموالي فأساء معاملتهم واحتقرهم، وبخاصة أولئك الذين أعلنوا ولاءهم للعلويين. وقد وصلت سياسة الحجّاج ذروتها عندما أشعل فتنة بين المسلمين حيث أمر البعض من المرتزقة من خطباء المساجد بسب الإمام علي على المنابر، مما أثار احتجاجات عديدة، حتى إن خطباء المساجد في البصرة أعلنوا تذمّرهم في خطب الجمعة[2].

وبالرغم من سقوط بابل على أيدي الغزاة، الذي أحدث تدهوراً

(1) انظر ابن عبد ربه، العقد الفريد، والمسعودي، مروج الذهب؛ وهادي العلوي؛ فصول من تاريخ الاسلام السياسي؛ قبرص1995، ص 350 وما بعدها.

(2) أحمد أمين، فجر الاسلام، ص 92. الخربطلي، ص 142. علي الوردي، مهزلة، ص Al-Haidari, Zur Soziologie,S.121,Cahen,Der Islam,S.43,Rathmann,S.127,Schmucker,W,Untersuchungen zu einer wichtigen bodenrechtlichen Konsequenzen der islsmischen Eroberungsbewegung,Bonn 1972, S.74f

اجتماعياً واقتصادياً مريعاً وشكل أول قطيعة حضارية مع تاريخ العراق القديم التي استمرت حتى قيام الحضارة العربية الاسلامية في العراق، فقد استعادت البصرة والكوفة ثم بغداد دورها الثقافي والحضاري من جديد. ففي الكوفة، التي تأسست عام 17هـ/ 638م في زمن الخليفة عمر بن الخطاب أيضاً، أصبحت في ما بعد عاصمة للمسلمين بعد أن اتخذها الإمام علي مقر خلافته. وقد ازدهرت في الكوفة مختلف العلوم والآداب وتطور الخط العربي «الكوفي» بمساهمة من عرب الحيرة. وفيها عاش ابن مسعود ومعه تيار المحدِّثين في علم الكلام الذين سبقوا علم الحديث، وولد هناك أيضا اتجاه الزهد والتصوف على يد الحسن البصري، وتطور علم التفسير والأخبار وجمع الشعر والإبداع فيه، وكذلك العلوم الدينية التي ظهرت على يد الإمام جعفر الصادق مؤسس الفقه الجعفري والإمام أبي حنيفة النعمان شيخ مدرسة الرأي في الفقه وأبي مخنف أحد كبار المؤرخين العرب والكسائي شيخ مدرسة الصرف والنحو في الكوفة[1].

وبقدر ما أسهمت الكوفة في بلورة الثقافة العربية الاسلامية على امتداد القرنين الأول والثاني للهجرة وذلك باستعادة التراث الشعري العربي والاهتمام بتفسير القرآن وتطور علم الكلام وعلم الانساب، كان للبصرة شأن عظيم حيث تأسست عام14هـ/ 635م. وقد جرى تخطيطها من قبل عتبة بن غزوان بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب. وقد توسعت البصرة وأصبحت مدينة عامرة ازدهرت فيها الثقافة والحضارة والعمران ونمت فيها الحركات الفكرية والاجتماعية، التي أدت إلى نشوء مدرسة في النحو خاصة بها سُمِّيت «مدرسة البصرة» تمييزاً لها عن مدرسة الكوفة في النحو. حيث وجّهت الاهتمام إلى تطوير قواعد اللغة العربية فأنجبت الخليل بن أحمد الفراهيدي والجاحظ والفرزدق وغيرهم. كما كانت أكثر عقلانية

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، مصدر سابق، ص236.

وأعمق نقدا وشكلت البؤرة الأولى والأساس لفكر المعتزلة العقلاني»[1].

وكذلك جماعة أخوان الصفا وخلان الوفا، الذين عرفوا بجرأتهم العلمية وأفكارهم النقدية الثاقبة حين جمعوا بين الدين والفلسفة والسياسة في حركة علمية جدلية متقدمة على عصرها وكان من مبادئهم العظيمة دعوتهم الى حرية الفكر والرأي وعدم التعصب لمذهب من المذاهب. وقد أطلق عليهم الفيلسوف الالماني أرنست بلوخ «أوائل التنويريين في الاسلام»[2].

غير أن ما يلاحظه الباحث الاجتماعي هو عدم اهتمام المسلمين بالعلوم والآداب والفنون البابلية وتطويرها مما سبب غياب الكثير من الملاحم والأساطير والقصص والعلوم والفنون واندثارها وعدم الاهتمام بما تبقى منها في الذاكرة الشعبية مع أهميتها العلمية والانثروبولوجية والحضارية وذلك لأسباب عديدة من بينها موقف الاسلام من أساطير الأولين التي أخرجها المؤرخون العرب والمسلمون من إطار الأدب والعلم والتاريخ والاجتماع باعتبارها ترتبط بالوثنية، الى جانب اعتبارات اجتماعية وسياسية وثقافية أخرى. ولذلك فإن الموقف من التراث الحضاري لوادي الرافدين بقي سلبياً ومهملاً[3].

هل أهل العراق أهل شقاق ونفاق أم أهل فطنة ونظر؟!

من المعروف أن الامام علي كان قد ذمّ أهل العراق في خطبة له وقال عنهم «لقد ملأتم صدري قيحاً... وأفسدتم علي رأيي بالعصيان». فهم

(1) انظر J.Van Ess,Theologie und Gesellschft im 2. Und 3. Jahrhundert der Hidschra,Eine geschichte des religioesen Denkens im fruehen Islsm,Bd 1-6,Vorwort,Berlin,Beirut,1992-1997

(2) Ernist Bloch, Duch die Wueste,Ffm,S. 59

(3) ابراهيم الحيدري، الميثولوجيا العربية وتفسير البنية الفكرية والاجتماعية، مجلة الاغتراب الادبي، العدد52، لندن، 2002، ص29-33.

وعدوه بالخروج معه لحرب معاوية ثم نكثوا بوعدهم. وذمَّ أهل البصرة بعد واقعة الجمل في خطبة له قال فيها: «أخلاقكم دقاق وعهدكم شقاق ودينكم نفاق وماؤكم زعاق والمقيم بين أظهركم مرتهن ذنبه..». وفي خطبة أخرى (القاصعة) ذَمَّ الامام عليٍ أهل الكوفة ذماً شديداً وقال: «واعلموا انكم صرتم بعد الهجرة أعراباً وبعد الموالاة أحزاباً، ما تتعلقون من الإسلام إلا باسمه ولا تعرفون من الإيمان إلا رسمه، تقولون النار ولا العار، كأنكم تريدون أن تكفئوا الاسلام على وجهه»(1).

في خطبة الإمام علي دلالات اجتماعية وسياسية مهمة فهي تبين بوضوح مواضع الخلاف والاختلاف، وانهم يسلكون بحسب قيمهم البدوية التي نشأوا عليها، فهم يتظاهرون بالتمسك بالدين الاسلامي شكلياً ولكنهم يسلكون في حياتهم اليومية بحسب قيمهم البدوية عملياً. وقد حدث هذا مع الإمام الحسين أيضاً. فعندما ثار ضد حكم يزيد بن معاوية، الذي لم يحظ على أي تأييد من المسلمين وبصورة خاصة من أهل مكة والكوفة، الذين اعترضوا على خلافته ووقفوا ضده. وعندما اجتمع أهل الكوفة وكتبوا إلى الإمام الحسين أن يقدم إليهم حتى يجتمعوا معه على الحق. وحين قدم إليهم في كربلاء، نكثوا العهد بعد أن بايعوه وتقاعسوا عن نصرته وحدثت مأساة كربلاء المروعة.

يقول ابن الاثير «فلما مرض معاوية الذي مات فيه، دعا ابنه يزيد فقال: انظر أهل العراق، فإن سألوك أن تعزل عنهم كل يوم عاملاً فافعل، فإن عزل عامل أيسر من أن تشهر عليك مائة ألف سيف»(2).

هل يقصد معاوية سرعة تقلّب مزاج العراقيين وعدم رضاهم عن

(1) نهج البلاغة، شرح الإمام الشيخ محمد عبده، ج2، بيروت، من دون تاريخ، ص155.

(2) الجاحظ، البيان والتبيين، بيروت،ج2، ص 131، الطبري. تاريخ الامم والملوك، ص535.

الحكام وميلهم للقيادة والزعامة؟ هذا المزاج يذكرنا ببيت من الشعر قاله علي الشرقي في وصفه ميل العراقيين للقيادة والزعامة:

قومي رؤوس كلهم   أرأيت مزرعة البصل

ويعني بذلك اذا كانت رؤوسهم متشابهة فينبغي أن يكونوا متساوين في حق الزعامة. غير أن الأمر يجري على العكس من ذلك، فحين تتساوى الرؤوس ينظر الناس إلى الخارج ليجدوا رأساً بديلاً يلملم شملهم ويوحدهم.

وقد شاعت مقولة: « يا أهل العراق يا أهل الشقاق والنفاق» على ألسنة العرب والعراقيين ونسبوها الى الحجَّاج بن يوسف الثقفي(توفي عام 95 هجرية) الذي ذَمَّ أهل العراق لعدم ثبات آرائهم وميولهم السياسية.

وقد اختلف الكتاب والمؤرخون حول صاحب هذه المقولة. فمنهم من أرجعها إلى الحجّاج بن يوسف الثقفي ومنهم من أرجعها إلى الإمام علي. ويرى آخرون أن قائلها الأصلي هو عبد الله بن الزبير، كما جاء ذلك عند ابن قتيبة، لأن من قتل أخيه مصعب بن الزبير، واليه على العراق، (عام 73هجرية) ليس العراقيون وإنما القرشيون بقيادة عبد الملك بن مروان، حيث قال ابن الزبير: «ألا إن أهل الشقاق والنفاق باعوه (أي مصعب) بأقل ثمن كانوا يأخذونه به». وكان الإمام علي ذم أهل البصرة بسبب حرب الجمل، وذم العراقيين لأنهم تقاعسوا عن القتال وتكذيبهم إياه قياساً بحماسة أهل الشام للقتال وتصديقهم لمعاوية(1).

ولابن أبي الحديث مثل هذا الكلام أيضاً، غير ان المسعودي نعت أهل العراق «أهل العقول الصحيحة والشهوات الممدوحة والشمائل الموزونة والبراعة في كل صناعة.....وذلك لامتزاج صقعهم في حر الجنوب

(1) رشيد الخيون، من القائل، يا أهل العراق أهل الشقاق والنفاق؟ جريدة الشرق الاوسط، لندن في 22 / 7 / 2004.

وبرد الشمال...فاجتمعت منهم محاسن جميع الأقطار. وكيف لا يكون كذلك وهم أرباب الوافدين وأصحاب الرافدين». كما يرى المسعودي «أن العراق منارة الشرق... وسرة الأرض وقلبها... وعنه وقف الاعتدال، فصفت أمزجة أهله ولطفت أذهانهم واحتدت خواطرهم وقويت عقولهم وثبتت أبصارهم(1).

وعندما احتل الاسكندر المقدوني العراق عصوا أوامره وثاروا ضده ولم يستطع بسط سلطته عليهم. وعندما أعياه ذلك أراد إفناءهم، لولا نصيحة أرسطو له، حيث كتب الى أستاذه أرسطو، الفيلسوف الإغريقي المعروف، عام 331 قبل الميلاد ما يلي: « لقد أعياني أهل العراق، ما أجريت عليهم حيلة إلا وجدتهم قد سبقوني الى التخلص منها، فلا أستطيع الايقاع بهم، ولا حيلة لي معهم إلا أن أقتلهم عن آخرهم». ويقال إن ارسطو أجاب الاسكندر بما يلي: «لا خير لك من أن تقتلهم، ولو أفنيتهم جميعاً، فهل تقدر على الهواء الذي غذّى طباعهم وخصهم بهذا الذكاء؟، فإن ماتوا ظهر في موضعهم من يشاكلهم، فكأنك لم تصنع شيئاً. والرأي من كان في هذا العقل كانت فيه أنفة وحمية وشراسة خلق وقلة رضا بالضيم، فاقسمها طوائف ولِ على كل طائفة أميراً فإنهم يختلفون، فإذا اختلفوا، قلّت شكواهم فغفلوا »(2).

وبمعزل عمّا اذا كانت هذه «القصة» صحيحة أو مختلقة، فانها تُلقي ضوءاً على ما مر ذكره أعلاه في وصف أهل العراق بأهل نظر وفطنة وذكاء تدفع إلى الجدل والنقد وإظهار العيوب وكذلك قلة الطاعة وعدم الخضوع للسلطة.

(1) المسعودي، مروج الذهب،الجزء الثاني، بغداد 1965،ص 63؛ أو التنبيه والاشراف، القاهرة 1938،ص37.

(2) أبو اسحاق ابراهيم بن علي الحصري القيرواني، جمع الجواهر في الملح والنوادر، علي الوردي، دراسة، ص 366. الحارث عبد الحميد، الشخصية العراقية، مجلة المعرفة الالكترونية، في 27 / 3 / 2007.

وقد يتسائل البعض أيضاً: هل إن صفة الشقاق والنفاق ونكث العهود، اللصيقة بالعراقيين، التي ملأت صدر الإمام علي بالقيح، هي صفة ملازمة لسمات الشخصية بأهل العراق؟

سوف نستعين أولاً برأي الجاحظ، أحد كبار المفكرين، المعتزلي الرأي، والعقلاني المنهج، الذي يفسّر العلة في عصيان أهل العراق على الأمراء بقوله إنهم «أهل نظر وفطنة ثاقبة، ومع النظر والفطنة يكون التنقيب والبحث، ومع التنقيب والبحث يكون الطعن والقدح والترجيح بين الرجال والتمييز بين الرؤساء وإظهار عيوب الأمراء. ثم يقول وما زال العراق موصوفاً بقلة الطاعة وبالشقاق على أولي الرئاسة(1).

ويعلّق علي الوردي على رأي الجاحظ بأنه يكاد يشبه ما دعاه بشيوع «النزعة الجدلية» التي يتصف بها أهل العراق، التي تجعل شعباً من الشعوب فطناً متيقظاً متفتح الذهن من ناحية، وكثير الشغب والانتقاد تجاه حكامه من ناحية أخرى. وان أهل العراق هم على النقيض من أهل الشام الذين اعتادوا ان يكونوا طائعين ومنصاعين يصدّقون ما يقوله لهم حكامهم ويأتمرون بأمرهم. اما أهل العراق فهم يجادلون في كل قضية ويتنازعون حولها. فهم ضعفاء من الناحية السياسية وأقوياء من الناحية الفكرية، ولذلك فإن الفرد العراقي، بحسب الوردي، أصبح مزدوج الشخصية، يرتفع بأفكاره الى مستوى أعلى من مستوى بيئته الاجتماعية، ولكنه لا يستطيع ان يكون طيّعاً يصدِّق كل ما يُقال له، ولذلك نراه يعاند ويجادل. ويحلل الوردي هذه الخاصية فيقول: «ومن طبيعة الجدل انه يثير في الناس التساؤل والتطلع ولكنه يُضعف فيهم الركود الفكري». كما يصف أهل العراق «بأنهم منشقون على أنفسهم أو متفرقون، إنما لا يصح أن نصفهم

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، الجزء الثاني، ص94. ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة،ص43.

غَدَرَة على منوال ما شاع عنهم»، لأنهم لا يختلفون عن غيرهم من الناس حيث يوجد فيهم الغدرة كما يوجد فيهم الأوفياء ولكن انشقاقهم على أنفسهم هو الذي جعلهم يبدون أحياناً كأنهم غدرة»[1].

لقد قرن الشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري تذبذب شخصية الفرد العراقي بتذبذب نهر دجلة بين فيضان مسرف في الشتاء وجفاف مسرف في الصيف.

يقول الجواهري:

سلام على هضبات العراق	وشطيه والجرف والمنحنى
ودجلة لهو الصبايا الملاح	تخوض منها بماء صرى
تريك العراقي في الحالتين	يسرف في شحه والندى[2]

وفي نظرة مقارنة بين الشخصية العراقية والشخصيّة المصريّة، على سبيل المثال، نلاحظ وجود بعض الاختلافات في الطبيعة الجغرافية بين العراق ومصر من المحتمل أن توضح لنا الاختلاف بين شخصية المصري وشخصية العراقي وخصوصية كل منهما وارتباطها بتاريخه وجغرافية بلاده ومناخه. فتمرد العراقي وتصلبه في الرأي تعود بحسب أصحاب الحتمية الجغرافية إلى طبيعة الأرض ومجاري الأنهر وأوقات فيضانها. بينما الأمر يختلف مع الشخصيّة المصريّة. فالنيل كما هو معروف، يفيض في موسم الزرع حين يحتاج الفلاح إليه لإرواء الأراضي الزراعية. وفي موسم الحصاد يحدث جزر الماء في النيل في غالب الأحيان حيث لا يحتاج الفلاح إلى مياهه. بينما نهرَا دجلة والفرات يفيضان في فصل الشتاء بعكس نهر النيل، حيث لا يحتاج الفلاح الى مياه كثيرة للزراعة. ويحصل

(1) علي الوردي، دراسة، مصدر سابق، ص 267وص369

(2) محمد مهدي الجواهري، ديوان الجواهري، الجزء الثاني، دار العودة، بيروت، 1982، ص 258.

جزر الماء فيهما في قمة الصيف (الصيهود) حين تكون الأراضي الزراعية بأمس الحاجة إلى الماء. وهو ما جعل العراقي في تناقض مع الطبيعة، في حين جعل المصري منسجماً معها لأنها تلبي رغباته وحاجته الى المياه. وهذا ما يؤكد عليه طه باقر الذي يشير الى أن البيئة التي نشأت فيها حضارة وادي الرافدين تمتاز بالشدة والعنف والمفاجآت والفواجع بسبب تبدلات المواسم وطغيان مياه الأنهر وعنفها واندفاعاتها الجنونية وكذلك تقلبات المناخ وتناقضاته، فمناخ العراق قاري، حار جاف في الصيف وبارد قارس في الشتاء بعكس المناخ في مصر[1].

إن علاقة الانسان بالأرض والماء والصحراء والمناخ لعبت دوراً مهماً في تحديد شخصية الانسان العراقي في صراعه العنيف مع الطبيعة ومع الانسان. كما أن تقلّب أهوائه وتمرده على الطبيعة وعلى الانسان إنما يعكس تحديه الموت والكفاح من أجل استمرار الحياة. ومن جهة أخرى فإن استمرار الحكم المركزي في مصر لعب دوراً في تشكيل المجتمع المصري واستقراره وكذلك ثبات نمط الشخصية فيه. فمنذ توحيد مصر القديمة تحت قيادة مينا عام 3200 قبل الميلاد تأسست أول دولة مركزية تضم الصعيد والدلتا في مملكة واحدة، واستطاعت أن تخضع جميع المدن والأطراف لسلطتها، مستخدمة نظاماً إدارياً بيروقراطياً قوياً، وأن تقضي على الصراعات الدينية والسياسية بين الشمال والجنوب وتوحد مصر ايضا في ديانة واحدة تحت شعار حورس «الصقر»[2].

وكان الوالى العثماني مدحت باشا خطب في دار الحكومة(القشلة) عند

(1) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، القسم الاول، بغداد 1995، ص79. وليم ويلكوكس، من جنة عدن، مصدر سابق،ص 12 وما بعدها.

(2) أحمد بدوي، في موطن الشمس، الجزء الاول، القاهرة، ص 112، علي فهمي خشيم، آلهة مصر العربية، المجلد الاول، القاهرة، 1990، ص 226.

وصوله إلى بغداد عام 1869 قائلاً: «إن العراقيين عرفوا بعدم الطاعة للسلطان وعدم خضوعهم للسلطة وتمردهم على الحكومات»، بالرغم من أنه كان يقصد بذلك العشائر العراقية التي لا تدين بالولاء لأية حكومة كانت.

ومرة سأل عميد الأدب العربي طه حسين الشيخ محمد رضا الشبيبي وهما يتحاوران في إحدى جلسات المجمع العلمي المصري: لماذا كان العراقيون دائماً ثائرين لا يستقرون على حال ولا يرتضون حاكماً؟ فقد قرأت في تاريخ العراق منذ الفتح الاسلامي حتى الآن، وقلما وجدت حقبة خالية من الفتن والقلاقل؟ أجابه الشبيبي بسؤال أغاظ طه حسين، قال: أتسمح أن أسألك أنا أيضا؟ لماذا كان المصريون دائما خانعين خاضعين؟ لقد قرأت تاريخ مصر منذ الفتح الاسلامي وقبله ايضا فوجدت المصريين دائما يسترضون حكامهم مهما جاروا وطغوا، ويخفضون الهام لكل متحكم فيهم حتى لشجرة الدر؟[1].

كما وصف الرئيس حسني مبارك، وهو يتحدث في احدى القنوات الفضائية العربية من دون أن يتطرق الى العراق والعراقيين كونهم أصعب الناس، وانه عاش بينهم في زمن مضى لمدة شهرين أو أكثر في قاعدة الحبانية الجوية عندما كان طيارا وعرف حقائق لم يدركها غيره، قال: «ليس هيّناً التعامل مع العراقيين، إنه شعب متنوع ومتعدد وصعب الطباع. وعلق قائلاً بان العراقيين يتصفون بالعناد والكبرياء والعنجهية ولا يمكنهم أن يستمعوا أبداً الى أي عربي ينصحهم، ولا يمكنهم أن يتقبّلوا أبداً حتى شرطي عربي في شوارع بغداد ينظّم عملية السير».

وكان علي طنطاوي وزكي مبارك وغيرهما تكلموا كثيراً عن طيبة العراقيين وحسن معشرهم وقوة ارادتهم وكرم ضيافتهم، عن خبرة وتجربة،

(1) مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، الجزء الأول، لندن، 1994، ص 109.

لأنهما عاشا في العراق في منتصف القرن الماضي فترة ليست قصيرة[1].

غير أن ثقافة العنف السائدة في المجتمع العراقي تدعونا الى التساؤل مرة أخرى: هل العراقيون حقاً أكثر عنفاً وتطرفاً من غيرهم؟!

إن تاريخ العراق القديم والحديث يبَين لنا أن العراقيين كانوا وما زالوا ضحايا الاستبداد والقهر والقمع بحيث أصبح العنف إرثاً ملازماً لهم، ابتداء من حكم نبوخذ نصر، مروراً بمأساة كربلاء، الى طغيان الحجاج واستبداد المنصور والسفاح، وهجوم المغول واستباحتهم لبغداد، والصراع الدامي بين العثمانيين والصفويين لاحتلال العراق، وحتى أشكال القهر والحروب والحصار والمقابر الجماعية التي خلّفها نظام صدام حسين وانتهاء بالاحتلال الغاشم وما أفرز ويفرزه من كوارث ومحن وصراعات إثنية ودينية وطائفية والتي تهدد حاضر العراق ومستقبله، وكذلك الأعمال الإرهابية البشعة وايديولوجيته التكفيرية، التي تدمر وتخرب كل شيء، وتضرب المدنيين العزل من الأطفال والنساء والشيوخ. كل ذلك جعل العراق يعاني من ردة حضارية أرجعته عقوداً عديدة الى الوراء.

لقد رافق العنف الانسان العراقي منذ فجر التاريخ، حيث تحول الصراع مع الطبيعة، من أجل السيطرة عليها واستغلالها، الى صراع الانسان ضد أخيه الانسان والسيطرة عليه. وذلك لأن البيئة التي نشأت فيها حضارة وادي الرافدين تمتاز بالعنف والشدة وكذلك بسبب جغرافية المكان وقسوة المناخ وتبدلات المواسم وطغيان الأنهار والصراع على الماء والأرض. وما الصراع بين قابيل وهابيل إلا رمز للصراع بين الخير والشر في آن.

وتكشف ملحمة كلكامش بوضوح قسوة الانسان الذي تأبى إلا أن

(1) سيار الجميل، خطاب خاص الى العراقيين، إيلاف في 2005/ 1/ 19، ص1.

يفصح عن ذاته، والذي يمتد جذوره الى أزمنة موغلة في القدم، تبين بأن الانسان متسلح بأرث دموي منذ ان ذهب كلكامش وصديقه أنكيدو لقتال حارس غابة الرز(خمبابا). ومع ان قلب كلكامش رق له بعد ان تضرع اليه والى الإله (اتو) بأن يبقيه حيًّا وكاد يبقيه على قيد الحياة، لولا تحريض صديقه انكيدو على قتله. وبعد ان قتلاه، أبى انكيدو إلا أن يقطع رأسه. غير أن الآلهه غضبت عليه وكادت أن توقعه في الموت. وهو ما افزع كلكامش ودفعه الى البحث عن عشبة الخلود واكسير الحياة(1).

وفي اسطورة الخلق البابلية مؤشرات واضحة على العنف الذي مارسه الإله مردوخ (الذكر) على الآلهة الأم تيامة (الأنثى)، بعد التحولات التي حدثت وأدت في الاخير الى انحسار دور المرأة-الأم ومكانتها الدينية والاقتصادية وسيطرة الرجل عليها وإخراجها من دائرتها وقواها الغيبية وجعلها مادة لفعل الإله (الرجل) وليس مصدراً للخصوبة.

تصور أسطورة الخلق البابلية العلاقة المتوترة بين الإله مردوخ والآلهة تيامة التي تنتهي بعقد اللواء الى أشجع رجل فيهم وهو مردوخ الذي دخل في صراع مميت مع تيامة فقتلها، ثم قسم جسدها الى نصفين وداس «السيد» بقدميه على القسم الأسفل منها(2).

تقول الاسطورة:

بسط السيد شباكه وطوقها بها
وأطلق سهماً اخترق بطنها وشطرها في الوسط وشق قلبها
قهرها وأطفأ حياتها
رمى جثتها أرضاً ووقف فوقها

(1) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات، الجزء الأول، بغداد 1955، ص 79 .
(2) إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي واشكالية الجنس عند العرب، دار الساقي ، بيروت 2003

وداس السيد بقدميه على القسم الأسفل
من تيامة
وحطم جمجمتها بقضيبه الشائك عديم الرحمة،
وقطع شرايين دمائها
وهللوا،
وابتهجوا..!

ومن جهة أخرى تشير أسطورة الخلق البابلية الى أن مردوخ خلق البشر من دم كنكو، الذي حرض على الحرب ضد تيامة وبدأها، وهذا يعني ان الإنسان خلق من دم وليس من طين(1).

ويخبرنا الطبري وابن الجوزي عن العنف الذي استشرى في العراق خلال حكم الأمويين الذي لا يتعامل الا بقطع الرؤوس والأعناق. فقد ذكر المؤرخون أسباب هدم قصر الخلافة من قبل عبد الملك بن مروان. فعندما كان جالساً في القصر ورأس مصعب بن الزبير بين يديه قال له ابن عمير: يا أمير المؤمنين جلست أنا وعبيد الله بن زياد في هذا المجلس، ورأس الحسين بن علي بين يديه، ثم جلست انا والمختار بن عبيد الثقفي، فإذا رأس عبيد الله بن زياد بين يديه، ثم جلست أنا ومصعب بن الزبير، فاذا رأس المختار بين يديه، ثم جلست مع أمير المؤمنين فإذا رأس مصعب بن الزبير بين يديه، وانا أعيذ أمير المؤمنين من شر هذا المجلس، فارتعد عبد الملك وقام من فوره وأمر بهدم القصر»(2).

ومن المعروف أن يزيد بن معاوية كان مستبداً وطاغية استباح المدينة وضرب الكعبة بالمنجنيق ثم قتل الإمام الحسين واثنين وسبعين من أهله

(1) ستيفاني دالي، أساطير من بلاد ما بين النهرين، ص281 وص 308.
(2) جمال الدين أبو المحاسن، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ص 51.

وأصحابه وسبى أهله من النساء والأطفال في موكب مروّع حُملت فيه الرؤوس على الرماح الى دار الامارة في الشام في محاولة لاغتيال فكر أهل البيت.

إن العنف الذي عاشه أهل العراق منذ إنليل وكلكامش هو نفسه الصراع على السلطة والامامة والخلافة في الاسلام. وموت تموز آلهة الربيع في سومر ومقتل سرجون من قبل الأكديين هو نفسه مقتل الحسين في كربلاء. ومثلما بكت عشتار على حبيبها تموز، ناحت زينب على أخيها الحسين في كربلاء. ولذلك كانت حضارة وادي الرافدين، كما يقول طه باقر، تمتاز بالتوتر والقلق وتوقع المفاجآت والفواجع[1].

وقد تأثرت شخصية العراقي منذ القدم بهذه المظاهر سلباً وايجاباً وجعلت سلوكه متناقضاً، قلقاً ومتوتراً وغير مستقر على حال وتلفه مسحة من الحزن والأسى التي هي نتيجة لحالة الصراع المحتدمة مع الطبيعة من جهة ومع الإنسان في الداخل والخارج من جهة أخرى. كما أن الميل الى العنف لا يرتبط بالتركيبة الوراثية (الجينات) ولا بالمناخ أو الطبيعة القاسية، وإنما بطبيعة ونوعية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، التي تنتج المعرفة والثروة والسلطة والصراع عليها.

العنف طبيعة أم تطبع؟!

ليس العنف طبيعة وإنما تطبع واكتساب رغم الإرث التاريخي الطويل من الاستبداد والعنف والقسوة التي صار لها دلالات سياسية وعرقية وطائفية، والتي تراكمت عبر الأجيال والسنين. وتاريخ العراق الحديث يؤشر إلى ثقافة العنف والقسوة. فقد تم قتل الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله ونوري السعيد وغيرهم خلال ثورة 14 تموز 1958، وقامت

(1) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات، الجزء الأول، بغداد 1955، ص 79 .

الغوغاء بسحل قتلى في بغداد والموصل وكركوك، كما قتل الزعيم عبد الكريم قاسم وأعدم أعضاء في الحزب الشيوعي وحزب الدعوة وحزب البعث. وقد استخدمت أبشع أشكال العنف بعد هزيمة العراق في الكويت، ثم خلال الانتفاضة الشعبية عام 1991، مروراً بعمليات الأنفال وحلبجة والمقابر الجماعية. إن ممارسة العنف الجمعي المشحون بالحقد والغضب الأعمى الذي تراكم عبر عقود طويلة، إلى جانب ويلات الاحتلال الغاشم، أدخل العراق في جحيم من الفوضى والإرهاب الدموي ذي الايديولوجية التكفيرية التي جَرَّت البلاد إلى أتون صراعات أهلية دموية مدمرة.

والحال، هناك دوافع لانفجار العنف بعد سقوط النظام الشمولي السابق. الأول، عماده حزب البعث الذي أطاحت به قوات الاحتلال. والثاني، الحركة السلفية التكفيرية الجديدة وهدفهما هو عودة النظام السابق الى السلطة أو خوض حرب « مقدسة» ضد الاحتلال ومن يقف معه. والثالث، الاحتلال وما أفرزه من فوضى وتدمير وخراب، وإثارته للنعرات القومية والعشائرية والطائفية. كل ذلك فتح الباب لنشوء مؤسسات جديدة وصعود قوى اجتماعية وسياسية كانت مهمشة أو مقصاة، وإعادة توزيع السلطة بشكل جديد، ولو تحت مسميات « ديمقراطية». كما تم اقصاء السادة القدامى عن مواقعهم التي احتلوها بالقوة، مما سبب توزيعاً جديداً للثروة والسلطة التي تقوم أساساً على ريع النفط. وهو ما سبب انقساماً في المجتمع الى هويات فرعية اثنية وجهوية وقبلية وطائفية وغيرها.

فبعد تفكيك مؤسسات الدولة القديمة كالجيش والأمن والاعلام والمخابرات وغيرها من قبل قوات الاحتلال، حدثت فوضى وأدت إلى فراغ أمني وإداري وسياسي، مع توفر ملايين القطع من السلاح التي وقعت في أيدي أعوان النظام السابق والميليشيات والمافيات والمهمشين والعاطلين عن العمل وغيرهم، في وقت كان العراق من دون حكومة ولا

جيش ولا شرطة مما سهل اندلاع أساليب من العنف والإرهاب، وبصورة خاصة في المناطق الغربية « السنية» الاكثر تمثيلا في المؤسسات الحكومية المنحلّة. غير أن تشكيل نواة أول «حكومة » أهلية التي تمثلت بمجلس الحكم، ثم بالحكومة الموقتة في ما بعد، وجه العنف نحو تعطيل حملة الانتخابات والتحول السياسي وتدمير المؤسسات الحكومية من أجل عرقلة العملية السياسية وتعطيل النشاط الاقتصادي وضرب الرموز الدينية، في محاولة لإشعال حرب أهلية طائفية تحرق الأخضر واليابس وتعطل الخطوات المتعثرة للعملية السياسية، رغم خروج أكثر من ثمانية ملايين ناخب للمشاركة في الانتخابات في ظروف وشروط أمنية صعبة جداً.

محاولة إشعال حرب أهلية

لقد كان تقويض الدولة وتفكيك مؤسساتها منعطفاً تاريخياً مهماً أدى إلى انهيار وحدة المجتمع العراقي وإثارة الصراعات الطائفية النائمة، حيث كشف المجتمع العراقي عن تناقضاته وانقساماته، وذلك لعدم توفر عناصر الاندماج والتوحد في بنية اجتماعية قويمة وهوية وطنية عبر التاريخ، بالرغم من المحاولات العديدة التي حاولت الدولة العراقية الحديثة القيام بها من أجل تفتيت الولاءات القبلية والدينية والطائفية والمحلية، وذلك لأن بناء الدولة الحديثة قام أساساً على تحالف تقليدي بين نخب سياسية تقليدية استبعدت تمثيل الطائفة الشيعية من حقل السياسة، تلك الطائفة التي ساهمت بدورها في ذلك عند تراجعها عن دعم الدولة التي لعبت دوراً كبيراً في اختيارها، وكذلك في ابتعادها عن السياسة وتحريمها الدخول في المدارس والوظائف والمؤسسات الحكومية، مما أدّى إلى تقوقع الشيعة على ذاتهم وتهميشهم. وهو ما دفعهم الى البحث عن بدائل أخرى وجدوها في المجال الديني حيث أعادوا إنتاج الهوية الطائفية التي رسخها الحكم التركي.

أما المنعطف التاريخي الثاني والأهم للصراع الطائفي فقد تطور بعد انتخابات 2005 حيث ظهر التمركز الإثني والقبلي والديني والطائفي والمناطقي، وكشف بوضوح عن انقسام المجتمع على ذاته وتمزق الهوية الوطنية، الذي دفع بالبلاد إلى صراعات طائفية سياسية حادة وتحولت بعض المناطق إلى بؤر وحواضن للعنف والارهاب والعنف المضاد، الذي اتخذ طابعاً جماعياً وتحول الى أدوات للسيطرة على القوة والسلطة والثروة والنفوذ.

ومذاك توفرت عناصر الاندماج السياسي بين الأصولية الدينية، والطائفية السياسية، التي شكلت بنية النسق السياسي للهويات الفرعية في العراق.

وهكذا كشف المجتمع العراقي عن انقساماته إلى هويات فرعية متعددة ساعد على إعادة إنتاجها الإرث التاريخي المخزون في الذاكرة العراقية منذ قرون، والمعطيات الجديدة التي أفرزها النظام السابق وقوات الاحتلال، وكذلك التوظيف الرمزي لعناصر الهويات الفرعية الطائفية وبخاصة الشعائر والطقوس والتقاليد الدينية، التي تحولت في الحقيقة والواقع الى مفاهيم ومقولات وشعارات سياسية احتكرت الحقائق السياسية والدينية والايديولوجية.

أدى كل ذلك الى التمركز على الذات وتعميق الانقسامات الدينية والمذهبية والطائفية واستبدال الديمقراطية التعدّدية بالديمقراطية التوافقية والمحاصصة الإثنية والدينية والطائفية، مما تسبّب بتعميق الفوارق الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين الهويات الفرعية، وأدى الى مزيد من التقوقع على الذات من جهة، وانفجار الحركات الدينية الراديكالية وتنامي سلطة الميليشيات والأحزاب والعصابات والحركات الدينية التكفيرية المتطرفة من جهة أخرى، كما ظهرت خلال أعمال العنف والإرهاب الدموي عام 2006 على وجه الخصوص، حيث لم يعد للدولة المركزية

وجود مادي واضح فغاب القانون وحلّت الفوضى. وهو ما دفع إلى محاولة انفجار ما يشبه الحرب الأهلية، حيث امتد العنف والإرهاب والقتل الجماعي إلى داخل المدن الكبيرة وبالذات مدن بغداد والبصرة والموصل وغيرها، وأخذت عمليات القتل والاغتيالات وتفجير المفخخات وقطع الرؤوس، التي هدفت الى إفراغ المناطق المختلطة من سكانها للسيطرة عليها عن طريق عزل الجماعات وفق هوياتها الدينية والمذهبية والطائفية، وبالتالي تشكيل مناطق أو مدن نقية طائفياً ووضع خطوط تماس طائفية بين المناطق والمدن والأحياء السكنية، كما حدث في جانب الرصافة من بغداد حيث حاول البعض جعل أحياءها امتداداً لمناطق شرق القناة وتشكيل خط تماس شيعي يمتد من مدينة الصدر(الثورة سابقاً) مروراً بمدينة الشعب والقاهرة وسومر وعدن، وكذلك الحرية والشعلة والإسكان والوشاش والجهاد، حتى المشتل والفضيلية والزعفرانية، إضافة إلى الكاظمية والعطيفية وغيرها، ومن مناطق جانب الكرخ خط تماس سني يمتد إلى ضواحي غرب بغداد ذات الغالبية السنية كالعامرية والغزالية وغيرها، إضافة إلى عدد من المدن والأحياء التي تعتبر أيضاً معاقل نقية للسنة كالأعظمية والشماسية والصليخ وغيرها. والمشكلة هي أن هناك مناطق واحياء مختلطة، كانت حتى وقت قريب متداخلة مذهبياً ومتسامحة طائفياً ومتعايشة سياسياً ولم تشهد أي صراعات تذكر على مدى العقود الثمانية الاخيرة.

ومن أجل إشعال نار حرب أهلية قامت الميليشيات المتطرفة والجماعات التكفيرية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة في العراق، بنقل الصراعات الى داخل المدن، فقامت بعمليات قتل جماعي عبر استخدام السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وقذائف الهاون ومختلف المتفجرات والإعدامات وقطع الرؤوس واختطاف النساء والرجال

والأطفال للحصول على فدية مقابل إطلاق سراحهم. كما وصل الأمر إلى تفجير المؤسسات الدينية كالمساجد والكنائس والاحتفالات الدينية والاجتماعية، وحرق المدارس والتجمعات الاجتماعية والثقافية وغيرها. وقد وصلت ذروة تلك الصراعات الدموية عقب تفجير قبة الإمامين العسكريين في سامراء في 22.7.2006، التي كادت أن تشعل حرباً أهلية بين العراقيين، كان هدفها إعادة التوازن الذي أحدثه سقوط النظام السابق في العراق. لولا وعي العراقيين واستعادتهم لبقايا وحدتهم الوطنية وإحساس الاكثرية منهم بأن السفينة إذا غرقت سوف لن ينجو منها أحد أبداً. هذا الوعي والإحساس الجماعي بالمحنة سوف يقودهم عاجلاً أم آجلاً إلى التوحد، وإلى رفض الخلافات المذهبية، ونبذ المحاصصة الطائفية والسياسية، وإعادة الهيبة إلى الدولة وتقوية روح المواطنة والاندماج في هوية وطنية واحدة. وهذا هو الطريق الوحيد لإعادة الاعتبار إلى الإنسان العراقي المكسور والذات العراقية الممزقة والشخصية التي شوهتها الظروف الذاتية والموضوعية خلال العقود الأخيرة.

وقد كان من نتائج الصراعات الطائفية الدموية، بحسب احصاءات المجلة الطبية البريطانية، مقتل 650 ألف عراقي، معظمهم من المدنيين العزّل، وتهجير حوالى مليوني شخص من مناطقهم المختلطة. إضافة الى قتل واغتيال اكثر من 250 أكاديمياً من ذوي الشهادات العليا من الأساتذة والأطباء والمهندسين وآلاف من الكفاءات العراقية المختلفة، وهجرة الألوف منهم إلى خارج العراق. وذلك وفق مخطط جهنمي هدفه إفراغ العراق من العقول العلمية وفق استراتيجية الحرب الأهلية[1].

إن هذه المآسي الطاحنة لا بد وأن تترك وراءها آثاراً اجتماعية ونفسية

(1) يوسف محسن، سياسات العنف الجماعي، آوان الالكترونية في 2009/1/21

وسياسية مؤلمة في الذاكرة العراقية ليس من السهل نسيانها. ومع ذلك فإن ظاهرة العنف والعنف المضاد أكثر ظهوراً في العراق من غيره من الدول العربية أو الدول المجاورة. وعلى سبيل المثال، إذا قارنا العراق بمصر نلاحظ أن هناك فارقاً في التعبير، أو استخدام أساليب العنف.وإذا قارنا بين سلوك صبي مصري وآخر عراقي يثار لسبب من الأسباب، نجد أن الصبي المصري يحاول التخلص من هذا الموقف بأسلوب مجامل ناعم «يا بيك..سيدي..معليش!!». أما الصبي العراقي فسوف يغضب ويثور ويجيب بأسلوب خشن، وربما بأسلوب فض مع شتائم وفشار مقذع. ولم يحدث في مصر «سحل» و«فرهود» كما حدث مراراً في العراق. ففي الثورة المصرية عام 1952 لم يستخدم أي شكل من أشكال العنف ضد العائلة المالكة، حيث وضع الملك فاروق في زورقه الملكي «المحروسة» الذي أخذه الى روما، بحسب رغبته، وودعته فرقة عسكرية بواحد وعشرين طلقة مدفع. وخلال حريق القاهرة لم يحدث أن نهب واحد منهم بيتاً أو دائرة حكومية؟

ومن الأمثلة الأخرى على ثقافة العنف قضية دعاء، الأيزيدية التي أحبت شاباً مسلماً وأرادت الزواج منه، فثارت ثائرة عائلتها وأقاربها وتجمعوا حولها وأخذوا يرجمونها بالحجارة ويركلونها بقسوة ووحشية حتى أسلمت روحها. وهذا مثال صارخ حول المدى الذي وصل إليه العنف. وقد اثار مقتلها ردود فعل سلبية وانتقامية، منها قتل مسلحين أصوليين لثلاثة وعشرين عاملاً أيزيدياً بالقرب من الموصل. وقد تحولت قضية دعاء من جريمة غسل عار عشائرية الى قضية نزاع ديني وطائفي تعرض في مواقع الانترنت. ودعاء هي في الحقيقة واحدة من عشرات النساء اللاتى يقتلن(غسلاً للعار) وتحت تسميات مختلفة وبأساليب بدائية في مجتمع

ذكوري يريد إعادة إنتاج الهوية العشائرية[1].

وهناك مثال صارخ آخر على حالة التحلّل الأخلاقي والتفكك المجتمعي، هو الفضيحة التي هزت ضمائر الناس عندما كشفت شبكة تلفزيون CBS ملجأ للاطفال المعوقين ببغداد في 2007.6.19 وهم عراة من دون ملابس ويفترشون الأرض وفي حالة مزرية، مع غياب الحماية والخدمات الإدارية والصحية وسوء التغذية. فالمشرفون الخمسة على الملجأ متواطئون على سرقة المواد الغذائية المخصصة للأطفال. وتعد هذه الفضيحة خرقاً فاضحاً لحقوق الانسان في العراق. كما أن هذه الحالة المؤلمة لعذابات الطفولة البريئة تذكرنا بمأساة أخرى أعمق دلالة واكثر بؤساً وهي مأساة الفرهود الكبير الذي حدث مباشرة بعد سقوط النظام السابق عام 2003 حيث نهب الرعاع دور رعاية المعوقين في بغداد ولم تسلم منهم حتى أسرَّة المعوقين التي ينامون عليها.

ومن الملاحظ أن العنف في العراق يأتي غالباً من الأطراف، وبخاصة من الجيوش الغازية من الشرق أو القبائل البدوية من الغرب وكذلك من أنصاف البدو والريفيين، وليس من سكان المدن « الحضر» الذين يكونون أكثر حرصاً على السلم وأقل عنفاً وتغالباً.

إن استمرار الاستبداد والظلم وسفك الدماء، الذي هو دليل على استمرار العنف في العراق، خلف وراءه تركة ثقيلة من الكوارث والآلام والأحزان التي أثرت وتؤثر على ثقافة وشخصية الفرد العراقي بحيث جعلته أكثر ميلاً لرد العنف بعنف مضاد، بحسب المصالح والدوافع والأهداف.

وعلى الرغم من اختلاف آراء علماء الاجتماع في تفسير ظاهرة العنف ودوافعه فإنهم متفقون على انها ظاهرة ثقافية واجتماعية ونفسية وليست

(1) وكالات الأنباء، جريدة الشرق الأوسط، 13 مايس 2007 وغيرها.

ايدولوجية. فهي آلية من آليات الدفاع عن الذات ضد المخاطر التي تجابهها ومن أجل البقاء على الحياة. كما أن هذه الآلية هي إحدى الطاقات الغريزية الكامنة عند الكائن الحي، التي تستيقظ وتنشط في حالات دفاعية وهجومية ويستوي فيها الانسان والحيوان.

كما يتفق علماء الاجتماع على أن الانسان ابن بيئته وعاداته، وأنه «مدني بالطبع» يتعاون ويتنافس ويتصارع مع الآخرين من أجل البقاء على الحياة، واذا ما واجه خطراً فإنه يميل إلى استخدام وسائل دفاعية مختلفة. وقد يتطور الميل الى العنف الى نزعة عدوانية لإشباع مصالح أنانية خاصة بحسب مستوى تطوره الثقافي والاجتماعي والحضاري.

الفرهود

«الفرهود» ظاهرة مرادفة لمفهوم الغزو في الصحراء، التي تقوم بها القبيلة البدوية على ديار قبيلة أخرى ونهبها وتوزيع الغنائم بين أفرادها. والكلمة مشتقة من فعل «فرهد» أي انتفع وامتلأ فسمن، وهي من الناحية القانونية سرقة واعية وعلنية وغير شرعية، ولكنها تعتبر في الثقافة البدوية عرفاً مقبولاً باعتبارها «غنائم حرب». وقد اعتاد بعض الأفراد ممارستها في الريف وأحياناً في المدن، خصوصاً في أوقات الحروب والفوضى وانعدام النظام والأمن، واستغلالها للحصول على المنافع المادية. وقد حدثني جندي عراقي شارك في الحرب العراقية - الإيرانية عند احتلال مدينة قصر شيرين انه «فرهد» أيضاً مع الآخرين ما وقع أمامه من أشياء. وعندما دخل إحدى الدور الإيرانية وجد أمامه صندوقاً مليئاً بأشياء ثمينة، ولكنه لم يستطع مد يده لسرقته وذلك لوجود قرآن كريم وصورة للإمام علي على الصندوق!

ومن الفذلكات الاجتماعية المضحكة المبكية ما حدثني به أحد الأصدقاء. فقد حدث أن غنّى المطرب العراقي المعروف فاضل رشيد في

إحدى «الكسلات» التي كانت تقام في سلمان باك جنوب مدينة بغداد، قال فيها: « شحلو الفرهود يكون يصير يومية»!

وقد يقول قائل، بأن ظاهرة الفرهود موجودة في كثير من المجتمعات والشعوب، حتى في أميركا وافريقيا وبخاصة في الأحياء الفقيرة، وهذا صحيح، ولكن هل يعني ذلك أن نقبل بظاهرة مَرَضِيّة متخلفة ونقوم بتبريرها؟

وفي الحقيقة عرف العراقيون الفرهود منذ قرون. فاذا استقرأنا التاريخ وجدنا أمثلة عديدة على ذلك، منها نهب مخيمات أهل البيت خلال واقعة كربلاء وعند سقوط بغداد على أيدي التتر وكذلك عند احتلال بغداد من قبل الانكليز وعند ترحيل اليهود من العراق في حزيران عام 1941[1]. ثم عند مقتل الملك فيصل الثاني ونهب قصر الزهور عام 1958. وقد تفاقمت عمليات الفرهود خلال الحرب العراقية الايرانية واحتلال الكويت. فقد حدثت اعمال سلب ونهب. وعند احتلال الجيش العراقي لبعض القرى والمدن خلال الحرب العراقية - الايرانية. وكذلك خلال احتلال الكويت عام 1991 حيث سلبت ونهبت ودمرت الكثير من الممتلكات الفردية والحكومية وبخاصة على أيدي مرتزقة النظام السابق. كما قام بعض رجال الأمن بعمليات سلب ونهب خلال سنوات الحصار العصيبة طالت الدور والمحلات التجارية وبعض القطع الاثرية القديمة التي هُرِّبت الى خارج العراق.

كما حدثت كارثة حضارية فظيعة طالت نهب وتدمير الكنوز الاثرية العظيمة وحرق المكتبات والجامعات والمؤسسات الثقافية في الأيام الأولى التي أعقبت سقوط النظام المزاح. ان هذا العمل الاجرامي هو

(1) توفيق الفكيكي، أوكار الهزيمة، رياض الريس، لندن 1993 ص 18.

تدمير للحضارة والتاريخ والتراث ومحو للذاكرة العراقية. كما ان هذه الكنوز الاثرية العظيمة هي ليست ملكاً للعراق وثقافته فحسب، بل للحضارة الانسانية كلها، التي تعود في تاريخها الى اكثر من سبعة آلاف عام.

ومهما يكن فان هذه الاعمال الاجرامية لم تكن مجرد «فرهود» قام بها افراد من «الغوغاء» وانما هي أعمال نهب وسلب وسرقة منظمة ومخططة قامت بها مافيات محترفة تعرف تماماً قيمة ما تسرقه بدقة وعناية وبمساعدة بقايا مرتزقة النظام الدكتاتوري والموظفين والحراس، وربما قبل سقوط النظام بوقت قصير، بدليل كسر وتهشيم وتدمير عدد من القطع الاثرية الأقل ثمناً للتغطية على أعمالهم الإجرامية الشنيعة، مدفوعين بحقد أعمى وإصرار على الانتقام وألا يتركوا بغداد إلا ارضاً جرداء، بعد أن فقدوا سلطتهم ومصالحهم واهدافهم غير النبيلة، وقد شاركتهم في ذلك عصابات عالمية استطاعت تهريب بعض الآثار المسروقة الى لندن وباريس وغيرهما من عواصم العالم. وقد وقفت قوات الاحتلال الغاشمة موقفاً متفرجاً على عمليات السلب والحرق والتدمير وعلى مرأى ومسمع من الجميع، من دون أن تقوم بحراستها والدفاع عنها مثلما فعلت مع وزارة النفط وآبار البترول وبعض المؤسسات العسكرية. ولهذا فهي مسؤولة مثل الشعب العراقي الأعزل، أمام التاريخ والذاكرة الانسانية، حين تركوا بغداد الحضارة تدمَّر وتُحرَق تحت اقدام العصابات والمرتزقة ومن يقف وراءها. إضافة الى سرقة مئات الملايين من قبل وزراء وعسكريين وموظفين كبار وهروب البعض منهم وحماية قوات الإحتلال للبعض الآخر.

والحال إذا كانت الذهنية أو العقلية العراقية تعود إلى نزعة الجدل والكبرياء والزهو والعنف والمعاندة في الرأي بحيث تصعب قيادتهم؟! فهل ان علي الوردي مصيب في تشخيصه لازدواجية شخصية الفرد

العراقي وتناشزها وتذبذبها بين قيم البداوة وقيم الحضارة؟ أم أن الحتمية الجغرافية كانت قد دفعت بعض المفكرين إلى إرجاع خصائص الشخصية العراقية ليس إلى التناقض بين البداوة والحضارة والصراع بينهما فحسب، بل الى جغرافية العراق الطبيعية والمناخ القارّي الحار صيفاً والقارص البرودة شتاء، وكذلك الى طبيعة نهرَيْ دجلة والفرات السريعة الجريان، عصبَيْ الحياة فيه، أم الى النظم السياسية الأبوية والاستبدادية، أم الى كل هذه العوامل مجتمعة؟!

ومع أن هذه الآراء والنظريات تساهم في القاء الضوء على معرفة تأثير البيئة والطبيعة الجغرافية وتأثيرها على الشخصية، فان المبالغة في تفسير العنف بردِّه الى الطبيعة واعتباره سجية من سجايا العراقيين، او الى الحتمية الجغرافية يلغي بالضرورة دور الانسان ووعيه وظروفه الموضوعية والذاتية، باعتباره جوهراً فاعلاً في تقرير مصير الشعوب.

فالخصائص والسمات التي تطبع شخصية الفرد العراقي ليست صفات نابعة من جغرافية العراق وبيئته الطبيعية فحسب، بقدر ما هي خصائص وسمات اجتماعية – نفسية مكتسبة أيضاً خلال تطوره التاريخي، مثلما ترتبط بالبيئة المجتمعية والسلطة الأبوية الاستبدادية وأنظمة الحكم الشمولية التي وقفت حجر عثرة أمام أية امكانية لتطور طبيعي لمجتمع سليم وبالتالي لتطور سمات ثابتة لشخصية عراقية متوازنة. وكما قلنا أعلاه، فان الخصائص والسمات التي طبعت شخصية الفرد العراقي ليست طبيعية أو وراثية وثابتة بقدر ما هي مكتسبة ونسبية في الزمان والمكان، وترتبط بظروف وشروط تاريخية واجتماعية سياسية واقتصادية طبعت الشخصية العراقية بطابعها الخاص.

بغداد في عصرها الذهبي

إن ازدهار الحضارة من جديد في العراق في العهد العباسي كان بفعل

التعدد والتنوع والاختلاف والتكامل بين الأقوام والشعوب والأديان واللغات والفرق والطوائف التي تعايشت معاً بحيث أصبحت بغداد أشبه بقطعة موزاييك ملوَّن. وقد ساعد هذا التعدد والتنوع على تطور العلوم والآداب والفلسفة والفنون، بحيث أصبح العراق نموذجاً حياً ومثيراً في التاريخ الاسلامي في ما يتعلق بعلاقة العرب بغيرهم من الأعاجم وعلاقة العرب بالمسلمين وعلاقاتهما بغير المسلمين، حتى أصبح العنصر غير العربي عنصراً عاملاً وفاعلاً ومهماً في تطور الحضارة العربية الاسلامية على وجه الخصوص. فخلال الدولة العباسية وعاصمتها بغداد جرت عملية تثاقف طوعية متبادلة بين الاثنيات والأديان والطوائف حيث أصبحت اللغة العربية هي لغة الثقافة والآداب والعلوم وأصبحت أمراً طبيعياً لا يثير أية حساسية بين الأقليات، بالرغم من عدم استعمال اللغات الفرعية في الحياة اليومية، كما شكلت اللغة العربية الى جانب الدين الاسلامي عاملاً حاسماً في تشكيل هوية الناس العربية- الاسلامية.

والحقيقة كان ازدهار الحضارة العربية الاسلامية بسبب تحضّر معظم الشعوب التي تم توظيف طاقاتها في مشروع نهضة حضارية جديدة نما نمواً مطرداً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وبلغ أوج ذروته المعرفية في عهد المأمون. وبالرغم من استبداد الخلفاء العباسيين فقد استطاع البعض منهم أن يقيم توازناً سياسياً واجتماعياً وحضارياً عن طريق تفاعل مثمر وخصب بين معظم القوى العربية والفارسية والرومية من سكان العراق في العصر الوسيط. غير ان هذا التوازن السياسي والحضاري النسبي الذي لم يخلُ أحياناً من توتر وصراع، لم يتمكن من الاستمرار، وذلك في مواجهة موجة البويهيين ومن ثم الموجة الرعوية - السلجوقية العارمة القادمة من آسيا الوسطى، التي اكتسحت العالم الاسلامي وعملت انقلاباً خطيراً بمساعدة الخليفة المعتصم العباسي وهدمت أسس نهضة كان من الممكن ان تستمر طويلاً.

وتشير الأحداث التاريخية الى الطابع الرعوي لعسكر المعتصم. فقد اخبرنا الطبري أنهم كانوا جفاة يركبون الدواب ويتراكضون في طرق بغداد وشوارعها فيصدمون الناس ويطأون الصبيان بدوابهم[1].

غير ان سقوط بغداد على يد المغول عام 1256، الذي شكل بداية الانحطاط الحضاري الفعلي، خرب بغداد خراباً عظيماً، حيث «أحرقت كتب العلم التي كانت في سائر العلوم والفنون التي ما كانت في الدنيا قبل.. إنهم بنوا بها جسراً من الطين والماء عوضاً عن الآجر». وهو ما أحدث قطيعة حضارية استمرت قروناً طويلة[2]. كما أن سيطرتهم على السلطة أدت إلى تفكيك الدولة وإجهاض الحركة الفكرية العقلانية التنويرية التي قام بها علماء الكلام وبخاصة المعتزلة. وقد سبقهم تدهور وركود اجتماعي واقتصادي بدأ بدخول البويهيين الى العراق في القرن العاشر الميلادي، وتبنيهم المذهب الشيعي الصوفي في سياقه الأكثر رجعية، رغم تطور مذهب فكري انساني في ظلهم، ازدهرت فيه العقلانية الفلسفية المستلهمة من الإغريق. ولكن هذه الحركة العقلانية سرعان ما ضمرت وأصبحت في طي النسيان[3]. وحينما اجتاحت جيوش المغول حدود الدولة الاسلامية الشرقية كانت سلطة الخليفة العباسي الناصر لدين الله في بغداد لا تتعدى وسط وجنوب العراق وخوزستان، في حين كانت بقية الأقاليم تُحكم من قبل أمراء وسلاطين مستقلين عن الخلافة في بغداد ولم تكن علاقتهم بالخلافة سوى ما يتعلق بالمراسيم التقليدية، حيث كان العراق يمر آنذاك بأسوأ فترة من تاريخه السياسي والاجتماعي والثقافي

(1) محمد حديد، مذكراتي، دار الساقي، بيروت، 2006، ص 176.
(2) محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 53.
(3) محمد أركون، نزعة الانسنة في الفكر العربي- جيل مسكويه والتوحيدي، دار الساقي، بيروت، 1997.

وذلك بسبب فساد الحكم والرشوة وضعف إدارة البلاد وتسلط جيوش المماليك على مقاليد الحكم في بغداد، وهو ما أدى الى تعرض العراق الى كوارث وفيضانات وأوبئة كانت تجتاح البلاد وتخرب المدن والمزارع وتنشر الأمراض والمجاعات والفوضى فيه. وقد تحولت الأراضي الزراعية الغنية أواخر العصر العباسي الى بوادٍ قاحلة واهوار ومستنقعات وأراضٍ زراعية غير صالحة تغمرها الأملاح. وفي ذات الوقت كان أسلوب الانتاج الزراعي الذي شاع آنذاك، والذي قام على «نظام الاقطاعيات» مجحفاً حيث كان الخليفة العباسي يقطع بموجبه أراضي شاسعة لأصحاب النفوذ لاستغلالها وبصورة خاصة الى امراء الجيش والضباط من المماليك والجركس والترك والسلاجقة، الذين بدأ نفوذهم يتوسع منذ تولى الخليفة العباسي المتوكل للسلطة ثم استفحل الأمر في خلافة الناصر لدين الله ثم المستنصر بالله آخر خلفاء الدولة العباسية الذي قتل على أيدي المغول عام 1258م وسقوط الدولة العباسية.

ثالثاً - العراق تحت الحكم العثماني

القطيعة الحضارية الثانية:

من سقوط بغداد حتى تشكيل الدولة العراقية

لم يكن سقوط بغداد على يد المغول عام 1258 بداية الانحطاط الحضاري والتدهور الاجتماعي والركود الاقتصادي في العراق، وإنما سبق ذلك، كما أشرنا، تدهور وركود اجتماعي اقتصادي وسياسي بدأ مع دخول البويهيين الى بغداد في القرن العاشر الميلادي أولاً، وسيطرة العسكر الرعوي السلجوقي على الدولة والمجتمع ثانياً، بحيث لم يبق للخليفة العباسي في بغداد سوى الاسم فقط. ومنذ ذلك التاريخ أصبح العراق مسرحاً لصراعات ونزاعات مستمرة، داخلية وخارجية، مما سهّل

دخول اثنيات وطوائف وأقوام ولغات الى العراق الى جانب اقتحام موجات بدوية وفدت من البادية الغربية واحدة تلو الأخرى، وكذلك هجرات أجنبية كاسحة وجيوش غازية ومجموعات مرتزقة دخلت العراق من الشمال والشرق، لعدم وجود حدود طبيعية وسلطة مركزية قوية تستطيع حماية البلاد من النزاعات الداخلية والاعتداءات الخارجية، وهو ما ساعد بدوره على اقتحام مزيد من الموجات والأقوام والجماعات والقبائل من الأتراك والسلاجقة والإيرانيين والمغول والهنود وغيرهم.

لقد أحدثت تلك الموجات البشرية تغييرات بنيوية عميقة الأثر في التركيبة السكانية والبنية الاجتماعية الثقافية، مما سبب تدهوراً في القوى المنتجة ووسائل الانتاج وأدواته، وبذلك فقد العراق مكانته في التجارة العالمية وتدهورت الصناعات والحرف وطرق التجارة. كما انهارت منظومات الري والأنهر والسدود وتدهورت الزراعة والملاحة في نهري دجلة والفرات وشط العرب.

كما شهدت القرون الثمانية منذ سقوط الدولة العربية الاسلامية في بغداد على يد المغول حتى انهيار الدولة العثمانية في العصر الحديث، تسلّط دول وقبائل غازية عديدة من المغول والأتراك والتركمان والفرس وغيرهم. وحدوث حروب وصراعات دامية وكوارث وأوبئة مأسوية عديدة وبخاصة بين الدولتين الجارتين المتنافستين على احتلال العراق وهما الدولة الصفوية في الشرق والدولة العثمانية في الشمال.

والحال ان ضعف السلطة المركزية في العراق خلال عصر التخلف والانحطاط والصراعات السياسية والحروب المستمرة بين الدول المحتلة للعراق والموجات البدوية المستمرة من الصحراء العربية وكذلك استبداد الولاة الاجانب وضعفهم ساعد على نشوء سلطات محلية ضعيفة قامت على شكل دويلات وإمارات ومشيخات ورؤساء مدن ومحلات وطوائف

وجماعات، وفّرت مجالاً خصباً لتقوية الروح العشائرية والعصبيات القبلية وأعادت انتاج القيم والأعراف والتقاليد القديمة حتى يحافظ كل من الحاكم والمحكوم على موقعه والدفاع عنه وحمايته. وكان في مقدمة ذلك سيطرة القيم والأعراف والعصبيات القبلية على حساب القيم والأعراف العربية الاسلامية والحضرية التي أثرت بشكل مباشر او غير مباشر على أفكار الأفراد وسلوكهم، بشكل واعٍ أو غير واعٍ، كالغزو والتغالب والتعصب والفخر وغيرها من القيم البدَوية السيئة الّتي انتشرت على حساب القيم البدوية الجيدة كالشجاعة والمروءة وغيرها. وقد استمر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي حتى نهاية القرن التاسع عشر بعد حدوث تحولات بنيوية في نظام الملكية الزراعية وتطور نظام شبه اقطاعي جلب معه تخلفاً في نمط الانتاج الزراعي والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يسمح بتطور طبقة وسطى (برجوازية) كان من الممكن أن تحمل على اكتافها قليلاً من التقدم الاجتماعي، كما حدث في تركيا ومصر وإيران.

وكانت الدولة العثمانية قد تحوّلت إلى دولة أوتوقراطية وراثية شبه عسكريّة ذات بنية تقليدية تخضع لسيطرة الطبقة الارستقراطية العسكرية المدعومة من رجال الدين الذين حصلوا على امتيازات عالية من الباب العالي من جهة، واقتصاد استهلاكي غير منتج وإدارة بيروقراطية ضعيفة مع بذخ وإسراف وانقسام شبه طبقي من جهة أخرى، مما ساعد على انهيار اقتصادي وتفكك في الادارة المدنية والعسكرية وأسهم في انكسار الجيش العثماني أمام الجيوش الأوروبية، التي لم تعتمد على قوتها العسكرية فحسب وإنما على تقدمها العلمي والتكنولوجي وتفوقها الاقتصادي. وقد دفعت الهزائم المتكررة التي منيت بها القوات العثمانية الى القيام بإصلاحات ادارية بدأت بالقضاء على حكم المماليك (1831-1749) وإرساء حركة اصلاح إداري عرف «بعهد التنظيمات» منذ عام 1839 وامتدت الى باقي ولايات الدولة

العثمانية. ووصلت الاصلاحات الادارية الى ذروتها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وإعلان الدستور عام 1876[1].

ومن الطبيعي ان يتأثر العراق بعهد التنظيمات الادارية حيث بدأت بغداد تنهض من جديد وأخذت تتطور شيئاً فشيئاً منذ عهد الوالي داود باشا وذلك بازدياد عدد العلماء والأدباء والشعراء من الاسر البغدادية العريقة وتخرج عدد من الرواد الاوائل في مدارس استانبول والقاهرة أمثال مصطفى بابان ومعروف الرصافي وفاروق الدملوجي وعبد المحسن الكاظمي وغيرهم، في وقت كانت فيه النجف والموصل اكثر تقدماً من بغداد من حيث الحركة الأدبية وخاصة في الفقه والأدب والشعر[2].

وكان العراق في منتصف القرن الثامن عشر ينقسم بصورة تقريبية الى ثلاث ولايات هي بغداد والبصرة والموصل من الناحية الادارية. أما من الناحية الدينية والاجتماعية والثقافية فكان مقسماً الى ثلاث مناطق رئيسية. المنطقة الوسطى التي تضم بغداد التي تمتد في وديان الفرات من شمال بغداد الى وديان دجلة بين بغداد والموصل. وكانت غالبية السكان فيها من السنة. والمنطقة الجنوبية وجزء كبير من وسط العراق فالغالبية منهم من الشيعة، مع جيوب صغيرة من السنة. اما المنطقة الثالثة فهي المنطقة الكردية التي تقع شمال وشمال شرقي العراق وغالبيتها سنية أيضاً[3].

وفي الريف سادت الولاءات العشائرية والصراعات والعصبيات القبلية، في حين سادت الولاءات المحلية والطائفية في المدن، وأوجدت «المحلة» التي تجمع مجموعات تنتمي الى طوائف مختلفة، غالباً ما كانت

(1) ابراهيم الحيدري، تجربة التحديث في الشرق – لماذا لم تنجح في مصر ونجحت في اليابان، مجلة النور، العدد 173، لندن، 2006.

(2) سيار الجميل، انتلجنسيا العراق، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 386.

(3) حنا بطاطو، العراق، ج 1 ، ص 31.

تميل الى العيش في محلات خاصة بها ضمن المدينة الواحدة.

إن ربط العراق بالاقتصاد العالمي والانتقال من نمط الاقتصاد الذاتي (اقتصاد الكفاف) الى اقتصاد السوق وانتشار النقود ودخول البضائع والسلع الأوروبية أدى الى ضعف الولاءات المحلية نسبياً في المدن، والولاءات العشائرية في الريف. كما ادى الى ولادة قوة اجتماعية جديدة، وإن كانت جنينية، هي «طبقة الأفندية» التي أنجبت «الانتليجنسيا» وعبرها انتشرت أفكار الحركة القومية. ولكن بالرغم من هذه الولاءات الجديدة، فإن الولاءات القديمة لم تتزحزح عن مواقعها. إلا أنها ومنذ ذلك الوقت أخذت تتعايش معها وتتأثر بعناصرها الاجتماعية والنفسية، كما ساهمت أسباب أخرى في نشر الوعي القومي الجديد وفي مقدمتها تزايد عدد الشباب الملتحقين في المدارس التركية الحديثة والعاملين في المؤسسات والدوائر الحكومية التركية، الذين تعرضوا بشكل مباشر أو غير مباشر لطرائق التفكير والعمل والثقافة الاوروبية عن طريق انتشار الكتب والصحف وتأسيس الجمعيات والنوادي العروبية واستنهاض الشعور الديني والقومي عن طريق الاهتمام باللغة والأدب وتطور الحركات والجمعيات السياسية[1].

وفي الحقيقة لم تحقق الاصلاحات الادارية في ولاية بغداد أي نجاح يذكر، وذلك بسبب ضعف الولاة واستبدادهم وعدم استطاعتهم حماية ارواح الناس وممتلكاتهم حيث عم التفسخ والانحلال وسادت الفوضى والاضطرابات وانتشرت الرشوة والمحسوبية وبيع الوظائف واغتصاب الاموال والاملاك[2]، وذلك لأن هَمّ الولاة والموظفين الأول والوحيد كان جباية الضرائب ومعاقبة من لا يدفع الضرائب إلى الحكومة من جهة،

(1) المصدر السابق، ج 1 ص 32 - 42.

(2) يوسف عز الدين، الشعر العراقي – أهدافه وخصائصه، القاهرة، 1077، ص 14

وإرسال الشباب الى جبهات القتال في أوروبا من جهة أخرى. وهناك مثل عراقي أطلق على الشباب الذين يساقون الى جبهات القتال في سيبيريا، والميئوس من عودتهم الى الوطن (السفر برلك)، والذاهبون الى (درب الصد ما ترد)، بمعنى ان من يذهب الى الحرب لن يعود أبداً، مما دفع الناس الى التمسك بالتقاليد والعادات القبلية والاحتماء بالعشيرة والمحلة والطائفة وغيرها للحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم، كما اضطروا في الوقت ذاته، الى التخلق بالصفات السيئة كالكذب والمراوغة والخداع واستعمال شتى أنواع الحيل للتخلص من ظلم الحكومة وقسوة جباتها الذين لا يرحمون الضعيف. هذه القسوة دفعت البعض أحياناً الى اتخاذ مواقف ذل ومجاملة أمام الحكومة وموظفيها وجباتها من جهة، وكره الدولة والنفور منها والتهرب من الخضوع لها من جهة ثانية.

ومن أجل تثبيت دعائم الحكم والنظام كانت هناك قوتان، الدرك والجيش. وكان يُفترض أن تكون وظيفتهما توطيد الأمن والدفاع عن كيان ولاية العراق. ولكن الحقيقة كان الجيش أداة لتأديب القبائل العراقية المتمردة والمدن التي كانت تعصي أوامر الوالي التركي، أما الدرك فكانت وظيفتهم جمع الضرائب وتأديب الناس وتخويفهم. ولم تكن المدن بمنجى من الاضطرابات التي تعجز الحكومة عن اخمادها، خصوصاً وان المماليك والأتراك كانوا قد احتلوا وظائف الدولة وقيادة الجيش والدرك ولم يكن لديهم من هدف سوى استرقاق الناس وإخضاعهم وجعل الوظيفة وسيلة لجمع المال وأداة للثراء الفاحش.

وقد استغل الاتراك السكان استغلالا شنيعا، وبصورة خاصة المرأة فقد منعوها من الاختلاط بالرجل والخروج من البيت واعتبروها عبئاً ثقيلاً يجب التخلص منه. كما أهمل الأتراك الأراضي الزراعية وطرق الري والجسور. ولا نجد أي اهتمام بالحياة الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية باستثناء بعض المساجد والتكيات. ولولا مدارس النجف وبغداد والموصل الدينية وغيرها لقضي على اللغة العربية وآدابها[1].

عاش العراقيون في ذلك العهد في محيط ضيق وفي ظل عادات وتقاليد وعصبيات اجتماعية تقليدية وتحت ظروف وشروط حياة اجتماعية واقتصادية راكدة، حيث أبعدت الدولة العثمانية العراقيين عن مسؤولية الحكم والإدارة والسلطة، واضطر الناس إلى الانعزال والانصراف إلى حماية أنفسهم بأنفسهم، إذ لم تكن هناك وسائل اتصال تمكنهم من الاطلاع على ما يحدث في العالم وتوسيع مداركهم وآفاق تفكيرهم والتعرف على ما يجري في العالم من أحداث وتيارات وحركات فكرية وسياسية، إذ لم تصدر أية جريدة أو مجلة في العراق إلا في عهد مدحت باشا عام 1869، ولم تلعب دوراً ثقافياً وسياسياً كاملاً وذلك لانتشار الأمّية والرقابة التي كانت تفرضها الحكومة العثمانية على الحريات والتخلف الاجتماعي الذي كان امتداداً للفترة المظلمة التي مرت على العراق منذ سقوط بغداد على يد هولاكو[2]. والخلاصة أن الدولة العثمانية تركت إرثا اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ثقيلاً هو حصيلة أربعة قرون مظلمة من التخلف كابد فيها العراقيون من الاستبداد والظلم والقمع. وتفشت النزاعات والخيانات والحروب واستفحل العنف والفوضى وتدنت جميع الخدمات الحكومية إلى أدنى المستويات، وهي مؤشرات على ان الامبراطورية العثمانية كانت في دور التفكك والانحطاط[3]. ولم يستيقظ العراق من سباته إلا في نهاية القرن التاسع عشر، الذي أشّر الى بداية متواضعة لنهضة عربية حديثة بدأت تقطف ثمارها بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

(1) المصدر السابق، ص14، وص22

(2) المصدر السابق، ص148-147

(3) همسلي لونكرك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، بغداد، 1968، ص 398.

لقد كان قدر العراق أن يعاني سلسلة من الحروب والمآسي والكوارث التي حولته إلى أرض خراب تعبث به أيدي الطامعين من كل مكان. فمنذ سقوط بغداد على يد هولاكو وما حل بالعراق من تفكك اجتماعي واقتصادي وسياسي وانهيار حضاري، مزقت الصراعات والمنازعات والعصبيات والحروب، التي كانت تغذيها أطماع السلاجقة والبويهيين والفرس والترك والروم وغيرهم، ذلك البلد. وعندما أخذت تضعف سلطة السلاجقة وتؤشر الى أفول نجمهم، بدأت قوة الصفويين بالصعود والتعاظم والتوسع بحيث أخذت تهدد سلطة السلاجقة التركمان المنشغلة بصراعاتها ومشاكلها الداخلية، وهو ما ساعد جيوش الشاه اسماعيل الصفوي على اخضاع بغداد عام 1508 واحتلال العراق[1].

أما في تركيا فقد كانت نشأت الدولة العثمانية الفتية منذ القرن الثالث عشر وأخذت تتجه في فتوحاتها التوسعية نحو أوروبا حيث استطاع السلطان محمد الفاتح عام 1453 من فتح القسطنطينية وتبديل اسمها إلى « اسلامبول » او «اسطنبول »التي تعني مستودع الاسلام.. وعندما وصلت أخبار احتلال اسماعيل الصفوي لبغداد إلى اسطنبول، توجهت حملات تركيا العسكرية نحو الشرق وخاصة العراق والبلاد العربية. وقد استطاع السلطان سليمان القانوني عام 1534 احتلال العراق وإخراج الصفويين من بغداد بعد حصار طويل.

وبالرغم من أن الدولة العثمانية كانت في أوج قوتها العسكرية، فإنها لم تستطع بسط نفوذها على جميع انحاء العراق المترامية الأطراف والبعيدة عن بغداد، مركز السلطة العثمانية، وكان ذلك سبباً من أسباب تدهور وتخلف الأوضاع في العراق، إلى جانب الصراع بينها وبين الدول الكبرى،

(1) المصدر السابق، ص 32.

وخاصة انكلترا وفرنسا من جهة، والدولة الصفوية من جهة أخرى، وأخذ الصراع ينخر قوتها ويضعفها، وهو ما انعكس سلبا على الوضع في العراق، الذي عانى من ذلك الضعف وتلك الصراعات كثيراً[1]، وبخاصة الصراع المرير الذي دار بين الدولتين الجارتين المتنافستين على احتلال العراق وهما الدولة الصفوية في الشرق والدولة العثمانية في الشمال، واحدة تدعو الى مذهب الشيعة واخرى تدعو الى مذهب أهل السنة. وكل منهما يطمع في السيطرة على العراق والاستيلاء على مقدراته. وقد لعب ذلك الصراع الدموي الرهيب دوراً سياسياً وايديولوجياً كبيراً في تأجيج صراع طائفي بين العراقيين، حيث استغل كل طرف منهما الخصومات الدائرة بينهما حول من يدعي التمسك بأصحاب النبي، ومن يدعي التمسك بأهل بيته، مع أن الدولتين العثمانية والصفوية كانتا متماثلتين في استبدادهما وأطماعهما في السيطرة على العراق وخيراته، وفي الوقت ذاته، بعيدتين عن روح الاسلام الحنيف وتسامحه، وكانت غايتهما الاساسية تحقيق السيطرة والتوسع[2]. وقد انعكست تلك السياسات العدوانية والإيديولوجيات المتصارعة على وحدة الشعب العراقي ومستقبله، إذ ما زالت آثار تلك الصراعات الدموية حية في الذاكرة الشعبية حتى اليوم.

وخلال القرن السابع عشر مر العراق في فترة تخلف وركود فلم يحدث خلاله ما يستحق الذكر، إذ لم يخرج العراق من عزلته وتخلفه إلا في الربع الأخير من ذلك القرن بعد إجراء إصلاحات إدارية في أنحاء عدة من الامبراطورية التركية، وبعد احتلال العراق ثانية من قبل الصفويين واسترجاعه مرة أخرى من قبل العثمانيين. ولم يدخل تاريخ بغداد في دور جديد إلا بعد أن سيطر المماليك على السلطة وأصبح حسن باشا والياً

(1) المصدر السابق، ص 44.

(2) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، مصدر سابق،ص 45.

على العراق عام 1704. وقد عرفت ولايته حملات تأديبية ضد العشائر العربية والكردية وبخاصة عشائر بني لام وشمر والمنتفك من جهة، وبداية تثبيت الدول الأوروبية أرجلها في العراق عن طريق العلاقات التجارية التي قامت بها شركة الهند الشرقية (الهولندية والفرنسية) وشركة الهند الشرقية (الانكليزية) التي تأسست عام 1600 وأخذت بتنفيذ مخططات بريطانيا في السيطرة على العالم العربي. ففي عام 1688 نالت الشركة إذناً خاصاً من حكومة صاحبة الجلالة بأن يكون لها جيش خاص وإدارة خاصة وأن تتحول في القرن الثامن عشر إلى وجود سياسي وأن تعطي لنفسها خصائص «دولة ذات سيادة»، هدفها هو السيطرة على طرق التجارة العالمية، خصوصاً شريانها الرئيسي الذي يربط الهند بأوروبا، عبر الخليج من جهة، والبحر الأحمر من جهة أخرى، ومن ثم تحويل الخط نحو رأس الرجاء الصالح. وهكذا تعاظم دور شركة الهند الشرقية - البريطانية وأخذت تعزز وجودها في الخليج. كما أصبح لها نفوذ واسع ومركز دائم في بغداد منذ بداية القرن التاسع عشر فصاعداً حيث حصلت القنصلية البريطانية على جميع السلطات وأصبح المقيم البريطاني الرجل الثاني في العراق[1].

عهد المماليك في العراق

مثّل عصر المماليك عصر القوة والنزوع نحو الاستقلال وأحدث في ذات الوقت، تغيرات كبيرة في إدارة الولاية بدأت بعد تولي حسن باشا وبدايات تنحية الانكشاريين من السلطة، مما أحدث فوضى وصراعات دامية بينهم انتهت بتنصيب سليمان باشا الكبير والياً على بغداد عام 1780،

(1) ابراهيم الحيدري، صورة الشرق في عيون الغرب، بيروت، 1996، ص27 وما بعدها.

وقد حكم ثلاثة عقود ونصف في بغداد واعتبره لونكرك «أفضل نموذج لباشا تركي» لكونه شجاعاً وظريفاً وتعهد بمساعدة الطبقات الفقيرة من الشعب بالرعاية وشجع التجارة ووفر لها الحماية، وكانت لحكومته «هيبة كبيرة». وهو ما ساعد على استمرار حكم المماليك نصف قرن آخر. وكان في مقدمة اهتمام المماليك حماية العراق من الايرانيين والوهابيين وتحاشي الحروب مع دول الجوار[1].

وتعود أصول المماليك «الكرج» إلى قوقاسيا الذين أسسوا في تركيا أول سلطة عسكرية وراثية غير تركية، كما أسسوا في مصر أسرة المماليك المعروفة واشتهر منهم محمد علي باشا الكبير. غير أن الاضطرابات والصراعات الدموية بين المماليك والانكشاريين لم تنته إلا بمجيء داود باشا، الذي تميز عهده ببعض الاصلاحات التي كان لها تأثير فكري واجتماعي في العراق.

وتعتبر فترة حكم داود باشا (1817 – 1830) مرحلة تمهيدية مهمة سبقت حركة التحديث في العراق. فبعد فشل محاولات ايران لاستعادة العراق وعقد مؤتمر ارضروم عام 1822 الذي تم فيه الصلح بين الدولتين الايرانية والعثمانية، استراح داود باشا من أكبر مشكلة واجهته، وأخذ يهتم بتقوية الجيش وتنظيمه على أسس حديثة، فاشترى مصنعاً للبنادق وأسس مصانع للنسيج وبكرات لرفع الماء من النهر (جرود) محاولاً تقليد محمد علي باشا في مصر وبخاصة تقليده في إدخال المخترعات الحديثة، وكانت له رغبة كبيرة في إدخال الملاحة البخارية الى نهر دجلة والفرات. وقد أصدر داود باشا عام 1816 أول جريدة في بغداد باسم «جرنال العراق»، صدرت باللغتين العربية والتركية[2]. وكانت تطبع بمطبعة حجرية، وهي

(1) لونكريك، اربعة قرون، مصدر سابق، ص301 وما بعدها.
(2) الوردي، لمحات اجتماعية، ج 1، ص 248 وما بعدها.

أشبه بمنشور إداري دوري يوزع على قواد الجيش وكبار موظفي الدولة وأعيان بغداد. ولم يعثر على أي نسخة منها حتى الآن.

كما تميز عهده ببناء المساجد والمعاهد الدينية واجتذاب الفقهاء والأدباء والشعراء ومشايخ الصوفية. ولذلك يعتبر عصره بداية النهضة الحديثة في الأدب العراقي، حيث ظهر عدد من الشعراء خلال القرن التاسع عشر، كعبد الغفار الأخرس وصالح التميمي وعبد الباقي العمري وعثمان بن سند البصري وغيرهم[1].

وبالرغم من اتفاق المؤرخين على ان داود باشا قام بإصلاحات مهمة واهتم بالأدباء والشعراء، فانه لم يكن سوى والٍ كان كرمه مصحوباً بجشع كبير وإسراف وتبذير على حساب املاق الفقراء وبؤسهم واستهتاره برعيته[2].

وعندما تسلم السلطان سليم الثالث عرش تركيا قام ببعض الاصلاحات المهمة، في مقدمتها ادخال الاراضي الاقطاعية ضمن املاك الدولة الأميرية وإلغاء نظام «اللزمة» في جباية الضرائب كما قام بتأسيس المدارس الحديثة وتشجيع الطباعة وترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة التركية وإرسال البعثات العلمية إلى العواصم الأوروبية الكبرى[3].

وإذا كان لتلك الإصلاحات نتائج هامة في الدولة العثمانية، فإن تأثيرها في العراق لم يكن مباشراً لأن ولاة بغداد لم يقوموا بأية إصلاحات مهمة تذكر، ولم تمض الا سنوات حتى انتهى عهد المماليك في تركيا، مثلما انتهى حكم داود باشا بعد عزل السلطان سليم له، في غمرة من الصراع على السلطة وتفشي الطاعون وفيضان نهر دجلة، وسقوط بغداد عام 1830 على يد الوالي الجديد علي رضا باشا الذي أصبح والياً على بغداد وحلب

(1) يوسف عز الدين، الشعر العراقي في القرن التاسع عشر. بغداد، 1958، ص55 .
(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق، ج 1، ص254 .
(3) لونكريك، المصدر السابق، ص 306 - 308 .

والموصل وديار بكر معاً ورسخ حكمه بإبادة جميع المماليك بعملية مشابهة لما قام به محمد علي باشا في مصر في قتل المماليك وإبادتهم. وبعودة علي رضا باشا إلى ولاية بغداد عادت الإدارة العثمانية المركزية من جديد وأصبح العراق ولاية من ولايات تركيا الحديثة بعد ادخال نظام الاقاليم الاداري الجديد الذي حاول مدحت باشا تطبيقه في العراق[1].

بدايات التحديث في العراق

لم تحقق الاصلاحات الإدارية العثمانية في ولاية بغداد أي نجاح حقيقي إلا في ولاية مدحت باشا بين عامي 1869 و1872، المرحلة التي تعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ العراق الحديث نظرا لانجازاته العديدة خلال فترة ولايته القصيرة جدا.

ولد مدحت باشا عام 1822 في الاستانة وكان والده قاضياً. تعلم العربية والفارسية ومبادئ العلوم الحديثة وأصبح موظفاً في العاصمة. وبعد أن تدرج في الوظائف نقل الى ولاية دمشق ومنها الى قونية، حيث برز اسمه كموظف إداري قدير في شؤون الولايات الأوروبية.

وعندما حصل عام 1861 على لقب «باشا» استدعاه فؤاد باشا ليشارك في وضع بنود نظام الولايات. ثم تولى إدارة ولاية «الطونة» وبدأ بتطبيق نظام الولايات الجديد فيها، الذي نجح فيه نجاحاً باهراً مما شجع الصدر الأعظم على تطبيقه في بعض الولايات مع إدخال بعض التعديلات عليه، وإسناد رئاسة مجلس الدولة اليه.

وعند مجيء عادل باشا خلفاً للصدر الأعظم قدم مدحت باشا استقالته، بسبب خلافات حادة نشبت بينهما، فقبلت استقالته وصار والياً على بغداد. وفي طريقه الى بغداد اصطحب معه عدداً من الإداريين الأكفاء لإدارة شؤون الولاية وتطبيق نظام الولايات الجديد فيها.

(1) نفس المصدر، ص331 .

ولم يكن مدحت باشا والياً عادياً شأن الولاة الاتراك الذين حكموا العراق. ففي فترة حكمه القصيرة في العراق (ثلاث سنوات) أنجز مدحت باشا إصلاحات جذرية، شكلت نقطة تحول ليست بسيطة في تاريخ العراق الحديث وأرست أساساً متيناً لما حدث من تحولات لاحقة. ومن الممكن القول، إن مدحت باشا استطاع تغيير تاريخ العراق بإصلاحات إدارية واجتماعية وثقافية أدخلت العراق في تيار المدنية الحديثة.

ومع محدودية ثقافة مدحت باشا وانبهاره بمظاهر المدنية الأوروبية، إلا أن خبرته وثقته الكبيرة بنفسه وطموحه اللامحدود وشغفه بالتحديث دفعه الى تقليد عناصر المدنية الحديثة واقتباس ملامحها، في زمن كان العراق يرزح تحت وطأة ركود اقتصادي وتخلف اجتماعي وثقافي منذ تفكك الدولة العربية الاسلامية وانهيار الحضارة في بغداد على يد الرعاة السلاجقة ومن بعدهم غزاة المغول.

وصل مدحت باشا الى بغداد في 30 نيسان 1869. وفي خطابه الاول في دار الحكومة في بغداد (القشلة) حثّ الناس على العمل المتواصل في سبيل تطوير الزراعة والتجارة والصناعة وأشار الى الخراب الذي حل بالعراق بعد مجدها التليد ووضع اللوم على العراقيين الذين قصروا في بلوغ التقدم مثل الأمم الراقية، وأكد على ضرورة انقياد الرعية والتسليم للحكومة من أجل إعادته إلى مكانته السابقة، كما أشار إلى أن العراقيين عرفوا بعدم الطاعة للسلطان وعدم خضوعهم للسلطة وتمردهم على الحكومات، قصد بذلك العشائر العراقية التي لا تدين بالولاء لأية حكومة كانت. وحارب مدحت باشا الرشوة وحاسب الموظفين الكبار. وبعد أربعة شهور أعلن التجنيد الاجباري وأخضع العشائر لسلطته. كما فتح المدارس الرسمية. ونشأت في عهده أيضاً مدرسة الصنايع والرشدية الملكية والرشدية العسكرية الى جانب أول مستشفى حديث وأول شركة ترامواي ربطت بين بغداد والكاظمية، ومعامل حديثة لإصلاح البواخر

وصنع الطحين والمشروبات الغازية وغيرها.

غير أن الحدث الأهم كان اصدار جريدة الزوراء. جلب مدحت باشا معه مطبعة فرنسية حديثة، ولم يكن في العراق آنذاك سوى مطبعة حجرية واحدة، موجودة في كربلاء عام 1856، لطبع الكتب والأدعية الدينية وبعض الأوراق التجارية، كما طبع فيها كتاب «مقامات أبي الثناء الآلوسي». ثم أنشئت مطبعة في الموصل (1859) وثالثة في بغداد (1861).

وكانت المطبعة التي استوردها مدحت باشا، أول مطبعة تدار بالبخار في العراق ومزوّدة بأجهزة حديثة، كما اصطحب مدحت باشا أحمد أفندي، فهو أحد الأدباء الأتراك ليتولى تحرير جريدة الزوراء التي صدرت باللغتين العربية والتركية. وتوقفت طبعتها العربية بعد عزل مدحت باشا وبقيت نسختها التركية تصدر في العراق حتى عام 1908.

لعبت جريدة الزوراء دوراً مهماً، ولو محدوداً، في بث الوعي عند العراقيين وفتحت أعينهم على قضايا لم تكن مألوفة من قبل، فحركت أفكارهم بما طرحته من مواضيع سياسية واجتماعية وثقافية، كان من بينها الحث على تعليم البنات والوقاية الصحية من الأمراض والأوبئة وكذلك أسباب الانحطاط الحضاري والسبل الكفيلة بتطويره وتقدمه. كما كانت الزوراء تنشر رسائل وتعليقات القراء التي ترد إليها من أنحاء العراق[1].

ومن الطبيعي أن تجلب مثل هذه المواضيع والقضايا انتباه العراقيين وتنور عقولهم وتشجعهم على اكتساب معارف جديدة وعلى تقبل الأفكار والمخترعات الحديثة.

كما شجعت إصلاحات مدحت باشا، على صدور جريدة ثانية في الموصل عام 1885 وأخرى في البصرة عام 1889. وأصدر الأخوة

(1) ابراهيم الحيدري، 132 عاماً على صدور الزوراء، أول جريدة عراقية، الحياة في 2001/10/7

الدومنيكان في الموصل أول مجلة عراقية باسم «إكليل الورد» عام 1902.

ومن الأعمال الإصلاحية المهمة التي دعمت النهضة الفكرية والسياسية تأسيس مدحت باشا أول مجلس للشورى في العراق، ما شجع على نقد الموظفين ودفعهم إلى المطالبة بالإصلاحات الضرورية.

وقد ساعدت حركة «المشروطة»، التي ساهمت في نشر مفهوم الحرية والمساواة وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ورفض الاستبداد، على استقطاب فئة المتنورين من الأدباء والشعراء ورجال الفكر وعلماء الدين ضد انصار «المستبدة»، الذين دعوا الى بقاء الحكم الاستبدادي بدعوى حماية الدين. كما ساعد الانتماء الى جمعية الاتحاد والترقي ومن ثم اعلان الدستور العثماني عام 1908 على تطوير الحركة الفكرية والثقافية وصدور عشرات الجرائد والمجلات وطبع مئات الكتب. وكان من بينها جريدة «بغداد» التي أصدرها فرع جمعية الاتحاد والترقي، وجريدة «الرقيب» و«بين النهرين» و«مصباح الشرق» و«النهضة» ومجلة «العلم» و«لغة العرب» وغيرها التي وضعت أساساً متيناً لحركة النهضة الفكرية والاجتماعية الحديثة في العراق، التي توجت بتشكيل الحكم الوطني في العشرينات من القرن الماضي[1].

ولعل من أهم المشاكل التي جابهها مدحت باشا هي مشكلة توطين العشائر المتنازعة مع الحكومة مرة وفي ما بينها مرة أخرى وحاول تشجيعها على تملك أراضي ديرتها والاستيطان فيها نظير دفع أقساط طويلة الأمد للدولة، لأن العشائر متى استقرت وتحولت إلى الزراعة تحضرت ولم تعد تعصي إرادة الدولة، التي بدورها تؤمن للعشائر تنظيم طرق الري وإرواء الأراضي الزراعية وحمايتها. وقد أصدر مدحت باشا

(1) لونكريك، نفس المصدر، ص358 وما بعدها. الوردي، لمحات ج2، ص262. جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص145، القاهرة، 1991. ابراهيم الحيدري، ترجيديا، ص185 وما بعدها.

أول قانون لتنظيم ملكية العشائر وأسس أول دائرة طابو في بغداد لتنظيم الفوضى السائدة آنذاك. غير أن مدحت باشا لم يستطع تحقيق مشروعه في الإصلاح الزراعي، إذ أخذ شيوخ مشايخ المنتفك وشيوخ شمر وغيرهم يسجّلون جميع أراضي العشيرة بأسماؤهم، وهو ما اثار نزاعات حادة وحروباً دامية بين العشائر والشيوخ وقاد في الأخير الى التحول إلى نظام الملكية الزراعية الكبيرة[1].

نظام الملكية وتفكك نظام القبيلة

بالرغم من أن العراق بلد زراعي، غني بأراضيه الزراعية الخصبة ونهريه العظيمين دجلة والفرات وروافدهما وفروعهما، وبموارده البشرية وكذلك الثروة النفطية الجديدة، فقد بقي معظم السكان فقراء ومتخلفين، وبصورة خاصة سكان القرى والأرياف، بعد أن كان العراق في العصور القديمة يسمى «سلة الغلال». كما بقي الانتاج الرئيسي في العراق من أجل الاستهلاك الذاتي الذي لم يساعد على التطور والنمو الاقتصادي من حيث الكم والنوع.

ولكن التحول في الانتاج من أجل الاستهلاك المحلي إلى الانتاج من أجل السوق كان قد بدأ في نهاية القرن التاسع عشر. فمنذ فتح قناة السويس عام 1869 توسعت التجارة الخارجية بسبب الطلب على السلع الزراعية والحيوانية والدخول في الاقتصاد النقدي وحدوث تطور في وسائل النقل النهرية والبحرية والملاحة البخارية في نهري دجلة والفرات.

أما الصناعات والحرف المحلية فكانت بدائية وتعتمد بصورة أساسية على الأيدي العاملة وبعض الآلات والأدوات الانتاجية البسيطة كصناعة النسيج والطابوق والفخاريات والدهون والأصباغ وغيرها. وقد واجهت الصناعات والحرف المحلية منافسة شديدة بسبب تدفق المنتوجات المستوردة بكثرة وبأسعار أقل وجودة أفضل مما سبب ضمورها واندثار

(1) Ibrahim Al-Haidari,Zur,Soziologie.S.74f

البعض منها وارتفاع نسبة البطالة والهجرة الى المدن للبحث عن عمل.

إن تطور أساليب وأدوات الانتاج الجديدة كانت قد أثرت على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وشوّهتها وأدت الى تفكك نظام الملكية القديم وكذلك نظام العشيرة، وأخذت العشائر العراقية بإنتاج يتعدى حدود الحاجة الذاتية إلى البيع في السوق الخارجية وتصدير الحبوب إلى خارج العراق وبصورة خاصة الشعير الى فرنسا لصناعة البيرة، وهذا ما قاد الى الاستغلال وعدم التوازن والتكافؤ في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وأدّى في الأخير الى تعميق الصراع بين ملاك الأراضي وبين الفلاحين في الريف العراقي[1].

كما أن تطور نشاطات اقتصادية وتجارية ومهن وخدمات جديدة على ضفاف الأنهار في نهاية القرن التاسع عشر ساعد على نشوء مدن وقرى جديدة وبخاصة في الوسط والجنوب كمدينة العمارة والكوت والناصرية والهندية والرمادي والشطرة وقلعة صالح والصويرة وغيرها وخلقت حراكاً سكانياً واقتصادياً أدى إلى بدايات تكوّن الطبقة الوسطى التي أخذت تنمو ببطء وتشق طريقها في المجتمع في خضم علاقات شبه رأسمالية شبه إقطاعية.

نظام الملكية

يعود نظام ملكية الأرض في العراق إلى العهد الساساني القديم الذي دعي نظام «اللزمة» أي إدارة الأراضي الزراعية من قبل وكلاء للمالكين الكبار للأراضي أطلق عليهم «الدهاقين» او «السراكيل» الذين كانوا في خدمة الملك الساساني وحاشيته، وقد مثلت علاقات حيازة الأراضي وملكيتها بدايات لنظام شبه اقطاعي ساد في معظم الأراضي الزراعية آنذاك.

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا، ص 184.

ولكن بعد الفتح الإسلامي للعراق اعتبرت جميع الأراضي الزراعية كغنائم حرب، واعتبرت الأراضي غير الزراعية اراضي تابعة لملكية الدولة الاسلامية[1]. ومع ذلك كانت هناك استثناءات: فالأمويون والعباسيون أقروا مبدأ التملك الخاص للأراضي التي كانت في الأصل أراضي زراعية مملوكة من قبل أشخاص، وبقيت الأراضي غير المزروعة أراضي تابعة لملكية الدولة.

بعد سقوط الدولة العباسية على يد التتار وانهيار الحضارة العربية -الاسلامية في العراق، تهدمت طرق الري والمنظومات الزراعية والتجارية وتحولت الأراضي الزراعية الى أراضٍ جدباء ولم يستطع العراق استعادة عافيته إلا في بداية القرن الماضي.

إن شيوع الفوضى والدمار في أنحاء العراق والحروب والنزاعات المستمرة واستبداد الدولة العثمانية وضعف الحكومات المركزية وبعدها عن الأطراف وعدم قدرتها على حماية الحدود ساعد على دخول موجات بدوية عديدة الى العراق مما جعله، ولمدة تزيد على ثلاثة قرون، مسرحاً لصراعات وغزوات مستمرة بين القبائل البدوية من جهة، وبينها وبين السلطات المركزية من جهة ثانية، وهو ما سهّل لبعض القبائل القوية السيطرة على الأراضي التي احتلتها وجعلتها ملكاً لها. وعلى هذا الأساس قامت إمارات عشائرية فرضت سلطتها واستقلالها النسبي، ومع العلم ان حق التملك للأراضي في هذه الإمارات بقي غير مستقر تماماً. ولم يحدث أن سيطرت في الوسط والجنوب في العراق علاقات ملكية اقطاعية حتى نهاية القرن التاسع عشر. وما كان سائداً آنذاك هو نظام «ملكية جماعية» أو ما يدعى لدى العشائر العربية نظام «الديرة» الى جانب نظام

(1) جعيط، الكوفة، ص 61.

الملكية الصغيرة للفلاحين الذي انتشر حول المدن[1]. وقد بقيت القبائل التي استقرت وتحولت إلى الزراعة أو التي بقيت نصف بدوية، وحتى التي استمرت في بداوتها وتجوالها محافظة على نمط حياتها الرعوية، وأقرب في علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الى العلاقات والقيم والأعراف البدوية، منها الى علاقات الانتاج الاقطاعية أو شبه الاقطاعية. كما بقيت بنية القبيلة متماسكة ومحافظة على أعرافها وعصبياتها حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث أخذ نظام العشيرة بالتفكك والانحلال التدريجي. ويعود ذلك إلى سياسة الدولة العثمانية التي حاولت السيطرة على العشائر العراقية وإخضاعها للنظام الضريبي. فأصدرت عام 1880 مرسوماً اعتبرت فيه الأراضي الزراعية أراضي أميرية تابعة للدولة. وقد استطاع بعض شيوخ العشائر، الذي استطاعوا دفع الضرائب للحكومة العثمانية، فرض سيطرتهم على الأراضي التي يزرعونها، الأمر الذي أدى الى تقوية مكانتهم لدى الحكومة العثمانية وبسط نفوذهم على أراضيهم وأفراد عشائرهم وتحولهم بالتدريج الى ملاكيين كبار. كما استغل شيوخ العشائر تأسيس دائرة الطابو في بغداد، وهي الدائرة التي أسسها الانكليز لتنظيم الفوضى السائدة في الاراضي الزراعية آنذاك وتسويتها، وبالتالي القضاء على النزاعات القائمة بين العشائر العراقية من جهة وبينها وبين الحكومة العثمانية من جهة أخرى، لتسجيل أراضي العشيرة بأسمائهم. وكذلك عمل تجار المدن والمتنفذون والعسكريون وتحولوا الى ملاك أراضٍ زراعية.

إن تسجيل الأراضي الزراعية بأسماء الشيوخ والمتنفذين في الدولة أثار نزاعات حادة بين أفراد العشائر والشيوخ من جهة وبين العشائر والحكومة من جهة أخرى، وأصبح عدد كبير من الفلاحين لا يملكون الأرض التي يزرعونها، وتحولوا إلى مزارعين أجراء في أراضيهم التي فقدوها.

ومنذ الاحتلال البريطاني في العراق بدأت المحاولات الجادة

(1) Ibrahim Al-Haidari Zur Soziolgie,Ibid,S.74f,

للتحول من نظام الملكية للأراضي الزراعية إلى نظام الملكية الكبيرة وشبه الاقطاعية، عن طريق السيطرة على العشائر العراقية وإخضاعها، حيث أصدرت الحكومة البريطانية عام 1918 «قانون العشائر العراقية» الذي يعطي لشيوخ العشائر عدداً من الامتيازات ويحل جميع القضايا التي تخص ملكية الأراضي الزراعية بموجب العرف العشائري. وبذلك أصبحت الأراضي المسجلة بالطابو في أيدي عدد قليل من ملاك الأراضي شبه الاقطاعيين، وتحول أبناء العشائر إلى فلاحين اجراء يعملون في خدمة شيوخهم، في نظام «اللزمة» الذي يقوم على علاقات عمل لا حقّ لهم فيه ولا منفعة من محاصيل الأرض التي يزرعونها بأيديهم ولا يحصلون منها إلا على ما يسد الرمق، بينما يذهب المنتوج الزراعي كله الى مالك الارض[1].

ومن أجل تنظيم العلاقات السائدة آنذاك كلف الخبير الانكليزي داوسون بدراسة وضعية علاقات الملكية بصورة جذرية ثم قدم مقترحات عامة لتنظيمها. وبحسب داوسون فإن أول خطوة يجب القيام بها هي مسح وتسجيل جميع الأراضي في دائرة الطابو. وفي عام 1932 صدر قانون التسجيل العقاري رقم 50 بحسب مقترحات الخبير الانكليزي. وكان هدف هذا القانون هو الاعتراف حقيقة بعلاقات الملكية المتواجدة فعلاً وتسجيلها في دائرة الطابو وهذا يعني الاعتراف بما يملكه الشيوخ من مستندات، وتسجيل أراضي العشائر كملك خاص بأسمائهم بحجة القضاء على النزاعات الدائرة بين العشائر العراقية حول تقسيم الأراضي الزراعية بينهم. ومن أجل تطبيق هذا القانون تشكلت لجنة للنظر في الوضع القانوني لكل قطعة أرض زراعية بمفردها وتصنيفها بحسب قانون ملكية الأراضي، وكما يلي:

---

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا، ص185 وما بعدها.

1. أراضٍ ملك صرف، وهي ملك خاص للأفراد.
2. أراضٍ متروكة، وهي أراض خصصت للمرافق العامة.
3. أراضي الوقف، وهي الأراضي التي أوقفت لأغراض دينية.
4. أراضٍ أميرية، وهي الأراضي التابعة للدولة عموماً.

وفي عام 1932 قررت حكومة الانتداب البريطانية مسح الأراضي، وسجلت أجزاء كبيرة منها بأسماء الشيوخ.

لقد اعتبر قانون التسجيل العقاري الجديد، بأن كل من يستطيع البرهنة على زراعة الأرض لمدة سنوات، يكون مالكاً لها قانونياً. وبهذا خسر الفلاحون الصغار الأرض التي زرعوها، لأنهم لم يستطيعوا البرهنة على ذلك لأنهم كانوا ينتقلون من أرض إلى أخرى. أما الشيوخ فقد استطاعوا ذلك، لأن الحكومة الانكليزية كانت قد وعدتهم بذلك في ما إذا حققوا أهدافها المرسومة.

لم يكن شيوخ العشائر وحدهم مَنْ تحولوا إلى ملاك كبار للأراضي، وإنما العائلة المالكة وكبار موظفي الحكومة وبعض المتنفذين من تجار المدن، الذين استطاعوا تسجيل أراض زراعية كبيرة كملك خاص بهم، في دائرة الطابو.

لقد كان هدف حكومة الانتداب البريطانية من إصدار هذا القانون هو أولاً، محاولة جعل العشائر العراقية تحت سيطرتها وتجنب غزواتها ومن ثم إجبارها على دفع الضرائب. وثانياً، محاولة حكومة الانتداب من خلال ذلك، رفع مستوى الانتاج الاقتصادي وربط مناطق الشمال مع الوسط والجنوب في سوق مركزي داخلي وربطه في الوقت نفسه مع السوق الخارجي.

والى جانب ذلك فقد كان من أهداف قانون التسجيل العقاري السيطرة على النزاعات القائمة بين أهل المدن ورؤساء العشائر. وقد وجدت

الحكومة في الشيوخ وسيلة نفعية وضرورية، فاعتمدت عليهم. وكانت الحكومة حينذاك في حالة ضعف اقتصادي وعسكري نسبي وبذلك قامت بعملية توازن ملائمة للقوى الاجتماعية المختلفة التي تتحكم في البلاد بين سكان المدن والريف وبين الفلاحين والشيوخ وبين الملك والانكليز. ومن جهة أخرى حاول الانكليز إبقاء الجيش العراقي في حالة ضعف مستمرة، في حين أبقوا الملك أقوى عسكرياً من أي رئيس عشيرة بمفرده، ولكنهم تركوه في الوقت نفسه أضعف من بعض، أو كل، رؤساء العشائر مجتمعين.

وبهذه الطريقة استطاع الانكليز استخدام شيوخ العشائر في كبح أي انحراف محتمل من قبل الملك عن السياسة المرسومة له من جهة، وفي الوقت نفسة، استخدام هذه السياسة ضد أي شيخ يحاول أن يتمرد على السلطة[1].

وبالطبع فإن هذه السياسة منحت في الأخير امتيازات عديدة للشيوخ، حيث تم إعفاؤهم من ضريبة العقارات وتثبيت أرجلهم في مواقعهم الاقتصادية، مما كوّن نظاماً شبه إقطاعي لم يستمد قوته من أية قوة حيوية داخلية، بقدر ما كان يستمدها من الانتداب البريطاني الذي كان له مصلحة في تقويته وديمومته.

في عام 1958 كان هناك 32 مليون دونم من الأراضي الزراعية في أيدي قلّة قليلة من الملاكين الكبار. وهذا يعني ظهور نظام الملكية الكبيرة (شبه الاقطاعية)، الذي كان نتيجة سياسة اقتصادية خاطئة بدأت منذ ولاية مدحت باشا وقويت وترسخت في ظل السياسة البريطانية في العراق، حيث كان أكثر من نصف الأراضي الزراعية ملكاً خاصاً في الوسط والجنوب، و80٪ من الأراضي المزروعة لا تعود إلى من يزرعها من الفلاحين.

وهكذا تحول أفراد القبائل إلى مزارعين أجراء في أراضيهم الزراعية،

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا، مصدر سابق، ص 187 - 190.

وبقي الحال حتى ثورة 14 تموز 1958[1].

إن نظرة فاحصة ومدققة لوضعية الفلاح العراقي وظروف عمله الزراعي وسكنه البائس وتغذيته غير الصحية وانعدام أدنى شروط الصحة والنظافة، سببت مجتمعة سوء التغذية والإصابة بالأمراض وانتشار الأوبئة كالتراخوما والبلهارسيا والسل وغيرها من الأمراض، التي توضح سوء الظروف والشروط الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي تقف حجر عثرة أمام الأفراد والجماعات وتعيق تقدم مستوى الانتاج الاقتصادي في الأرياف العراقية. إن هذه الظروف والأوضاع المزرية دفعتهم الى الهروب من واقعهم البائس الى عالم المدنية الضبابي المملوء بالأحلام والآمال عَلّهم يجدون فيه عزاء وسلوى.

(1) Ibrahim Al-Haidari,Zur Soziologie, Ibid,S. 76

الفصل الثاني

تأسيس الدولة العراقية

دور النخب السياسية العراقية

ثلاث مراحل وثلاثة أجيال

من الممكن تقسيم تاريخ العراق الحديث الى ثلاث مراحل تمثل كل مرحلة منها جيلاً، على اعتبار أن عمر كل جيل هو ثلاثون عاماً، وهي مراحل تقريبية وليست جامدة وغير متحركة وهي:

أولاً- جيل التأسيس، الذي يمتد من بداية القرن الماضي حتى الحرب العالمية الثانية (1915 - 1945)

ثانياً -جيل البناء الذي يمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف السبعينيات (1945 – 1975)

وثالثاً - جيل الحرب والحصار، وهو جيل الضياع وبدايات «الردة الحضارية» الذي يمتد من منتصف السبعينات الى سقوط النظام على أيدي قوات الاحتلال (1975 - 2005)

ثم يليه جيل الاحتلال والفوضى والدمار الذي بدأ مع سقوط النظام السابق على أيدي قوات الاحتلال ولا يزال مستمراً والذي ينبئ بمستقبل ما زالت آفاقه غير واضحة المعالم. ويتمحور كل جيل من هذه الأجيال الثلاثة حول شخصية تركت بصماتها الواضحة على تلك المرحلة وعلى تاريخ العراق الحديث. فقد مثلت الجيل الأول بشكل من الأشكال شخصية الملك فيصل الأول، والجيل الثاني شخصية عبد الكريم قاسم، والجيل الثالث شخصية صدام حسين. بالرغم من أن هذا التقسيم والتمثيل نسبي واعتباطي واستخدمناه لتسهيل عملية البحث وتقصي الوقائع والأحداث التاريخية والاجتماعية الفاصلة.

ما قبل التأسيس

ان جيل ما قبل التأسيس وهو جيل ما قبل الحرب العالمية الأولى كان إفرازاً طبيعياً لحركة الاصلاحات الإدارية التي جرت في الدولة العثمانية وكذلك حركة النهضة العربية- الاسلامية. وهو الجيل الذي أطلق عليه سيار الجميل جيل «العمامة والطربوش» ، الذي وضع اللبنات الأولى لمشروع النهضة وانتقل من العثمانية الى العروبة وشارك فيه مثقفون عراقيون اشتركوا في ثورة تركيا الفتاة عام 1908 مع مدنيين وعسكريين، وأقاموا تنظيمات عروبية كجمعية المنتدى الأدبي وجمعية العهد العسكرية في استنبول والتي كان لها فروع في المدن العراقية[1].

وقد أخذت طبقة الأفندية بالتضخم على نطاق واسع وضمت عدداً كبيراً من أبناء العامة الذين كانوا يحلمون أن يصبحوا يوماً من الأيام من الطبقة الحاكمة فأخذوا يبتعدون شيئاً فشيئاً عن محيطهم الاجتماعي

(1) سيار الجميل، بنية الثقافة العراقية: دراسة من الأجيال الراحلة، إيلاف، 2006.2.15، ص3.

وراحوا يعيشون في أبراج عاجية فلا تهمهم معاناة الشعب العراقي الذي كان يرزح تحت طائلة الجهل والجوع والمرض.

وكانت الحرب العالمية الأولى من وجهة النظر الاجتماعية حدثاً مهماً يفصل بين عهدين متميزين، ونقطة تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي، فتحت أمام العراقيين آفاقاً جديدة وواسعة لم يكونوا قد تعرفوا عليها بعد العزلة الاجتماعية والثقافية والسياسية عن العالم، حيث فتحت أمامهم أبواب التحديث بشكل واسع وأيقظت فيهم روح المبادرة والانفتاح على عناصر الحضارة الأوروبية وتجاوز الخوف من المجهول وتغيير النظرة الغيبية الساذجة التي أشاعتها الدولة العثمانية ممثلة للخلافة الاسلامية ووجوب الدفاع عنها ضد الكفار الذي يريدون إفساد دنيا المسلمين ودينهم. وقد زادت فتاوى رجال الدين بالجهاد ضد الكفار من حدة المقاومة للحضارة الغربية ومحاربة عناصرها المادية والمعنوية، وتحريم كل شيء جديد من أفكار وعادات وأزياء وبضائع، حتى لو كانت مفيدة ونافعة، بحيث أصبح قراءة الجريدة وتعلم اللغة الانكليزية ولبس القبعة والأكل بالملعقة والجلوس على الكراسي وغيرها محرّماً.

لقد أحدثت الحرب العالمية الأولى تغيرات وتبدلات بنيوية عميقة ومثيرة في ذات الوقت، سببت تناشزاً اجتماعياً ونفسياً وأحدثت انقسامات بين فئات واسعة من الشعب العراقي. فالحضارة الغربية الوافدة، عند مقارنتها بالحضارة المحلية التقليدية، تكون متقدمة علمياً وتكنولوجياً وثقافياً وهذا ما أثار دهشة العراقي وجعله منبهراً أمام التقدم التكنولوجي. ونتيجة لذلك حدث نزاع بين مؤيدي الحضارة الغربية وبين الواقفين ضدها. وقد أطلق على الفئة الأولى اسم «المجددين» وعلى الفئة الثانية اسم «المحافظين».

لقد أنتج التطور العلمي والتكنولوجي الذي أفرزه التحديث تغيراً

سريعاً في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لم يكن له مثيل، فقد أنتج التقدم العلمي والتقني مخترعات واكتشافات عدة في مجال الصناعة والتجارة والمواصلات والتربية والتعليم والاعلام ووسائل الاتصال الحضاري. فعندما دخلت أول سيارة الى بغداد عام 1908 اندهش العراقيون لرؤيتها لأنه لم يكن باستطاعتهم تصور عربة تسير من دون ان يجرها حيوان. ثم تبع ذلك عدد من المكتشفات والمخترعات العلمية التي أذهلت عقول الناس آنذاك كالطائرة والراديو وغيرها.

كما انتج التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي تفاوتاً اجتماعياً في القيم والمعايير وفي طرائق التفكير والسلوك وذلك بسبب عدم حدوث تغير اجتماعي على مستوى واحد في جميع مناطق العراق وهو ما أنتج أشكالاً من الصراع الاجتماعي وأحدث انقسامات بين فئات واسعة من الشعب العراقي. فقد اعتبر كثير من العراقيين أن المجددين «كفاراً» حينذاك[1]، في حين اصطدم الجيل الجديد، الذي تعلم ونضج بسرعة، مع المحافظين، وأخذ الصراع لأول مرة شكل صراع بين فكر تقليدي قديم ومحافظ وآخر عقلاني حديث يطالب بفصل الدين عن الدولة، بعد قرون عدة من أنظمة الحكم الأوتوقراطية التي عودت الناس على الجهل والخرافة والطاعة ومطالباً بتكريس العدالة وتطبيق الدستور[2].

وبالرغم من سلسلة الحروب والكوارث والأوبئة والفيضانات المدمرة التي مرت على العراق بقيت المدن الكبرى كمراكز حضارية لها أهميتها التجارية والثقافية. فمدينة بغداد، التي تأسست على يد المنصور العباسي قبل أكثر من ألف سنة، بقيت قلب العراق وعاصمته حتى اليوم، مثلما بقيت الموصل ثغر العراق الشمالي ومركزها الدفاعي، إضافة الى

(1) ابراهيم الحيدري، علي الوردي، مصدر سابق، ص 161. 152، 155.
(2) سيار الجميل، انتليجنسيا العراق، الثقافة والمثقف، بيروت، 1991، ص 400.

موقعها التجاري المهم في علاقاتها مع الشام وتركيا وإطلالتها على منطقة الجزيرة، اضافة الى ما تمتاز به من تعدد وتنوع إثني وديني وطائفي. أما البصرة فهي فيحاء العراق الجنوبي وميناؤه الرئيسي وذلك لوقوعها على شط العرب الذي يصب في الخليج العربي. وإذا كانت النجف وكربلاء مركزين دينيين وسياحيين مهمين، فان مدن الشمال وقراه مراكز سياحية صيفية خلابة. أما مدن العراق الأخرى فتتقاسم الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري وغيره. وفي ما يلي سوف نتحدث عن هذه الأجيال الثلاثة بشيء من التفصيل.

أولا: جيل التأسيس

بعد سقوط بغداد على أيدي قوات الاحتلال البريطانية عام 1917 وتنصيب فيصل ملكاً على العراق عام 1921 لحل الصراعات المحلية على السلطة كان في مقدمة مهمات قوات الاحتلال السيطرة على العراق ومن ثم بناء «دولة» ووضع دستور وتأسيس برلمان وبالتالي السيطرة على النزاعات القبلية وتخفيف حدة المؤسسة الدينية التي قادت حركة الجهاد وثورة العشرين واعطاء «الفرد» ولأول مرة أهمية في المشاركة السياسية وبناء الدولة الفتية. وقد بدأت حكومة الملك فيصل بمساعدة قوات الاحتلال البريطانية بتأسيس نواة للجيش العراقي وبناء مؤسسات مدنية تخص التعليم والقضاء والصحة والإدارة والزراعة والري. وبالرغم من أن بناء هذه المؤسسات جاء من أجل تحقيق المصالح الأساسية لسلطة الاحتلال البريطانية، إلا أن تلك المؤسسات ساهمت بالتأكيد في إقامة دولة وإدارات مدنية لم يألفها العراقيون آنذاك.

لقد تميز جيل التأسيس بولادة مجتمع جديد وولادة دولة حديثة ذات نزوع قومي ووطني ليبرالي ومحاولة تشكيل نخبة سياسية واجتماعية طليعية تقود البلاد نحو التوحيد والاستقرار وتشارك في نشر الوعي

والروح الوطنية وبناء منظمات اجتماعية ومؤسسات سياسية. وقد اعتمد الملك فيصل على نخبة من المدنيين والعسكريين ومجموعة من المثقفين الذين كانوا من بقايا النخبة العراقية العثمانية السابقة التي شاركت في مجلس المبعوثان في الآستانة.

تأسس مجلس المبعوثان العثماني في أعقاب الانقلاب العسكري الذي حدث في عام 1908 وتولى بموجبه حزب الاتحاد والترقي الحكم في تركيا. وقد شارك بعض العراقيين في البرلمان التركي كممثلين عن العراق، وفي عدة دورات. وقد تجاوز عددهم فيها الثلاثين مبعوثا، وكان من بينهم طالب النقيب وعبد المحسن السعدون واسماعيل حقي بابان وساسون حسقيل ومراد سليمان وجميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي وعبد الرزاق المير واحمد نديم وفؤاد الدفتري ونوري البغدادي وعبد المجيد الشاوي وغيرهم[1].

وقد تميزت غالبية هذه النخبة بنزعة عسكرية جعلتهم يهيمنون على الجيش العراقي والجهاز الإداري في ما بعد، وساعدوا على تطور الاتجاه القومي العروبي في عراق ما بعد التأسيس وضمان السيطرة المستمرة للعرب السنة على الجيش ومؤسسات الدولة الرئيسية التي استمرت حتى سقوط نظام صدام حسين.

وبرغم اهتمام هذا الجيل بمسألة ترسيخ الدولة الفتية وتطور مؤسسات مدنية جديدة وتأسيس جيش وطني، فقد حاول بناء منظمات مجتمع مدني تدعم السلطة. فقد تأسست خلال العشرينات من القرن الماضي سبعة أحزاب سياسية وسبع جمعيات اجتماعية وثقافية وصدرت عشرات الجرائد والمجلات وبنيت عشرات المدارس والكليات. وبالرغم من أن الظروف

(1) انظر هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، الجزء الثاني، بغداد، 1989، ص301–302

الموضوعية كانت غير ناضجة تماماً، إلا أن تلك النخبة التي كان من المفروض أن تكون طليعية لم تستطع توجيه الاهتمام إلى مهمة أساسية في بناء الدولة الحديثة وهي ضرورة بناء وتطوير هوية وطنية عراقية واحدة تجمع كل فئات وطبقات وشرائح المجتمع العراقي وتستقطب جميع الولاءات والانتماءات الاثنية والدينية والقبلية والطائفية في وحدة وطنية واحدة.

ويعتبر عهد الملك فيصل الأول (1921 – 1933) مرحلة مهمة في بناء العراق الحديث وتكوينه السياسي، على الرغم من تحالفه مع الانكليز والعقبات التي اعترضته من الانكليز، ومن الشعب العراقي غير الموحد والذي ما زال وعيه الوطني والسياسي غير ناضج. فقد حاول الملك فيصل الموازنة بين ما يفرضه عليه ارتباطه مع الانكليز وما يفرضه عليه واجبه ومسؤولياته في تنمية آليات الوعي السياسي والاجتماعي وخاصة لدى النخبة المثقفة، وكذلك تشجيع قيام الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، التي فتحت عيون العراقيين على أحدث التيارات السياسية والثقافية في الغرب[1].

ومع ذلك فإن التعددية السياسية التي قامت في عهده لم تكن بطريقة ديمقراطية ولم تجر بصورة طبيعية، حيث شابها عدم الاستقرار السياسي. وكان للملك فيصل شخصية كارزمية قوية، واستطاع الهيمنة على الوضع السياسي الى حد بعيد. وقبل وفاته تحقق استقلال العراق ودخل عضواً في عصبة الامم عام 1932. إلا أن وفاته المفاجئة غيرت مجرى الأمور بالرغم من ان السلطة بقيت بيد النخبة السياسية المخضرمة التي تكونت من العسكريين القدامى والمثقفين العثمانيين الذين حاولوا انتهاج أفكار وسياسة الملك فيصل وتحقيق مشروعه.

(1) سيار الجميل، انتليجنسيا العراق، مصدر سابق، ص 393.

بعد وفاة الملك فيصل تولى السلطة من بعده ابنه غازي (1933– 1939) الذي كان شاباً متحمساً ومندفعاً وله طموحات قومية بعيدة المدى، ساعدته على تشكيل مجموعات سياسية يغلب عليها الطابع القومي، مما دفع الى انحسار سلطته وتفجير التناقضات التي كان الملك فيصل الأول يسيطر عليها ويوجّهها بحنكته المعروفة.

إن وطنية الملك غازي وكرهه للانكليز حبّبه إلى الشعب العراقي، غير أنه كان ضعيفاً في تسيير الأمور السياسية وتوجيه دفة الحكم[1]. وكانت نتيجة ذلك الاغتيال السياسي.

ولم تمض على وفاة الملك فيصل الأول الا سنوات حتى بدأت الأمور تتغير وتتحول نحو الأسوأ بسبب فساد الطبقة الحاكمة وباتخاذ حكومة نوري السعيد إجراءات وتشريعات فردية ولا ديمقراطية أفسدت بدورها المؤسسات والمنظمات الديمقراطية الوليدة. ففي خضم تلك الاجراءات اللاديمقراطية كان يجري اقحام شيوخ العشائر في المعارك السياسية وإفساد القضاء وتعميق الفوارق الطبقية والاستئثار بالسلطة واحتكارها من قبل أعوان نوري السعيد وشيوخ العشائر ومتنفّذي المدن، عن طريق كبت الحريات وخنق أصوات المعارضة الوطنية التي بدأت بالتطور والنمو وأخذت تشكل خطراً على السلطة[2]، كان من نتائجها حدوث حركات مسلحة وانتفاضات سياسية عنيفة كان من أبرزها: انتفاضات الاثوريين عام 1933، وعشائر الفرات الأوسط عام 1935، وانقلاب بكر صدقي عام 1936 ووثبة كانون عام 1948، وانتفاضة عام 1952، إضافة إلى حركات الأكراد البرزانيين وغيرها.

لقد كانت وفاة الملك فيصل الأول السريعة خسارة جسيمة للعراق. فهو

(1) ابراهيم الحيدري، علي الوردي، مصدر سابق، ص 266.
(2) رفعت الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، المقدمة، ص 14 – 17.

سعى لبناء دولة عراقية حديثة مع حياة برلمانية وتأسيس أحزاب وجمعيات تنفتح على الحداثة الغربية، ورغم التخلف والصعوبات والمشاكل مع الانكليز، وشيوع الروح القبلية والعنصرية والطائفية، وسيطرة ملاك الأراضي الكبار من شيوخ العشائر ومتنفذي المدن والأغوات، فإن عهد الملك فيصل، مع ذلك، كان أفضل عهد «ليبرالي» في تاريخ العراق الحديث، رغم ما شابه من تناقضات وصعوبات وتعسف وعدم تمكنه من تحقيق ما وعد به من فصل بين السلطات وتحقيق المساواة النسبية بين فئات الشعب العراقي. ولو تأخرت وفاة الملك فيصل الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فربما كان بالإمكان تجنب كثير من الأمور السلبية التي مر بها العراق.

ان عدم تحقيق أهداف الملك فيصل الأول التي أعلنها في مذكرته التي قدمها الى الوزارة السعيدية الثانية عام 1933 ووفاته المفاجئة وعدم اقتدار الملك غازي على ادارة دفة الحكم وتدخل الوصي عبد الاله لتنفيذ سياسة ومصالح الانكليز، من جهة، وصراعه مع نوري السعيد من جهة أخرى، ساعد على صعود عدد من ضباط الجيش العراقي الى المواقع السياسية ونمو الحركات الوطنية والقومية التي حصلت على مواقع في الجيش العراقي نفسه وفي الوقت ذاته حدث تحالف جديد بين قوى الحكومة وشيوخ العشائر وكبار التجار والملاكين والأغوات للوقوف أمامها[1].

ويمكننا تقسيم جيل التأسيس الى ثلاث فئات أساسية سيطرت على الدولة والمجتمع وهي:

فئة الأفندية

وقد تألفت من مجموعة من المثقفين الذين كانوا من النخبة العراقية –

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص 190.

العثمانية قبل تأسيس الدولة العراقية، التي تكونت عناصرها من المنطقة العربية الشمالية السنية المتحالفة مع عناصر تركية وكردية وتركمانية استعربت نتيجة سياسة السلطان عبد الحميد الذي ألزم العشائر والوجهاء بإرسال أولادهم الى اسطنبول وادخالهم الى الآستانة للدراسة. وكان في مقدمة هذه الفئة الأمير فيصل الأول وعبد المحسن السعدون وأخوه عبد الكريم السعدون ومحمود شوكت أخ حكمت سليمان ونوري السعيد وياسين الهاشمي وطه الهاشمي وجميل المدفعي. وبعد تخرجهم تكونت لديهم خبرة في الإدارة والسياسة. وقد شارك معظم هؤلاء في الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي في الحجاز، ثم عملوا مع ابنه الملك فيصل الأول في سوريا والعراق، مع نخبة من المثقفين العرب الذين استقدمهم الملك فيصل معه عند قدومه الى العراق، أمثال رستم حيدر ودرويش البغدادي وساطع الحصري وغيرهم، لكي يكوّنوا جيلاً عراقياً جديداً مشبعاً بالروح القومية والوطنية. كما اعتمد الملك فيصل الاول على عدد من المثقفين العراقيين وأسند إليهم مسؤوليات كبيرة في وظائف الدولة والوزارات ومجلس الأمة، من بينهم محمد جعفر أبو التمن وهبة الدين الشهرستاني وجميل صدقي الزهاوي ومحمد حسين أبو المحاسن ومحمد مهدي المنتفكي ومعروف الرصافي وباقر الشبيبي وعبد المجيد الشاوي وخير الدين العمري ومحمد مهدي كبة ورفائيل بطي وعبد الغفور البدوي وغيرهم. وقد اطلق على هذا الجيل اسم «الافندية» لأن معظمهم ارتدى الزي الأوروبي ولبس السدارة «الفيصلية».

والأفندي كلمة يونانية الأصل وهي لقب من ألقاب الشرف والعظمة وقد أخذها الاتراك عن البيزنطيين ونقلوها الى العراق. أما السدارة فهي غطاء أسود في غالب الأحيان يوضع على الرأس، استعمل في بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة بديلاً للعقال العربي وتحويراً للقبعة الانكليزية

وفي الوقت ذاته لمنافسة الطربوش التركي. وعندما اعتمرها الملك فيصل الأول سميت بالفيصلية. وقد عمم جعفر العسكري اعتمارها في جميع دوائر الدولة العراقية بما فيها الجيش والشرطة. وقد اطلق على هذا الجيل جيل «السدارة الفيصلية» التي أصبحت رمزاً «للأفندي العراقي»، الذي بدَّل اعتمار الطربوش باعتمار السدارة.

لكن بالرغم من اهتمام هذا الجيل بمسألة ترسيخ أركان الدولة العراقية وتأسيس دولة ووطن ولمّ شمل الأجزاء المبعثرة من العراق وتجميعها في أمة، فانها لم تستطع تمثيل جميع العراقيين، ولذلك بقي الشعور الموروث من الدولة العثمانية بالغبن وعدم تمثيل الغالبية مستمراً. وهو ما عمل على تكوين شعور بالاغتراب عن الدولة والوطن ولم يساعد على تشكيل هوية وطنية واحدة تجمع جميع العراقيين تحت راية واحدة.

وخلال الثلاثينات من القرن الماضي تبلور اتجاهان سياسيان بارزان ضمن الفئة الأولى، الأول هو الاتجاه القومي الذي يؤكد المشروع العروبي الذي يعتبر العراق جزءاً من الأمة العربية، ويدعو الى الوحدة العربية الشاملة على أن يكون العراق «بروسيا العرب»، متأثراً بالفكر القومي الذي انتشر حينذاك في أوروبا وبصورة خاصة بالفكر النازي في ألمانيا. وقد تمثل هذا الاتجاه بنادي المثنى وحركة الضباط الأحرار الأربعة، وتوج في الأخير بانقلاب ياسين الهاشمي.

اما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الوطني الذي أكد وجوب أن يكون العراق للعراقيين ويضم بين دفتيه الديمقراطيين والمستقليين الذين التفوا حول الحزب الوطني من جماعة جعفر ابو التمن وحزب النهضة من جماعة امين الجرجفجي، والذي تطور الى جماعة الأهالي عام 1932 وتوج بانقلاب بكر صدقي. ثم الحزب الشيوعي الذي تأسس في منتصف الثلاثينات وتحول في الأربعينات والخمسينات الى حزب جماهيري سيطر على الشارع العراقي.اما الاتجاه الاسلامي فلم يكن له دور كبير،

بعد إذ لم تحقق ثورة العشرين نجاحاً سياسياً مهماً، مما شكل محاولة لاحتوائها والالتفاف عليها بشكل من الاشكال.

فئة العسكريين

كانت النخبة السياسية الحاكمة من الجيل الأول محدودة، وكانت تتبادل السلطة في ما بينها، غير أن خطر العشائر العراقية من جهة والحركة الكردية من جهة اخرى، زاد من أهمية تقوية الجيش، وتوسيع أعداده وتسليحه. وقد أخذت المؤسسة العسكرية بالتطور والنمو بعد تأسيسها عام 1921 وصدور قانون الخدمة الإلزامية، وراحت موجة من الهجرة الريفية وخاصة من أرياف الغرب والشمال تدخل في الجيش والشرطة والحرس الملكي. وعندما قويت المؤسسة العسكرية بدأت تتدخل في السلطة السياسية. وكان أول انقلاب لها هو انقلاب بكر صدقي عام 1936 الذي شكل علامة فارقة تشير الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق من جهة، والى عمق الانقسام بين النخب السياسية وتزايد دور الحركة القومية العروبية التي قادت الى انقلاب ياسين الهاشمي وضربها عام 1941 من جهة، وإلى تقوية نفوذ الحزب الشيوعي الذي وجد مناخاً مناسباً لتوسيع نشاطه السياسي من جهة أخرى.

وبالرغم من ان الحكومات في العهد الملكي كانت أقل قسوة وعنفاً نسبياً من عنف وهيمنة السلطة الاجتماعية التقليدية، خصوصا عندما تجابه بمحاولات تغيير وتحديث، إلا أن تطور الجيش إلى مؤسسة عسكرية للدفاع عن السلطة الملكية وليس الوطن، حوّل العسكريين إلى انقلابيين ومتآمرين أو خونة[1]. ولذلك كره العراقيون الانخراط في الجيش وخدمة العلم كما كرهوا الحكومة.

---

(1) سيار الجميل، بنية الثقافة العراقية: دراسة من الأجيال الراحلة(القسم الثاني)، إيلاف الالكترونية في 15 شباط 2006.(محاضرة في مجلس العمل العراقي- قاعة ابن ماجد، أبو ظبي، في 8 شباط 2006).

ومع توسع المؤسسة العسكرية في أربعينات القرن الماضي قُبلت أعداد كبيرة من أبناء العشائر العراقية من المنطقة الغربية وخاصة من عشائر الدليم في صفوف الجيش العراقي وفي الشرطة والأمن. وكانت غالبيتهم من أصول ريفية مثلت في الحقيقة هجرة ريفية إلى بغداد من أرياف العراق الغربية والشمالية، قبل ان تبدأ الهجرة الريفية الكبرى من أرياف الجنوب.

وقد ظهر دور أبناء عشائر المنطقة الغربية الكبير بعد انقلاب عام 1963 وتولي عبد السلام عارف السلطة، الذي مكن بدوره مزيداً من أفراد عشائر الدليم من الانخراط في مؤسسات الدولة الإدارية والعسكرية والأمنية. وقد استمر الحال في عهد أخيه عبد الرحمن عارف وصولاً إلى انقلاب 1968 الذي قام به سعدون غيدان وعبد الرزاق النايف وابراهيم الداود الذين ينحدرون من نفس المنطقة.

فئة العشائر العراقية

تعتبر العشائر العراقية أحد أهم، بل وأبرز، المكونات الاجتماعية التي فرضت وجودها في العراق منذ زمن طويل، مثلما فرضت قدرتها على التحكم بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية الى حد بعيد، لأن بنية المجتمع العربي هي بنية قبلية - أبوية.

وتعود أصول العشائر العراقية الى القبائل العربية الكبرى التي نزحت الى العراق مع الفتح الاسلامي عام 639 م، والذي فتح الطريق لدخول قبائل عربية كبيرة من بينها قبائل قيس وتغلب. كما دخلت قبائل عربية كثيرة أخرى الى العراق بعد سقوط بغداد على يد المغول عام 1258. ولم تتوقف تلك الموجات إلا في العصر الحديث وتشكيل الدولة العراقية في العشرينات من القرن الماضي، حين بدأ انخفاض عدد البدو في العراق، بعد أن كان عددهم في منتصف القرن التاسع عشر حوالى 53% من سكان العراق. وقد انخفضت نسبتهم الى 51% عند تأسيس الدولة العراقية ثم

الى 5% عام 1947 و1% عام 1960. تم ذلك بسبب محاولات الحكومة العثمانية وكذلك حكومة الانتداب البريطاني ثم الحكومة العراقية الوطنية حل الاتحادات العشائرية وتوطين البدو في مستوطنات زراعية.

وفي الحقيقة إن قوة القبائل البدوية في العراق تعود الى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

- ضعف الدولة العثمانية التي لم تستطع بسط نفوذها على جميع أجزاء البلاد.
- الفوضى والصراعات المستمرة بين العشائر العراقية على ديارها.
- انتشار الأوبئة والفيضانات المدمرة التي ذهب ضحيتها الكثير من السكان الحضر في العراق.

وقد استقرت معظم القبائل البدوية في العراق وتحولت إلى الزراعة منذ بداية القرن الماضي. وقد شكلت عملية استيطان واستقرار القبائل البدوية، مصلحة مشتركة ارتبطت بالسيطرة السياسية عليهم من قبل الحكومة والانتفاع الاقتصادي عن طريق الزراعة وفرض الضرائب من جهة، ومصلحة القبائل البدوية نفسها في تحسين ظروف حياتها في الحصول على أراضٍ زراعية ومراعٍ وأسواق تجارية والتخلص التدريجي من المنازعات القبليّة والعيش في حياة مستقرة من جهة أخرى. وقد قامت الحكومة العراقية منذ تأسيسها بإجراءات مختلفة لإضعاف قوة العشائر ومنع الغزو والنهب والسلب ورفع «الخاوة» التي تفرضها القبائل القوية على الضعيفة وتحريم تجارة العبيد(1).

وقد دعمت حكومة الانتداب البريطاني بعض شيوخ العشائر وقدّمت لهم بعض الامتيازات من أجل فرض السيطرة عليهم. ومع أن شيوخ شمر

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص203، ثم ص 205.

وقفوا موقفاً معارضاً من الانكليز في البداية، فإنهم غيروا موقفهم عن طريق السياسة غير المباشرة للانكليز وتمكين شيخ مشايخ شمر عجيل الياور من أن يكون له نفوذ كبير عن طريق تكليفه بحراسة آبار وأنابيب البترول في شمال العراق، وكذلك تأمين العمال اللازمين لبناء خط قطار بغداد – برلين، إضافة إلى إمكانات تسجيل أجزاء من أراضي القبيلة كأراضٍ ملك بأسمائهم إذا كانوا مستعدين لتطبيق سياسة الحكومة، ولم يقتصر استيطان القبائل البدوية على الشمال فحسب، بل هناك قبائل أخرى في الوسط والجنوب استقرت وتحولت الى الزراعة(1).

وبالرغم من أن العشائر العراقية كونت الجزء الأكبر من مكونات المجتمع العراقي في المرحلة الأولى من الحكم الوطني، إلا أنها كانت الأضعف تأثيراً في الدولة، وليس في المجتمع، لأنها لم تكن في موقع يؤهلها لان تشارك بصورة مباشرة في العملية السياسية، إذ كان سكان المدن الاقوى تأثيراً في بناء الدولة وصنع القرار السياسي، وخاصة فئة الأفندية، التي تولت المناصب الحكومية العليا. ولم يتولّ شيوخ العشائر مناصب سياسية رفيعة ما عدا انتخابهم نواباً في البرلمان لتمثيل عشائرهم أو أعضاء في مجلس الأعيان، كما لم يشغلوا وزارات مهمة، ولذلك بقيت السلطة الحقيقية بيد الأفندية والعسكر ووجهاء المدن.

وتكمن قوة العشائر العراقية في أن الغالبية من العراقيين من أصول ريفية–قبلية وأنهم المسيطرون الفعليون في ديارهم وفي مناطقهم الزراعية على من يزرعها من أفراد عشائرهم، وفي السماح لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم الى جانب تمثيلهم غير المتكافىء في البرلمان.

وبدخول شيوخ العشائر المنحدرين من أرياف العراق الى البرلمان

Stein Sammer Gerba,Ibid, S.102-105 (1)

أخذوا يتحركون وفق ثقافتهم العشائرية بقيمها ومعاييرها وعصبياتها من جهة، ويحاولون تطبيق ما تعلموه من المفاهيم البرلمانية للحفاظ على امتيازاتهم من جهة أخرى. غير أن هذه المواقف عكست قلقاً وتذبذباً بين الانحياز للعشيرة من جهة والوعي البرلماني المستجد من جهة أخرى، مما أحدث عندهم نوعاً من الازدواجية في طرائق التفكير والعمل والسلوك.

والواقع لم يستطع لا المشروع القومي ولا الاشتراكي ولا الإسلامي الحد من الصراعات الاثنية والقبلية والطائفية الظاهرة والخفية، كما لم تنجح المدن العراقية بطبقاتها وفئاتها وشرائحها الاجتماعية في إنتاج أو تشكيل قيادات بديلة تحل محل القيادات التقليدية القديمة، بالرغم من تشكيل أحزاب سياسية وجمعيات أدبية وثقافية في ظل دولة لها برلمان ودستور حديث وذلك لضعف الدولة وروح المواطنة والهوية.

ثانياً: جيل البناء: محاولة لبناء عراق جديد

من الممكن القول إن جيل البناء إنما يمثل بوادر الاستقرار والتحديث والتقدم الاجتماعي والحضاري في العراق، بالرغم من انغماس ذلك الجيل في حركات سياسية ومشاكل ايديولوجية وصراعات مصلحية على السلطة المتحالفة مع الانكليز. وبالرغم من تمرده وانتفاضاته، فقد أنتج ملامح طبقة وسطى نامية أخذت على عاتقها بناء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وقامت بنشاطات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية رسمت ملامح مجتمع يتطور ولو ببطء ويسير نحو النمو والتحديث، مع طموحات قومية من جهة، واشتراكية من جهة ثانية، إضافة إلى الدخول في العالم الرأسمالي من جهة ثالثة.

لقد فتح الاتصال الحضاري والتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي باباً واسعاً للدخول الى الحداثة في العراق وكوّن مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ العراق الحديث، أنجبت عدداً كبيراً من العلماء والمفكرين والفنانين

والتكنوقراط والتجار والصناعيين الذين كونوا «أنتليجنسيا» حملت على أكتافها مهام كبيرة لبناء عراق جديد. كما تميزت تلك المرحلة بتنامي الاتجاهات السياسية والايديولوجية المتصارعة التي تمثلت بالاحزاب القومية كحزب الاستقلال، وتأسيس النوادي والجمعيات العروبية مثل نادي المثنى، وجمعية الدفاع عن فلسطين، وجمعية النهضة القومية، ونادي الجزيرة، وجماعة العقداء الأربعة وغيرهم. كما تأسست أحزاب يمينية وليبرالية مثلت بعضها الطبقة الحاكمة، كحزب الاتحاد الدستوري الذي ترأسه نوري السعيد، وحزب الأمة الاشتراكي الذي ترأسه صالح جبر. كما تنامت الأحزاب السياسية ذات الطابع الوطني- الديمقراطي والاشتراكي. فقد مثلت جماعة الأهالي تياراً وطنياً ديمقراطياً معارضاً وكان من أبرز روادها الأوائل عبد الفتاح ابراهيم، وقامت بإصدار جريدة الأهالي عام 1932 التي التزمت بنشر الوعي الوطني الفكري والسياسي. وبعد انضمام كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن إليها اتخذت اسماً جديداً هو الحزب الوطني الديمقراطي، وأصبح كامل الجادرجي رئيساً له. وفي عام 1932 تأسس الحزب الشيوعي العراقي، الذي نما خلال الأربعينات والخمسينات وأصبح حزباً جماهيرياً واسعاً رفع شعار «وطن حر وشعب سعيد»، وبقي سرياً حتى ثورة 14 تموز 1958. كما تأسست جمعية الجوال القومية التي انضمّت في منتصف الثلاثينات الى نادي المثنى الذي لعب دوراً مهماً في الحركة القومية، مثلما تأسست جمعيات وأحزاب قومية كردية كان في مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة الملا مصطفى البرزاني عام 1946. وفي عام 1953 تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق. أما الحزب الاسلامي فقد تأسس عام 1960 وكان امتداداً لجمعية الأخوّة الاسلامية بقيادة محمد محمود الصواف. وخلال الخمسينات اشتدت الصراعات بين الاتجاهات والايديولوجيات بعضها

ضد البعض الآخر، غير أن غالبية الأحزاب الوطنية توحدت في جبهة وطنية عريضة قبل ثورة 14 تموز، وذلك نتيجة الممارسات الاستبدادية العديدة التي سببتها سياسات نوري السعيد والوصي عبد الآله المدعومة من قبل الانكليز، والأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها، والحركات والانتفاضات التي قامت ضدها، من حركة الضباط الأحرار عام 1941، الى الانتفاضات الوطنية عامي 1948و 1952 وضرب الحركات الكردية عام 1946 والدخول في حلف بغداد وغيرها.

ومن أجل فهم مشروع بناء الدولة وتطور المجتمع ومؤسساته لابد لنا من التعرض لبنية الاقتصاد العراقي وما اعترضته من عقبات منذ الحرب العالمية الأولى وتطور الطبقة الوسطى التي حملت على أكتافها مهمة النهوض بالعراق وتحديثه.

تطور الاقتصاد العراقي

تعرض العراق في نهاية العشرينات إلى أزمة اقتصادية كانت امتداداً للأزمة الاقتصادية العالمية ومخلفات الدولة العثمانية التي تراكمت عبر أكثر من أربعة قرون من الاستبداد والتخلف، حيث وُضع العراق في خدمة القوات البريطانية ومجهوداتها الحربية ووقوعه تحت الاحتلال، مما جر الاقتصاد العراقي الى تضخم نقدي وتدهور مالي وركود اقتصادي، بسبب مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغلبة الاقتصاد الزراعي وضعف القطاعين التجاري والصناعي إضافة إلى انخفاض واردات النفط وانعدام التخطيط التنموي العلمي.

كان الاقتصاد العراقي حتى ذلك الحين مجرّد نمط انتاج غير مكتمل، ففي الريف يسود نمط شبه إقطاعي مع نظام عشائري أبوي. وفي المدن رأسمالية هامشية غير مكتملة جاءت نتيجة ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي لم ينشأ عن تطور داخلي طبيعي. فالعراق لم

يشهد نظاماً اقطاعياً راسخاً وانما أشكالاً من الملكيات الكبيرة والصغيرة التي تقوم على ضفاف الانهار. كما لم تنمو في العراق طبقة برجوازية كبيرة كما في أوروبا، وإنما طبقة متوسطة دنيا تستمد ثروتها من التجارة والحرف والصناعات الخفيفة، ومن وظائف الدولة، وأخيراً من ريع النفط، إذ لا وجود لصناعات حديثة او زراعة متقدمة، كما في الدول الصناعية. فوسائل الانتاج تقليدية بالرغم من دخول بعض المكننة الزراعية إلى العراق ووجود عدد من ورشات النسيج في بغداد والبصرة. وفي الحقيقة يمكننا القول، إن الاقتصاد العراقي كان عبارة عن هجين اختلطت فيه ملكية الدولة بنشاط اقتصادي غير منتج، محوره التجارة ويغلب عليه قطاع الخدمات.

وعلى صعيد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حدثت تغيرات وتحولات مهمة وبخاصة في بغداد، بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت ملامحها مع نمو الطبقة الوسطى وبدايات تقسيم العمل الاجتماعي الذي ساد آنذاك وفق تطور فئات وطبقات المجتمع العراقي، وعلى أساس التقسيم الاقتصادي والإداري لمدينة بغداد، التي كانت حتى الثلاثينات من القرن الماضي عاصمة صغيرة نسبياً تقوم على نوع من التوازن في تقسيم العمل الاجتماعي التقليدي والتعايش بين فئات وأديان وطوائف مختلفة. غير ان تبدلات وتحولات نوعية وكمية حدثت قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية كان لها تأثير كبير في تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية، ليس في بغداد فحسب، بل وفي كثير من المدن العراقية.

إن توزيع العمل الاجتماعي والاقتصادي الجديد عمل على تعديل التوازن الذي كان قائماً قبل الحرب العالمية الثانية وظهور تقسيم عمل جديد وتأسيس مناطق سكنية جديدة وأحياء شعبية وغيرها فأخذت بغداد، على وجه الخصوص، بالتوسع العمودي مع مجرى نهر دجلة. وكان من

إفرازات هذا التطور العشوائي السريع ظهور نزعة نحو تشكيل مدن- أحياء ذات طابع طائفي أكثر من السابق. ومع ذلك بقيت بغداد مقسمة الى كرخ ورصافة، وبقي سوق الشورجة يشكل عصب الحياة التجارية ويرتبط بمحلة «صبابيغ الآل» والمحلات المجاورة لها حيث تسكن العوائل البغدادية العريقة التي تمتد أصولها إلى العهد العباسي والتي كانت تسيطر على جزء كبير من التجارة والحياة الفكرية والدينية والسياسية، وبخاصة عائلة أبو التمن وبيوت كبة وعلاوي والخضيري والجلبي والازري ومكية والباججي وقنبر آغا والعطار وغيرها، الى جانب الأسر الدينية كالسادة والأشراف النقباء التي كانت تحتل مكانة دينية وثقافية متميزة[1]، في حين شكلت القشلة المركز الإداري للمدينة حيث تتفرع منها شوارع وأسواق فرعية تكون الشرايين الرئيسية للعاصمة، التي أخذت تتوسع وتتأثر بالتغيرات الكمية والنوعية التي حدثت قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وبصورة خاصة، الهجرة من الريف إلى المدن واكتشاف النفط في العراق ودخول الشركات في اتفاقات المناصفة وما نتج عن ذلك من ارتفاع هائل في إيرادات النفط التي قفزت من أربعة ملايين الى سبعين مليون دولار، ما أدى إلى اتساع حجم الدولة ووظائفها وكذلك مؤسسات التربية والتعليم وتضخم الجهاز الإداري وتوسع المؤسسة العسكرية ونشوء الحاجة الى أيدٍ عاملة الذي مهد للنزوح الريفي إلى المدن للهرب من الجهل والفقر والمرض وظلم مالكي الأرض الكبار وعلاقات الإنتاج المتخلفة في الريف العراقي، وكذلك لسد الحاجات المتزايدة للمدن الى الأيدي العاملة الرخيصة بأشكالها المختلفة.

وكلما توسعت بغداد وامتدت أطرافها، كانت تفقد دورها القيادي بالتدريج وكذلك تلاحمها الاجتماعي المتين، وأخذت تفقد بنيتها

(1) عبد اللطيف الشواف، شخصيات نافذة، لندن 1993، ص 119-121

الديمغرافية الموحدة، وانتهى بذلك دور العوائل والأسر العراقية المدينية ليبدأ دور المهاجرين من الأطراف الذين ألقوا بثقلهم الكمي وليس النوعي فيها والانخراط في حياة المدن وترييفها.

كما أخذت الطبقة العاملة بالنمو التدريجي وخصوصاً بعد تأسيس سكك الحديد والموانئ والمؤسسات النفطية وبعض المشاريع الحرفية والصناعية الصغيرة، وكذلك تأسيس النقابات العمالية التي أخذت تطالب بحقوق العمال القانونية وتحسين ظروف عملهم وحياتهم.

وبالرغم من التنوع والتعدد والتعايش بين الأديان والطوائف والأقليات، كان لكل فئة منهم منطقته وحيه ومحلته. فغالبية الشيعة يسكنون الكاظمية والشواكة والكرادة والثورة، في حين تسكن غالبية السنة في الأعظمية وباب الشيخ والتكارتة وغيرها. أما الأكراد فكانوا يسكنون في حي الأكراد ثم في حي جميلة، في حين سكن المسيحيون والأرمن واليهود في عقد النصارى والعلوية وتل محمد والدورة وغيرها. ويلاحظ المرء انه على الرغم من تلك المناطقية، فإن هناك اختلاطاً وتداخلاً وتعايشاً بين هذه الأحياء وبين سكانها[1].

ومثلما توسّعت وامتدت بغداد توسّعت البصرة والموصل وغيرها من المدن الكبيرة وازدادت وتيرة النزوح الريفي إليها. وبدخول المكننة الزراعية إلى القرى والأرياف تبدأ أزمة البنى الزراعية بالاستفحال من دون أن يكون هناك فائض إنتاج ولا اكتفاء ذاتي في الانتاج الزراعي. كما أن تطور الملكية الخاصة وتوسع التجارة الداخلية والخارجية ومن ثم اكتشاف النفط وازدياد وارداته قوض الاقتصاد الزراعي.

ومع ازدياد واردات النفط نشأت تدريجياً دولة تعتمد على الريع

(1) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، لندن، 1993، ص 22 .

الاستراتيجي من دون اللجوء الى الضرائب، التي هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد الدولة والمجتمع. وبتأثير الدولة الريعية تطورت بالتدريج الطبقة الوسطى التي نتج عن تطوّرها محاولات لإقامة مؤسسات المجتمع المدني. غير أن من مساوئ الدولة الريعية، هي أنها توفر امكانية ربط المواطن بالدولة، وذلك لأنها، أي الدولة الريعية، ليست مضطرة الى الحصول على العملة الصعبة من أفراد المجتمع المنتجين، بسبب سيطرتها على واردات النفط، كما على المنتجات الصناعية والزراعية، وهو ما ينتج تقسيماً جديداً للعمل هو اكثر تعقيدا من التقسيمات التي مرّ ذكرها أعلاه. إذ يعطل الاقتصاد الريعي العملية التمدينية وينزع الى منح السلطة استقلالية عن المجتمع من جهة، ومنح مكاسب وامتيازات لم تنجم عن العمل والاستحقاق والجدارة، وانما عن تفضيل سياسي يؤدي إلى ترسيخ مواقع فئة أو فئات معينة وتوزيعها، مما يساعد على صنع ولاءات تشجع على تعميم الفساد[1].

إن جيل البناء الذي مثّل، والى حد بعيد، الخصائص العامة للشخصية العراقية، كان يعمل جاهداً إلى تحديث المجتمع وتقدمه وازدهاره. وهناك مؤشرات عديدة على ذلك، في مقدمتها الرغبة والتهيؤ للدخول في علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة وتعلم طرق مستحدثة لحل المشاكل اليومية كالإيمان بالعلم والتقدم التكنولوجي واستخدام التخطيط العلمي في حل المشاكل التي تتعلّق بالتنمية والتحديث، واتباع طرق عقلانية عند مواجهة المصاعب والتحديات، وعدم الاعتماد على التفسيرات الغيبية والاستسلام للقضاء والقدر[2].

(1) عصام الخفاجي، الدولة والمجتمع في عراق المستقبل، مجلة الاقتصاد العراقي، عدد خاص، لندن، ايلول، 1977، ص1–2

(2) Eric.Davis,Ibid,S. 290ff

وقد ظهر ذلك من خلال الاهتمام بالمعرفة والثقافة عن طريق انتشار المدارس والمعاهد والجامعات وتزايد الاهتمام بالمكتبات والجمعيات الاجتماعية والثقافية والفنية وكذلك بوسائل الاتصال المختلفة والمشاركة في النشاطات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حراكاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، مثلما شهدت انتاج أشكال جديدة من الآداب والفنون وبدايات توسع منظمات المجتمع المدني التي دعت إلى إيجاد صيغ جديدة لإعادة انتاج هوية وطنية جماعية وبناء ذاكرة تاريخية ترتبط بالحضارات القديمة لوادي الرافدين وبالحضارة العربية الاسلامية وبمنجزات الحداثة، وبمعنى آخر ربط التراث بالمعاصرة، لمواجهة السياسة البريطانية في العراق.

غير أن جيل البناء واجه مصاعب كبيرة. فإلى جانب المشاكل الاقتصادية والسياسية العديدة سببت الهجرة الواسعة من الريف الى المدن ترييف المدن وتشويه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المدينية وتخريبها، وهو ما ستترتب عليه نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية ليست بسيطة.

ترييف المدن

إن التطورالاقتصادي الذي رافق فتح قناة السويس عام 1869 لتأمين مصالح انكلترا في ايجاد طريق يربط الهند بأوروبا عن طريق الفرات ولتصدير المنتوجات الزراعية في العراق، وكذلك بدايات اكتشاف النفط والتحولات التي رافقت إصلاحات مدحت باشا (1869 1872)، ساعد شيوخ العشائر على تحويل جزء كبير من إنتاج القبيلة إلى بضاعة وعرضها في السوق، وأدّى الى دخول الاقتصاد النقدي ونشره بين العشائر العراقية، وبخاصة زراعة الشعير الذي يتم تصديره الى فرنسا وانكلترا. وبهذه الطريقة استطاع الشيوخ، وعلى حساب افراد قبائلهم، ان يتحولوا بوقت قصير الى

أغنياء، ويتعدى نفوذهم الى خارج حدود مناطقهم. وبانهيار نظام الملكية الجماعية للقبيلة في العراق بدأ تفكك نظام العشيرة وأخذت العشائر العراقية بانتاج يتعدى حدود الاكتفاء الذاتي. وهو ما عمّق الصراع بين الفلاحين وبين مالكي الأراضي الزراعية الجدد، بعد تسجيلها في الطابو بأسماء الشيوخ. كما رسخ «قانون العشائر العراقية» الذي سنه الانكليز، والذي أعطى للشيوخ عدداً من الامتيازات، وأصبح لهم بعد سنوات قليلة نفوذ قوي في الحياة السياسية والاقتصادية.

والحال كان نظام الملكية الكبيرة طارئاً في العراق لأنه لم يستمد قوته وشرعيته من حيوية داخلية بقدر ما استمدها من سلطة الاحتلال البريطانية مما جعل أكثر من نصف الأراضي الزراعية في أيدي عدد قليل من ملاكي الأرض شبه الاقطاعيين من الشيوخ والتجار والعسكريين وأفراد العائلة المالكة. وبسبب العلاقات الاجتماعية شبه الإقطاعية ووضعية الفلاحين المزرية وظروف عملهم المتخلفة وانعدام ادنى شروط السكن والصحة والنظافة والتغذية تدهورت أوضاع الفلاحين الزراعية والاقتصادية والاجتماعية وقادت الى إفقار شديد دفع اكثرية الفلاحين الى الهرب من واقعهم المزري والهجرة الى عالم المدينة الضبابي المملوء بالأحلام العريضة علهم يجدون فيه عزاء وسلوى.

ومنذ نهاية الأربعينات من القرن الماضي بدأت موجات النزوح الريفي الى المدن الكبيرة، وبخاصة إلى العاصمة بغداد بحثاً عن عمل، وبالتالي العيش في حياة المدينة والعمل في دوائر الدولة والخدمات وشركات البناء وغيرها.

وتبين الاحصاءات العلمية بأن نسبة المهاجرين من سكان الأرياف الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية أعلى بكثير من نسبة المهاجرين في المناطق العراقية الاخرى، وبصورة خاصة من ألوية العمارة والكوت

والبصرة. كما اخذت الكثافة السكانية في المدن العراقية الكبرى تزداد بصورة مستمرة وبخاصة مدينة بغداد، التي أصبح ثلث سكانها في منتصف الخمسينات من المهاجرين من جنوب العراق. وقد نمت أحياء سكنية وصرائف رثة في ضواحي العاصمة بغداد الشرقية، ومنها انطلق النازحون للبحث عن أي عمل كان[1].

وتبين نتائج التعداد السكاني لعام 1965 ارتفاع عدد سكان المدن وانخفاض واضح في عدد سكان الألوية الجنوبية وبخاصة في العمارة والبصرة والناصرية والديوانية. وقد قدر عدد النازحين بين عامي 1957 و1965 الى المدن الكبيرة بثلاثمائة وثلاثين الف نسمة تقريباً. وكانت غالبية النازحين من محافظة ميسان (4.29%) تليها ذي قار ثم ديالى ثم نينوى. كما سبب النزوح الريفي الى المدن ارتفاع نسبة «التحضر الشكلي» فيها ووصل في العقدين الأخيرين إلى أكثر من [2] 75% وامتداد العلاقات العشائرية والقيم والتقاليد الريفية، ذات الأصول البدوية، الى المدن وسيطرتها على العلاقات الحضرية وبالتالي اخضاعها لقوتها الكمية وليس النوعية، بحيث يمكن وصفها بـ«بداوة مقنعة» عملت على تشويه العلاقات والروابط المدينية وإحداث تحولات بنيوية مفاجئة داخل الطبقات الاجتماعية صعوداً ونزولاً حيث توحدت مصالح الشيوخ شبه الاقطاعيين مع الأرستقراطية التجارية والضباط الشريفيين للدفاع عن مصالحهم المشتركة والوقوف أمام الفئات الأقل تمييزاً ولكن الأكثر وعياً بواقعهم المرير، وهو ما ساعد على تحول النظام الملكي الى عامل تخلف وتعويق واستبداد.

---

(1) Ibrahim Al-Haidari,Zur Soziologie.Ibid,S. ٨٣f

(2) انظر الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة السنوية، بغداد، أعوام 1972و1978و1987.

وإذا كانت أسباب النزوح الريفي تتلخص في انخفاض مستوى المعيشة وعلاقات الانتاج الزراعية شبه الإقطاعية والبطالة وكذلك سياسة الحكومات المتعاقبة في اهمال الريف العراقي، التي أدت إلى إفقار الفلاحين، إضافة الى ضعف علاقة الفلاحين بالارض، بسبب أصولهم البدوية، وافتقار الريف العراقي الى المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، فإن عوامل جذب عديدة دفعت النازحين الى الهجرة إلى المدن، منها إمكانات العمل وارتفاع مستوى المعيشة النسبي وتواجد المصانع والمعامل والخدمات والمؤسسات الاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها. كما كان تشكيل الجيش والشرطة العراقية وبدايات التطور الاقتصادي والتجاري والصناعي قد ساعد على ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة أو غير الماهرة.

غير أن استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من النازحين أصبح عبئاً ثقيلاً على المدن، مما دفع الى نمو مناطق سكنية في ضواحي المدن وبخاصة في العاصمة بغداد أطلق عليها «الصرائف» التي بنيت من الطين والقصب والصفائح الحديد (الزنك). ومن تلك الأحياء السكنية الرثة انطلق النازحون إلى العاصمة بغداد.

وبعد قيام ثورة 14 تموز عام 1958 حاولت الحكومة العراقية التخفيف من صعوبات السكن والحياة في الصرائف عن طريق دمج المهاجرين في المدن الكبيرة ومحاولة منع الهجرة من الريف الى المدن وذلك بالقضاء على الصرائف وبناء ضواح جديدة على أطراف بغداد، حيث تسلم سكان الصرائف قطع أرض صغيرةً وقروضاً من البنك العقاري لبناء دور سكنية صغيرة لهم. وسرعان ما نمت مساكن شعبية عديدة على أطراف بغداد وامتلأت بكثافة سكانية عالية وتطورت إلى مدن شعبية فقيرة، كمدينة الثورة شرق بغداد ومدينة الشعلة شمال بغداد وغيرها.

وبالرغم من المحاولات المستمرة لمنع الهجرة إلا أن نسبة المهاجرين لم تنخفض حتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي لعام 1959 الذي لم تتهيأ له الظروف الكافية والمناسبة والرغبة في تطبيقه حيث واجهته تحديات وصعوبات إدارية وتنظيمية واقتصادية - سياسية حالت دون نجاحه بشكل جيد، وهو ما دفع الى انخفاض مستوى الانتاج الزراعي منذ السنوات الأولى لتطبيقه. وبذلك لم يحقق الإصلاح الزراعي أهدافه، في رفع مستوى المعيشة والهجرة المعاكسة الى الريف وكذلك وقف النزوح الريفي الى المدن.

ان القيم والعادات والتقاليد التي ينقلها معهم المهاجرون من الريف العراقي الى المدن والمحلات والطوائف، تؤدي الى حدوث خلخلة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ونكوص تدريجي في الوعي الاجتماعي المدني، وذلك لأن أهل الريف أكثر احتفاضاً بقيم البداوة وعاداتها وعصبياتها من أهل المدن. وأهل المدن المحاذية للبادية أكثر تأثراً بها من أهل المدن البعيدة عنها. كما ان معظم هؤلاء يتميزون بالمروءة والشهامة والكرم، ولكنهم يحملون، في الوقت ذاته، مساوئ البداوة كالتغالب والعصبية والفخر وغيرها.

والحال أن هذه القيم ليست طارئة على الريف، فهي نتاج صراع وتفاعل طويل مع البيئة الصحراوية ونمط الانتاج الرعوي والثقافة البدوية. وقد ظل الريفيون متمسكين بهذه القيم لأنها ملاذ لهم في أوقات الشدة وأثرت على نمط تفكيرهم وعملهم وسلوكهم. ومن الطبيعي ان تستمر هذه القيم ولو بشكل محور من جيل الى جيل عن طريق اللغة والتربية والثقافة حتى بعد انتقال الفرد الى حياة الاستقرار والتحضر.

وكان للنزوح الريفي الى المدن أثر كبير في نقل هذه القيم والأعراف والعصبيات إلى الحياة المدينية. وتدل الاحصاءات على أن معدل النمو

الحضري تجاوز الخمسين في المئة بكثير، في أكثر من نصف الدول العربية وارتفع في بعضها إلى حوالى ستة وسبعين في المئة كما في بغداد.

ومن الطبيعي ألا تستطيع المدن استيعاب هذه الاعداد الكبيرة من النازحين مما سبب نمو أحياء ومدن شعبية هامشية في ضواحي المدن الكبيرة بصورة خاصة التي تعكس انطباعا بائسا في كثير من شروط الحياة الكريمة. وبالتدريج تتحول هذه الأحياء الشعبية إلى مصدر قلق سياسي وتأزم اجتماعي مستمر، وتفرز مشاكل عدة بينها وبين الحكومة من جهة، ومع الأحياء الأخرى من جهة ثانية، وحيث تزداد حدة التوترات والاختلافات الاجتماعية والسياسية التي تجعل النازحين أكثر وعياً بواقعهم ويأخذون بكسر الحصار المفروض عليهم ويبدأون بانتهاز الفرص المناسبة للدخول في حياة أهل المدن ووظائفهم وخدماتهم ووسائل ترويحهم.

بداوة مقنعة

إن الهجرة من الريف الى المدن هي ليست مجرد انتقال جغرافي من مكان الى آخر، فالانتقال من المجتمع الريفي بقيمه وتقاليده واعرافه وعصبياته الى المجتمع الحضري من دون المرور بفترة انتقالية يتم فيها تفكيك تلك القيم والأعراف، هو عملية معقدة وتحتاج الى ظروف وشروط اجتماعية واقتصادية وثقافية تساعد على التأقلم والانسجام والتحضر وفي مقدمتها تحويل الانتماء من العشيرة الى المجتمع الحضري والولاء إلى الدولة والمجتمع المدني ومن ثم الخضوع إلى سلطة القانون المدني وليس الأعراف القبلية، والذي ينعكس في البنى الاجتماعية والاقتصادية الاخرى وبخاصة في العلاقات العائلية والتعليمية والمهنية، التي تتأثر بدورها بطرائق التفكير والعمل والسلوك للريفيين النازحين إلى المدن من جهة، وحدوث تغير وتبدل وتحول في نمط الحياة والسلوك والعلاقات

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تضطر النازحين إلى الاندماج والتأقلم النسبي في حياة المدن، مثلما تضطرهم الى الاندماج القسري في العلاقات الرسمية وغير الرسمية والخضوع الطوعي لوسائل الضبط الاجتماعية الوضعية والعرفية من جهة أخرى، وتحولهم بعد حين الى مجرد أفراد تقتلعهم المدن من جذورهم وثقافتهم لتلقي بهم في شوارع المدن المزدحمة والمعامل والأسواق والأعمال الخدمية والترفيهية. وسرعان ما تصطدم هذه الفئات المضطهدة مع الأحياء السكنية والفئات الاجتماعية المرفهة وتنتهز الفرص وتتدافع للدخول من أية ثغرة ممكنة الى الحياة المدينية ومن ثم تحاول التحكم فيها، من خلال ثقلها الكمي وليس النوعي، لتنخرط في الأخير في الحركات والأحزاب السياسية، أيًّا كانت، فتصير في الأخير وقود هذه الحركات وضحيتها في آن.

وإذا اختفت أو ضعفت بعض المظاهر الخارجية للقيم والعلاقات العشائرية فإن القيم والأعراف والعصبيات المتولدة من مركب «التغالب» البدوي تبقى عميقة الجذور في السلوك الاجتماعي – الحضري، بفعل ترييف المدن، لتظهر بين آونة وأخرى في السلوك اليومي مغلفة في احيان كثيرة بغلاف من التحضر السطحي الذي سرعان ما ينكشف في الممارسات العملية، عندما تضعف الدولة وتتغلب القيم والعادات العشائرية على القيم الحضرية، وهو ما أطلق عليه محمد جابر الأنصاري بظاهرة «البداوة المقنعة» التي رافقت ترييف المدن العربية[1].

لقد ساعد النزوح الريفي الى المدن على إحداث تبدلات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية بفعل ما يحمله النازحون من قيم وأعراف وعصبيات من جهة، وتعطشهم لحياة المدينة وترفها وملذاتها المادية والمعنوية التي كانوا يحلمون بها من جهة أخرى، وكذلك اصطدامهم

(1) محمد جابرالانصاري، تكوين العرب السياسي، ص46.

بمشاكل المدينة وعقباتها وصراعهم مع «مترفي» الأحياء الراقية التي دخلوها عنوة ليحدثوا في حياة المدينة خللاً وفوضى اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية، وفي العلاقات الاجتماعية تفككاً، وفي توزيع الأدوار والمكانات الاجتماعية تدميراً، خصوصاً في حالة غياب أمن اجتماعي واستقرار سياسي وتخطيط تنموي علمي وعدم وجود مؤسسات مدنية قوية، مما شجع على إحياء المتخلّف من قيم المدينة والريف ليرفد بها عصبيات قبلية ومذهبية وطائفية ومهنية، وهو ما سبب تآكلاً تدريجياً في دور المدينة وتدمير بنيتها الحضرية والثقافية واستقرارها الاجتماعي.

وبالرغم من وجود عدد من الاحياء الواقعة في اطراف المدن وتسكنها العشائر وتسمى بأسماء عشائرها، إلا أن تأثيرها كان محدوداً ولم تستطع اختراق ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتفرض عليها قيمها وعصبياتها وسلوكاتها. وقد تجاوزت هذه القيم والسلوكيات الحياة المدينية وشوهتها، مما سهل صعود بعض متخلفي الريف وشقاوات المدن إلى الحركات الدينية والأحزاب السياسية والحركات الثورية المتطرفة ودفعت بنفسها إلى الخطوط الأمامية. وما ارتداد عدد من الحركات السياسية والتنظيمات الدينية والاجتماعية إلى جذورها العشائرية إلا مؤشر على عودتها إلى قيمها وعصبياتها الكامنة، وهي في الوقت ذاته، سببٌ من أسباب ضعف قيم التحضر وعدم وجود هامش من الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وعدم الوعي بها وصعوبة ممارستها في الواقع الاجتماعي.

إن القيم والأعراف والعصبيات العشائرية التي تتعارض مع قيم ومعايير التمدن والتحضر والتعددية والديمقراطية تحاصر المدن اليوم من جميع جوانبها وتتداخل مع قيمها وثقافتها وتضغط بكثافة عصبياتها على البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمدن عن طريق العشائر والعوائل والطوائف والأحزاب وتهجم بكثافتها الكمية وليس النوعية

وتخترق المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وتنتهز أية فرصة للتسلق إلى قممها وتتحول إلى قوة ضاربة «تضعف الدولة» التي لم تكتمل وتنضج، وكذلك مؤسساتها المدنية الوليدة مستخدمة بذلك أحدث الوسائل والادوات التي تساعدها على تثبيت ارجلها وترفع شعارات براقة للدفاع عن الأمة والوحدة والوطن لاضفاء الشرعية والقداسة على اعمالها وتبريرها وحماية ذاتها وتحويلها الى «مشيخات» و»طوائف» و«عوائل» و«ميليشيات»، مثلما تحولت الدولة الى «دواوين»، مستخدمة في ذلك احدث الوسائل التكنولوجية التي تساعدها على تثبيت ارجلها في السلطة وترفع شعارات إسلامية وقومية ووطنية براقة لإضفاء الشرعية على سلطتها وتبريرها وحماية ذاتها. ومما يزيد في هذه «الردة الحضارية» تشجيع بعض الحكومات لها في إعادة انتاج القيم والأعراف والعصبيات العشائرية، التي أخذت بالتفكك والانحلال وترسيخها من جديد، بعد أن عجزت عن تأسيس دولة القانون والمجتمع المدني وتوفير هامش من الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر.

والحال ان التحدي الكبير الذي يواجه بناء الدولة «الحديثة التي تقوم على التعددية والديمقراطية»، بعد انقسام المجتمع على ذاته وانفلات العصبية القبلية والطائفية التي حولت الصراعات والمنازعات الى المدن، والمحلات إلى عشائر وطوائف ووزعت مؤسسات الدولة عليهم باسم المحاصصة السياسية، يدفعنا الى سؤال مهم يرتبط بمستقبل العراق هو: كيف يمكن تحضير وتمدين ودمقرطة القوى الريفية والعشائرية والطائفية بعد أن صعد البعض منهم إلى قمم السلطتين التشريعية والتنفيذية؟!

مدن الضواحي الرثة

في مطلع الستينات بدأت أولى مدن الضواحي في بغداد بالنمو حيث اخذت مدينة الثورة تتطور كمنطقة سكنية بائسة كانت تعرف بـ «صرائف خلف السدة»، التي بناها ناظم باشا شرق بغداد عام 1910 لحماية العاصمة

بغداد من فيضانات نهر دجلة، وتمتد من الزعفرانية جنوباً إلى الصليخ شمالاً. وقد بنيت الصرائف والأكواخ من الطين والقصب والصفائح المعدنية (الزنك). وكان يسكن في كل صريفة منها عدد كبير يتراوح بين خمسة وعشرة اشخاص. وقد بلغ عدد صرائف خلف السدة 16413 صريفة موزعة على تسع مناطق تضم 92174 نسمة، وقد اقيمت في موقع كانت بلدية بغداد تستخدمه كمدفن للفضلات البشرية والنفايات والحيوانات النافقة[1].

والواقع لم تتخذ الحكومات منذ العهد الملكي أية اجراءات ملموسة للتخفيف من معاناة النازحين، بالرغم مما تعكسه الحياة البائسة في الصرائف من فقر وجهل ومرض. فلم يكن في معظم هذه الصرائف ماء جار ولا كهرباء. كما أن هذه الأكواخ البسيطة والفقيرة بالأثاث ولوازم الحياة الضرورية لا تستطيع الصمود أمام برد الشتاء وأمطاره ورياحه، ولذلك كانت وما زالت مصدراً لقلق سياسي مستمر وذلك لوعيهم بفقرهم وبمكانتهم الاجتماعية.

وفي منتصف الخمسينات كلفت الحكومة العراقية مؤسسة دوكسياكس الأميركية بإقامة مشروع سكني وطني للبناء والإعمار وتدريب المهندسين، من بينها مشروع جامعة بغداد وبناء دار الأوبرا في بغداد، اللذين لم ينجزا. وقامت المؤسسة بوضع مخطط لتطويق مدينة بغداد بوحدات سكنية جاهزة، متعامدة ومنفصلة، تمتد على ضفتي نهر دجلة وتتألف من أربعين قطاعاً وتبلغ مساحتها حوالى كيلومترين مربعين، تفصلها عن بعضها طرق مرور عريضة. وقد قسمت هذه المناطق بدورها الى وحدات «بلدية» بمراكز صغيرة وأحياء سكنية تابعة لها، ووضعت تحت منظومة من الطرق

(1) ابراهيم الحيدري، ترجيديا كربلاء، ص 197.

المقفلة. ويتألف كل مركز بلدي من سوق ومسجد ومرافق عامة. وقد صممت البيوت المتلاصقة بأسلوب يوفر لسكان البلديات الصغيرة أماكن للالتقاءات المفتوحة التي تستند إلى التقاليد العراقية المعروفة وتنسجم مع المناخ الحار وفي الوقت ذاته، صمم أسلوب العمارة بطراز حديث متحفظ تواليا، حيث تتخلله لمسات محلية مزينة بالنقوش العربية تتضمن بدورها التكافل الاجتماعي، لئلا يشعر المهاجرون الجدد الى المدن والقادمون من المناطق الريفية بالنفور من نمط الحياة المدينية أو الوقوع ضحية التصورات الغيبية أو الأفكار الشيوعية وغيرها.

إن مشروع دوكسياكس لبناء مشاريع سكنية كان يهدف في الحقيقة الى تأسيس مدن ذات «آليات للتحرر» تنتمي الى قائمة التحديث الاميركية والرامية الى بناء مؤسسات ديمقراطية تقوم على نظام السوق الحر، ولذلك لم يستعن بالتقنيات المحلية ولم يعبأ كثيرا بالهوية المحلية والتقاليد الثقافية العريقة للبلد[1].

وقد حاولت الحكومة العراقية ولأول مرة بعد ثورة تموز 1958 التخفيف من صعوبات السكن في الصرائف عن طريق دمج سكانها في المدن ومحاولة منع الهجرة من الريف إلى المدن وإكمال أهم مشروع أنجزه دوكسياكس وهو مشروع «مدينة الثورة»، الذي هو عبارة عن مربعات متكررة إلى ما لا نهاية من بنايات ذات طابق واحد أو طابقين وبشوارع وأزقة ضيقة وتكون قطاعات سكنية متعددة يضم كل قطاع منها ألف دار أو أكثر.

وكانت إجراءات الحكومة العملية قد اقتصرت على القضاء على الصرائف عن طريق تهديم الأكواخ والبيوت الزنكية (التنك) وتسليم

(1) ميشيل بروفوست، تخطيط المدن والصراع على العالم الثالث، مجلة فكر وفن، العدد 87، معهد غوته، كولون، 2007، ص 21-22.

أصحاب الصرائف قطع أرض صغيرة تتراوح مساحاتها بين 60 و100 متر مربع من الحكومة وكذلك تسليمهم قروضاً مالية من البنك العقاري لبناء دور سكن صغيرة لهم. وسرعان ما نمت مساكن شعبية عديدة ومناطق جديدة في أطراف بغداد امتلأت بكثافة سكانية عالية وذلك لأن أكثر من عائلة واحدة اضطرت للسكن في بيت شعبي صغير. وهكذا تكونت في شرق وغرب بغداد أحياء سكنية شعبية، كمدينة الثورة التي توسعت حتى أصبح عدد سكانها بين مليونين الى ثلاثة ملايين نسمة، معظمهم من جنوب العراق. كما توسعت الشعلة والقاهرة والشعب وغيرها من الأحياء الشعبية الكبيرة. وكان معظم سكان الصرائف من منطقة الشاكرية بكرادة مريم غرب بغداد ومن منطقة خلف السدة شرقي بغداد[1].

وبعد انقلاب شباط 1963 توسعت مدينة الثورة وازدادت شوارعها وأسواقها وأزقتها الترابية المملوءة بالأوساخ والأوحال. كما تبدل اسمها في زمن عبد السلام عارف إلى «حي الرافدين». وقد وفرت مدينة الثورة أعداداً كبيرة من العمال والمزارعين وموظفي الخدمات والحراس، إلى جانب أعداد من الأدباء والفنانين والشعراء والشعراء الشعبيين وغيرهم. كما كانت مدينة الثورة أرضاً خصبة لمنظمات الحزب الشيوعي والأحزاب الإسلامية الشيعية على وجه الخصوص وكذلك أرضاً خصبة لتوليد العصابات والنشالين والهامشيين والمتسكعين. وعند مجيء صدام حسين إلى السلطة حاول الالتفاف حولها وكسب رضا سكانها وبدّل اسمها إلى «مدينة صدام»، وأخذ بتحسين أحوالها ومن ثم الدخول إليها ونشر مبادئ حزب البعث بين شبابها، بحيث اضطر تلاميذ الثانويات إلى الانتساب إلى حزب البعث. غير ان مآسي الحروب والحصار الاقتصادي والدمار الذي حل بالعراق حوّل ولاء أهل الثورة الى القوى الدينية الجديدة وتحولت

---

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص 192-199.

إلى منطقة «غيتو» معزولة نسبياً ومعقلاً من معاقل المقاومة، كما تبدل اسمها الى «مدينة الصدر»، بعد سقوط النظام السابق واحتلال بغداد من قبل قوات الاحتلال عام 2003.

كما عانت المحافظات الواقعة على طول نهر الفرات من شحّ في المياه أثر عليها تأثيراً سلبياً وكذلك على المردود الزراعي والاقتصادي وذلك بسبب العلاقات السياسية المتردية مع سوريا وتركيا. فقد قطعت سوريا المياه عن نهر الفرات وعرضت الأراضي الزراعية للتصحر من جهة، وقامت تركيا ببناء مشروع يتضمن 22 سداً ضخماً في أعالي نهري دجلة والفرات و19 محطة توليد كهربائية، مما سبب انخفاض منسوب مياه نهر الفرات بمقدار 15 مليار متر مكعب. كما استعمل نهر الفرات من قبل سوريا وتركيا معاً كورقة ضغط على العراق خلال الحرب العراقية - الايرانية وهو ما سبب تغيراً ديمغرافياً كبيراً وذلك بسبب معاناة سكان المدن الواقعة عند أعالي الفرات من شحّ المياه واضطرار الكثير منهم الى النزوح القسري الى المدن الكبرى وخاصة بغداد[1].

مجلس الاعمار

جاءت الخطة الاقتصادية العامة لمجلس الاعمار العراقي عام 1950 خطوة مهمة لوضع حد للارتجالية وعدم الاستقرار في سياسة وخطط التنمية في العراق، حيث وضع برنامجاً طموحاً نسبياً لبناء بنية تحتية وتطوير موارد البلاد ورفع مستوى المعيشة عن طريق قيام المجلس بمسح عام وشامل لموارد البلاد وتكليف الوزارات المختصة بإدارة المشاريع وصيانتها والقيام ببناء مؤسسات صناعية وإنشائية وشبكة من المؤسسات

---

(1) ابراهيم الحيدري، هل تكفي مياه الشرق الاوسط لإخماد النار التي ستشعلها؟ مجلة النور، لندن، كانون الثاني، 1999، ص 54-57.

الانتاجية وتطوير التجارة وتنظيم الاستيراد وشق الطرق وتعبيدها وتشييد الجسور وبناء المراكز السياحية والخدمية والترفيهية وكذلك بناء جمعيات تعاونية لبناء المساكن وانفتاح المصرف العقاري عليها. وقد أنشأ مجلس الإعمار لذلك خمس دوائر فنية وكانت له ميزانية منفصلة تكونت من كامل عائدات النفط العراقية[1].

وبالرغم من أن مشاريع الري والزراعة استحوذت على أكثر من نصف التخصيصات، إلا أن مجلس الإعمار لم ينجح في تطوير القطاع الزراعي الحيوي ولا أدّى إلى رفع الطاقة الانتاجية الزراعية وتحسين مستوى الفلاح وتخفيض نسبة البطالة المقنعة في الريف، وذلك بسبب تخلف علاقات ووسائل الانتاج وانعدام إصلاح زراعي وسيطرة مالكي الأرض الكبار شبه الإقطاعيين، الذين استغلوا نفوذهم للحصول على أكبر حصة من الإنتاج الزراعي على حساب الفلاحين الأجراء عندهم.

كما أن التوسع العمراني في بناء المدن والأحياء السكنية الجديدة امتد بشكل أفقي وعشوائي غير مخطط ومدروس. وكان من أهدافه غير المعلنة توسيع قطاع الخدمات وامتصاص البطالة وتحريك السوق الداخلية. غير أن النتيجة كانت ازدياد أعداد الموظفين الحكوميين بشكل غير متوازن وخلق مشاريع عمل وهمية وأعمال خدمية هامشية كان هدفها استيعاب أكبر عدد من القوى العاطلة عن العمل. والحقيقة أن هؤلاء العمال لم ينخرطوا في عملية انتاجية حقيقية، وإنما أصبحوا من دون أن يعلموا، بطالة مقنعة، ومستهلكين غير منتجين مما ساعد على تكريس واقع متخلف اقتصادياً يعتمد على استيراد المواد الاستهلاكية، حيث بقيت الفئات والطبقات الفقيرة تعيش على هامش عمليات الانتاج من دون أن تشارك فيها.

كما أصبح للمدن، وبخاصة بغداد، دوراً مهماً وأصبح للجماهير، بعد الحرب

(1) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، لندن، 2003،ص 67-70

العالمية الثانية، مدعومة من الأحزاب والمثقفين، قوة ليست قليلة ظهرت بوضوح في انتفاضات 1948 و1952 اللتين قمعتا وتحولت الى قوة ضاربة.

وفي ظل هذه البنى الاقتصادية الهامشية حدث تخلخل اجتماعي حال دون تمايز الطبقات وتبلورها، وأفقدها بالتالي دورها في صياغة شخصية اجتماعية لها سماتها وخصائصها، التي تستمد مقومات استمرارها من الرواسب التقليدية. ولذلك على الباحث الاجتماعي أن يبحث عن مكونات الشخصية العراقية خارج أنماط الانتاج الحديثة.

بغداد في الخمسينات فترة ذهبية في تاريخ العراق الحديث

وعلى صعيد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حدثت تغيرات وتحولات مهمة، ولا سيما في بغداد، بدأت منذ عام 1952 وذلك بسبب الازدياد الملحوظ في واردات النفط بعد تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح مع شركات النفط التي كانت تحتكر النفط، بعد حركة مصدق في إيران من جهة، والانهيار في الاقتصاد الزراعي من جهة ثانية، وتزايد حدة الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي من جهة ثالثة، الذي بات ينذر بحدوث مخاطر غير مرتقبة، مما دفع بالسلطة، بدفع من الانكليز والأميركيين، الى إعطاء هامش ولو ضئيل من الحرية والحركة وتطبيق بعض الاصلاحات، وبخاصة بعد أن أصبح الدكتور فاضل الجمالي، الذي يحمل أفكاراً ليبرالية وعقلية متحررة، رئيساً للوزراء عام 1953 وإطلاقه لبعض الحريات وفي مقدمتها عودة الأحزاب إلى مزاولة نشاطاتها ومنها الحزب الوطني الديمقراطي[1]. وصدور جرائد ومجلات ثقافية وإجازة جمعيات اجتماعية وثقافية وفنية عديدة.

(1) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، كولونيا-المانيا، 2002، ص 549.
Eric Davis, Memories of State,Ibid,S.108

إن فترة الخمسينات من القرن الماضي تعتبر من أخصب العقود في تاريخ العراق الحديث وأغناها من حيث التقدم الفكري والاجتماعي والاقتصادي والانجازات الثقافية والفنية والحضارية والتسامح الديني والاجتماعي والثقافي والسياسي من جهة، وتوسع المؤسسة العسكرية وبداية صعودها إلى السلطة من جهة أخرى. وبالرغم من قصر فترة الخمسينات والعواصف السياسية التي مر بها، فقد شهد العراق آنذاك فترة من الممكن أن نطلق عليها «الفترة الذهبية» التي حفلت بإنجازات إبداعية عدة ومختلفة في الفكر والأدب والموسيقى والشعر والفنون التشكيلية وتميزت بالثراء والكثافة والابداع وكان تأثيرها عاماً وشاملاً على مجمل عملية التحديث في العراق.

غير ان أهم ما يميز تلك الفترة هو تطلع رواد الطبقة الوسطى النامية وحماستهم نحو التطوير والتغيير والحداثة، يدفعهم شعور داخلي للخلق والابداع وتجاوز الحدود، رغم ان الاكثرية منهم كانت تعيش في ظروف اقتصادية ليست سهلة.

واذا اخذنا في الاعتبار تغير بعض القيم والعادات والممارسات التي باتت تقليدية وغير مستساغة، بل وبالية ولا تنسجم مع المتغيرات التي استجدت في البلاد. تلك القيم التي تمثلت في العناصر المادية والمعنوية للحداثة، التي ينبغي علينا فهمها ضمن سياقها الزمني وما كانت تحمله من دلالات وطموحات ورؤى وإنجازات، قياساً إلى الدول المجاورة، ربما ما عدا لبنان. فقد ظهرت في العراق حركات ومذاهب وتيارات ريادية في مجال الأدب والثقافة والفنون مع حرية فردية نسبية ورؤى جماعية ظهرت على المستوى الثقافي في مساهمات المثقفين العراقيين، كل بحسب اختصاصه وثقافته واهتماماته، منطلقين من إثارة أسئلة وإشكاليات تؤسس لبناء مجتمع مدني حديث يهدف إلى إرساء حداثة تدعو الى التعددية

وتعميق روح المواطنة وبث روح التسامح والمساواة بين البشر، منطلقة من أن العراق ينفرد من بين الدول الاخرى بكونه مهد أقدم الحضارات الانسانية التي تعود في أصولها الى سومر وأكد وبابل وآشور، يضاف إلى ذلك مكانته في التراث العربي- الإسلامي العقلاني الذي ازدهر في العصر الوسيط، إضافة إلى أنه يمتلك ثروة نفطية هائلة ومياه وفيرة وأراضي زراعية متطورة، مع ثروة سكانية تمتلك مستوىً عالياً من التعليم والذكاء والقدرات العملية. إن هذه الامكانات والمقدرات ينبغي أن تساعد على بناء نظام ديمقراطي تعددي في مجتمع متنوع ومتعدد الإثنيات والأديان والطوائف مثل العراق[1].

الانتليجنسيا العراقية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت في العراق حركة ثقافية نشطة كان من بين أهدافها الرئيسية تكوين ذاكرة تاريخية عراقية بمقدور العراقيين الرجوع إليها باعتبارها مصدر إلهام لأي عملية تطور وتقدم وتحول ديمقراطي، ومناهضة للهيمنة الاستعمارية وكذلك السلطة التابعة لها، والتمهيد لقيام مجتمع حديث ونظام اجتماعي وسياسي جديد يحمل ذهنية اصلاحية حديثة، وذلك لان النخبة الحاكمة التي ارتبطت مصالحها بالاستعمار البريطاني بقيت بعيدة عن بلورة خطاب ثقافي يعكس التعدد والتنوع في تركيبة المجتمع العراقي، مما دفع الحركة الوطنية بصورة عامة والطبقة المثقفة بصورة خاصة إلى التفكير في محتوى الذاكرة التاريخية وأبعادها في معالجة القضايا المصيرية. وقد دفعتهم التساؤلات إلى الغوص في أعماق التاريخ العراقي القديم والمتوسط والحديث ودراسته والتنقيب عن مكامن القوة والضعف فيه ليستمدوا منه الإلهام والقوة. وأخذ عدد كبير

(1) أنظر أيضاً، فاضل الجلبي، خمسينات ضائعة،جريدة الزمان، في 2008.2.22

من المثقفين يعيد قراءة التاريخ والتراث والاثار من جديد. وقد لعبت مجلة سومر دوراً مهماً في نشر عدد مهم من البحوث العلمية حول كنوز العراق الأثرية وكذلك مجلة المثقف والثقافة الجديدة في العراق ومجلة الآداب في بيروت دوراً في نشر أحدث الإبداعات في الفكر والأدب والفن. كما أخذ أدباء وشعراء ومثقفون يقرأون التراث العربي- الإسلامي من منطلق علمي معاصر ويربطون بين التراث والمعاصرة في أفق تجديدي.

ومن الناحية السياسية رفعت الأحزاب الوطنية والقومية والديمقراطية شعارات الوحدة الوطنية والتآخي بين القوميات والأديان والطوائف، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع الثروات بعدالة، وإصلاح نظام الملكية، وتطبيق إصلاح الزراعي، وتشريع قوانين عمل تقدمية لتحقيق رفع الفوارق الطبقية ورفض التعصب القومي. وبالرغم من اختلاف خطاب الحركة القومية ولغتها عن خطاب الحركات الأخرى، الذي هدف إلى التغني بماضي الأمة العربية المجيدة والدعوة إلى وحدة عربية شاملة وإنهاء السيطرة الاستعمارية، مع إعادة توزيع الثروة وتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية التي تمر أولاً عبر التضامن والوحدة العربية، فانه كان يلتقي معها.غير ان خطاب وعمل الحركة الوطنية والقومية عموماً كان قد عجز عن تطوير قاعدة شعبية حقيقية ومتينة، إلا أنه استطاع السير قدماً نحو بناء مجتمع متفتح أخذ يستوعب عناصر التحديث المادية والمعنوية. كما أن حركات التجديد الثقافية فشلت في تحدي الاشكال التقليدية الاجتماعية والثقافية والسياسية، لأنها اكتفت بنقد الاوضاع السائدة من دون إعطاء رؤى بديلة في ما يتعلق بالمجتمع والقضايا المصيرية وتحويلها إلى ممارسة واقعية وتخطيط وتنظيم يهدف إلى تحول ديمقراطي حقيقي وقيام نظام سياسي مدني يمثل جميع الفئات والإثنيات والطبقات والطوائف الاجتماعية.

إن الانتليجنسيا الحقيقية، كما يقول إريك ديفير، كان عليها ألا تشغل نفسها بنقد الأوضاع القائمة فقط وتجريد النظام الملكي البائد من الشرعية فحسب، وانما عدم السماح للنخب السياسية بترك الزعيم عبد الكريم قاسم يمسك بزمام الأمور في المجتمع من دون منازع. وقد رأى، أن الشخصية الوحيدة التي حاولت الضغط على عبد الكريم قاسم باتجاه إجراءات ديمقراطية فورية وترك الأمور بيد النخبة السياسية المدنية هو كامل الجادرجي، وذلك لأنه شارك في الحركة الانقلابية الفاشلة لبكر صدقي التي قام بها الجيش عام 1936 ووعى آثارها. وقد ادرك الجادرجي أن أي تغيير ذي أهمية لا يمكن ان ينجزه حزب بمفرده[1]. ورغم أهمية هذا الرأي، وفي الوقت ذاته، صوابه أو عدمه، فإن الجادرجي لم يبذل في الحقيقة جهداً كافياً في ممارسة ضغط على عبد الكريم قاسم وأعضاء حكومته من جهة، واتخذ موقفاً سلبياً منه ومن حكومته من جهة ثانية، بحيث منع ابنه رفعت الجادرجي من قبول منصب أمين العاصمة[2].

كما واكبت حركة إعادة كتابة التاريخ والذاكرة العراقية حركة تجديد ثقافية زاخرة بالمنجزات الفكرية لعبت دوراً مهماً في عملية التغير والتغيير الاجتماعية والسياسية والثقافية ولاقت منذ منتصف الأربعينات صدى واسعاً بين المثقفين والمتعلمين وتضمنت عناصر في غاية الأهمية من حيث التجديد والتحديث، رغم بقاء العلاقات الاجتماعية والسياسية التقليدية من دون تغيير يذكر.

ومثل العديد من حركات التجديد الثقافية والفنية الرائدة التي هدفت إلى تغيير المجتمع كله، حملت حركة التجديد الشعرية في ثناياها ثورة على الشكل العمودي وقواعد العروض، وكذلك ثورة على التقاليد

(1) Eric Davis,Ibid,S.92.

(2) رفعت الجادرجي، صورة أب، ص 181.

والاعراف، مثلما حملت رؤى مستقبلية شاملة لمجتمع تعددي تستطيع فيه كل الفئات ان تعبر عن نفسها ثقافياً، منطلقة من رؤى نقدية تتخطى الشكل إلى المحتوى وتطال الموروثين الثقافي والاجتماعي، وتتحدى المسلّمات السائدة، التي قامت على ايدي الرواد الأوائل نازك الملائكة وبدر شاكر السياب وبلند الحيدري وعبد الوهاب البياتي وغيرهم. كما استمر الشعراء العراقيون الكبار كالجواهري والرصافي والشبيبي وغيرهم على مواصلة عطائهم.

وكانت أولى الخطوات التي اتخذتها حركة الشعر الحر هي رفض الرومنطيقية السائدة في الشعر العربي وبخاصة العواطف التحريضية التي يلتحم بها الشاعر مع الجمهور، والابتعاد بشكل واضح عن التعابير المكررة والشعارات المتطرفة والدوغمائية، كما عند الأحزاب السياسية، وكذلك رفض العلاقة القائمة بين الفرد والأمة، كما في التراث. وبمعنى آخر شكلت حركة الشعر الحر تحدياً للوحدة المفترضة بين الشاعر والامة، كما في التظاهرات السياسية، وهدفت، في الوقت ذاته، إلى مزيد من التحديات ضد الحكم الاستعماري في العراق.

وكان لدار المعلمين العالية قصب السبق في نشر الفكر الحديث وذلك لانها كانت، الى جانب دورها التربوي والتعليمي، مركزاً فكرياً واجتماعياً وثقافياً جمع منابع التراث مع المعاصرة ولقحهما معاً، مثلما تأثر بالحركات والمدارس الفكرية الجديدة في الغرب من جهة، وفي العالم العربي من جهة أخرى.

كما كان لمعهد الفنون الجميلة منذ مطلع الخمسينات دور بارز في النهوض بالحركة الفنية في العراق. حيث تطورت الفنون التشكيلية والمسرحية الحديثة وظهرت حركات وجمعيات فنية وفرق مسرحية من بينها جمعية التشكيليين العراقيين في بغداد التي أسسها خالد الجادر،

وجماعة الرواد التي أسسها فائق حسن، وجماعة بغداد للفن الحديث التي أسسها جواد سليم، وجماعة الانطباعيين التي أسسها حافظ الدروبي، وفرقة المسرح الحديث التي أسسها يوسف العاني وغيرها، التي قدمت فنوناً إنسانية راقية ومتنوعة تناسبت مع التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية آنذاك.

اما في مجال الموسيقى فقد تطورت في معهد الفنون الجميلة مدرسة بغداد للعود التي أسسها الشريف محيي الدين حيدر، التي أحدثت ثورة في تقنيات العزف على العود لم تكن موجودة في العالم العربي، وهي تطبيق لتقنيات الآلات الوترية الغربية على العود، التي تعطي العازف امكانية السيطرة على نوعية النغم وعمقه الذي يريده العازف من ذلك. وقد خرّجت هذه المدرسة جيلاً جديداً من الموسيقيين كسلمان شكر وجميل بشير وغيرهما. كما تأسست في بغداد عام 1948 أول فرقة سمفونية في الشرق الاوسط في مجال الموسيقى الغربية الكلاسيكية وتكونت من أساتذة الموسيقى في معهد الفنون الجميلة من أجانب وعراقيين[1].

وقد دخلت منجزات الحداثة إلى فنون العمارة والبناء التي بدأت بإنجازات قحطان عوني وإحسان فهمي ومحمد مكية ورفعت الجادرجي وسعيد علي مظلوم وغيرهم، في محاولاتهم الجادة للمزاوجة بين التراث والمعاصرة وخلق جمالية فنية تمزج الخبرة والتجربة بنزعة استلهام الموروث العراقي القديم والإسلامي للعصر الوسيط، وخاصة مدرسة بغداد في فن المنمنمات التي وضع أسسها الواسطي.

لقد ظهرت نتائج تلك التحولات في تعميق الوعي الوطني والثقافي والسياسي، وفي تحفيز المثقفين على البحث عن أساليب فنية جديدة

(1) فاضل الجلبي، خمسينات ضائعة، مصدر سابق.

وعوالم رمزية ومعايير جمالية حديثة تأخذ في الاعتبار الواقع الاجتماعي والسياسي من جهة، وما أفرزته الحرب العالمية الثانية من تغيرات، من جهة أخرى.

كما أنتجت تلك التحولات فضاءات ثقافية جديدة كان من مظاهرها تحول المقاهي العراقية إلى مراكز للنشاط السياسي والثقافي الى جانب دورها الاجتماعي، حيث ارتبطت مقاهٍ معروفة بأسماء شعراء وأدباء عراقيين كمقهى الزهاوي الذي تأسس عام 1917، ومقهى الرصافي، ومقهى الجواهري، إلى جانب المقهى السويسرية، والمقهى البرازيلية، ومقهى حسن عجمي، ومقهى الشابندر الذي تأسس فية اتحاد الكتاب العراقيين. تلك المقاهي التي تحولت إلى بؤر لمناقشة الاتجاهات الأدبية والثقافية الحديثة ونشر الوعي والمشاعر الوطنية بحيث تحولت إلى فضاءات فكرية عمومية لمختلف فئات المجتمع العراقي.

كما كان للصحف والمجلات دور ريادي في إذكاء الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي، وبصورة خاصة جريدة الأهالي، الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي، وجريدة القاعدة، وكفاح الشعب، ثم اتحاد الشعب الناطقة بلسان الحزب الشيوعي العراقي، وجريدة الاستقلال الناطقة بلسان حزب الاستقلال، وكذلك جريدة العمل الناطقة بلسان حزب البعث التي صدرت بعد عام 1945، وغيرها من الجرائد الكثيرة التي عكست وجهات نظر مختلفة للحركة الوطنية إلى جانب دور الأحزاب والمنظمات الشعبية في التحضير لفكرة الجبهة الوطنية ودورها في الحياة السياسية التي ظهرت بعد انتخابات 1954، وكذلك جبهة الاتحاد الوطني التي تشكّلت في شباط 1957، وكانت تهدف الى التخلص من حكومة نوري السعيد وحل البرلمان والانسحاب من حلف بغداد وتبني سياسة

عدم الانحياز، إضافة الى إشاعة الحريات الديمقراطية في البلاد[1]. كما كان لمجلة الثقافة الجديدة ومجلة المثقف وغيرهما من المجلات الرائدة دور لا يستهان به في نشر الفكر الثقافي الحر وتعميق الوعي الاجتماعي والتغيير السياسي.

وكان لباكورة الخريجين من الجامعات الغربية الذين ارسلتهم الحكومة العراقية على دفعات متتالية منذ عام 1927 وحتى عام 1957 للدراسة والتخصص في مختلف العلوم الطبيعية والانسانية دور تأسيسي وريادي كبير في تكوين أنتليجنسيا عراقية عملت على نشر مفاهيم الحداثة والتقدم الاجتماعي والثقافي.

وقد أخذت جامعة بغداد، بعد تأسيسها عام 1956 بالتوسع والازدهار والتفتح على العلوم الأكاديمية في العالم، الفكرية والعلمية والتقنية، خصوصاً بعد رجوع أعداد كبيرة من المتخصصين في العلوم الطبيعية والإنسانية الذين تخرجوا من الجامعات الغربية الرصينة وعملوا في الجامعات أو في الوظائف الحكومية العليا، أمثال عبد الأمير علاوي ومحمد بهجت الأثري وأحمد نسيم سوسة وفاضل الجمالي وعبد الجبار عبد الله وعلي الوردي وطه باقر وعبد الرحمن البزاز ومحمد مكية وجواد سليم وطه باقر وابراهيم السامرائي ومصطفى جواد ومتى عقراوي وعبد الفتاح ابراهيم وكوركيس عواد وجواد علي وعباس عبد اللطيف ويوسف عز الدين وعبد الغني الدلي وعشرات غيرهم. وكان التعليم مختلطاً في الجامعات ومن جميع الإثنيات والأديان والطوائف والمحافظات.

كما انتشرت دور السينما والمسارح والمقاهي والجمعيات الاجتماعية والنوادي الثقافية في كل مكان، بحيث كونت بغداد نموذجاً لمدينة تتعايش

(1) كامل الجادرجي، مذكرات، مصدر سابق، ص 579. انظر أيضاً محمد حديد، مذكراتي، دار الساقي، 2006، ص 297.

فيها شتى الأديان والأقوام والأجناس. وانفتحت على تعددية ثقافية وحفظت لرجال الدين حرمتهم ومكانتهم في المجتمع والثقافة. وبالرغم من أن بعض رجال الدين كانت لهم آراء وتصورات في السياسة والبعض الآخر كانوا محترفين في العمل السياسي، إلا أنهم كانوا يعبرون عن آرائهم كمواطنين وليس كسياسيين، وكان هناك تقسيم عمل اجتماعي حيث لكل ميدانه الخاص، فالسياسة للسياسيين والدين لرجال الدين، انطلاقاً من مقولة «الدين لله والوطن للجميع».

لقد حفلت تلك الفترة بقوى خلاقة عبرت عن إرهاصات جيل ما بعد الحرب مع اتجاهات حداثية ريادية كونت نقلة نوعية وشكلت تحدياً لكل القيم والمعايير التقليدية، بل وثورة على التقاليد أثارت القلق والتساؤل والنقد الذي أفرزته الحداثة من جهة، والحركات الاجتماعية والثقافية والانتفاضات الوطنية التي أخذت تطالب بحقوقها من دون كلل من جهة أخرى. وإذا اتخذت الحركات الوطنية طابعاً عنيفاً مرة ومسالماً مرة أخرى، فإنها كانت متسامحة في غالب الأحيان، بالرغم من ردود الفعل العنيفة من قبل السلطة الحاكمة انذاك.

كل تلك التحولات ساهمت في تشكيل ذاكرة عراقية أصبح بمقدور الحركة الوطنية الاعتماد عليها في إحداث تغيير في الأوضاع السياسية وليس الانقلاب عليها. وقد أظهرت نتائج انتخابات عام 1954 التي فازت بها الجبهة الوطنية بعشرة مقاعد، أنه إذا ما توفرت شروط ملائمة وفي ظل ليونة نسبية، كما أبدتها الدولة إزاء العملية الانتخابية انذاك، فإن بإمكان الحركة الوطنية أن تفوز بطريقة ديمقراطية وأن تسعى لبناء مجتمع مدني وتقف معاً أمام عدو مشترك. غير أن نوري السعيد سرعان ما حل البرلمان وأعاد إجراء الانتخابات في عملية تلاعب مفضوحة[1].

(1) Eric Davis, Ibid,S.101

ومن الممكن القول، إنه بالرغم من أن حركة التحديث الثقافية التي قادتها الانتليجنسيا العراقية بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد وفرت انتاجاً ثقافياً مهماً ساعد على تكوين ذاكرة ثقافية قويمة، إلا أنها لم تستطع تقديم صيغ واضحة للممارسات السياسية، إذ لم تكن لديها استراتيجية متكاملة تجسد رؤاها، وبصورة خاصة، في وضع أسس ومبادئ لنظام سياسي ديمقراطي صحيح.

وقد لعبت الصراعات السياسية داخل مؤسسة الدولة وكذلك تحديات الحركة الوطنية كإضرابات عمال النفط ووثبة كانون الثاني وهزيمة العرب في فلسطين عام 1948، دوراً مهماً في ترويج فكرة تدخل الجيش في السياسة، كما أن اتساع الهوة بين الحكومة والحركة الوطنية بسبب قيام حلف بغداد وتأميم قناة السويس والغزو الثلاثي لمصر عام 1955، وكذلك الانتفاضات المسلحة التي حدثت في النجف والحي، التي رفض الجيش قمعها، والتظاهرات التي أعقبتها لمساندة مصر، كانت حافزاً إضافياً لإنضاج العمل السياسي المشترك بين جميع القوى السياسية التي أخذت تفرض نفسها على المسرح السياسي، ومهّدت الطريق لقيام اتصالات بين الجبهة الوطنية وبين عناصر معارضة داخل الجيش العراقي وإعداد نفسها لتغيير النظام الملكي الذي لم يعد قادراً على حماية «دار السيد»، التي لم تعد مأمونة[1] بقيام ثورة 14 تموز 1958.

ثورة 14 تموز1958

كانت ثورة 14 تموز إحدى نتائج التحولات لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية المحملة بالإرهاصات والتغيرات والتناقضات التي حدثت في العراق،

(1) «دار السيد مأمونة»، مثل كان يردده نوري السعيد، ويعني أن العراق هو بلد الملك فيصل الهاشمي المأمونة من أي خطر.

إضافة إلى ما حدث في المنطقة العربية وغيرها من الدول التي كانت تسمى «العالم الثالث» أو «الدول التي تسير في طريق النمو»، التي طالبت بالاستقلال والخروج من ربقة الاحتلال. وبدأت في تلك الفترة حركات التحرر الوطني باندفاعات شعبية ثورية كان من نتائجها التضحية بهامش الليبرالية والديمقراطية المتواضع، حيث اعتبرت الاستقلال هو الغاية والهدف، ومن أجل هذا الهدف يمكن تأجيل الديمقراطية والتعددية البرلمانية. نتيجة ذلك بدأ الحجر على الحريات العامة. وعندما استقلت بعض الدول العربية وتخلصت من الاستعمار، ولو شكلياً، لم تفِ بوعودها في اشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية، وإنما طبقت تعددية برلمانية شكلية وناقصة.

ومهما اختلفت الآراء بشأنها، فإن ثورة تموز أحدثت تغيرات جذرية في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تخطت في أبعادها كونها مجرد انقلاب عسكري. وبالرغم من أهمية الانجازات الوطنية العديدة، التي تحققت في ظلها، وفي مقدمتها التغيير الأساسي لنظام الحكم من الملكي الى الجمهوري، فقد حققت انجازات وطنية بارزة تجاوزت الطوائف والمذاهب والإثنيات، منها:

- إصدار قانون الإصلاح الزراعي، الذي اخترق العمق الريفي، بالرغم من عدم تحقيق أهدافه كاملة.
- اصدار قانون رقم 80 الذي قلّص من نفوذ شركات النفط الغربية ووضعت الحكومة العراقية يدها على ما يقارب 5.99% من الأراضي العراقية في مناطق ذات امكانات كبيرة من النفط لا بد من استغلالها.
- نمو وتوسع الطبقة الوسطى، التي كان من المفروض ان تقود العراق إلى بناء الدولة الوطنية المستقلة وفق نموذج مقبول لمجتمع سياسي يعود على العراق بالاستقرار السياسي والاجتماعي.

- الخروج من حلف بغداد وانتهاج سياسة عدم الانحياز.
- إصدار دستور موقت وقانون الأحوال الشخصية الذي أتاح للمرأة العراقية أن تنال، ولأول مرة، بعض حقوقها.
- إلغاء قانون دعاوى العشائر العراقية الذي أصدره الانكليز من أجل تثبيت العلاقات والعصبيات القبلية وترسيخ علاقات الملكية الكبيرة في العراق.

والحقيقة مثلت ثورة 14 تموز منعطفاً تاريخياً مهماً في تاريخ العراق رفع، بعد مخاض عسير، من مستوى الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي، وأنتجت توازنات بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة عندما خلقت وضعاً جديداً وجدت فيه الفئات المهمشة والمقموعة والفقيرة فرصتها لتشارك في بناء المجتمع والدولة[1]. ولكنها، في الوقت ذاته، تركت إرثاً سياسياً مفعماً بالتعارضات لاتزال تداعياته تحكم وتتحكم بالمسرح السياسي الراهن، وقد أفرز تمويهاً في اشكالية العلاقة الملتبسة أصلاً بين الدولة والسلطة في العراق، وهو ما أدى إلى إضعاف السلطة الدستورية والتهام مؤسسات الدولة المدنية والتمهيد لنمو المؤسسة العسكرية نمواً هجينياً.

ومن الملاحظ ان ثورة 14 تموز لم تستطع تقويض المؤسسة العشائرية بإصدارها قانون الإصلاح الزراعي الذي كان هدفه تقويض سلطة شيوخ العشائر الاقتصادية، لأن القيم والأعراف والعلاقات العشائرية بقيت حية وفاعلة حتى لدى المهاجرين إلى المدن.

والحال كانت ثورة 14 تموز إعلاناً عن تعثر الحركة الوطنية، ومن ورائها الطبقة الوسطى، التي لم تحقق المهمات الكبيرة التي حملتها على أكتافها،

---

(1) حسين كركوش، 14 تموز 1958، إيلاف الالكترونية، في 14 تموز 2005

رغم قابليتها على أن تعيش وتتطور وأن تتحول إلى بلد من الممكن أن تتحقق فيه الديمقراطية[1].

وبقدر ما أشاد العراقيون بالجيش العراقي، الذي امتاز بالقوة والبأس وشعاره بأنه «من الشعب وإلى الشعب»، إلا أنه فشل في الأخير في أن يكون أميناً ومدافعاً عن الشعب، الذي هو منه، ولكنه نجح في خلق قادة وتأليههم. وهو ما قاد في الأخير إلى إجهاض الثورة قبل أن تستكمل شروط تكاملها على يد المؤسسة العسكرية التي توسعت توسعاً هجينياً، وساعدت على ضرب الأحزاب التي تمثلها من جهة وصعود الأحزاب الثورية (الشمولية)، وضرب الحركات الديمقراطية التي أخذت تنمو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإنهاء الأحزاب الوسطية التي كانت تدعو إلى هامش من الديمقراطية، مما دفع إلى الإبطاء في تكوين مؤسسات المجتمع المدني وتأخير التحول الى الديمقراطية. وفي الوقت ذاته، تهيئة الظروف المساعدة لصعود دولة البعث الى السلطة. فأخذت تهيمن بالتدريج على جميع المؤسسات، وخاصة العسكرية، وتسعى إلى تحقيق السيطرة الشاملة على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتنفيذ سلسلة من الخطوات والإجراءات لاحتكار السلطة وترسيخ الدولة الشمولية ذات النزعة العسكرية التوسعية، وتحجيم خطط التنمية والتحديث الوطنية للقيام بأول مغامرة عسكرية طائشة في شن الحرب على إيران والتحول نحو النظام الدكتاتوري، وزجّ العراق في سلسلة من الحروب والكوارث والدمار والحصار الاقتصادي الذي قاد في الأخير إلى احتلال العراق وتفكيك الدولة وتمزيق المجتمع العراقي.

ومن جهة أخرى صاحَبَ الثورة، ومنذ البداية، عنف غير مشروع عندما

(1) حازم صاغية، عبد الكريم قاسم...اليوم، جريدة الحياة في 2005/7/16

قُتِلَ الملك فيصل الثاني والعائلة المالكة وسُحِلَ الوصي عبد الإله ونوري السعيد. إنها جريمة لا تغتفر، كان على قادة الثورة، على أقل تقدير، أن يشجبوا هذه الأعمال الإجرامية التي قام بها الغوغاء، وأن يجنبوا العراق كثيراً من الدماء التي سالت بعدها.

عبد الكريم قاسم

لقد خلقت الظروف الموضوعية والذاتية من الزعيم عبد الكريم قاسم شخصية «كارزمية» جمعت خصائص عدة من بينها أنه لم يكن ينحدر من مناطق الأطراف الأكثر قبلية، وإنما من منطقة حضرية في وسط العراق. فهو معتدل سياسياً ومتسامح مذهبياً، ولذلك انتهج سياسة «عفى الله عما سلف»، وعمل ما بوسعه ليوازن، بين ثقل المؤسسة العسكرية وبين الأحزاب السياسية، لتخفيف حدة الصراعات التي احتدمت في فترة حكمه، لكنه فشل. إنما كان عصامياً وزاهداً ومتواضعاً ومستقيماً بسبب إيمانه بالعدالة والمساواة في توزيع الحقوق والواجبات، ولأن من أولوياته جمع العراقيين في هوية وطنية واحدة واتخاذه مبدأ المواطنة والكفاءة معياراً لإشغال الوظائف العامة في الدولة.

لقد حاول الزعيم عبد الكريم قاسم أن ينأى بنفسه عن المحاصصة بجميع أنواعها وعن الانحياز لهذه الجهة او تلك، وأن يكون «فوق الميول والاتجاهات». وقد بينت فترة حكمه القصيرة أنه لم يكن هناك تمايز أو تمييز إثني أو طائفي في أجهزة الدولة، وفي الوقت ذاته حاول النظام التقليل من دور العصبيات العشائرية في التوظيف السياسي. وقد بذل عبد الكريم قاسم جهوداً واعية لزيادة تمثيل المكوّنات الاجتماعية التي كانت تتعرض للتمييز، وكان هدفه منح الثورة بعداً اجتماعياً وديمقراطياً وفق رؤية توفيقية وواقعية لا تريد حرق المراحل مرة واحدة. وهو ما كان سبباً من أسباب اصطدامه مع الأحزاب السياسية الشمولية.

وكان عبد الكريم قاسم تعهد أمام مراسل جريدة لوموند الفرنسية يوم الخامس من شباط 1963، أي قبل أسبوع من الانقلاب عليه من قبل حزب البعث، بأن لجنة ستتشكل نهاية شهر شباط عام 1963 لتكلّف باعداد مشروع دستور دائم وقانون انتخابات جديد يعتمد على دساتير أجنبية وعربية وأن يكون عام 1963 عام ولادة الجمعية الوطنية العراقية [1].

لقد اتخذ «الزعيم» منذ البداية صورة «كارزمية» رومانسية انطبعت في عيون العراقيين، لأنهم كانوا بحاجة إلى من «يقودهم» ويهتم بهم ويرعاهم. وقد تعززت تلك الصورة بسلسلة من الأعمال والقوانين والإصلاحات المهمة، التي ميزت ثورة 14 تموز عن غيرها، وبخاصة اهتمامه بالفقراء والمظلومين والمهمشين وذوي الدخل المحدود.

ومع ذلك فللزعيم عبد الكريم قاسم سلبياته أيضاً وفي مقدمتها مثاليته ونزوعه الثوري الطوباوي، الذي تغذى من المؤسسة العسكرية والتقاليد الاجتماعية-السياسية، واعتماده على آليات وأدوات السلطة التقليدية في تحقيق الأهداف الوطنية، وهو ما ساعد على تأخير التحول نحو الحكم المدني، رغم إلحاح كامل الجادرجي وضغطه عليه لإجراء انتخابات ديمقراطية وترك الأمور بيد النخبة السياسية المدنية. غير أن الرياح لم تكن تجري بما تشتهي السفن، لأنها كانت رياحاً عاصفة لعبت بالسفينة فأخذتها الأمواج الهوجاء نحو الشرق مرة ونحو الغرب مرة أخرى، وربما لم يكن باستطاعة أي ربان ماهر توجيه دفة السفينة نحو شاطئ الأمان وهي تعصف بها رياح عاتية من كل مكان[2].

---

(1) إدوار صعب، عبد الكريم قاسم في آخر مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية في شباط 1963، جريدة المدى، إيلاف الالكترونية، في الثاني من شباط 2008.

(2) عقيل الناصري، قراءة في المشروع القاسمي، مجلة الموسم، عدد خاص رقم 32، هولندا 1997، علي الوردي، الاحلام بين العلم والعقيدة، لندن 1994، ص 331-332.

ان الخلافات الفكرية والسياسية وعدم الانسجام بين قادة الثورة وتضارب مصالحهم، الذي توسع وامتد إلى الأحزاب السياسية، وكذلك الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، إضافة إلى موقف مصر عبد الناصر المحرِّض لوقوف عبد الكريم قاسم ضد الوحدة الفورية، وكذلك موقف كل من بريطانيا والكويت، كان لها دور كبير في اسقاط ثورة 14 تموز ومجيء حزب البعث إلى السلطة بانقلاب دموي عام 1963، وذلك لأن أول خطوة قامت بها ثورة 14 تموز هي حلها لحلف بغداد، بعد أن كان العراق المركز الرئيسي له.

سنوات الستينات في العراق

كانت سنوات الستينات امتدادا لحركة الانتليجنسيا العراقية التي ازدهرت في الخمسينات، وكانت حركة ثقافية تأثرت برياح الحركات اليسارية في أوروبا، التي وعت روح العصر، والتي كان جوهرها نقد إفرازات الحداثة واستكمالها، وتمثّلت بحركات الطلاب والشباب في أوربا ضد النظام الصناعي وايديولوجيته. وحاولت الانتليجنسيا الانتقال بالثقافة إلى حالة جديدة، خصوصاً بعد سقوط حكم البعث الأول عام 1963 والانفراج النسبي الذي أعقبه والسماح بشيء من التعددية الفكرية والسياسية من دون صراعات دموية. كما احدثت هزيمة حزيران 1967 صدمة سايكولوجية ساحقة أثارت الدهشة والتساؤل ودفعت إلى وعي جديد لنقد العقل العربي المهزوم وكذلك حركات التحرر الوطنية. وقد امتدت تلك الحركة إلى الشعر والقصة والرواية والفنون التشكيلية وغيرها، فظهرت أسماء مثقفين مثّلوا جيل ما بعد ثورة تموز1958، منهم محمد خضير وسركون بولص وفاضل العزاوي وعبد القادر الجنابي وعبد الرحمن الربيعي وصادق الصائغ وزهير الجزائري وفوزي كريم وغيرهم. وفي الفن التشكيلي صدر بيان «نحو الرؤية الجديدة» الذي مثله ضياء

العزاوي ورافع الناصري وفيصل لعيبي واسماعيل فتاح الترك وغيرهم.

لقد قامت حداثة الستينات الثقافية في العراق على نقد الحداثة العربية الأولى التي اتسمت، بحسب فاضل الربيعي، بالرومانسية، وانطلقت من «البيان الشعري» الذي أصدره أربعة من الشعراء العراقيين ونشر في مجلة شعر 69، وهو بيان مثّل ظاهرة جديدة تعدّت الصراع الفكري الى مضامين الحداثة الجديدة. كما شاركت في نفس الفترة «جماعة كركوك»، وكان عدد منهم يتقن أكثر من لغة أجنبية، في قضايا عصرهم حالمين بعالم جديد تتحطم فيه الجدران والمحرّمات وتعقد فيه الجسور مع مجتمعات وشعوب العالم من جديد[1].

ثالثاً: جيل الضياع - جيل الحرب والحصار

ويمكننا تقسيم جيل الضياع، وهو جيل الحرب والحصار، إلى قسمين: جيل ما قبل صدام حسين الذي حافظ على ثوابته الوطنية وعلى خصائص شخصيته ومقوماتها، وجيل ما بعد صدام حسين، الذي فقد كثيراً من ثوابته الوطنية وخصائص شخصيته وهويته الوطنية، التي سنشرحها في ما يلي:

أولاً- جيل ما قبل صدام حسين

كان المجتمع العراقي حتى نهاية السبعينات مجتمعا متماسكا، رغم الهزات العنيفة التي رافقت ثورة 14 تموز 1958 وانقلاب شباط 1963 والأحداث الدموية التي رافقته، حيث اتسمت الحياة بصورة عامة بالبساطة في نمط الحياة وفي مستوى المعيشة وقناعة غالبية أفراد الشعب العراقي بذلك ما دام هناك تكامل وتكافل اجتماعي واحترام متبادل للقيم والمعايير العرفية والوضعية، التي كونت وسائل ضبط ومراقبة اجتماعية للسلوكات المنحرفة، وتساعد في الوقت ذاته على معرفة واحترام القيم المركزية

(1) فاضل الربيعي، جيل الستينات، دار الجمل، كولون، 1997.

المشتركة التي تحدد ما هو حلال وما هو حرام، وما هو صحيح وما هو خاطئ إلى حد بعيد، وكذلك ما هو مرغوب فيه أو منبوذ. وهي قيم ومعايير متبادلة وتقوم أساساً على الثقة المتبادلة مع الآخر. وعلى سبيل المثال كانت أبواب البيوت مفتوحة ولا تقفل أحياناً حتى في الليل. وكان الناس يسهرون حتى ساعات متأخرة من الليل ويتبادلون الزيارات ويتمتعون بوسائل لهو وترويح مختلفة من دون خوف أو وجل، وكانت المعاملات التجارية والتبادلية تعقد على أساس الثقة والاحترام المتبادل. وغالباً ما تتم عن طريق المكالمات التلفونية وتدفع نقداً أوعلى شكل كمبيالات أو عن طريق مباشر أو بواسطة وكالات تجارية أو سماسرة وغير ذلك. وأتذكر جيداً أن موظفي مصرف الرافدين مثلاً كانوا لا يعدون الرزم النقدية التي يودعها التجار المعروفون أو وكلاؤهم بسبب الثقة العالية المتبادلة بينهم، وكذلك يفعل الزبائن حين يصرفون شيكا او يستلمون نقوداً.

وكانت الثقة بين الفئات الاجتماعية تعزز القيم الاجتماعية الايجابية وتقوي في الوقت ذاته الثقة بين أفراد المجتمع، مع اكتساب قيم اجتماعية جديدة عن طريق دخول عناصر التحديث بشكل ينسجم مع التطور الاجتماعي، الذي هو سنة الحياة الاجتماعية. وكانت عناصر الثقافة السائدة، المادية والمعنوية، مشتركة ومتبادلة تقريباً، وتشكل النمط العام للسلوك الاجتماعي والثقافي للأفراد مع بعض الاختلافات الجزئية، تبعاً لمستوى الثقافة والدين والطائفة والمستوى الطبقي والمكانة الاجتماعية، ونظراً لوجود ثقافات فرعية، وفروقات ثقافية بين الريف والمدينة بشكل عام. وكانت المدارس والمعاهد والجامعات الرسمية والأهلية هي مؤسسات تربوية وتعليمية وتثقيفية توجه أفراد المجتمع وتعلمهم وتدربهم لخلق جيل جديد قادر على مواكبة المستجدات في التطور الاجتماعي والثقافي والعلمي والتقني.

لقد كان المجتمع العراقي مصدر القيم الأساسية كالتماسك العائلي والالتزام بالأعراف الاجتماعية واحترام القانون والالتزام الخلقي به، إلى جانب التعقل في السلوك والتعفف عن ممارسة الرذائل وتحمل المشاق والحشمة والالتزام بالحلال والحرام واحترام المؤسسات الدينية والاجتماعية وغيرها من القيم الاجتماعية التي ساعدت على التكافل والتماسك الاجتماعي والعائلي والاخلاقي[1].

إن تلك الثقة المتبادلة راحت تضعف منذ صعود حزب البعث الى السلطة، واندلاع الحرب العراقية - الايرانية على وجه الخصوص، وعسكرة المجتمع والاقتصاد والثقافة، ثم قيام حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي أعقبها، وهذا أدى إلى تفكّك في المجتمع وأدى إلى مرحلة جديدة شديدة التعقيد والخصوصية وكذلك ولادة جيل جديد اطلقنا عليه «جيل الضياع»، الذي ولد ونشأ وترعرع خلال الحرب والحصار.

ثانيا – جيل ما بعد صدام حسين

كان لانفجار أسعار النفط خلال عقد السبعينات وتزايد واردات النفط أثر كبير في دعم الحكومة، حيث ارتفعت واردات النفط من 1،5 مليون عام 1941 الى 79،8 مليوناً عام 1982. ما ساعد على استقلال الدولة اقتصادياً عن المجتمع ونشوء الدولة الريعية وتطور أجهزة الدولة البيروقراطية وتحولها إلى أجهزة أمن ومراقبة وقمع أولاً، ومنحها القدرة على إقامة المشاريع لبناء البنية التحتية ثانياً، والتحول نحو عسكرة الحزب والدولة والمجتمع ثالثا، وقد ساعد كل ذلك على تعزيز طموحات نحو التوسع

(1) قاسم حسين صالح، حوار أجراه رزاق ابراهيم حسن حول تراجع ثقافة العلم بتراجع مكانة المعلم والأستاذ الجامعي، جريدة الزمان 2004/3/17.

والحرب. وكوّن تربة خصبة لولادة جيل مختلف تماماً ولد ونشأ وتربى وتعلم في أحضان ثقافة العنف والحرب والحصار والمآسي الدامية، التي جعلته يختلف تماماً عن الأجيال التي سبقته في طرائق التفكير والعمل والسلوك، وبخاصة من ناحية القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تغيرت تغيراً كبيراً وبشكل غير طبيعي، مثلما تغيرت شخصية الفرد العراقي وهويته الوطنية حيث أصبح الفرد منقسماً على ذاته بعد انكساره واغترابه عن المجتمع الذي يعيش فيه جراء ما عاشه من كوارث وأهوال وخراب.

لقد أفرزت ايديولوجية النظام السابق استبداداً شمولياً ونظاماً عسكرياً دكتاتورياً كانت نتيجته الطبيعية حروب كارثية، وما تبعها من حصار وقمع وتدمير، ولّدت عند هذا الجيل آليات دفاع نفسي جديدة، ولكنها معكوسة، غيّرت من القيم والمعايير القديمة وولدت بدورها جيلاً من «الصدّاميين الصغار» الذين تأثروا بايديولوجية النظام الشمولي السابق والسياسة السايكولوجية التي اتبعها في إشغال المواطنين المأزومين بالموت والقمع والدمار والركض وراء إشباع الحاجات الأساسية من أجل البقاء على الحياة، وعدم الاهتمام بالحاجات الاجتماعية والتربوية والثقافية. وقد استخدم النظام التربية والتعليم ووسائل الاتصال بذكاء كعمليات تجهيل وغسل دماغ.

هذا الجيل لا يحمل سوى ذاكرة الحرب والقتل العبثي ولا يكاد يمتلك سوى ذاكرة الموت والسلاح. هذا الجيل هو الذي يتعرض اليوم للقتل والدمار، واذا لم يكن ذلك الجيل فهو جيل أولاده الذين هم اليوم في العشرينات من عمره. انه جيل المسخ والخراب والاغتراب، الجيل الذي يمارس القتل والسلب والرشوة والابتزاز. إنه جيل الحرب والحصار، الذي يحمل ذاكرة مملوءة بصور الخوف والرعب والشك وعدم الثقة بالآخر. انه الجيل الذي يواجه الموت كل يوم، وينتج بدوره العنف والعنف

المضاد ويثيره، انه جيل دويلات المناطق والقبائل والطوائف والمحلات وعصبياتها وصراعاتها. انه الجيل الذي لا يعرف فيه العدو من الصديق، إنه الجيل الذي ساعدت قوات الاحتلال على إثارة مكبوتاته وعدوانيته. إنه الجيل الذي ساعد على خلق الفوضى والعنف ونهب الذاكرة، وهو نفسه الذي منحنا شيئاً من الحرية وسلبها في آن[1].

انه الجيل الذي وُلِدَ ونشأ وتربى وتعلم في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وعاش التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية وكذلك الصراعات التي أفرزتها ثورة 14 تموز وانقلاب شباط 1963 و17 تموز وغيرها، وصعود حزب البعث الى السلطة عام 1968، هذا الحزب الذي ساعدت ايديولوجيته على تحويل العراق إلى دولة شمولية وقادت مئات الألوف من أبناء العراق إلى حروب عبثية وحصار اقتصادي وكوارث ومآسٍ ما زالت جروحها العميقة تنزف دماءً.

طبيعة التحولات التاريخية منذ 1979

شهد العراق منذ صعود صدام حسين إلى السلطة عام 1979 أحداثاً مهمة وتحولات مصيرية في مقدمتها سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي وانفجار الثورة الإسلامية في إيران واندلاع الحرب العراقية – الايرانية 1980–1988. وحالما انتهى صدام حسين من غزو الكويت في أول آب 1990 بدأت حرب الخليج الثانية وكُبّل العراق بحصار اقتصادي شامل. وقد استمرت التحولات بعد احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان وحدوث سلسلة من التغيرات والانهيارات التي كان من نتائجها سقوط الاتحاد السوفياتي وانحلال حلف وارسو وانهيار جدار برلين وبداية النظام الدولي الجديد ودخول العالم في نظام العولمة وثورة المعلومات والاتصالات الالكترونية.

(1) سرمد الطائي، الفوضى التي منحتنا الحرية، إيلاف الالكترونية، في 2007/6.

وعلى اثر انتهاء حربَيْ الخليج، الأولى والثانية، بدأت الولايات المتحدة الأميركية سياسة جديدة حيال العراق وإيران أطلقت عليها اسم «الاحتواء المزدوج» التي ستدخل منطقة الشرق الأوسط في أوضاع لا تُحْسَد عليها.

في ظل تلك التحولات المحلية والعالمية عاش جيل الحرب والحصار إرهاصات نكسة حزيران وإذكاء عقدة النقص والذنب، والحرب الأهلية على الطريقة اللبنانية. وقد أنتجت تلك الإرهاصات والتحولات بدورها جماعات وحركات وأحزاب إسلامية جديدة رافقت تفكك الحركات والأحزاب الوطنية والقومية والاشتراكية. كما كان لانتصار الثورة الإسلامية في إيران تأثير مباشر وغير مباشر على العراق وعلى دول الجوار وكذلك على العالم.

غير أن دخول العراق في سلسلة من الحروب والحصار سبب انهيار البنية التحتية وجلب دماراً لا يمكن تصوره للبنية الاقتصادية. ومن الممكن تصور الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنيات التحتية خلال ثلاثة وأربعين يوماً من القصف الجوي المكثف والحرب البرية الساحقة. فقد ألقت قوات التحالف حوالى 130 ألف طن من المتفجرات التي دمرت منشآت عسكرية ومحطات توليد الكهرباء ومصافي النفط والمصانع والمخازن الحيوية وخطوط السكك الحديد والطرق والجسور والمطارات ومصانع البتروكيمياوية وشبكة المواصلات والتلفزيون وغيرها. وبهذا دمرت معظم مقومات الحياة الحديثة وأصبح العراق يعاني من عجز وشلل كاملين في جميع مرافق الحياة، بعد الخسائر الكبيرة في الناتج المحلي وتوقف صادرات النفط والتجارة الخارجية، إضافة إلى الخسائر الفادحة في البنية الصناعية التي طالت المنظومة الكهربائية والمنشآت النفطية والمؤسسات الصناعية والتجارية وغيرها. وقد بلغت الخسائر اكثر من ثلاثمائة مليار دولار[1].

(1) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، ص 251 وما بعدها.

كما تفككت البُنى الاجتماعية والنفسية والأخلاقية وتحللت منظومة القيم والمعايير الاجتماعية والدينية والأخلاقية، وأدت إلى تدمير إنسانية الإنسان وإهانته وإذلاله وتشويه شخصيته وجعلت هذا «الجيل» كبش فداء.

يحدد قاسم حسين صالح، أستاذ علم النفس بجامعة بغداد، جيل «ما قبل صدام حسين» وجيل «صدام حسين»، قبل عام 1970 وما بعدها، حيث يتميز جيل «ما قبل صدام حسين» بقيم ومعايير اجتماعية وثقافية وأخلاقية إيجابية لعبت دوراً في تشكيل شخصية العراقي وهويته الوطنية وفي مقدمة تلك القيم ما يلي:

- التمسك بروح المواطنة والهوية العراقية الواحدة.
- المحافظة على التماسك الاجتماعي والعائلي والأخلاقي.
- احترام القانون ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني.
- الالتزام الخلقي بالحلال والحرام والتعقل في السلوك والتعفف عن استخدام العنف بشكل سافر.
- القناعة ببساطة العيش وتحمل المشاق وتذليل الصعاب من اجل المحافظة على كرامة الإنسان.
- تنامي مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية كالنقابات والجمعيات والمؤسسات الثقافية والدينية وغيرها.

أما جيل صدام حسين الذي ولد خلال أعوام الحرب والحصار فلا بد وأن يكون مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن الأجيال الأخرى من ناحية القيم والمعايير والسلوك، كما بينا ذلك أعلاه. ولكن المهم في الأمر هو أن هذا الاختلاف لم ينجم عن تطور وتغير اجتماعي طبيعي بقدر ما نجم عن تطور غير طبيعي أرجعه قاسم حسين الى عاملين مهمين هما:

- تغير وظائف القيم ومحتوياتها ومصادرها وأشكالها، التي

أفرزها النظام السابق والتي كانت تستند إلى مرجعيات اجتماعية وأخلاقية، في مقدمتها البيت والعائلة والمدرسة.
- شن النظام السابق منذ توليه السلطة حرباً تلو الأخرى وخلفت وراءها نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية وخيمة[1].

وهناك عامل آخر مهم هو إعلان الحصار الاقتصادي على العراق بقرار من مجلس الأمن رقم 661 عام 1990 وجعل العراق ناقص السيادة والصلاحيات.

وقد ازدادت التناقضات وتعمقت الخلافات واختفت القيم والمعايير وثوابت الشخصية الأصيلة التي كان يتمتع بها العراقي خلال عقود طويلة، مثلما اختفت معالم نهضته الاجتماعية والأدبية والعلمية والفنية التي تطورت خلال الأربعينات والخمسينات التي أرست معالم مجتمع عراقي حديث. كما اختفى الانسجام والتجانس والتكامل الاجتماعي بين الاثنيات والطوائف والفئات الاجتماعية الأخرى، وتفكك النسيج الاجتماعي والأخلاقي وفقدت العائلة وحدتها وتماسكها، وقد وصل الأمر إلى أن يشي الولد بأبيه والطالب بأستاذه والصديق بصديقه وأن تتجسس الزوجة على زوجها، وأن تفدي أمًّا بأبناؤها «لحذاء الرئيس» وليس للوطن المستباح.

انتكاسة الاقتصاد العراقي بين عامي 1979–2003

مرَّ العراق بثلاث مراحل محورية بارزة على مستوى التطور الاقتصادي بين عامي 1979 - 2003، يمكن تحديدها في التغيرات البنيوية التي طرأت على الاقتصاد العراقي نتيجة حرب الثماني سنوات مع إيران، وحرب

(1) مازن لطيف، النظام السابق أحدث تخلخلًا كبيراً في تركيبة المجتمع العراقي، حوار مع قاسم حسين صالح، موقع الحوار المتمدن في 2008/7/25.

الخليج الثانية وما أفرزتها من عقوبات فرضتها الأسرة الدولية في مطلع التسعينات من القرن الماضي وهي العقوبات التي أقرّت عبر برنامج الأمم المتحدة: النفط مقابل الغذاء والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً - ازدياد اعتماد العراق على عائدات النفط، بحيث تحول الى المصدر الاوحد للعائدات الحكومية، باستثناء المساعدات الخارجية. وقد نتج عن ذلك نزوح ريفي إلى المدن وتحول المجتمع المديني إلى مجتمع يستهلك المنتجات المستوردة على حساب المنتوجات المحلية. وقد تفاقمت هذه الآثار خلال فترة الحصار الاقتصادي وبرنامج النفط مقابل الغذاء اللذين شلا النشاط الاقتصادي، إضافة إلى أن العقوبات منعت استيراد بعض المواد الحيوية كاللقاحات والمكائن والآلات الزراعية. كما عانت الصناعات المحلية، كالزيوت النباتية والطحين وغيرهما من وطأة برنامج النفط مقابل الغذاء، معاناة كبيرة.

ثانياً - سيطرت على إدارة المؤسسات الاقتصادية مجموعات صغيرة وهامشية وغير متخصصة من المقرَّبين من النظام السابق، مما خلق نظاماً اقتصادياً مجزءاً يرتبط بنظام الإدارة السياسية الذي كان يعتمد عليه الرئيس السابق الذي عمل إما لحساب الرئيس وعائلته أو لحساب وزارة التجارة والمحيطين بها للسيطرة على العائدات والحصص المتأتية من صادرات النفط وبرنامج النفط مقابل الغذاء وما كان يوزعه الرئيس على بعض المحسوبين على النظام من العرب والعراقيين من «كوبونات النفط»، في وقت كان العراق يرزح تحت كابوس الحصار الظالم.

وثالثاً - إن إعادة جدولة الاقتصاد العراقي والانقلاب على الإصلاحات المتعلقة بالأراضي الزراعية لعام 1983، كان يهدف إلى تقرير الإنتاج الغذائي من خلال تأجير نصف الاراضي التي تم إصلاحها للتجار والمزارعين المتوسطي الحال، والانتقال من الزراعة المختلطة إلى

الزراعة الاحادية التي تستند إلى نوع من المحاصيل واستعمال الآلة في الأراضي الصالحة واعتماد طرق أكثر تقليدية لزراعة الأراضي الأخرى[1].

الطبقات الاجتماعية في العراق

ليس هناك تعريف اجرائي كامل للطبقة الاجتماعية في المجتمعات العربية بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة، وذلك لأن مفهوم الطبقة بحسب حنا بطاطو، متداخل مع مفهوم المكانة الاجتماعية للأفراد والعائلات المكونين لهذه الطبقة أو تلك، وبالرغم من أن مفهوم الطبقة يتطلب مسبقاً وجود فكرة المساواة واللامساواة التي تعتمد أساساً على الملكية التي تشكل العنصر الأساسي لوضع الطبقة الاجتماعية، فمن هنا ينبغي الاهتمام بالمضمون الاجتماعي للطبقة إلى جانب المضمون الاقتصادي، وفهم الملكية في إطارها التاريخي لأنها ذات أشكال مختلفة ومظاهر متباينة بسبب اختلاف العناصر المشتركة فيها وتداخلها واختلاف درجاتها وتمايزها.

ومن الملاحظ أن الطبقات الاجتماعية في العراق، بالمفهوم العلمي الحديث، لم تتبلور بعد ويتم تكاملها لأسباب تاريخية وموضوعية، ومن العسير على الباحث الاجتماعي التمييز بين عناصر كل طبقة وأفرادها واختلافهم إثنياً ودينياً وطائفياً، وكذلك بين ثروتها ودرجة نفوذها وعلاقاتها مع الدولة والسلطة، اللتين تدعمان دورها الاقتصادي ومكانتها الاجتماعية والسياسية. إضافة إلى أن كل طبقة لا تشعر أو تتصرف بكونها وحدة واحدة في كل مرحلة من مراحل تطورها وتواجدها، لأنها غير واعية لذاتها في تحديد دورها ومكانتها. ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى أن الملكية

(1) انظر روجر أوين، مسار الاقتصاد العراقي منذ عام 1979، ورشة عمل نظمها مركز جامعة هارفرد للدراسات الشرق أوسطية، بداية نيسان/ ابريل 2007، جريدة الحياة في 2007/5/3.

ليست هي الأساس الوحيد للتراتب الاجتماعي. وإذا كانت هناك طبقات في حواضر المدن والأرياف، فهي في شكلها الأولي، تشكل بنيات متوازية مع الجماعات والطوائف الدينية، إضافة الى كونها ذات طابع اقتصادي بحت، وليس سياسياً، وتعتمد على روابط محلية لا تتجاوز حدودها.

ويعتقد بطاطو، بأن هناك مبادئ للتراتب الاجتماعي تقوم بعملها معاً، فإلى جانب هرمية الثروة توجد هرميات أخرى دينية وقبلية وطائفية تستمد قوتها من الأكثرية التي تخضع لعادات وتقاليد إسلامية مع أعراف وعصبيات عشائرية مصبوغة بصبغة دينية.

والى جانب هرميات السلطة والمكانة الاجتماعية التقليدية، هناك تمايز ديني طبقي، في الجنوب، وتمايز طبقي اثني في الشمال. وإذا كان معظم العراقيين يخضعون لعادات وتقاليد إسلامية، فإن أكثر أهل الريف يخضعون لعادات وتقاليد وأعراف وعصبيات عشائرية مصبوغة بصبغة دينية.

وقد ساهمت عوامل عدة في تكوين الطبقات الاجتماعية في العراق منذ تشكيل الدولة العراقية في بداية القرن الماضي والتحول التدريجي نحو النظام شبه الرأسمالي والتمركز الشديد في ملكية الأرض في يد عدد قليل من شيوخ العشائر والآغوات وتجار المدن.

الطبقات الاجتماعية في العهد العثماني

إن دراسة وتحليل الطبقات الاجتماعية يحتاج إلى فهم البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شكلت تلك الطبقات، وكذلك فهم العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين أفراد تلك الطبقات، رغم نسبيتها وعدم حركتها وعدم استقرارها في الزمان والمكان.

والحال لم تكن الطبقات في العهد العثماني كيانات مستقرة نسبياً وتتألف من فئات متمايزة مكتفية بذاتها وضعيفة الترابط في ما بينها، وذلك

لأن الملكية لا يمكن فهمها فهماً سليماً إلا بوضعها في إطارها التاريخي، لأنها لم تكن في ذلك الوقت أساس التراتب الاجتماعي. وإذا كانت هناك طبقات فهي بشكلها الابتدائي وفي شكل بنى متوازية داخل الطوائف الدينية المعترف بها، وروابط طبقية محلية وليست على نطاق البلد بأسره.

ففي القرن الثامن عشر كان العراق مكوناً من مدن (ولايات) معزولة نسبياً وغالباً ما كانت مستقلة ذاتياً من الناحية السياسية وترتبط بأحلاف عشائرية. ولذلك كانت الملكية والطبقات ظواهر ثانوية في مجتمع تعددي متخلف ومعزول من الناحية الجغرافية نسبياً، ومعرض لتكرار الكوارث والأوبئة والطوفانات المدمرة وبخاصة في الوسط والجنوب. فبين القرنين السابع عشر والتاسع عشر حدثت اكثر من خمس عشرة كارثة كبرى. ومن بداية 1802 – 1803 انتشرت الأوبئة وعمت معظم العراق، وأفنت معظم السكان. وفي عام 1831 حدث طاعون كبير رافقه فيضان مدمر وحصار ومجاعة فهبط عدد سكان بغداد من 80 ألف نسمة إلى 27 ألف نسمة [1].

وكانت الأوبئة تبيد غالبية السكان وبخاصة في بغداد، بينما كانت البادية ملاذاً آمناً لهم، إلى جانب المجازر التي قام بتنفيذها الأتراك والفرس خلال الصراع بينهما على احتلال العراق. أعقبتها فيضانات وطاعون ومجاعة رهيبة بحيث إن جثث الموتى كدست في سوق وسط بغداد وطمر السوق بالتراب للتخلص من فتك الأوبئة. وما زال السوق موجوداً حتى اليوم في بغداد مقابل سوق الشورجة وموازياً لشارع البنوك ويطلق عليه سوق الجايف، حيث كانت تنبعث منه روائح نتنه لمدة طويلة[2]. وكانت الروابط في المدن العراقية ضعيفة باستثناء الخدمات البرقية المضطربة

(1) لونكريك، أربعة قرون، ص 318، رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص143–144. حنا بطاطو، العراق، ج1، ص،34، وص 73.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج1، ص 269.

والسفن التجارية التي تمخر نهر دجلة في رحلات متقطعة وغير منظمة ومواصلات بدائية. وإذا كانت الموصل ترتبط تجارياً بسورية وتركيا، فإن بغداد والمدن المقدسة ترتبط مع ايران من جهة، ومع البادية الغربية من جهة أخرى. اما البصرة فكانت ترتبط بشكل رئيسي بالبحر وبخاصة الهند.

وكانت السمة العامة للاقتصاد العراقي الضعف والهشاشة، يقوم على الاقتصاد الذاتي أو اقتصاد الكفاف وتسيطر فيه روح محلية ضيقة. وقد عبرت العلاقات الحضرية في المدن عن ظاهرة المحلة أو الحي، حيث كانت الفئات الاجتماعية والطوائف الدينية والأقليات تميل إلى العيش في محلات منفصلة أو مناطق خاصة بها. ففي بغداد عاش الشيعة في محلة الدهانة وصبابيغ الآل والقشل وسوق العطارين والكاظمية. في حين عاش السنة في بقية أحياء الرصافة ولكن على أسس اخرى. ففي الميدان سكن العسكريون الأتراك، وفي الحيدرخانة سكنت العوائل الأرستقراطية. وفي باب الشيخ سكن الحرفيون وبعض العوائل الدينية مثل آل الكيلاني وكذلك في الأعظمية والدوريين. وعاش الكرد في الفضل وعكد الأكراد[1]. كما عاشت غالبية المسيحيين في عقود النصارى وراس القرية، في حين عاش اليهود في محلة تحت التكية وأبو سيفين وسوق حنون والطاطران.

وكقاعدة عامة، كان سكان المحلات يعيشون في عالم خاص بهم، غير أنّ تلك المناطق تكوّن غيتوات مغلقة بوجه الآخرين تماماً، ففي محلة صبابيغ الآل، وقبل فتح شارع الكفاح وشارع الجمهورية، كانت هناك عوائل من طوائف مختلفة شيعية وسنية ومسيحية ويهودية تعيش متجاورة[2].

---

(1) حنا بطاطو، العراق، ج1، ص 37 36. عبد اللطيف الشواف، شخصيات نافذة، لندن، 1993، ص119–121

(2) عبد الطيف الشواف. المصدر السابق نفسه.

كما رافق التراتب الهرمي للثروة في العهد العثماني تراتب ديني. فالمسلمون فوق المسيحيين واليهود والصابئة، وفي التراتب الطائفي السنة فوق الشيعة، وفي التراتب الإثني الكرج (الجورجيون) والترك فوق العرب والكرد والفرس. وهناك تراتب القوة، فالكرج فوق الجميع، الى جانب تراتب المكانة الاجتماعية (الوجاهة). فالباشوات الكرج وكبار الموظفين وقفوا في القمة، يليهم الأشراف وقادة الطرق الصوفية وكبار علماء السنة، ثم الجلبية (وجهاء التجار). وكان الكرج يستمدون قوتهم من احتكارهم لوسائل العنف وامتيازاتهم العسكرية ومناصبهم الإدارية وتحالفهم مع الأشراف ورؤساء الطرق الصوفية. ومن كان يقف في قمة هرم السلطة كان يقف في قمة الثروة والمكانة.

وكان التراتب الهرمي للعشائر العراقية التي تترحل في البوادي يضع أهل الإبل فوق الشاوية، والشاوية فوق الفلاحين، والفلاحين فوق المعدان. وغالباً ما كانوا يبسطون سيطرتهم عليهم وينظرون إلى أصحاب المهن نظرة ازدراء ويرفضون مصاهرتهم وذلك لأن المهنة مشتقة من المهانة.

أما في كردستان فكان البيكات والآغوات المنحدرون من أصول عشائرية يفرضون سيطرتهم على الفلاحين والمزارعين الكرد. وقامت مكانتهم الاجتماعية على امتلاكهم أسباب القوة والثروة وكذلك على النسب والأعراف العشائرية القديمة[1].

وإذا لم يكن العراق حتى مطلع القرن الماضي شعباً موحداً أو جماعة سياسية واحدة، فإن ذلك لا يعود إلى التنوع والتباين الذي تكلمنا عنه، وإنما إلى الظروف الموضوعية التي كان يمر بها العراق وأهمها عدم وجود

---

(1) حنا بطاطو. التحليل الطبقي والمجتمع العراقي، الثقافة الجديدة، العدد 298، 2001، ص 74 75.

دولة مركزية قوية وسوء إدارة البلاد من قبل الحكم العثماني، والهوة الواسعة بين البادية والريف وبين الريف والمدينة والصراعات المستمرة بين الحكومة المركزية والعشائر من جهة، وبين العشائر المتنازعة على الأراضي والمصالح من جهة ثانية، إضافة إلى الفوارق بين فئات الأغنياء وأكثرية الشعب من الفقراء، وكذلك بين الطوائف والمهن والأجناس من جهة ثالثة.

نشأة الطبقة الوسطى

ينبغي النظر الى الولاءات المختلفة في عهد الدولة العثمانية من وجهة نظر سوسيولوجية وذلك لعدم وجود نظام حكم مركزي يحمي الفرد من المخاطر. فالعشيرة والمحلة والحرف والأجناس كانت تشكل تعبيراً جزئياً عن نزعة فطرية للحصول على الحماية من خلال الوحدة والولاء للعشيرة والمحلة والحرفة، وهي حماية لم تكن الحكومة العثمانية تؤمنها بانتظام لضعفها، وياتي بطاطو بمثل واضح من عام 1910 حيث كتب أحد نواب بغداد في البرلمان العثماني يقول: «أسلم للمرء ألف مرة أن يعتمد على العشيرة من أن يعتمد على الحكومة، لأن العشيرة مهما كانت ضعيفة فانها تقف إلى جانب أعضائها وإذا وقع عليه ظلم فإنها تأخذ بثأرها، في حين تتجاهل الحكومة ذلك».

ومع ذلك فقد أخذت الولاءات بالتآكل، خصوصاً في بغداد والبصرة وفي بعض الأقاليم الجنوبية، وكان ذلك نتيجة لتأثير تحولات تراكمية كظهور السفن التجارية النهرية عام 1859، والبرق عام 1861، والفوتوغراف عام 1880 وآلات الطباعة. ونتيجة لفتح المدارس الرسمية عام 1869 وتطور الصحافة وكسر شوكة العشائر في المدن. كما كان لانتشار النقود وفكرة الربح والانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق، وربط العراق بالعالم الرأسمالي، وتحول بعض الشيوخ إلى ملاك أراضي كبار،

ودخول البضائع الانكليزية، وتطور حرف الحياكة وولادة قوة اجتماعية جديدة ولو كانت جنينية هي «الانتليجنسيا»، وظهور الروح القومية التي ارتبطت بالدين. كل ذلك أدى الى تغيير كثير من شروط وظروف الحياة في المناطق الحضرية[1].

كانت الطبقة الوسطى منذ بدء تأسيس الدولة العراقية في طور النشوء والتطور، وكانت تتألف من رجال الأعمال وبعض التجار والحرفيين والمتعلمين، وكان نموها بطيئاً وذلك بسبب المرجعيات التقليدية التي تخضع للسلطة من جهة، ولمرجعيات قبلية ودينية وطائفية وإثنية من جهة أخرى. ولذلك كانت إمكانية تطور الطبقة الوسطى آنذاك صعبة ومعقدة، بسبب خضوع المجتمع العراقي إلى ايديولوجيات عشائرية ودينية وطائفية.

وقد نشأت هذه الطبقة في بداياتها من فئات صغيرة من الضباط والافندية والتجار الذين توافقت مصالحها مع مصلحة الإدارة الانكليزية، والحكومة العراقية فحصلت على مناصب سياسية وإدارية واحتلت مواقع قيادية مهمة، بالرغم من أنها لم تكن مؤهلة للتعامل مع متطلبات الدولة الجديدة، ولا عن تكوين طبقة صناعية يكون لها دورها في تنمية الاقتصاد العراقي. ومما ساعد على ضعفها وعدم تحقيق أهدافها هو استنادها إلى قاعدة اقتصادية حرفية وتجارية هشة وليس لديها تقاليد راسخة للدفاع عن نفسها ومصالحها، ولذلك بقيت تابعة وهامشية وضعيفة.

وبسبب عدم توفّر قاعدة اقتصاديّة تساعد على نمو هذه الطبقة، لم يَكن أمامها سوى الانتساب إلى الجيش. وكانت الغالبية منهم من الطائفة السنية أمثال عبد اللطيف نوري وحبيب الربيعي ونجيب الربيعي وغازي الداغستاني. أما غالبية أفراد الجيش العراقي فكانوا من أبناء الريف ومن الطبقات الفقيرة وبخاصة من الأطراف.

---

(1) بطاطو، العراق، ج1، ص 40-41، لونكريك أربعة قرون، ص 353-357.

وعندما دعي الأمير فيصل الأول مؤسس الدولة العراقية ليكون ملكاً على العراق، كانت مرجعيات الخلاص التي سادت آنذاك تتمثل في انتصار نظرية «الحاكم العادل» المفترض التي قامت على العقل السني، وانتظار الإمام المهدي المنتظر في العقل الشيعي[1].

وبالرغم من أن العراق لم يكن مهيأً لبناء دولة حديثة، ولم يكن فيه أحزاب ايديولوجية منظمة لها برامج سياسية واجتماعية واضحة ولا مؤسسات إدارية قويمة ذات خبرة طويلة، فإن الدولة العراقية قامت بإنجازات مهمة في مقدمتها إنشاء نظام إداري معاصر بمساعدة الإدارة البريطانية لتأمين مصالحها الحيوية، واستخدمت مجموعة من العراقيين الذين خدموا في الدولة العثمانية وكذلك فئات من العسكريين والتجار والأفندية التي كانت تتطلع لبناء دولة حديثة. كما استقطب الملك فيصل الأول مجموعة من الإداريين والحقوقيين والسياسيين لإدارة الدولة. وقد ساعدت شخصية الملك فيصل الأول الكارزمية على نجاح تسويات سياسية من أجل تحقيق الوحدة والتعايش بين مكونات الشعب العراقي المتعدد الأعراق والأديان والقبائل والطوائف ولم تستطع تلك الفئات الناشئة في ظل تأسيس الدولة العراقية الجديدة، بسبب نوعية وعيها وتطلعاتها ومصالحها، تأسيس منظمات مجتمع مدني قادرة على أن تتحول إلى جماعات ضغط ومراقبة ومحاسبة في ظل استئثار القوى التقليدية بالسلطة.

وقد لعبت الرأسمالية العالمية التي تمثلت بالاحتلال الانكليزي للعراق دوراً في إعاقة تطور ونمو طبقة وسطى عراقية وجعلت فعاليتها الاقتصادية والسياسية ضعيفة، بل وعاجزة عن بناؤها على أساس وحدة الوطن وهويته.

---

(1) كامل الجادرجي، المصدر السابق، 10 11.

مذكرة الملك فيصل الاول

ونظراً لعدم نضج الدولة واستكمال مؤسساتها وانقسام المجتمع إلى جماعات قبلية وإثنية وطائفية وعدم طاعتها وتمردها على الحكومة، اشتكى الملك فيصل الأول من قوة العشائر والانقسامات الإثنية والطائفية في مذكرة قدمها الى الحكومة في 15 اذار/ مارس 1932 دعا فيها إلى إقامة روابط ثابتة من المشاعر المشتركة بين العناصر المختلفة، في محاولة لتشكيل «شعب عراقي» من تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة[1].

وضع الملك فيصل في مذكرته افكاره وتصوراته في شؤون البلاد والعوامل والمؤثرات المحيطة بها وكذلك عوامل الهدم والتخريب كالجهل واختلاف العناصر والأديان والمذاهب والميول ووضع خطة يشرح بها مكافحة تلك الأمراض التي تتلخص في ما يلي:

1 – إن العراق من البلدان التي ينقصها أهم عنصرين من عناصر الحياة الاجتماعية وهو الوحدة الفكرية والملية والدينية. فالبلاد مبعثرة القوى مقسمة على بعضها، ويحتاج ساستها إلى الحكمة والتدبير وأن يكونوا أقوياء وغير مندفعين بأغراض شخصية أو طائفية، وإنما يتبعون سياسة العدل والموازنة والقوة.

2 – في العراق أفكار متباينة. فهو منقسم على نفسه إلى شباب متجدد، بما فيهم رجال الحكومة، وإلى متعصبين من السنة والشيعة والأكراد وباقي الأقليات والعشائر. والسواد الأعظم جاهل لا رأي له ومستعد لتقبل أي فكرة من دون مناقشة. والمسؤولون في الحكومة يقولون بوجوب عدم الالتفات إلى آراء وأفكار المتعصبين لأنهم جبلوا على تفكير يرجع

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، صيدا، 195،ص 7–13.

إلى عهود قديمة، طالما أن القانون والنظام والقوة بيد الحكومة. ولكن الملك فيصل رأى أن عدم المبالاة بالرأي، مهما كان حقيراً، خطيئة لا تغتفر، لأن الحكومة لا تمتلك القوة الكافية لتسيير الشعب رغم إرادته، وما دامت الحكومة لا تمتلك مثل هذه القوة، فعليها أن تسير بطريقة تجعل الأمة مرتاحة نوعاً ما، لكي تعطف على حكومتها في النوائب. فالإضراب العام وحركة الشيخ محمود المسلحة وضعف القوات العسكرية جعلت الملك فيصل يضطر الى القول: «بأن الحكومة أضعف من الشعب بكثير». فالحكومة تمتلك 15 ألف بندقية في حين يوجد في البلاد ما يزيد على المائة ألف بندقية. ان هذا النقص في السلاح جعل الملك فيصل يتبصّر ويدقق النظر في إدارة البلاد ويدعو رجال الحكومة إلى التعقل وعدم المغامرة في تسيير أمور البلاد.

3- العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني وتحكم قسماً «كردياً أكثريته جاهلة» وبينهم من له مطامع شخصية، و«أكثرية شيعية جاهلة تنتسب عنصرياً إلى نفس الحكومة». ان الاضطهاد الذي لحقهم من الحكومات التركية الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه، فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين، وجعل هذه الاكثرية، وخاصة رجال الدين وطلاب الوظائف من دون استحقاق يظهرون بأنهم لا يزالون مضطهدين، لكونهم شيعة ويدفعون هذه الأكثرية إلى التخلي عن الحكم.

وبغض النظر عن الأقليات الأخرى التي يجب ألا نهملها، هناك مجموعات كبيرة من العشائر التي تريد التخلص من أي شكل من أشكال الحكم.

ومن أجل أن لا يُتَّهَم الملك بالمبالغة فإنه لا يريد تبرير موقف الأكثرية

الجاهلة من الشيعة، وهو ينقل ما سمعه ألوف المرات: «ان الضرائب على الشيعي والموت على الشيعي، والمناصب للسنة. ما الذي هو للشيعي؟ حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها»!

هناك اختلافات كبرى بين الطوائف وهناك حساسيات مشتركة بينهم. وهناك دسائس آثورية وكلدانية ويزيدية. والتعصب والتفرقة بين هؤلاء الجهلة يوهن قوى الحكومة ويجعلها ضعيفة أمام البسطاء. إضافة إلى العقول البدوية ونفوذ شيوخ العشائر الذي يعكّر صفو البلاد.

فإذا لم تعالج جميع هذه العوامل وتزول الفوارق والتعصب المذهبي والديني، بنزاهة كاملة، يصبح الموقف خطراً. يقول الملك فيصل الأول: «أقول وقلبي ملآن أسى: إنه لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية، خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائما للانقضاض على أي حكومة كانت. فنحن نريد والحالة هذه ان نشكل من هذه الكتل شعبا نهذّبه وندرّبه ونعلّمه... هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي...». وقد وضع الملك فيصل خطة نوجزها بما يلي:

1 - القيام بتقوية الجيش وزيادة عدده باعتباره العمود الفقري للأمة، بحيث يصبح قادراً على إخماد أي عمل مسلح. وبعد إتمام هذه المهمة تقوم الحكومة باعلان الخدمة الوطنية.

2 - رأى بأنه من الجنون القيام بانشاءات عظمى قبل بناء القوة الحامية لها. مؤكدا على إعادة النظر بالاقتصاد العراقي خاصة وأن الزراعة أفلست، وذلك لبعد المملكة عن الأسواق وبذل أقصى الجهود للاستغناء عن المنتوجات الأجنبية. وكذلك مساعدة أبناء الوطن بإنشاء المصانع. وقد سخر الملك فيصل الأول من القيام بتشييد ابنية ضخمة وبمصاريف

باهظة من دون القضاء على الرشوة والاختلاسات. فهو يحب أن يرى معملاً لنسيج القطن بدلا من بناء دار للحكومة ومعملاً للزجاج بدلاً من قصر ملكي.

3 - الاسراع في تسوية مشكلة الأراضي وتوسيع صلاحيات مجالس البلدية وتأسيس مدرسة للموظفين وتثبيت ملاك الدولة والتفريق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

4 - وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد الحكومة من قبل الصحف والأحزاب (المصطنعة) وفرض النظام والطاعة والعدل في أداء الواجبات في الوظائف الحكومية والاهتمام بالمعارف والتعليم.

5 - احترام الطوائف الإسلامية والتقاليد والشعائر الدينية والتعامل معها بميزان واحد، ورأى ضرورة طمأنة الشيعة والقيام بتوحيد أيام الصيام والإفطار وتعمير العتبات المقدسة والتفكير بطريقة لحل مشكلة الأوقاف.

وقد حاول الملك فيصل إشراك الشيعة في الدولة الجديدة وكذلك الأمر بالنسبة للأكراد فرفض الشيعة الدخول في وظائف الدولة والانخراط في الجيش والشرطة، وهو ما ترك فراغاً ملأه السنة العرب وبقايا من الموظفين الأتراك وغيرهم. كما أن انضمام الضباط في الجيش العثماني السابق الذين ينتمون إلى العائلات السنية في بغداد والموصل على وجه الخصوص حرم الشيعة، الذين حملوا السلاح ضد قوات الاحتلال البريطانية في العراق، من المشاركة في السلطة مما سبب تهميشهم، مثلما كانوا مهمشين ومقموعين في العهد العثماني، بالرغم من انهم يكونون الأكثرية من سكان العراق، وهو ما سبب تمييزاً طائفياً ما زال يشكل جوهر القضية العراقية.

إن مذكرة الملك فيصل الأول لم تقدم في الواقع مشروعاً متكاملاً لحل المشاكل العديدة التي كان يجابهها الحكم الوطني الجديد، ولم تعبر في

الوقت ذاته، عن تعاطف كامل مع الشيعة والأكراد، غير أنها كانت محاولة أولية جادة للاعتراف بوجود مشاكل عديدة ومعقدة تواجه الحكومة والشعب، ومن المحتمل، أنه لو بقي الملك فيصل الأول حيًّا لسنوات أخرى، فربما قام بحل عدد من المشاكل التي كان يعاني منها العراق[1].

كما أن بعض التحولات التي حدثت في العراق كربط العراق بالعالمين العربي والاسلامي وانتشار النقود والانتقال الى اقتصاد السوق وكذلك الى فتح المدارس وتطور الصحافة والحرف والصناعات الصغيرة، التي عملت مجتمعة على ولادة قوة اجتماعية جديدة هي طبقة الموظفين والأفندية والمثقفين وظهور الروح القومية التي ارتبطت اساساً بالدين الإسلامي، وأضعفت إلى حد ما قوة الولاء للجماعات المحليّة وساعدت على الاستقرار النسبي، ولكن لا يعني هذا أن الولاءات والانتماءات للعشيرة والطائفة والمدينة والمحلة قد تلاشت، وإنما غلفت بغلاف حضري شفاف سرعان ما كان يكشف عن نفسه عندما تسنح له الفرصة .

بعد مرور عقد من الزمن على وفاة الملك فيصل الاول بدأت الامور تتغير وتتحول نحو الأسوأ من حيث فساد الطبقة الحاكمة وذلك باتخاذ حكومة نوري السعيد إجراءات وتشريعات لا ديمقراطية أفسدت بدورها المؤسسات، التي تم تعطيلها عام 1954. ففي خضم تلك الإجراءات اللاديمقراطية كان يجري إقحام شيوخ العشائر في المعارك السياسية وإفساد القضاء وتعميق الفوارق الطبقية والاستئثار بالسلطة واحتكارها من قبل أعوان نوري السعيد وشيوخ العشائر ومتنفذي المدن، عن طريق كبت الحريات وخنق أصوات المعارضة الوطنية التي بدأت بالتطور والنمو وأخذت تشكل خطراً على السلطة[2].

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص 350.

(2) كامل الجادرجي، مذكرات، مصدر سابق، ص 14 – 17.

نمو الطبقة الوسطى وضمورها

منذ بداية الأربعينات من القرن الماضي على وجه التحديد بدأت حركة فكرية واجتماعية واقتصادية وليدة، أعلنت عن نهضة غيّرت الكثير من القيم والأفكار والعادات وحملت لواءها الطبقة الوسطى النامية التي قادت حركة المجتمع والثقافة والدولة نحو تحديث وبناء مؤسسات المجتمع المدني، رغم بقاء البنى الاجتماعية التقليدية والقيم والتقاليد والعصبيات العشائرية. فالفئات التي كانت تحمل البنى التقليدية القديمة كانت تحمل في ذات الوقت ملامح ومؤشرات من البنى الجديدة أيضاً.

وتشمل الطبقة الوسطى النامية في العراق الشرائح القديمة والحديثة وفئات التجار وأصحاب الملكيات الكبيرة والصغيرة وأصحاب الصناعات والحرف والمهن الحرة وكذلك شريحة موظفي الدولة الكبار وضباط الجيش والشرطة ورجال الأعمال والمقاولين وغيرهم، إلى جانب فئات المثقفين (الانتليجنسيا) والتقنيين من خريجي الجامعات والمهنيين من الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم.

إن الطبقة الوسطى النامية التي نتحدث عنها لم يكن لها آنذاك وعي طبقي متكامل، لأنها لم تكن نتاجاً حقيقياً وتعبيراً عن صراعات وتناقضات طبقية، وذلك لعدم تبلور طبقات اجتماعية متكاملة لها بنيات فكرية تساندها قاعدة اجتماعية واسعة تعبر عن مصالح طبقية واضحة. فالطبقة العمالية ضعيفة ومحدودة بالقطاعات الخدمية غير المنتجة، كما في الموانئ وسكك الحديد وشركات النفط، وكذلك المنخرطين في مؤسسات الدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية والوظائف الحكومية والحرف والصناعات الخفيفة والمهن الحرة والتعليم وغيرها، التي تطورت بصورة خاصة في المدن الكبرى، والتي لم تكن معزولة عن القيم والأعراف الاجتماعية التقليدية والعشائرية والدينية. وهو ما وقف

حجر عثرة أمام نموها واتساعها وتطورها إلى قوة اقتصادية سياسية فاعلة ومرجعية لطبقة وسطى وطنية واسعة لها خصائص طبقية واضحة المعالم.

ومع ذلك، شكلت هذه الفئات من الطبقة الوسطى أعمدة الحياة الحديثة ومحرّكها فحملت أفكار التقدم والتحديث، وهي التي صنعت وروّجت أو وجّهت تلك الأحداث والتحولات الكبرى في مسيرة المجتمع، والتي خرجت من رحمها جميع النخب والانقلابات والحركات الوطنية ومن ضمنها ثورة 14 تموز 1958.

وبحلول الخمسينات من القرن الماضي أصبحت معايير الملكية أقوى من معايير المكانة الاجتماعية التقليدية في تحديد الموقع الاجتماعي لهذه الفئات، حيث أخذت طبقة ملاك الأراضي الكبار توحد صفوفها وتدرك مصالحها المشتركة في القضايا الحاسمة التي تخص الطبقات الأخرى وتدافع عن النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والدخول في حزب الاتحاد الدستوري للسيطرة في الأخير على البرلمان. وفي الوقت الذي شكل ملاك الأراضي الكبار في البداية «طبقة بذاتها» تحولوا في الخمسينيات «الى طبقة لذاتها»، على حد تعبير حنا بطاطو، بعد أن أصبحت طبقة واعية لنفسها سياسيا وتميز نفسها عن الطبقات الأخرى، التي أخذت بالتمرد، وبخاصة الشيوعيين والضباط الأحرار، الذين أخذوا يعانون من عواقب ارتباط العراق بالسوق العالمية، وانهيار الاقتصاد الوطني القائم على الزراعة التقليدية وعلى الحرف والصناعات الخفيفة[1]. وفي المقابل ظهرت طبقة متوسطة أخذت تنمو وتنشط مع تزايد عدد سكان المدن وارتفاع مستوى المعيشة وتحلل الولاءات العشائرية والمحلية نسبياً وانتشار التعليم وتطور العمل والصحافة والمواصلات، التي ساعدت

(1) حنا بطاطو، التحليل الطبقي والمجتمع العراقي، مجلة الثقافة، ترجمة غانم حمدون، عن كتاب «المجتمع العربي»، الجامعة الأميركية في القاهرة، 1977، ص 77.

على تطور الروح الوطنية والقومية واخذت تلعب دوراً مهماً في إثارة الوعي الاجتماعي والسياسي وقادت في الأخير الى ثورة 14 تموز / يوليو / 1958التي لم تستكمل جميع شروطها، وهو ما يفسر أزمة المجتمع والطبقات الاجتماعية والدولة التي ما زالت تعيد إنتاج أزمتها وتأزمها.

لقد حدث التغير الأساسي في وضع الطبقات الاجتماعية في العراق بعد تمركز الملكية ووضعها في إطار قانوني يثبت الملكية من خلال قوانين الأراضي التي صدرت منذ عام 1932، وهو ما أدى إلى تماسك سلطة الدولة ومركزيتها.

وفي بداية الخمسينات وجد اليساريون والقوميون والضباط الأحرار أنفسهم وبمختلف شرائحهم أمام جهاز عسكري قمعي وإدارة بيروقراطية، مما جعلهم يشكلون التعبير الأول عن الطبقة الوسطى في العراق على اعتبار أنه لم يكن للعمال أهمية حقيقية الا في صفوف الشيوعيين، وفقط في بعض المناطق أو في لحظات معينة في الماضي[1].

ويلاحظ الباحث الاجتماعي إلى أن الارتفاع الملحوظ في الوزن العددي للطبقة الوسطى حدث بتأثير ثورة 14 تموز 1958، وذلك بسبب نمو المدن وتعدد الوظائف المستجدة وبروز عناصر جديدة تنتمي إلى الطبقة الوسطى من بينها ضباط الجيش والموظفون وأصحاب المهن والحرف وملاك الأراضي الصغار وغيرهم، إضافة إلى تدفق عائدات نفط ضخمة وتغلغل الطبقة الوسطى في الدولة بدرجة كبيرة، وارتفاع مداخيل عمال المدن في القطاعات العامة والخاصة. كما استفاد التجار وأصحاب المهن والحرف من التسهيلات الكبيرة التي وفّرتها لهم الدولة ومن القروض المصرفية وانخفاض الإيجارات. وقد تحسنت حالة العسكريين

(1) حنا بطاطو، العراق، الجزء الأول، ص 13.

نتيجة لارتفاع رواتبهم والعلاوات التي يحصلون عليها. ومع هذا التطور الملحوظ بقي ميل الطبقة الوسطى نحو إنماء مشاعر طبقية مشتركة ضعيفاً، ولم يحصل الانخراط في عمل مشترك بسبب غلبة الانتماءات والولاءات وانماط التفكير القديمة.

لقد ساعدت القفزة النفطية في عقد السبعينات على ارتفاع مداخيل الأفراد ارتفاعاً واضحاً، وظهر في تحسّن مستوى المعيشة وارتفاع متوسط الإنفاق السنوي للأسرة العراقية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، ظهر ذلك في شراء السيارات وامتلاك المساكن وشراء اللوازم البيتية والسفر الى الخارج. ولذلك اعتبر العديد من الباحثين بأن الطبقة الوسطى كانت قد تنامت تنامياً كبيراً خلال ذلك العقد، بالرغم من الممارسات القمعية المتزايدة التي مارسها النظام.

والحال أن انعدام التماسك بين عناصر هذه الطبقة، بسبب بقاء معظم العراقيين خارج دائرة الفعل السياسي، عمل على انقسامها إلى فئات وشرائح صغيرة متصارعة لا تعي مصالحها الوطنية العليا ولا دورها المرحلي، مما جرها إلى تكتلات وأحزاب سياسية ذات مصالح ضيقة، قومية ويسارية وإسلامية وذات ولاءات غير مدينية، ودفعها إلى الاعتماد على المؤسسة العسكرية التي من الممكن أن تصل بواسطتها إلى السلطة بأسرع الطرق واقربها. وهو ما قوى ميل المؤسسة العسكرية إلى إضعاف الروح الديمقراطية وتقوية الروح الانقلابية وأتاح لعدد قليل من الأفراد، عن طريق توحيد شرائح دنيا من الطبقة المتوسطة النامية والمرتبطة بوشائج وقيم وعصبيات عشائرية ومحلية، وتنظيمها في ايديولوجية حزب البعث، الإمساك بالسلطة السياسية والاقتصادية بقوة، خصوصاً بعد عام 1963 وعلى الرغم من ضيق القاعدة الشعبية التي تستند إليها.

ومن الملاحظ أن العوائل التي استفادت من نظام البعث من الطبقة

الوسطى، هي من العوائل العربية القاطنة في مدن الأطراف الشمالية الغربية من البلاد، أو النازحة منها إلى بغداد، وهؤلاء أصبحوا بعد عام 1963 صنّاع القرار والممسكين بالمسؤولية في الحزب والسلطة[1]، وهو ما ساعد على انهيار الطبقات الاجتماعية بالتدريج، من خلال استحواذ عائلة صدام حسين وأفراد عشيرته والمقربين إليه من أبناء منطقته على المفاصل الرئيسية للنظام الاقتصادي في الدولة وفي القطاع الخاص، وجعل جميع الطاقات الاقتصادية والتجارية والإعلامية وحتى الخدمية تعمل في خدمتهم. وساعد السلطة الحاكمة على الهيمنة اقتصادياً على قدر كبير من أدوارها التسلطية والقمعية وفي جميع مؤسسات الدولة والمجتمع[2].

إن صعود المؤسسة العسكرية إلى الحكم بقيادة حزب البعث وسيطرتها على أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني واعتمادها على النظام القرابي- الجهوي ساعد على تمركز السلطة بيدها ومن ثم تحطيم الدولة البرلمانية التي حاول الحكم الملكي توطيدها، وبصورة خاصة بعد ارتفاع واردات النفط واندماج السلطة الاقتصادية بالدولة التي تحولت الى «دولة ريعية» وأحدثت قطيعة مع المجتمع، وتحوّل الدولة الى اكبر رب عمل بعد سيطرتها على النفط والزراعة والصناعة والتجارة والنقل، وإلى جهاز قمعي للضبط والسيطرة.

وبعد أن ضربت طبقة ملاك الأراضي تحولت إلى إضعاف الطبقات الاجتماعية الأخرى، وبخاصة الطبقة الوسطى التي وجهت إليها ضربة قوية بتأميمات عبد السلام عارف. التي عملت بدورها على تغيير

(1) حنا بطاطو، العراق، الجزء الاول، ص 83.

(2) ماهر الشريف، حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية- عودة إلى أبرز القضايا والتساؤلات، الثقافة الجديدة، العدد 298،ص 26؛ بطاطو، العراق،ج1، ص 83.

المكونات الإثنية والدينية والطائفية للطبقة الوسطى والتحكم في توزيع المقاولات والمشاريع الحكومية والقروض والاستيرادات وفتح المجال لصعود فئات هامشية عبر قنوات المصاهرة والحزبية والمحسوبية والمنسوبية وغيرها. وهذه شكلت «طبقة» جديدة داخل «الطبقة» الحاكمة العالية، مقابل نمو طبقة من جيوش الموظفين في أجهزة الدولة والجيش والشرطة والأمن والمرتزقة المرتبطين بها، تعتمد بالدرجة الأولى على الرواتب الشهرية والعلاوات والإكراميات الرئاسية، التي تواكبت مع تدمير البنية التحتية التي رافقت حرب الخليج والحصار الاقتصادي الذي كانت له نتائج وخيمة في مقدمتها التضخم النقدي وتقويض القوة الشرائية وتفكيك النسيج الاجتماعي والعائلي والأخلاقي، الذي حلّ بقايا أشكال التلاحم المديني وأضعف بقايا عناصر الطبقة الوسطى وقوّض مؤسسات المجتمع المدني، التي كان من المفروض أن تقوم بدور ريادي في قيادة سفينة العراق وهي تمخر عبر أمواج متلاطمة.

الفصل الثالث

البحث عن الهوية

«إن ما يميزنا هو أيضاً ما يوحدنا»

(أوكتافيو باث)

العراق أمة تبحث عن دولة ودولة تبحث عن هوية!

لقد كان تشكيل الدولة العراقية في العام 1921 نتاجاً مشوهاً لنمط الهيمنة الكولونيالية الذي كان استجابة للوضع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد آنذاك، حيث كوّنت جماعات تحالف تقليدي من شيوخ القبائل العربية والكردية وكبار الضباط السابقين في الجيش العثماني والأشراف وتجار المدن والوجهاء والأفندية، الذين شكلوا نخبة سياسية، غير منسجمة في الواقع، حاولت تشكيل هوية وطنية للقيام ببناء العراق وتحديثه واستعادة موقعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وإضعاف الانقسامات القبلية والإثنية والطائفية. ولذلك عانى العراقيون من ضعف الدولة بالمفهوم الحديث ومن الأيدولوجيات السياسية المتصارعة إلى جانب التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي خلفته القرون المظلمة.

حتى بداية القرن العشرين لم يكن العراق موحداً في «دولة» عراقية لها وحدة سياسية نظراً لتعدد وتنوع واختلاف مكوّناته، ولم يدفعهم وعيهم الاجتماعي والسياسي الى تشكيل أمة تستقطب مشاعرهم وانتماءاتهم وولاءاتهم وتوحيدهم في هوية وطنية واحدة. وهو ما أدى إلى نمو روح محلية قوية في المدن وروح عشائرية قوية في الريف، ليحافظ كل من الحاكم والمحكوم على وضعه الاجتماعي وحماية نفسه. وكقاعدة عامة، كان سكان المحلة في المدن يعيشون في عالم خاص بهم، فلم يكن عندهم وعي وفهم حقيقيين لمفهوم الوطن والدولة والهوية. وأوضح مثال على قوة عقلية المحلة واستمرار روح العصبية القبلية فيها، هو إعلان «دستور» محلة «البراق» في النجف واستقلالها عن الحكم التركي عام 1915، الذي يمثل حالة تاريخية في منتهى الدلالة على حالة التعدد والتنوع والتجزؤ والتخلف الحضاري الذي كانت تعيشه الجماعات المحلية، كما يعكس التكوين المجتمعي الواقعي للمدينة العراقية والعربية آنذاك.

كما لم يكن العراق مجتمعاً متكاملاً وذلك لوجود إثنيات وأديان وطوائف ولغات متعددة كالعرب، الذين يكوّنون أكثرية السكان ويتشكلون من عدد من الطوائف المتمايزة والمنغلقة على نفسها نسبياً، بسبب السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية ودعمها مذهباً من دون آخر، بالرغم من تمتعهم بسمات قومية ودينية مشتركة، والأكراد والتركمان والآشوريين والأرمن والكلدان والصابئة واليهود وغيرهم[1].

الأمة، الدولة والمواطنة

لقد عانى العراق ولا يزال من ضعف الدولة بالمفهوم الحديث، ومن

(1) حنا بطاطو، العراق، الجزء الاول، ص 3. محمد جابرالانصاري، تكوين العرب السياسي، بيروت، 1994، ص 106. غسان العطية، نشأة الدولة، لندن، 1988، ص 35 وما بعدها.

الايديولوجيات السياسية المتصارعة، إلى جانب التخلف الاجتماعي والاقتصادي والصحي والسياسي الذي خلفته القرون المظلمة. وأضعف عملية بناء الأمة وتشكيل الدولة الذي يعتمد على نوع من التعاقد الاجتماعي المحكوم بقواعد دستورية وقانونية وفصل بين السلطات، يساوي بين المواطنين ويخضع لرقابة مؤسسات المجتمع المدني التي تكوّن عوامل مراقبة وضغط ومحاسبة، وتوحّد مكوّنات المجتمع في دولة مسؤولة أمام الشعب، وبذلك تستطيع، نسبياً، تأمين شكل من أشكال «الديمقراطية»، التي بدورها تؤمن تربة صالحة لتطور روح المواطنة الرشيدة.

والواقع أن العراقيين لم يسبق أن جربوا تأسيس دولة حديثة منذ سقوط بغداد على يد المغول واحتلال الدولة العثمانية للعراق، حيث لم تكن هناك سلطة مركزية قوية تتعدى حدود الحكومة المركزية. وخلال أكثر من ستة قرون لم يعرف العراقيون معنى دولة حديثة، كما ظهرت في أوروبا في العصر الحديث. أي دولة تقوم على صهر مكوّنات المجتمع عبر مؤسسات المجتمع المدني وحق التعبير الحر عن الذات واحترام الآخر المختلف، وفي الوقت ذاته، خلق آلية التفاعل بين الدولة وأفراد المجتمع المدني، وهذا ما لايحصل بين ليلة وضحاها، وإنما يحتاج إلى عقود طويلة تتطور خلالها الثقافة والمعرفة والعلوم والتكنولوجيا وكذلك مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

إن عدم اكتمال عمليات بناء الأمة وتشكيل الدولة في العراق الحديث يعود إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مثلما يعود إلى عدم تطور مفهوم المواطنة والدولة بمفهومها الحديث وتشكيل الهوية الوطنية الجامعة لكل المكونات الاجتماعية وكذلك إلى عدم اتفاق العراقيين على نموذج عام للمجتمع السياسي المنشود، حيث كان هناك أكثر من نموذج، تتصارع باستمرار من أجل الهيمنة: «النموذج

العراقوي» والاخر «القومي العروبي» من جهة[1]، والنموذج الحضري والآخر العشائري من جهة أخرى، إلى جانب صراع الحكومة مع العشائر والعشائر بعضها مع البعض الآخر.

ومعنى ذلك عدم وجود معايير واضحة لتعريف «الأمة» وتشكيلها، كالمعيار الاجتماعي والثقافي والجغرافي والاقتصادي وغيرها. وكان على الدولة الحديثة التكوين أن تقوم ببناء مشروع ثقافي شامل لهذه الأمة وتحفيز الذاكرة الوطنية التي تعيش مرحلة ما قبل الدولة الحديثة لتشكيل «أمة ثقافية مطابقة للأمة السياسية»، ولذلك بقيت الهوية الوطنية محل صراع بين هذه النماذج المتعارضة، الذي انتقل بدوره إلى المكونات الاجتماعية والدينية والسياسية الذي استمر منذ تأسيس الدولة العراقية ولا يزال حتى اليوم.

وقد أشار الملك فيصل الأول، في مذكرة قدمها إلى الحكومة عام 1932، إلى مثل تلك الصراعات، وبخاصة مع العشائر العراقية، كمؤسسة قبلية، استطاعت ان تلعب دوراً سياسياً مهماً، كما ظهر في حركات العصيان العشائرية ضد سلطة الاحتلال البريطاني وضد الحكم الوطني وكذلك في حركة الجهاد وثورة العشرين واستقلال الأحياء الأربعة في النجف عام 1915 على أساس عشائري وانتفاضات عشائر الفرات الأوسط والنزاعات المسلحة بين العزة والجبور وغيرهما، التي استمرت حتى نهاية الأربعينات من القرن الماضي.

كما كشف سقوط النظام السابق بوضوح تام عن انقسام حاد في الهوية إلى اثنيات وأديان وقبائل وطوائف، وهو دليل على فشل مشروع بناء الدولة – الأمة في أن يكون مصدراً لتوحيد الهوية الوطنية، كما يعني أن جميع

(1) Eric Davis, Memories of State,Politics, History, and collective Identity in Modern Iraq,Berkley,Los Angeles, London,2005,P1,P17ff

محاولات الدولة في بناء هوية وطنية من الممكن أن يحتضنها المجتمع كانت قد باءت بالفشل أيضاً، لأن المجتمع كان يؤمن بهوية ثقافية إسلامية وقومية، وبمعنى آخر كان يؤمن بهوية توجد خارج إطار الدولة، وهو ما أحدث انفصاماً حاداً بين الهوية السياسية والهوية الثقافية الوطنية.

والحقيقة، أن الوعي الديني والاجتماعي السياسي لم يدفعهم الى توحيد أنفسهم في دولة وتشكيل وحدة سياسية تستقطب مشاعرهم وانتماءاتهم وولاءاتهم وتوحدهم في هوية وطنية واحدة، مما أدى إلى نمو روح محلية وطائفية في المدن وعصبيات عشائرية في الريف، لكي يحافظ كل من الحاكم والمحكوم على أوضاعه وحماية نفسه. وهي تعكس حالة التخلف والركود الحضاري التي كانت تعيشها أكثر المجتمعات العربية وكذلك عدم وجود مجتمعات طبيعية ومتماسكة يمكن تشخيصها بكونها «مجتمعات متكاملة. حيث كان الأفراد ينقسمون في فترة الحكم العثماني الاستبدادي إلى رعايا وليس مواطنين وإلى أفراد ينتسبون الى قبائل وطوائف ومناطق وينقسمون بدورهم الى بدو وريفيين وحضر. ولم تكن هناك دولة أو دول مركزية بالمعنى الحديث للكلمة. كما لم يكن الدين أو العروبة مقررين لتوحيدهم في هوية وطنية واحدة. وكقاعدة عامة، كان سكان المحلة في المدن يعيشون في عالم خاص بهم، فلم يكن عندهم وعي وفهم حقيقي لمفهوم الوطن والدولة والهوية. وعندما حاول سكان المدن توليد السلطة وتأسيس دولة حديثة، انكشف ضعفهم وبانت هشاشة مقوماتهم الحضرية وتسربت العصبيات الإثنية والقبلية والطائفية والجهوية إلى قمة السلطة وبدأت المنازعات العشائرية والانقلابات العسكرية. وهو ما يفسر والى حد بعيد إشكالية «الدولة» وعدم نضجها وتخلفها وضعفها، بحيث بقيت «العصبية القبلية» كنقيض للدولة الحديثة واستمرت كبنية

مؤسسية سلبية وملتبسة[1]. كما استمر دور العشيرة والعائلة والطائفة في الحياة السياسية والاقتصادية كضمانة لها في توفير الأمن والحماية للفرد والجماعة بدل الدولة، التي لم تستكمل شروط قيامها. وقد عانت الدولة العراقية الحديثة من ذلك كثيراً.

إن ثمانية عقود من تاريخ الدولة العراقية الحديثة لم تكن كافية لبناء «أمة عراقية» ذات ذاكرة تمتد عميقًا في التاريخ، لأن الدولة المنتجة لها لم تكن موحدة في هوية وطنية واحدة لها مقومات مادية ومعنوية واضحة، مما جعل كل هوية من الهويات الفرعية معنية قبل كل شيء بضمان حقوقها السياسية وتأمين مصالحها الاقتصادية والثقافية، وبالتالي أقوى من الهوية العراقية الجامعة. فكانت الدولة الوليدة ضعيفة، ولم تستطع، رغم بعض المحاولات القليلة، أن تبسط سلطتها وتقوم بتوزيع الحقوق والواجبات وفق مبدأ المساواة بين المواطنين. ولذلك كان هناك تمايز وتمييز سياسي واقتصادي وثقافي ظهر بوضوح سافر خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

الواقع، أن مفهوم الدولة بمعناه الحديث هو من أكثر المفاهيم غموضاً والتباساً في الوعي الجمعي العربي ويعود ذلك إلى ضعف الدولة وعدم احترامها والهيبة منها وكذلك الى قصر عمرها، إضافة إلى عوامل سوسيو- ثقافية ترتبط تاريخياً بالتكوينات الاجتماعية- السياسية وبخاصة مؤسسة القبيلة والنظام الأبوي - البطريركي ومضمون السلطة الاستبدادي الشمولي وإعادة إنتاجه في تشكيل الوعي بها، حيث إن التاريخ العربي- الإسلامي هو تاريخ صراع مستمر بين الدولة المركزية من جهة، والقبيلة والطائفة والجماعات المحلية وعصبياتها من جهة أخرى. كما يعود ذلك إلى ضمور الطبقة الوسطى التي كان من الممكن أن تحمل على أكتافها مهمات قيام

(1) محمد جابر الانصاري، مصدر سابق، ص 83

الدولة الوطنية الحديثة واستبداد الدولة وقمعها واستقلالها الشكلي.

أما المواطنة فهو مفهوم ذو دلالات إنسانية وأخلاقية وسياسية مستمد من كلمة وطن بكل ما تحمله الكلمة من معاني الارتباط بالأرض والشعب والمشاركة في السلطة. وقد اقترن مفهوم الوطن بالمساواة السياسية، أي بالمساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون التي هي شرط ضروري للمساواة الاجتماعية. وبهذا المعنى تعني المواطنة منظومة من القيم ومشاعر الولاء والانتماء التي تكرس معنى المساواة بين المواطنين وتحترم التعددية والتنوع وتلغي الفوارق الإثنية والطبقية والجنسية والدينية بين البشر. وبهذا، فالمواطنة ليست شعاراً محلياً أو داخلياً أو خاصاً بمجتمع ما، وإنما هي إطار فلسفي عام وشامل لكل الامم والشعوب، ولا يرتبط بالمعنى القانوني للجنسية فحسب، وانما يتجاوزه إلى معنى أوسع وأشمل هو الولاء الأقوى والانتماء الأشمل إلى الأرض- الوطن.

وتقوم المواطنة على أركان رئيسية هي البقعة الجغرافية المحددة والتاريخ والوعي الاجتماعي المشترك، ونسيج العلاقات المجتمعية المترابطة عبر حقبة زمنية، وكذلك الدولة التي تنظم شؤون المواطنين. والأهم من كل ذلك هو المواطن، الذي هو مصدر السلطات، لأنه هو الذي يمنحها الشرعية والمصداقية. ولذلك يجب أن يتمتع المواطنون بجميع الحقوق وبالتساوي، وكذلك بالحرية، حرية الفكر والعقيدة وإبداء الرأي واحترام الرأي الآخر.

وإذا كانت غالبية المجتمعات الحديثة هي مجتمعات أبوية، فإن المجتمعات العربية هي أكثر أبوية من غيرها[1]،لأنها من أكثر المجتمعات في العالم تأثرا بالقيم والتقاليد والعصبيات البدوية، بمحاسنها ومساوئها،

(1) ابراهيم الحيدري، النظام الابوي، ص 38 وما بعدها.

وتأثيراً في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1]. ولذلك فالعرب لم يعرفوا مفهوماً مؤسسياً ثابتاً للدولة ولا دولة مركزية خراجية قوية، وإنما عرفوا «الملك» بالمعنى الخلدوني للكلمة. فقد ذكر ابن خلدون: «إن من عوائد العرب الخروج عن ربقة الحكم وعدم الانقياد للسياسة»، أي عن بناء الدولة وإدارتها، كتنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي يرتفع على العلاقات العشائرية والعصبيات القبلية[2]. إذ ليس كل مجتمع سياسي منظَّم يكون دولة، فثمة أشكال متعددة للسلطة التي ليس لها علاقة بمفهوم الدولة الحديثة، التي تقوم على مفهوم «التعاقد الاجتماعي» الذي يحكم بقواعد دستورية مع بناء مؤسسات مدنية وفصل بين السلطات وتأمين نظام تعددي ديمقراطي يقوم على مسؤولية الحكومة أمام الشعب(البرلمان). وعلى مدى التاريخ فإن الأمة الإسلامية هي مركز الثقل في تشكيل الوعي الجمعي عند العرب والمسلمين وليس الدولة. وهو ما جعل الوعي السياسي يتردد بين الولاء للعصبية القبلية أو المحلية أو الطائفية وبين الولاء للعصبية الدينية التي تعوض عن الولاء القبلي والمحلي والطائفي، أي التماهي بها. وبهذا يصبح الولاء للعصبية هو البديل عن سلطة مركزية قوية قادرة على حماية الفرد. وما يوضح ذلك هو أن الدولة في المجتمعين العربي والإسلامي لم تكن محور العلاقات الاجتماعية، وإنما هي مجرد وسيط خارجي لتحقيق المصالح. وفي حالة تحطيم هذا الوسيط تفقد الجماعة واسطة عقدها ومركز توازنها كجماعة سياسية[3].

وإلى جانب التخلف والركود وضعف الدولة كانت هناك هوة واسعة تفصل بين الريف والمدينة وبينهما وبين البادية ولا تربط بينهما سوى

(1) علي الوردي، دراسة، ص 16-15.
(2) ابن خلدون، المقدمة، بدون تاريخ، ص 151.
(3) برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة، بيروت 1990، ص 136

المصالح الاقتصادية. وفي حين خضع الحضر بصورة عامة إلى الشريعة الإسلامية، كان الريفيون يخضعون عموماً للقيم والأعراف والعصبيات القبلية المصبوغة بصبغة دينية، وخضعت فئة «الأفندية» في المدن إلى تأثير الثقافة التركية.

وبالرغم من أن الأكثرية في الدول العربية هم مسلمون، إلا أن الإسلام لم يكن عامل قوة ودمج وتوحيد، وخاصة بين الشيعة والسنة، والعرب والأكراد، وغيرهم، مع انعدام أي صراع طائفي حاد بينهم، لأن «الطائفية» تخضع لقوانين خاصة بها ذات بعد سياسي وليس دينياً أو عنصرياً، فإن النشاط السياسي والاقتصادي للسنة لا يتناسب مع حجمهم السكاني الذي هو إرث يمتد إلى سياسة الدولة العثمانية. ومن الممكن القول بأن سكان المدن كانوا أكثر وعياً بإسلامهم من سكان الريف، بالرغم من تأثير المرجعيات الدينية الذي كان تأثيره طقوسياً أكثر منه التزاماً بالشعائر الاسلامية. ومن جهة أخرى لم يكن الوعي القومي ناضجاً ولم تشغل «القومية» مركز استقطاب لمشاعرهم العربية ولا الأفكار الليبرالية أو الاشتراكية[1].

تاريخيا لم يكوِّن العراق بحدوده الحديثة وحدة سياسية منفصلة ومستقلة نسبياً إلا في النصف الأول من القرن العشرين. فمنذ عام 1534 ضم سليمان القانوني العراق الى الدولة العثمانية واستمر احتلالها للعراق حتى سقوط الامبراطورية العثمانية وسقوط بغداد على أيدي قوات الاحتلال البريطاني. وكانت بغداد والبصرة والموصل ولايات (أيالات) ويتبع مركز كل ولاية سنجق وقضاء وناحية يديرها مجلس إدارة يرأسه رئيس الوحدة الإدارية الذي يعيَّن في اسطنبول. إن التقسيم الذي

(1) حنا بطاطو، العراق، الجزء الاول، ص 32.

استمر حتى القرن التاسع عشر للعراق إلى ثلاث ولايات إنما يؤكد نمط الحياة المختلف للأقاليم الرئيسية للبلاد. وكان من المألوف تشخيص الأفراد بحسب أقاليمهم وليس بحسب وطنهم الأكبر. فهذا بغدادي وهذا بصراوي وهذا موصلي بدلاً من عراقي. ولهذا لم يكن لمفهوم «الوطن» معنى محدد. وقد بدأ استعمال المصطلح مع مطلع القرن العشرين[1]. وهذا يدل على عدم وجود مجتمع متماسك، قبل هذا التاريخ، يمكن تشخيصه بكونه «أمة/ دولة» وطنية إقليمية تستطيع حل مشكلة الهوية، حيث كان السكان ينقسمون في هذه الولايات إلى رعايا عثمانيين، أو الى جماعات ينتسبون إلى قبائل وطوائف ومناطق وينقسمون بدورهم إلى بدو وريفيين وحضر. ولم تكن هناك دولة مركزية بالمعنى الحديث للكلمة ولا هوية وطنية واحدة. كما لم يكن الدين أو العروبة مقررين لتوحيدهم في هوية واحدة. وإذا كان هناك تناسق ظاهري بين مكونات الشعب العراقي، في الدم والدين واللغة ووحدة المجتمع، فهناك اختلافات عديدة مفعمة بالأهمية. فمنذ سقوط بغداد على يد هولاكو وزوال الخلافة لا نجد تناسقاً في الجنس، رغم الادعاء بالأصل الواحد الذي لا أساس له في التاريخ، ما عدا بعض القبائل والعوائل العربية التي حافظت على تقاليدها وأعرافها في الزواج على الطريقة العربية-الإسلامية، فهي وحدها تستطيع أن تفاخر بهذا النقاء العنصري. فالعراق في هذا العصر لم يكن إلا وارث شعوب وأجناس وقبائل عديدة[2].

وكانت النخب السياسية التي قادت العراق آنذاك تعود الى أصول إثنية متعددة، في مقدمتهم عوائل تركية وعثمانية توطنت بغداد في منطقة الوزيرية. وعوائل من أصول كردية وأخرى تركمانية وآرامية وفارسية

(1) غسان العطية، العراق- نشأة الدولة، لندن 1988، ص 33.

(2) لونكريك، أربعة قرون، ص 20-21.

وقوقازية وجركسية وأفغانية وداغستانية وهندية وغيرها استوطنت وتعرّبت وأصبحت عربية. ومن الأمثلة على ذلك ساطع الحصري الذي يتحدر من أصول تركية، وسامي شوكت من أصول قوقازية، ورشيد عالي الكيلاني من أصول كيلانية وغيرهم[1].

وكانت المنطقة الغربية المحاذية للبادية، منطقة سكن وترحال العشائر العربية، معزولة نسبياً عن تأثير هذا التعدد والتنوع وحافظت على روحها البدوية وأسلوب حياتها الاقتصادية بدوية كانت أم نصف بدوية، ولذلك بقيت محافظة على قيمها وعاداتها البدوية وعصبياتها العشائرية أكثر من غيرها.

وبالرغم من فشل حركة الجهاد وثورة العشرين سياسياً، فقد مثلتا طليعة الحركات الوطنية وبداية لتشكيل وعي وطني/ ديني وحّد العراقيين أمام خطر الاحتلال الانكليزي وهيأ بعض المستلزمات الضرورية لبناء مجتمع جديد وحكم وطني بدأت معالمه بالتطور التدريجي بدءاً بتأسيس أول الأحزاب والجمعيات الوطنية. فقد تشكل أول حزب سياسي في العراق بعد الحرب العالمية الأولى هو جمعية النهضة الاسلامية في النجف عام 1918، ثم تلاه الحزب الوطني الذي أسسه جعفر أبو التمن في بغداد عام 1922. وقبل هذا التاريخ كان قد تشكل في بغداد فرع لجمعية تركيا الفتاة عام 1908.

لقد ظهر مفهوم الوطنية لأول مرة في العصر الحديث في العراق خلال ثورة العشرين وفي المدن الكبيرة، وبخاصة في بغداد، وعلى يد تجار المدن والوجهاء وعلى رأسهم جعفر ابو التمن، مؤسس الحزب الوطني. وكانت المدن قد اضطلعت بدور مهم في تطوير الوعي الاجتماعي

(1) سيار الجميل البنية الثقافية العراقية ـ دراسة في الاجيال الراحلة، محاضرة في قاعة ماجد في ابو ظبي. إيلاف في 15/ 2/ 2007.

والثقافي والسياسي وفي تحريك الانتفاضات ضد سلطة الاحتلال الانكليزي. وقد ظهر تضامن أهل مدينة بغداد خلال الاحتفالات بعاشوراء في توحيد صفوفهم ونبذ الخلافات الطائفية بين السنة والشيعة حيث قادوا أول تظاهرة دينية – سياسية أطلق عليها «المولد التعزية» التي كانت إيذاناً بولادة الروح الوطنية وأقاموا احتفالات دينية تجمع بين المولد النبوي على الطريقة السنية ومجلس عزاء على الطريقة الشيعية في مساجد الشيعة والسنة في بغداد والكاظمية والأعظمية وغيرها على التعاقب[1].

وبالرغم من تعاقب الحكومات التي جاءت الى السلطة في العهد الملكي عن طريق التناوب الديمقراطي الشكلي أو عن طريق الانقلابات العسكرية في العهد الجمهوري، فقد تطورت روابط من المشاعر الوطنية المشتركة بين طبقات وفئات المجتمع العراقي، بالرغم مما انتابها من ضعف ووهن حال دون الاستمرار في النمو وبناء وحدة وطنية متينة.

وعموماً يمكننا القول بأن العراقيين حافظوا نسبياً على ثوابتهم الوطنية والقومية وبخاصة ما ارتبط بقيم المسؤولية المشتركة وروح التضامن والتكافل الاجتماعي، حيث شارك العراقيون في مؤسسات الدولة الجديدة وفي العملية السياسية عن طريق الانتخابات والبرلمان والوزارات والمؤسسات الاقتصادية والقانونية والثقافية، بالرغم من عدم مشاركة الغالبية من الشيعة في المجال السياسي.

غير أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت انتكاسة حضارية عميقة الأثر والتأثير على المجتمع العراقي وبخاصة منذ استيلاء صدام حسين على السلطة وفرضه نظاماً دكتاتورياً أبوياً واستبدادياً قاد إلى أتون حروب وكوارث وحصار ومآسٍ خطيرة تركت بصماتها على الحياة الاجتماعية

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، سوسيولوجيا الخطاب الشيعي، دار الساقي، بيروت 1999،ص 377 وما بعدها.

والاقتصادية والسياسية والنفسية وكذلك على مستقبل العراق، كان من نتائجها انهيار البنية التحتية وتمزق النسيج الاجتماعي والعائلي والاخلاقي، بحيث أصبح العراق منقسماً على ذاته ومنشطراً إلى هويات فرعية متعددة، ما لعب دوراً كبيراً في تغيير الثوابت الوطنية للشخصية العراقية وتشويه سماتها الأصيلة.

إن ما مر على العراق من محن ومآسٍ كانت نتيجة من نتائج الحكم الاستبدادي الفردي وإشكالية الدولة التي لم تكتمل ولم تنضج، وكذلك ضعف روح المواطنة وانقسام الهوية والتباس الوعي الاجتماعي.

الحقيقة أن العراق ليس بلداً فقيراً ومتخلفاً، بل له من الامكانات المادية والمعنوية وطاقات بشرية وتاريخ حضاري عريق وتجربة جديدة بتشكيل نظام برلماني وبدايات تأسس مجتمع مدني، يمكن أن يؤسس لمجتمع حديث متقدم اجتماعياً واقتصادياً، وكذلك نظام سياسي تعددي يكون بؤرة تقدم وازدهار لو اعتمد على نفسه في تطوير إمكاناته وطاقاته وموارده واستخدم طريقاً عقلانياً رشيداً، وعلى أقل تقدير كان له أن يتقدم اقتصادياً مثلما فعلت دول الخليج، التي لا تمتلك مقومات متعددة ومتنوعة مثله.

القبيلة والطائفة

من الملاحظ انه كلما ضعفت الدولة المركزية في العراق خلال القرون الماضية كلما قويت شوكة القبيلة والعشيرة وأخذت بالتمرد والعصيان. أما في المدن فيأخذ رؤساء الطوائف والعوائل والمحلات بالخروج على سلطة الدولة وعدم طاعتها. وهذا ما حدث خلال حكم الدولة العثمانية، كما بينا ذلك اعلاه.

إن ضعف السلطة المركزية في العراق خلال القرون الماضية والحروب والصراعات والموجات البدوية المتتالية التي نزحت إلى

العراق، إلى جانب استبداد الحكام والولاة وضعفهم، ساعد على نشوء إمارات ومشيخات وسلطات محلية وطوائف وجماعات مختلفة وفّرت مجالاً خصباً لتقوية الروح العشائرية والنزاعات الطائفية وإعادة انتاج القيم والاعراف البدوية والتقليدية حتى يحافظ كل من الحاكم والمحكوم على موقعه ومصالحه والدفاع عن «ديرته» وحمايتها. وهو ما ساعد على عودة القيم والعصبيات القبلية والطائفية والمحلية على حساب القيم والأعراف الحضرية وتحول الولاء للقبيلة والطائفة مكان الولاء للأمة والوطن. وقد استمر التخلف والركود الاجتماعي والاقتصادي حتى نهاية القرن التاسع عشر بعد حدوث تحولات بنيوية في نظام الملكية الزراعية وتطور نظام شبه إقطاعي ساعد على تفكك بنية القبيلة وتحول الفلاحين إلى عمال زراعيين أجراء يعملون في أراضيهم، إضافة إلى تخلف أساليب وعلاقات الانتاج الزراعية واستبداد الشيوخ وظلمهم، ما أدى الى انخفاض انتاجية الأرض واستغلال الشيوخ المالكين للأرض استغلالاً مقيتاً دفع إلى نزوح مئات الألوف من الفلاحين إلى المدن للبحث عن عمل وحياة أفضل. ولم تمض إلا بضعة عقود حتى أصبح المهاجرون من الأرياف العراقية يشكلون غالبية سكان المدن الكبيرة. وبسبب أصولهم الريفية وقيمهم العشائرية أخذت كل جماعة منهم تستقطب مشاعر الولاء للقبيلة والعشيرة وفقاً لدرجة تطورها الاجتماعي والثقافي ودورها ووظيفتها وحضورها في الحياة الاجتماعية والسياسية. ويتصدر الولاء للقبيلة بقيمها وأعرافها العشائرية ذات الخصائص الأبوية - البطريركية ثم الولاء للطائفة باعتبارها تكويناً اجتماعياً - دينياً يقوم على نمط محدد من الممارسة الدينية أو المذهبية التي تكتسب بمرور الوقت طابعاً اجتماعياً وسياسياً. وإذا كان للطائفية وظيفة ودور اجتماعي، فهما وظيفة ودور سابقين على تكوّن الدولة الحديثة. لأن للطائفة نزعة تعصبية تجعل الفرد يقدم ولاءه

الكلي أو الجزئي للقيم والتصورات المذهبية، وكذلك الحال بالنسبة للقبيلة التي لها نزعة تعصبية أيضاً تعبر عن الولاء للقبيلة من دون غيرها. وقد استطاعت هذه الجماعات التقليدية الحفاظ على انتماءاتها وولاءاتها وقيمها وأعرافها متحاشية الانصهار والذوبان في هوية وطنية واحدة، كما حدث عندما أعلنت محلات النجف الأربع عن استقلالها. ولأهمية ذلك الحدث التاريخي نورد موجزاً له.

محاولة استقلال النجف

تعتبر النجف إحدى أهم المدن المقدسة في العراق التي نشأت حول قبر الإمام علي وأصبحت منذ القرن الحادي عشر للميلاد مدينة جامعة للعلم والأدب ومركزاً للحوزة والمرجعية الدينية للشيعة الاثني عشرية.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر بدأت النجف بالتوسع بعد فتح قناة الهندية التي ربطتها بالوسط والجنوب من جهة، وبالعشائر المحيطة بها من جهة أخرى، مثلما ساعدت على استقرار عدد كبير من القبائل البدوية المتنقلة. وتحولت النجف إلى سوق تجارية للقبائل البدوية المتنقلة على أطراف الصحراء وإلى مركز ديني شيعي كبير شكّل لفترات طويلة موطن المرجعية الدينية العليا للمسلمين الشيعة في العالم. ومنذ أكثر من قرن تتحكم بمدينة النجف قوتان، تتمثل الأولى بالزعامات التقليدية للمحلات التي تعيش على تجارتها مع القبائل المحيطة بها، وعلى زوار العتبات المقدسة ومقبرة وادي السلام التي تعتبر من أكبر المقابر الاسلامية في العالم. اما القوة الثانية فقوة المرجعية الدينية وحوزاتها العلمية التي تعتمد في مواردها ومصاريفها على الحقوق الشرعية من الخمس والزكاة التي يدفعها المسلمون للمرجعية، إضافة إلى التبرعات والهبات وإيجارات الأوقاف الإسلامية.

وكانت النجف قد حوصرت مرات عدة في القرن التاسع عشر مثلما حوصرت كربلاء ومن قبلهما الفلوجة من قبل قوات الاحتلال. ففي العام 1915 حوصرت من قبل القوات التركية بعد أن انتفض سكانها ضد الحكم التركي وقاموا بطرد القوات التركية من مدينتهم وأعلنوا استقلالهم عنها. لكن المثير للانتباه اجتماعياً هو أن كل محلة من محلات النجف الأربع الرئيسية أعلنت استقلالها الذاتي عن الحكم التركي واستمر ذلك حتى احتلال العراق من قبل القوات الانكليزية عام 1917. فمحلة البراق، وهي إحدى المحلات الأربع، أعلنت «دستوراً» خاصاً بها عكس في الحقيقة مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي آنذاك، إذ كان التنظيم الاجتماعي للمدينة على وجه الخصوص، يعتمد إلى حد كبير على السّمات المحليّة والعرف العشائري الذي عكسته مواد «الدستور» الذي يؤكد وحدة الدم والفصل والمسؤولية المشتركة في حل مشاكل المحلة. وتحكّمت العقلية التقليدية بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حال وقوع أي اعتداء من قبل الأحياء الأخرى: «وأجمعنا على أن نهبّ معاً ضد الغريب الذي ليس منا، سواء كانت النتيجة معنا أو ضدنا... وإننا متحدون مع كاظم (زعيم المحلة) سواء كان في المدينة أو خارجها».

ويمكننا فهم هذه الولاءات الانقسامية في سياقها التاريخي والاجتماعي في عراق ما قبل الدولة الحديثة لعدم وجود دولة مركزية تضمن حماية الفرد وتحافظ على ممتلكاته وتدافع عنه في حالات الخطر، حيث تسود قيم البداوة ونصرة الأخ «ظالماً أم مظلوماً». ولم يكن الميل إلى الانقسامات إلى محلات وطوائف وعشائر خاصاً بالنجف، وإنما كان شائعاً في كثير من المدن العراقية خلال الحكم التركي الاستبدادي.

وفي العام 1917 اندلعت «ثورة النجف» ضد الاحتلال الانكليزي، وهذه الثورة تُعتبر حدثاً مهماً في تاريخ العراق الحديث حيث لعبت

المحلات الأربع، العمارة والحويش والبراق والمشراق، دوراً سياسياً مهماً في الثورة. وكان يقف على رأس كل محلة زعيم يقودها ويدير شؤونها الإدارية. وكانت زعامة زعيم محلة العمارة الشيخ عطية أبو قلل، توسعت لتشكل خطراً على قوات الاحتلال الانكليزي فاتهمته بنهب أموال الحكومة عند نقلها من النجف إلى بغداد ثم ألقت القبض عليه وأرسلته الى بغداد للمحاكمة.

ولم يكن موقف الانكليز سهلاً، فالنجف مدينة مقدسة وفيها مرقد الإمام علي ولا يمكن دخولها عنوة، ولذلك استخدموا بدهائهم السياسي المعروف أسلوب اللين والتسامح مرة، والشدة والبطش مرة أخرى، اضافة الى سياسة التفرقة والتمييز بين محلات المدينة وعشائرها، وبين المحلات والمرجعية الدينية، للضغط على الثوار وتوسيع شقة الخلاف بين المحلات الأربع. وعندما فشلت جميع تلك المحاولات قرر الحاكم العسكري فرض حصار شديد حول المدينة، ثم قام بإنذار الثوار وطلب منهم الاستسلام من دون قيد أو شرط. لكن الثوار قاموا بشن هجوم مباغت وسريع على الحامية الانكليزية وأردوا الحاكم العسكري قتيلاً. وإثر ذلك شدد الانكليز الحصار على النجف، الذي استمر مدة أربعين يوماً. كما استغلوا النزاعات التي تفجرت بسبب الفوضى والعطش والجوع، فشنوا هجوماً كاسحاً على الثوار استخدموا فيه المدافع الثقيلة. واضطر البعض من الثوار الى الهرب أو الاستسلام. ولم يفك الانكليز الحصار إلا بعد أن تم تسليم الهاربين من قبل الثوار أنفسهم الى الانكليز، الذين شكلوا محكمة عسكرية في الكوفة أصدرت حكماً بالاعدام شنقاً على أحد عشر رجلاً كان في مقدمتهم نجم البقال وكاظم صبي. أما أبو قلل فحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات لعلاقته القديمة مع الانكليز. وقد تم تنفيذ حكم الإعدام بالثوار بسرعة فائقة جعل سكان النجف يخشون بطش الانكليز،

مما دفعهم الى عدم المشاركة في «ثورة العشرين» التي تفجرت بعد ثلاث سنوات. وهم فعلاً لم ينضموا إلا بعد انتشارها في منطقة الفرات الأوسط وامتدادها الى المناطق الأخرى في العراق(1).

إن المغزى الاجتماعي الذي نستنتجه من «ثورة النجف»، هو أنه بالرغم من استقلال الأحياء الاربع في النجف واستمراره لمدة عامين تقريباً، لم تستطع هذه الأحياء تكوين وحدة أهلية تتفق على برنامج واحد، وكأن ممارسة الحكم، كما يقول الانصاري، ليس من اختصاصهم وقدرتهم ولا بد من قوة خارجية تفرض سلطتها عليهم، ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على العراق وحده، وإنما شملت أكثر من بلد عربي، ولم يكن الميل إلى الانقسام إلى «محلات» خاصاً بالنجف، وإنما شمل مدناً أخرى(2). فقد وقف الحي الشرقي من السماوة الى جانب البريطانيين، بينما حافظ الحي الغربي على حياد مكشوف. وكان لكل حي شيخه الخاص المستقل. وفي الموصل كانت المشاعر بين الأحياء مختلفة والصراعات حادة. وحتى في بغداد كان الولاء للمحلة قوياً ويعلن عن نفسه بوسائل جريئة وذلك لأن العشائر والمحلات والحرف والأصناف كانت تشكل تعبيراً فطرياً عن نفسها للحصول على الحماية من خلال وحدة المحلة، لأن الحكومات العثمانية لم تكن تؤمن الحماية لهم باستمرار وانتظام نتيجة لضعف الدولة المركزية(3). كما أرجع علي الوردي السبب الى الصراع الخفي الذي كان يقوم بين نوعين من الزعامات في النجف: زعامة رؤساء المحلات وزعامة علماء الدين الذين يمثلون المرجعية الدينية. وكذلك بسبب التناقض بين

(1) ابراهيم الحيدري، النجف من حصار إلى آخر- المختلف والمشترك، جريدة الحياة/ تيارات، في 6 حزيران 2004.

(2) محمد جابر الانصاري، مصدر سابق، ص 39.

(3) بطاطو، العراق، ج1، ص3.

القيم والأعراف المحلية – العشائرية من جهة، وبين القيم والمعايير الدينية والحضرية، واختلاف أهدافهما ومصالحهما من جهة أخرى، التي أدت في الأخير الى فشل «الثورة» فيها(1).

لقد حاول الحكم الوطني منذ تشكيل الدولة العراقية عام 1921 دمج القبائل والعشائر والطوائف لتكوين مجتمع مدني ونجح في ذلك نسبياً، غير ان الانقلابات وآخرها صعود حزب البعث إلى السلطة، حوّل العراق إلى دولة ريعية – شمولية أجهزت على مؤسسات المجتمع المدني الوليدة من أجل تثبيت السلطة في قبضتها الحديد. ولأول مرة شهدت الدولة اندماج القبيلة بالمؤسسة العسكرية عن طريق التلاحم القرابي والمناطقي والتحالف العشائري لعشائر تكريت والدليم التي كونت قاعدة إسناد مقررة لأجهزة الدولة والحزب مما شجع على تداخل القيم والأعراف العشائرية بقيم وأعراف المؤسسة العسكرية والحياة الحضرية، وتوليد أشكال من الاندماج والتماسك التقليدي الذي ساعد على تمركز السلطة في يد القبيلة، وتحطيم الدولة البرلمانية التقليدية عن طريق ضرب المنظمات الجماهيرية وإضعاف الطبقات الاجتماعية وبخاصة الطبقة الوسطى وتفكيكها، وبالتالي نمو الدولة الشمولية وتحولها إلى جهاز للضبط والسيطرة والقمع.

وقد استردت العلاقات العشائرية في العقود الأخيرة بعض قوتها وأعرافها عن طريق تشجيع النظام الشمولي على إعادة انتاج قيمها وتقاليدها وترسيخها وإعادة استخدام القوانين العشائرية كالدية والفصل والبدل والثأر والحسم وغيرها بحيث أصبحت العشيرة بديلاً لعدد من مؤسسات المجتمع المدني. وقد بلغ الأمر ببعض الناس أنهم راحوا

(1) علي الوردي، لمحات اجتماعية، الجزء الخامس، القسم الثاني، ص197 وص 268.

يفتشون عن أصولهم العشائرية المنسية منذ أجيال، ليعيدوا تشكيل كيان قبلي جديد طمعاً بالنفوذ والجاه والثروة والسلطة وغير ذلك.

وكانت العشائر العراقية تدين بالولاء للرئيس السابق صدام حسين الذي عهد الى ابن عمه راكان رزوقي المجيد مسؤولية مكتب العشائر. كما عين أفراداً من عشائر الدليم في مناصب مهمة في الدولة. وبعد أيام قليلة من اندلاع الحرب ظهر صدام حسين على شاشة التلفزيون العراقي مخاطباً قادته العسكريين الذين يواجهون الاحتلال الأميركي بأسمائهم ونسبهم العشائري، في محاولة يائسة لاستثارة عصبيتهم القبلية بدل استثارة ولائهم الوطني.

والواقع، أن التحولات المجتمعية الجديدة ولّدت أجيالاً جديدة لا تعرف معنى الانتماء والولاء للوطن، لأنها أجيال نشأت على التسلط والخضوع واضطرت بشكل أو آخر الى الالتفاف حول نفسها ومصالحها الآنية والتضامن في ما بينها عشائرياً ومذهبياً وطائفياً بالرغم من انخراط عدد كبير منهم في الاحزاب والمنظمات المدنية والجماهيرية والمؤسسات العسكرية والأمنية بسبب الخوف والحاجة من جهة، وكتعبير عن روح التمرد من جهة أخرى، وأخذوا يمارسون قيمهم وأعرافهم وعصبياتهم بالرغم من ولاؤهم الشكلي «للسيد القائد والحزب والثورة».

وليس من الغريب أبداً أن تستعيد القبيلة والطائفة سلطتهما بعد سقوط النظام السابق على يد قوات الاحتلال، التي ساعدت على نشر الفوضى والإرهاب والدمار، وأن تظهر من جديد التحالفات والعصبيات القبيلة والطائفية ويشكّل 14 مجلساً عشائرياً. وتقوم سلطات الاحتلال بتأسيس مكتب ارتباط مع العشائر وتدشين مقر للاتحاد العشائري وبحضور الحاكم العام الأميركي جيم ستيل ومسؤولين عراقيين. ومن ثم تأسست صحوات العشائر العراقية. فبالرغم من أهميتها الآنية في استتباب الأمن،

من الممكن استغلالها في الأوقات السياسية العصيبة وجعلها طابوراً خامساً. إلى جانب دورها في تقوية الأعراف والعلاقات والعصبيات القبلية التي تتعارض أساساً مع الديمقراطية.

والحال أن قوات الاحتلال حاولت خلق توازنات جديدة: الصحوات القبلية مقابل الصحوات الطائفية، وميليشيات جديدة مقابل المليشيات القديمة[1].

وفي 16 تشرين الثاني عام 2008 تأسس «مجلس أمراء قبائل العراق» من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة والأيزيدية ليضمن التقاليد العشائرية والأعراف و«العصبيات» القبلية، وفق المصلحة الوطنية العليا و«الديمقراطية التوافقية». وقد وجد البيان التأسيسي التأييد من قبل الحكومة.

وهكذا تحاول العشائر والطوائف العراقية من جديد تنظيم نفسها للعب دور سياسي بعد سقوط النظام وانهيار الدولة الشمولية بمؤسساتها وأجهزتها البيروقراطية، التي لم تستطع توليد أشكال من التلاحم والاندماج المديني بين طبقات وفئات المجتمع المختلفة، وهو دليل واضح على عدم قدرة الدولة على خلق المواطن الذي يكون ولاؤه للوطن والمواطنة التي تجمع الكل في هوية وطنية واحدة تحقق الأمن والاستقرار والتعايش الاجتماعي.

مما مر أعلاه يمكننا القول، إن اعادة انتاج الدولة/ السلطة، كمنظومة للحكم العقلاني الرشيد، التي تستمد شرعيتها من التعاقد الاجتماعي بين الناس والقيام بتوزيع الحقوق والواجبات على أفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية استناداً إلى مبدأ المساواة بين البشر، هو المدخل

(1) انظر حسين كركوش، صحوة العشائرفي العراق: أسباب الظهور وآفاق التحول، إيلاف الالكترونية، في 15/ 2/ 2008.

لتجاوز الإشكالات الظاهرة والخفية التي ترتبط بمفهوم الدولة التي هي المحور الأساس لجميع الإشكاليات وفق آلية حكم منتخبة وممثلة للمجتمع وتستحوذ على جميع مصادر القوة والثروة والنفوذ.

سقوط بغداد

في أيلول (سبتمبر) 1914 احتلت القوات البريطانية الفاو التي تقع في أقصى الجنوب من الخليج العربي. وبعد ثلاث سنوات سقطت بغداد بقيادة الجنرال ستانلي مود. وكان هدف البريطانيين إزاحة العثمانيين عن العراق والخليج العربي وحماية المنشآت النفطية والسيطرة عليها. وقد جابهت القوات البريطانية في العراق مقاومة عنيدة وحوصرت في الكوت لمدة ستة أشهر منيت فيها بخسائر كبيرة. وكان البريطانيون يعتقدون بأن العراق محور العالم العربي، وأن استقلاله عن الدولة العثمانية سوف يحوّل الشرق الأوسط بأسره نحوهم.

وفي الوقت الذي كان الأتراك مغرورين بقوتهم، أخذ البريطانيون يحشدون قواتهم التي وصلت الى ثمانين ألفاً استعداداً لفتح بغداد، مما جعل الأتراك ينسحبون منها قبل يوم من دخول البريطانيين إليها، وهُزموا هزيمة نكراء بسبب خططهم العسكرية الهزيلة.

حركة الجهاد

عندما دخلت قوات الاحتلال البصرة كان العراقيون يَعتبرون أن هدف الانكليز هو محاربة الإسلام وهدم عقيدته وتزييف أخلاق أبنائه، بينما كان الانكليز يضعون في حساباتهم الاعتماد على الشيعة في العراق، بسبب نبذ الأتراك لهم وحرمانهم من بعض حقوقهم الدينية والمدنية. وقد أصدر المجتهدون الشيعة فتوى الجهاد ضد الانكليز، باعتباره فرض واجب على جميع المسلمين. وقد واجه الانكليز مقاومة شديدة قادها علماء

مسلمون من الشيعة والسنّة، ومعهم مجاهدون من جميع مدن العراق. غير أن الحرب تطورت لغير صالح المجاهدين بعد انكسار الجيش التركي وانسحابه من البصرة. وإذ فشلت حركة الجهاد في صد هجوم القوات الانكليزية واحتلال العراق، فإن حركة الجهاد كانت حدثاً سياسياً بارزاً في تاريخ العراق الحديث ومؤشراً مهماً لاتجاه القوى الاجتماعية الضاغطة آنذاك، والتي هيأت لقيام ثورة العشرين الوطنية.

وكان الجنرال مود ساهم مساهمة فاعلة في فك الحصار عن مدينة الكوت في 11 تموز (يوليو) 1916 فرُقيّ إلى قائد فيلق، ثم عين قائداً عاماً للجيش البريطاني في العراق. وعندما دخل بغداد منتصراً عُين الجنرال تومسون حاكماً عسكرياً عليها، هو الذي رفع العلم البريطاني على قلعة باب المعظم. وبعد اسبوع على سقوطها (19 آذار/ مارس 1917) أعلن الجنرال مود بياناً رسمياً مليئاً بالتملّق للعرب وللعراقيين، جاء فيه أن «الانكليز شعروا بخيبة أمل مريرة عندما شاهدوا بغداد مدينة قديمة ومهدمة وخالية من أية جاذبية، ولم تكن كما وصفها كتاب ألف ليلة وليلة. ثم أضاف أن بغداد ما زالت منذ احتلال هولاكو تخضع لطغيان الأجانب، وقد تحولت القلاع والقصور إلى خراب. وها هو أنين أصواتكم وأصوات أجدادكم يرن داخل السجون. تذكروا يا أهالي بغداد أنكم تخضعون منذ ستة وعشرين جيلاً لاستبداد الغرباء وظلمهم الذين عملوا على تقوية الانقسامات والخلافات وترسيخ الحقد والكراهية بينكم، وأن سياسة بريطانيا هي أنه لا يوجد استقرار وسلام في ظل التفرقة والضغينة وسوء الحكم، ونحن ندعوكم للمشاركة في إدارة شؤونكم المدنية بالتنسيق مع المندوب السامي لبريطانيا العظمى، وبذلك تستطيعون تحقيق أهدافكم».
ثم أكد في بيانه: «إننا جئناكم محررين لا فاتحين... فيا أهل بغداد مدوا أيديكم لنتعاون معاً لتحقيق طموحاتكم القومية».

غير ان العراقيين نظروا بحذر شديد لنوايا البريطانيين ودوافعهم وشككوا بالحرية التي وعدوا العراقيين بها. وقد انقسموا إلى فريقين، فريق رحب بالاحتلال، وآخر استنكره لأنه شعر بالذل والمهانة. وقد أطلق العراقيون على فترة الاحتلال، «عهد السقوط» ومواليد تلك الفترة «أولاد السقوط». ومثلما حدث بعد سقوط نظام صدام حسين الديكتاتوري على أيدي قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية في 9 نيسان (ابريل) 2003 من دمار وفوضى وفراغ سياسي وإداري وأمني، حدث ما يشابهه عند سقوط بغداد على يد القوات البريطانية حيث عمت الفوضى وانعدم الأمن وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانهارت القيم الاجتماعية والأخلاقية. وفي الوقت الذي رفض البعض الاحتلال وحاول مقاومته، استقبل أهالي بغداد جنود الاحتلال بالفرح والهتافات والتصفيق حيث اعتبروهم «ملائكة نزلوا من السماء لتحريرهم من ظلم الاتراك المستبدين الذين حكموا العراق أكثر من أربعة قرون ونصف بالقوة والبطش، بعد أن امتصوا دماءهم وسرقوا خيراتهم». في حين وقف البعض الآخر ضده، خصوصاً أولئك الذين عملوا في دوائر الحكومة التركية وفي الجيش والمتضررين الذين خسروا وظائفهم ومصالحهم ومستقبلهم، وكذلك الذين نظروا إلى الدولة العثمانية العلية نظرة تقديس واحترام باعتبارها تمثل الخلافة الاسلامية، وإلى الانكليز باعتبارهم محتلين كفاراً.

وبعد أسابيع على دخولهم بغداد استخدم البريطانيون سياسة غير مباشرة وأخذوا يتقربون إلى الناس ويتحببون إليهم، واحترموا المساجد والعتبات المقدسة ووضعوا حراساً لحمايتها. كما راحوا يقومون بزيارة رجال الدين وشيوخ العشائر والتقرّب منهم ورعاية الطقوس الدينية وأصدروا مراسيم جديدة توجب الاهتمام بنظافتها وفرض التطعيم الإجباري. كما اتخذوا إجراءات صارمة ضد الاشقياء والسراق والنشالين الذين استغلوا هروب

الاتراك والفوضى والفراغ الاداري والسياسي والأمني، فنهبوا الأسواق والدوائر الحكومية. فقاموا بنصب المشانق في بعض الساحات العامة مما دفع السراق والنشالين إلى رمي أسلحتهم في الشوارع.

كذلك نفذ البريطانيون بعض الإصلاحات الادارية والعمرانية وبدأوا بتطبيق الأنظمة والقوانين، وخاصة المتعلقة بالفساد والرشوة. لكنهم أخذوا يعاملون المواطنين بقسوة وفظاظة على نحو ما اعتادوه في الهند، إضافة إلى أنهم فرضوا سياسة اقتصادية جديدة لم يألفها العراقيون من قبل، وهي تشجيع التجارة وتنشيطها وفتح البنوك الحديثة والتداول بالعملات الورقية وتوظيف العراقيين في الدوائر الحكومية. كما أدخلوا المصابيح الكهربائية الى بغداد لأول مرة، هي التي أثارت دهشة العراقيين واستغرابهم في آن[1].

ثورة العشرين

سقط رهان الانكليز على دعم الشيعة لهم. وأصدر المجتهدون الشيعة فتوى الجهاد ضد الانكليز باعتباره واجباً على كل المسلمين، فواجه الانكليز مقاومة شديدة قادها علماء مسلمون في مقدمتهم الشيخ مهدي الخالصي والسيد مهدي الحيدري والشيخ عبد الكريم الجزائري والسيد محمد سعيد الحبوبي ومعهم مجاهدون من جميع مدن العراق. غير أن الحرب تطورت لغير صالح المجاهدين بعد انكسار الجيش التركي وانسحابه من البصرة. وإذ فشلت حركة الجهاد في صد هجوم القوات الانكليزية واحتلال العراق، فإن حركة الجهاد كانت مقدّمة ومؤشراً لقيام ثورة العشرين الوطنية.

(1) ابراهيم الحيدري، ثورة العشرين في ذكراها الثمانين شؤون اسلامية، العدد5، لندن 2000، ص 95-93.

بدأ العراقيون يعانون من تبعات التضخم النقدي ونمو فئة من أغنياء الحرب والمنتفعين من سلطات الاحتلال، وكذلك تشجيع البريطانيين للنزعات العشائرية لإضعافها جميعاً وتلافي اتحادها، فضلاً على دعم بعض شيوخ العشائر الموالين لها ومدهم بالمال والسلاح والنفوذ. وشيئاً فشيئاً أصبح واضحاً للعراقيين أن العراق صار خاضعاً خضوعاً كلياً للسيطرة البريطانية المباشرة، مما دفعهم الى مواجهة الاحتلال والدعوة الى الاستقلال واقامة حكومة عربية ذات سيادة كاملة.

بدأت شرارة التذمر بالاشتعال بعد أن أخذ البريطانيون بتشكيل فرق «الشبانة»، وهي قوات محلية مرتزقة كان هدفها قمع أي تحرك شعبي ضدهم والسيطرة على الأوضاع الداخلية سيطرة تامة، وعدم تحقيق «التحرير» الذي وعد به الجنرال مود العراقيين، إلى جانب قيام حملات دعائية مكثفة من البلاشفة الروس ممن دخلوا العراق من إيران وتركيا. إلى جانب تنامي الشعور القومي العربي المؤيد للاستقلال وتذمر المجتهدين الشيعة ودعوتهم للثورة التي انطلقت من كربلاء والنجف.

وعندما دخلت المرجعية الدينية في كربلاء ومعها العشائر العراقية، طرفاً في الصراع، قرر الحاكم العسكري السير ولسن إجراء استفتاء يعبر فيه العراقيون عن رأيهم في إقامة دولة مستقلة يرأسها ملك عربي. وكان ذلك الاستفتاء أول تجربة في تاريخ العراق السياسي الحديث، فحاول العراقيون تقرير مصيرهم وتطوير وعي وطني أنتج حركة سياسية وطنية ظهرت بواكيرها في تأسيس الأحزاب الوطنية.

وعندما رفضت قوات الاحتلال الاستجابة لمطالب العراقيين، قررت المرجعية الدينية في كربلاء وشيوخ العشائر ووجهاء المدن والسياسيون التحرك السريع لانتزاع الحقوق المشروعة وإعلان الاستقلال الوطني، فاجتمعوا في كربلاء وطالبوا بالتفاوض مع سلطة الاحتلال والاسراع في

تشكيل مؤتمر وطني موسع يمثل الأمة العراقية ومنح الحرية للمطبوعات لتمكين الشعب من التعبير عن آرائه بحرية تامة، ورفع القيود المفروضة على البريد وغيرها. لكن الحاكم العسكري البريطاني رفض التفاوض والمطالب معاً. وقد أشعل الرفض فتيل الثورة التي سميت بـ«ثورة العشرين» والتي تفجرت في 20 آب (أغسطس) 1920.

كانت الشرارة الاولى قد انطلقت من مدينة الرميثة، حيث انطلق عشرة رجال كسروا أبواب السجن وأطلقوا سراح شعلان أبو الجون الذي اعتقلته القوات الانكليزية، واقتلعوا وهم في طريقهم إلى ديارهم أخشاب سكة الحديد المارة في أراضيهم. وعندما واجهتهم قوة انكليزية صغيرة انتصروا عليها وأبادوها. وسرعان ما امتدت الثورة إلى مختلف أنحاء العراق من الفرات الأوسط في الجنوب إلى تلعفر ودير الزور في الشمال، بعد أن أصدر المرجع الديني الإمام الشيرازي فتوى أجاز فيها التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الانكليز عن الاستجابة لمطالب العراقيين.

لقد كانت لثورة العشرين أهمية في تاريخ العراق الحديث باعتبارها حدثاً غير اعتيادي شاركت فيه فئات الشعب العراقي لمجابهة سلطات الاحتلال البريطاني وهم يهتفون ولأول مرة «يحيا الوطن».

غير أن ثورة العشرين لم تستطع تحقيق نجاح سياسي مهم في الواقع. وقد ظهر ذلك في مشاعر الإحباط وخيبة الأمل، وخاصة بعد إبعاد زعماء المعارضة الوطنية إلى خارج العراق، كالشيخ مهدي الخالصي وبعض السياسيين، ما شكّل أول محاولة لاحتواء الثورة والالتفاف حولها، كما عبر عن خيبة الأمل تلك الشيخ علي الشرقي في قصيدة منها(1).

وثـورة أعقبتـها   نـدامـة الثـوار

(1) انظر ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص427؛ أيضا ثورة العشرين في ذكراها الثمانين، ص 99.

ووحدة وزعتها   الأطماع بالأعشار

كانت قلادة مجد   ففوجئت بنتثار

وعلى الرغم من إخفاقها السياسي، مثلت ثورة العشرين بدايات الوعي الوطني، الذي أخذ ينمو ويتطور ويجبر قوات الاحتلال على اللجوء إلى الاستفتاء العام وتأسيس الدولة العراقية وتنصيب الملك فيصل الأول ملكاً على العراق في 23 آب 1921، ومن ثم خروج البريطانيين من العراق.

فهل يعيد التاريخ نفسه اليوم ولو بشكل آخر؟!

المكونات الاجتماعية في العراق

يتميز المجتمع العراقي بالتعدد والتنوع الإثني والديني والقبلي والطائفي واللغوي. فهو يمثل قطعة موزاييك فسيفسائية ملونة ومتنوعة ومختلفة، وهذا التعدد والتنوع والاختلاف كان يسوده التآلف والتعايش والتسامح في هذه البقعة الجغرافية المتنوعة التضاريس والمناخات والأجناس والثقافات الفرعية.

وإذ حدثت بعض الاختلافات والصراعات بين فئة أخرى، فإن مساحة التسامح قد تتسع أو تضيق أحياناً، ولكنها في الأخير تكون صمام الأمان الذي يحافظ على الوحدة والتماسك بين هذا التعدد والتنوع والاختلاف ويساعد على التعايش والتكامل الاجتماعيين، ولم يصل الأمر بين الإثنيات والأديان والطوائف إلى خلاف يؤدي إلى إلغاء الآخر ونفيه. وهذا التسامح ما زال موجوداً بين المكونات الاجتماعية العراقية حتى العقود الأخيرة وخاصة بعد حربي الخليج والحصار الداخلي والخارجي الذي فكك الوحدة ومزق الهوية الوطنية.

وتظهر الوحدة بين المكونات الاجتماعية في التجاور والاختلاط والتزاوج والتعايش والوئام الإثني والديني والمذهبي والطائفي الذي

يمثل السمة الأعم والغالب التي تشيع في المجتمع العراقي. وليس من الغريب أن يجد المرء وهو يتجول في بغداد والموصل والبصرة، كنيسة بجانب مسجد، وحسينية بجانب تكية، وأن يتجاور المسيحي واليهودي مع مسلم ومعهما الصابئي والايزيدي متآخين، وأن يتعايش بعضهم مع بعض وتجمعهم هوية وطنية واحدة.

ومن الأمثلة العديدة على التعايش والتسامح التاريخي والقدرة على تجاوز الصراعات الاثنية والدينية والطائفية، التي هي دوما صراعات فئوية ومن طبيعة اجتماعية واقتصادية وسياسية يمكن أن تحدث في أي مجتمع من المجتمعات، ما يذكره حنا بطاطو من أن الأقليات الدينية في بغداد كانت تتمتع بتسامح نادر. فاليهود في العراق كانوا يتمتعون في منتصف القرن التاسع عشر بعلاقات اجتماعية طيبة وكانوا يحتلون مواقع تجارية متقدمة ويتكلمون اللغة العربية حتى في طقوسهم الدينية ويشاركون في جميع النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية[1]. وكذلك كانت العلاقات في الموصل والبصرة وكركوك. كما تميزت العلاقات الاجتماعية بين العرب والأكراد بالتعايش والزواج والمصاهرة والوئام المتبادل. وما حدث من صراعات سياسية كانت دائماً بين السلطة الحاكمة ومعارضين لها. أما العلاقات الاجتماعية بين السنة والشيعة فهي علاقات تلاحم وترابط وثيق تؤيدها حقائق تاريخية ومجتمعية بفعل الوشائج القومية والدينية والعشائرية والقرابة والمصاهرة وغيرها. وقد شكلت ثورة العشرين مناسبة لتأكيد التلاحم بين مختلف فئات المجتمع العراقي وطوائفه، بين العرب والكرد وبين العشائر وسكان المدن[2].

وخلال فترة الاحتلال البريطاني للعراق تضامنت حركات المعارضة

---

(1) حنا بطاطو،العراق،ج1،ص 95-96.

(2) علي البزركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، بغداد 1954، ص90 وما بعدها.

الوطنية في ما بينها للوقوف بوجه الاحتلال والمطالبة بالاستقلال الوطني وتشكيل حكومة وطنية عربية مستقلة. وقد استغلت المعارضة الوطنية الاحتفالات بذكرى عاشوراء للتضامن الشعبي وتقليل الخلافات السياسية والمذهبية، حيث كونت ظاهرة جديدة مهمة وجديرة بالاهتمام وهي تسييس تلك الاحتفالات الدينية ودمجها بما يحدث على المسرح السياسي المحلي والعالمي من جهة، وتجسيدها لوحدة وطنية-شعبية كان من أهدافها نبذ الخلافات الطائفية والقيام بالاحتفالات الدينية بصورة مشتركة من جهة ثانية. ففي أيار من عام 1920 شهد العراق تقارباً غير مألوف بين السنة والشيعة، تميز بإقامة احتفالات دينية تجمع بين المولد النبوي على الطريقة السنية ومجلس العزاء الحسيني على الطريقة الشيعية في مساجد الشيعة والسنة على التعاقب، وبخاصة في جوامع الحيدرخانة والشيخ عبد القادر الكيلاني والخلاني والسيد سلطان علي والقبلانية وكذلك في جامع الإمام أبي حنيفة في الأعظمية وفي صحن الإمام الكاظم في الكاظمية وغيرها. كما قامت وفود من الطرفين بتبادل الزيارات وحضور الاحتفالات والتي استمرت حتى شهر رمضان من تلك السنة.

وقد أثار ذلك التقارب الديني- السياسي مخاوف الانكليز وظهر بصورة واضحة على لسان السيدة بيل، المستشارة الانكليزية في بغداد حينذاك. فكتبت رسالة الى والدها في انكلترا قالت فيها إنهم يعيشون حالة «هياج عنيف»، وأنها تشعر من جراء ذلك بالقلق[1].

إن التعايش والتجاور والتآلف والانسجام الذي ساد بين جميع مكونات الشعب العراقي منذ قرون طويلة يعود إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية في مقدمتها التراث الحضاري المشترك الذي يعود

(1) إبراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص 378-377.

إلى الحضارات العليا القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحّدت العراقيين في هوية واحدة، وإلى تراث الحضارة العربية – الإسلامية ومبادئها في التوحيد والتعاون والتسامح، وكذلك إلى موقع العراق الجغرافي الاستراتيجي المتميز بين القارات في العالم القديم والحديث وأهمية رافدَيْه دجلة والفرات في تأسيس أعرق الحضارات الانسانية وكذلك وقوعه على أطراف الصحراء الغربية التي تمده بموجات بشرية واحدة بعد الآخرى من جهة، وما يرفده الشرق والشمال من أقوام وشعوب ولغات تزيده تعدداً وتنوعاً.

إن هذا التعدد والتنوع في مكونات المجتمع العراقي، هو ظاهرة صحية من الممكن ان تكون عنصر غنى وابداع ثقافي وروحي واجتماعي إذا ما توحدت في إطار وحدة وطنية، ويمكن أن تساعد على التطور والرقي الحضاري، اذا لم تأخذ مظاهر وصيغ سياسية متطرفة قد تؤدي إلى صراعات وخلافات حادة تهدد الوحدة الوطنية، ولذلك لا بد أن يصل أفراد المجتمع، من جميع المكونات الاجتماعية، إلى إدراك كامل وقناعة تامة، «بأن ما يميزنا هو أيضاً ما يوحدنا»، وأن حل الخلافات بين القوميات والأديان والطوائف والقبائل، يتوقف في نهاية المطاف على تحديد ماهية الهوية الوطنية وتحديد مسارها وتعميق الوعي الذاتي بها في جميع المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية تجاه الآخر، وكذلك تحديد المرجعيات التي تجمع بين القوميات والأديان والطوائف في هوية وطنية واحدة بالشكل الذي يخدم الوحدة والتجانس والتفاعل ويطور رؤية ذات بعد ثقافي واحد لمصير مشترك لجميع مكونات المجتمع العراقي[1]، يوحد بين الريف والمدينة وبين السهل والجبل، ويحفظ في الوقت ذاته لكل هذه الثقافات الفرعية خصوصيتها

(1) ميثم الجنابي / العراق ورهان المستقبل، المدى، 2006 ص 93.

وثقافتها ولغتها وكذلك عاداتها وتقاليدها، وفي مقدمتها ثقافة كردية لها خصوصيتها القومية والجغرافية ولغتها وتقاليدها وأسلوب حياتها، وثقافة تركمانية وأخرى آشورية – مسيحية وايزيدية وصابئية ويهودية، إلى جانب ثقافات فرعية أخرى ذات خصوصية شعائرية وطقوسية إسلامية كالشيعية والسنية. وكذلك ثقافة المعدان المادية والمعنوية وثقافة البدو أو أنصاف البدو، الذين ما زالوا على تماس مباشر بالبادية وغيرها.

وثمة تباينات في ثقافة العراقيين العرب أيضاً، بين عرب الشمال وعرب الجنوب وبين الجنوب والغرب وكذلك بين المسلمين السنة والشيعة وغيرهما، إلى جانب وجود تباينات من منطقة إلى أخرى. وإضافة الى التباين والاختلاف بين العرب والكرد والتركمان والأقليات الأخرى، وهناك تباينات نسبية بين سكان بغداد وسكان البصرة والموصل، وبين إربيل وكربلاء، وبين بعقوبة والنجف أو بين راوة ومندلي، وكذلك بين أحياء المدن الكبيرة، كالتباين بين الكاظمية والأعظمية، وبين الثورة والمنصور وغيرها. كما أن هناك تبايناً بين ثقافة الأفندي (المثقف) وبين ثقافة العمامة والعقال والجراوية. الى جانب التباين المرئي تارة والمخفي تارة أخرى بين الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، كالطبقة الارستقراطية التي أخذت بالتفكك والانحلال والطبقة الوسطى التي أخذت بالضمور وطبقة السادة والأشراف والشيوخ والآغوات التي أخذت تستعيد أدوارها من جديد بعد سقوط النظام السابق، وبين أهل المدن وأهل الريف وبين الحرفيين والعمال، وكذلك التباينات الواضحة بين الرجل والمرأة، وبين نساء الريف والمدينة، الى ما هنالك من اختلافات ظاهرة ومخفية، بالرغم من أن غالب هذه الاختلافات والتباينات نسبية وليست مطلقة ومتغيرة في الزمان والمكان[1].

---

(1) سيار الجميل، آفاق استراتيجية: البنية التكوينية للمجتمع العراقي، جريدة الصباح البغدادية، في 5 مايو 2007.

وبالرغم من تلك الانقسامات بين مكونات المجتمع العراقي، فإنها كانت تتجه نحو بناء أمة/ دولة عراقية موحدة وذات هوية وطنية واحدة. وما يدلل على ذلك هو أن الشيعة حتى خلال انتفاضة 1991 لم يدعوا إلى إقامة دولة شيعية مستقلة. كما أن الأكراد كانوا يعلنون دوماً بأن هدفهم هو إقامة حكم ذاتي ضمن الدولة العراقية. وقد فشلت جميع الأصوات التي دعت إلى تقسيم العراق إلى دويلات حتى بعد سقوط النظام السابق[1].

وإذا كانت الثقافة العراقية هي جزء لا يتجزأ من الثقافة العربية – الإسلامية التي نشأت وتطورت وازدهرت في العراق في العصر الوسيط، وما زالت بقاياها مستمرة إلى الآن، فلا يعني ذلك عدم وجود ثقافات فرعية لها أهميتها وخصوصيتها وتراثها الخاص بها، كما لا يعني أن هذه الخصوصية او الخصوصيات من الممكن أن تؤسس لشعوبية جديدة.

فالعراق منذ الحضارة البابلية، مروراً بالحضارة العربية – الإسلامية وحتى العصر الحديث استطاع استيعاب الثقافات الفرعية عن طريق عملية تثاقف مستمرة جسدت وحدة التاريخ والثقافة والهوية في العراق إلى حد بعيد، بحيث زاد من قدرتها على التكيف الاجتماعي والنفسي وقوى نسبياً عوامل تكامل الشخصية. وقد ساعدت المنظومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية على دمجها في منظمات المجتمع المدني على وجه الخصوص وتفعيل تضامنها العضوي وبالتالي المساعدة على تقوية وتعضيد وتماسك المجتمع وتكامل الشخصية الوطنية؟

---

(1) Eric Davis, Memories,ibid, P.277

إعادة إنتاج الهوية العراقية:

محاولة أولية لمعرفة الذات ونقدها

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بالوجود والذات والتراث الثقافي، مثلما ترتبط بالتعدد والتنوع والاختلاف والتغير الاجتماعي في صيغها المختلفة ومستوياتها المعرفية المتنوعة وكذلك في سياقاتها المتعددة التي تنتج وعياً اجتماعياً يثير تساؤلات تقترن بالهوية من حيث دلالاتها وأبعادها ومكوناتها الأساسية وعلاقاتها بما هو ثابت وما هو متغير من عناصرها، ومن حيث هي وعي متوتر وملتبس في علاقتها مع مكوناتها من جهة، ومع الآخر من جهة ثانية، ومن حيث اقترابها وابتعادها عن الوعي بها والتذبذب بين العناصر التي تستوعبها داخل الثقافة الواحدة، وكذلك حضورها في العالم حيث تجري عملية التثاقف التي لا تكف عن التواصل والتحاور والتغيير، وبخاصة منذ أن أثارت العولمة وبدايات ما بعد الحداثة تساؤلات عدة في مقدمتها إشكالية الثقافة والهوية على نطاق محلي وعالمي. وقد أخذ الحديث عنها يقترن بصورة متلازمة مع اطروحات التعددية والديمقراطية وصراع الحضارات، حيث أصبح الارتياب من العولمة هاجساً مركباً من اندماج عالمي لا يراعي المساواة بين البشر ويعمل على احتواء الآخر بصورة لا إرادية أحياناً، وهو ما يوسّع شقة الخلاف والاختلاف بين الأنا والآخر، وفي الوقت ذاته يبعث على إساءة فهم معنى الاختلاف بين الثقافات، الذي يؤدي الى تفكيك بنية العلاقات الاجتماعية التواصلية وإمكانية تزايد حدة الصراعات الحضارية.

إن الانشغال بالهوية ليس عيباً ولا سلوكاً مثيراً للانتباه والاستغراب إذا كان إيجابياً، ولكن حين يكون سلبياً ويساعد على تراجعها ونكوصها والاستغراق في الأوهام والهواجس، فقد يتحول الأمر إلى مركّب نقص حضاري يعمّق الشعور بالعجز والقهر والاضطهاد ويزيد من القلق

والاستلاب، من دون أية مبررات أحياناً. والأكثر خطورة هو أن يتحول تبرير العجز والنكوص إلى إلقاء المسؤولية على الآخر وحده، والجري وراء «نظرية المؤامرة» التي تتركنا نبكي أو نتباكى على حالنا وعلى هويتنا.

يشير يورغن هابرماس، الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني، إلى أن الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيسي في أزمة الهوية، الذي يعود في جذوره إلى ضعف الوعي الاجتماعي، من الداخل، أي من الذات أولاً، ومن الآخر ثانياً، مع أن الفصل بينهما أمر تعسفي دوماً، لان هناك علاقة جدلية بينهما. وعلينا تحديد موقفنا من (الأنا) ومن (الآخر)، وأن نبدأ أولاً من (الأنا) لأن الانشغال (بالآخر) من دون (الأنا) يبعد الخلاف والاختلاف ونقاط التشابه والالتقاء بين الأنا والآخر[1].

لكن الانشغال بالأنا من دون الآخر قد يبعدنا عن الأسباب الرئيسية التي ولدت الخلاف والاختلاف، لا سيما أن قياس حجم الخلاف والاختلاف وعمقه ليس بهين، فربما نغالي في الاختلاف على حساب الخلاف، فنجعل منه أكبر حجماً وثقلاً ونخلع عليه كل الصفات السلبية، وفي الوقت ذاته، نغالي في(الأنا) فنخلع عليها كل الصفات والفضائل الحميدة.

يحتل مفهوم الهوية اليوم مساحة واسعة من التفكير. وينظر إلى الهوية (Identita) على أنها السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات، لكن هذه السمة ليست ثابتة أو جاهزة أو نهائية، كما يفهمها أو يعرفها البعض أحياناً، ولذلك لا يمكننا صياغة تعريف إجرائي لها ولا توصيفها وتحديد خصائص ذاتية لها لأنها مشروع ثقافي مفتوح على المستقبل. ولكنه مشروع معقد ومتشابك ومتغير من العناصر المرجعية المنتقاة المادية والاجتماعية والذاتية المتداخلة والمتفاعلة مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي.

---

(1) Habermas, Jurgen , Die Einbziehung des Anderen, Suhrkamp 1996 s. 7

والهوية ليست أحادية البنية وانما تتشكل من عناصر متعددة، في مقدمتها الإثني والديني واللغوي والأخلاقي والمصلحي، إضافة إلى الخبرة الذاتية والعلمية والوجدانية.

والهوية ليست مجموع هذه العناصر، بقدر ما هي محصلة مركبة من عناصر تشكلت عبر الزمن ولقّحت بالخبرة والتجارب والتحديات وردود الأفعال الفردية والجماعية عليها. في إطار الشروط الذاتية والموضوعية السائدة والطارئة عليها[1].

والأصل في الهوية يرتبط بفكرة المواطنة في الدولة من ناحية الجنسية كظاهرة وكمبدأ قانوني، كما يرتبط بالأبعاد الثقافية للشخص والمجتمع، مثلما تتصل بالانتماء السياسي للدولة.

وعموماً تتغذى الهوية من مصدرين هما:

أولاً: التراث، وهو المصدر الثابت أو الجوهر الذي يشكل الذهنية التي تقولب «الشخصية النموذجية» التي تنبثق منها الهوية.

ثانياً: المجتمع، الذي يشكّل المصدر الثاني الطارئ والمتغير من الهوية، الذي يؤثر تأثيراً كبيراً، فمن الممكن أنه يعيق ما هو ثابت أو يعطله موقتاً، لأن الثابت غالباً ما يعيد إنتاج نفسه من جديد، ولو بصفة أخرى يقتضيها هو في اللحظة المناسبة ووفق صيرورة المجتمع وشروط تغيره الذاتية والموضوعية.

ومن أهم المتغيرات الطارئة هي السلطة والمصلحة والكوارث والحروب والقوى الخارجية وغيرها[2].

---

(1) محمود أمين العالم، الثقافة والعولمة، مجلة النص الجديد، العدد 8، قبرص 1998، ص8 .

(2) محمد مبارك، محاولة في فهم شخصية الفرد العراقي، لندن روما، 1994، ص 86ـ87.

ويشير احمد زكي بدوي، بان الهوية هي التي تميز الفرد نفسه عن غيره، أي تحديد حالته الشخصية. ومن السمات التي تميز الأفراد عن بعضهم البعض هو الأسم والجنسية والسن والحالة العائلية والمهنة. وهذا التعريف ينطبق على الفرد وليس الجماعة[1].

اما مبدأ الهوية فيقصد به ان الموجود هو ذاته، او هو ما هو، ويهيمن هذا المبدأ على الاحكام والاستدلالات الموجبة، ومن شأنه ان يجعلنا نحرص على ان لا نخلط بين شيء وما عداه، وان لا نضيف للشيء ما ليس فيه.

ويمكننا توضيح المبدأ الذي تقوم عليه الهوية بمعادلة بسيطة: هي : أ= أ

وتتطلب هذه المعادلة بان كل مفهوم يبقى في مجرى عملية التفكير المترابطة محتفظا بمعناه نفسه فقط تماما، وبمعنى آخر، ان شيئاً ما يمكن ان يتطابق مع نفسه فقط وفي جميع الصفات والخصائص الأساسية له. ولكن في واقع الأمر لا يمكن ان يبقى الشيء من الناحية العملية مطابقا لنفسه دوما. لأنه متغير او خاضع للتغيير، ولذلك يصبح مشابها لنفسه وليس متطابقا معها[2].

الهوية إذن ليست كلا متجانسا ومتكاملا، ولكن ثمة نموذجاً مركزياً يضفي عليها طابعها العام ويميزها عن غيرها. كما ان هذا النموذج المركزي ليس جامعا لكل الصفات، وليس صلبا وجامدا، وانما هو نموذج يشتمل على عناصر ايجابية وسلبية دوما، بسبب اختلاف ثقافة الأفراد ومصالحهم ووعيهم به وكذلك ممارستهم لعناصره، وتأثرهم بعوامل ذاتية وموضوعية. وما ينطبق على الافراد ينطبق على المجتمع، فمثلما للافراد هوياتهم كذلك للمجتمعات، والفرق هو ان هوية الفرد لا تمثل الا

---

(1) احمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، بيروت 1982.

(2) Identitaet,in Philosophisches Woerterbuch ,Bd13,Stuttgart 1965

شخصيته في المجتمع، في حين تمثل هوية المجتمع جميع افراده تقريباً.

ومن الممكن القول ان أية جماعة اوطبقة او طائفة او أمة هي مجتمع ضائع ولا وجود له دون هوية تطبعه وتهيء له اسباب وحدته وبقائه واستمراره.

اما عوامل تحديد الإنتماء في هوية فهي: الأرض والدم والعقيدة واللغة واقوى هذه العناصر هو الدم ثم العقيدة.

إذن فالهوية هي اشكالية ذهنية وليست واقعا ملموساً دوماً، وهي آلية من آليات الدفاع الجمعي وليس الفردي، تتحرك للعمل في حالات عدم القدرة على الفعل او على التعاطي مع الآخر بشكل طبيعي، او حين ينتابها احباط ونكوص فتعجز عن اقامة التوازن بين الأنا والآخر، وبخاصة في اوقات التحديات المصيرية كالحروب والكوارث والأزمات الثقافية.

تطرح الهوية تساؤلات مركزية منها:

- من أنا ؟
- من هو الآخر؟
- وما هي علاقتي معه؟
- وما هي الخصوصية التي تميزني عنه؟

ولكن ماهي الأنا؟

(الأنا) هي الذات، التي تشير الى ذاتي المستقلة في مقابل (الآخر) وكذلك تاكيد عناصر الاختلاف بين ذاتي والذوات الاخرى. غير ان (الأنا) هي الذات الحاضرة الآن، هي ذاتي أنا التي تطورت عبر سنين طويلة - من الطفولة الى الكهولة - وخضعت الى متغيرات عديدة، رغم ثباتها الشكلي.

وهذا يعني ان (الأنا) متغيرة في الزمان والمكان في خصائصها وفي علاقاتها مع الآخر. وحين يتكلم المرء عن «الأنا» يكون قد عبر عن (هوية

معينة وذاتية محددة، من خصائصها ان الآخرين يعرفونني من خلالها[1]. اما نواة الهوية فهي القيم والمعايير والسلوك التي تفرزها الثقافة وتعيد انتاجها لتحافظ على بقائها وديمومتها حية في الذاكرة.

وتلعب الثقافة دوراً أساسياً في تشكيل الهويّة وتحديد سماتها العامّة، والثقافة لا تنحصر في النصوص المكتوبة (دينيّة أم أدبيّة، أم تاريخية..)، كما قد يتبادر إلى ذهن البعض، بل هي نتاج التاريخ المشترك، والحضارة والعمران والاقتصاد والاجتماع والملبس والمأكل... وهذه الثقافة ليست أصلاً واحداً، بل هي الأخرى تضم ثقافات فرعيّة، وحتى هويّات فرعيّة، كما هو الحال في العراق وفي معظم الدول أيضاً.

وحين تكون الثقافة في عروق الناس، فإن حياتهم تصبح ثقافتهم وثقافتهم تصبح حياتهم. ولا يحدث انسلاخ عن هذه الثقافة إلا حين تكون «الأنا» مفككة وعاجزة أو مهزومة، أو حين تكون وافدة من الخارج وغير منبثقة من داخل المجتمع[2]. إذاً هناك علاقة جدلية بين الأنا والنحن، فالهوية هي الأنا الجمعية، أي النحن، التي أنا ذاتي جزء منها أو مكمل لها، ومن خلالها استطيع ان اعرف ذاتي وأدرك هويتي، سواء كان هذا الادراك حقيقياً أم زائفاً.

تصبح الهوية هي انصهار الذوات في بوتقة واحدة هي (الجماعة)، بمعنى أن (النحن) عندما تمتد في الزمان والمكان امتداداً يفوق عمري الفردي، أي عندما تنتفي الحدود الفردية بيني وبين الآخرين في كل موحد هو (الجماعة) حيث تنتقل (النحن) من حيز الحس إلى حيز التجريد، ومن حيز المكان المحدود زمانياً إلى حيز المكان الممتد في الزمان والمكان،

---

(1) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي 1999.

(2) زكي نجيب محمود، ثقافتنا في مواجهة العصر، بيروت، ص71.

لتشكل هذه (النحن الهوية)، الضمير الجمعي والوعي الاجتماعي، الذي بموجبه أفكر وأشعر وأعمل وأسلك، كما تشكل «العقل الجمعي»، الذي بموجبه أحكم، والمخيال الشعبي الذي بموجبه أرغب وأحلم[1].

هويتي إذاً هي ما انتمي اليه في حيز زماني ومكاني واعتبر نفسي جزءاً منه مع تداخلها مع هويات اخرى يصعب الفصل بينها في أحيان كثيرة.

أزمة الهوية

عندما تتعرض أية هوية إلى تحديات وردود أفعال يبدأ هاجس الخوف على الهوية، ويبدأ الحديث عن (أزمة الهوية) ونحو ذلك، غير أن الأزمة ليست في ذات الهوية دوماً، بقدر ما هي في خارجها لأن الأزمة نتيجة للمتغيرات التي تحدث حولها والتحديات التي تواجهها. وحين نتكلم عن (أزمة) فإننا لا نحسّها مباشرة، وإنما نلاحظها ونشعر بها من نواحٍ عدة وبخاصة في العلاقات الاجتماعية والثقافية التي ترتبط بالآخر وكذلك بتوزيع الحقوق والواجبات، وغالباً ما يؤدي الحرص المبالغ فيه إلى إضعاف حركة الهوية وفاعليتها، وتحويل بعض أهدافها عن مرامها أو اصطفاء عناصر منها وتطويقها، خوفاً عليها.

ومن الملاحظ، أن من يمارس الهوية لا يسأل عنها وعن عناصرها وطبيعتها ومصداقيتها لأنها جزء من الذهنية الثقافية السائدة للجماعة. وهو ما يقود في بعض الأحيان الى تحنيط الهوية وتجميدها أو اختزالها إلى شعارات وطقوس مجردة لا روح فيها. بحيث تصبح النظرة إلى الآخر ذات بعد واحد وهنا يكمن خطرها أو الخطر الذي يهددها.

(1) تركي الحمد، مصدر سابق، ص 196-197.

أوهام الهوية

ومن أوهام الهوية الشائعة تقديس التراث أحياناً، بمعنى المبالغة فيه، وهو ما يقلل الاهتمام بالواقع المعيشي وشؤون الحياة المادية والمعنوية التي ينبغي أن تطرح للتفاهم والحوار والاجتهاد. كما أن تضخيم الذات الذي هو أحد نتائج العلاقة السلبية بين الأنا والآخر تجعل (الأنا) في حالة تربص ودفاع مستمر خوفاً على تدمير الذات التي تشعر بأنها مستهدفة، وتحس بثقل الماضي عليها، والعجز عن مجابهة الآخر المهيمن، ولذا تلجأ إلى الدفاع عن نفسها بتبرير عجزها. إن العجز والنكوص ليسا من الآخر دوماً، وإنما من الأنا المنطوية على نفسها ومن تخلف الثقافة عن عصرها، وكذلك من آلية العقل الذى انتج هذه الثقافة المقطوعة الصلة بالواقع الاجتماعي، والتي تتمظهر في الانفصام بين ثقافة النخبة وثقافة العامة وعدم الربط الجدلي بين النظرية والممارسة، وبين القول والفعل وهو أصل الاستلاب، والاستلاب بمعنى بسيط هو اغتراب عن الذات التي تخلفت عن تحقيق ما هو ممكن من أهدافها، لأن ما في الواقع ليس سوى ذات مضللة بايديولوجيا لا تنتمي إليها، ولا تشبع رغباتها وطموحاتها، ولا تمثلها، وإنما تمثل الآخر الذي أسقط هويته عليها. ولكن الوعي بهذا الاستلاب والإحساس بالظلم والقهر والانحناء تحت وطأته يجبر الأفراد على دفع ثمن سايكولوجي باهظ، وينتج في أحيان كثيرة، ردود أفعال معاكسة، كما يحصّن المقهور مسبقاً بضروب من الطرائق الدفاعية، لأن ثمة رغبة بشرية تدفع الإنسان الى التحرر والانعتاق، وأن ضروب المذلة قد تشكل جسراً في آخر الأمر يربط بين وضعية القهر والإذلال وبين وعي الإنسان وكرامته، وقد تكون المذلة ذات ثقل أعظم حين توجه وتمارس تبريرات ايديولوجية واهية[1].

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء مصدر سابق، ص41.

«الهُوية» بضم الهاء وليس بفتحها، مشتقة من الضمير «هو» أي الآخر أو الغير، وليس من الذات أو الأنا، كما في اللغة اللاتينية Identita المشتقة من الجذر dem. وتعود الكلمة العربية في أصولها إلى اللغة السريانية في القرن الثالث الهجري، ودخلت حقل التداول اللغوي منذ احتكاك العرب مع الغرب الحديث من وجهيه المتناقضين، الأول كاستعمار يرفضه والثاني كمدنية يمكن التماهي معها. وقد طرح سؤال الهوية بحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وأخذ يتزايد في مواجهة الآخر المختلف الغرب. غير أن مفهوم الهوية شهد في نهاية القرن العشرين تحولاً كبيراً، بعد الهزائم والانتكاسات المتتالية أمام اسرائيل وتفكك الايديولوجية القومية وفشل مشروع التحديث وتنامي التوترات الإثنية والدينية والطائفية، مع تنامي ظاهرة العولمة وما بعد الحداثة وما يرافقهما من خطاب التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة، وتنامي الحركات الأصولية، التي اتخذت من خطاب الهوية أداة ايديولوجية لمحاربة التحديث وبث ثقافة المعاداة للحداثة، من حيث إنها حداثة الآخر المختلف و«الكافر» من جهة أخرى(1).

وتعود خصوصية الهوية في العراق الى تعدد وتنوع كيانات اجتماعية مختلفة وثقافات فرعية متعدّدة تبدأ بالقومية والدين وتنتهي بالقبلية والطائفة. فالعراق منذ أقدم العصور، كيان مركب من إثنيات وأديان وقبائل وطوائف ولغات تتداخل وتتعايش مع بعضها الآخر، وترتبط كلّ جماعة منها بمرحلة تاريخية معينة من تاريخ العراق الاجتماعي، رغم القطيعات الحضارية والكوارث والحروب والجيوش الغازية، والموجات البدوية المتعاقبة والهجرات الكاسحة التي أثرت بعمق في التركيبة السكانية

(1) جورج طرابيشي، مسألة الهوية حين تصبح موضوعاً موسوعياً، الحياة/ تيارات، لندن، 20/ 3/ 2005.

والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالرغم من التداخل والتفاعل والتعايش بين هذه الجماعات الاجتماعية فقد بقيت الحدود الجغرافية لا تتطابق مع حدود المشاعر القومية والدينية والطائفية وذلك لتعدد الولاءات للقبيلة والطائفة والمنطقة والمدينة، التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها، وذلك بسبب النزعة الابوية البطريركية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية التي لا تزال تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبيات عشائرية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك، مما يجعلها تتحاشى الدخول الى عصر الحداثة إلا من أبوابه الخلفية، بالرغم من التغيرات البنيوية والتحديات المصيرية التي تجابهها وما يرافق ذلك من توتر وصراع أخذا يؤثران، بقوة الواقع، على منظومة القيم والعادات والتقاليد وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية، ويولدان آليات دفاع ذاتي بعدم الاعتراف بها، أو إزاحتها، وهي متغيرات باتت تفرض نفسها بشكل أو بآخر على خطاب الهوية. ومن هنا بقي سؤال الهوية، وبخاصة في العقود الاخيرة، مطالب بمحاولة تعريف الهوية من النواحي التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية. ومع ذلك فان الاجابة على سؤال الهوية تترجم مفهوم الهوية، ولكن ليس بشكل دقيق وكامل لارتباطها بمرجعيات ثقافية متعددة.

والحال ان التعدد والتنوع والتعايش والاختلاف بين المجموعات الفرعية التي تكون الهوية الوطنية يبقى عامل إثراء وتوحيد، لارتباطه بمنظومة من القيم والمعايير الحضرية العربية والاسلامية وكذلك بالمصالح والاهداف المشتركة، واذا حدث خلاف واختلاف فهو مرهون بدرجة التطور الاجتماعي والحضاري والاستقرار السياسي، الذي يولد في احيان قليلة «أزمة هوية» التي هي ليست من داخلها، بقدر ما هي

من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، التي قد تؤدي الى حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمّي التمركز على الذات ويدفع الى التعصب والتمييز العرقي أو الطائفي ويقلل بالتالي من فرص التسامح والتفاهم والحوار بين الهويات الفرعية، وبالعكس من ذلك ففي المجتمعات الديمقراطية يتجاوز الناس حدود انتماءاتهم وولاءاتهم الفرعية الى الهوية الوطنية، التي تكون منطلقا للتعايش السلمي وتحقيق التواصل والتكامل الاجتماعيين. لان دولة القانون والمجتمع المدني تضمن لجميع الأفراد، رغم اختلاف هوياتهم الفرعية، الحق في الوطن والمواطنة على حد سواء، وتسهل لهم امكانية الاندماج الاجتماعي وتخطي الولاء للقبيلة والطائفة وتضيق شقة الخلاف والاختلاف، الذي يؤدي الى تعزيز روح المواطنة وتحقيق الامن والاستقرار، وهذا لا يعني ازالة جميع مشاعر الانتماء للثقافات الفرعية، وانما ضمان عدم التضارب بين الهوية الوطنية المشتركة والهويات الفرعية.

إن مفهوم الانتماء يعتبر محوراً أساسياً في العلاقات الاجتماعية التي تربط أبناء المجتمع الواحد، وتكشف عن الآلية النفسية التي تتحكم بهذه العلاقات، وبخاصة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك بالقيم والمعايير والأعراف التي توجه سلوك الأفراد نحو ولاء معين كالانتماء الى القبيلة او الطائفة او غيرهما. اما الولاء فهو حالة دمج الذات الفردية بذوات أوسع وأشمل بحيث يصبح الفرد جزءاً من كل، هو الجماعة الاجتماعية التي ينتمي اليها، كأن يكون الفرد واحداً من افراد قبيلة او طائفة معينة، ولكن ليس بالضرورة أن يشعر الفرد بالولاء للقبيلة حتى لو كان منتمياً اليها. وقد ينتمي الفرد الى قبيلة، ولكنه لا يكون قبلياً بمفاهيمه وتصوراته وسلوكه. ولذلك هناك تعارض بين الولاء للوطن والولاءات الاخرى، لان الوطن حاضن لجميع الانتماءات والولاءات.

ان أزمة الهوية في العراق هي قبل كل شيء أزمة حرية وأزمة وعي بها وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، بمعنى آخر هي أزمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم تكتمل ويتم نضجها، وأزمة نظام سياسي تجاوز على حقوق المواطن وانسانيته. وهي تدعونا الى ان نبحث عن مواطن الخلل في البنية الفكرية والمجتمعية والسياسية التي ساهمت في تشكيلها وان نفككها ونبحث عن الرواسب التي ساعدت على نموها وما عاناه العراق من الدول التي احتلته قروناً عديدة وجعلته مسرحاً لصراعاتها، وكذلك ما خلفته البيئة الصحراوية والثقافة البدوية التغالبية والنزعة الابوية الاستبدادية وغيرها من العوامل التي شكلت بنيات انقسامية سببت ميلاً الى التعارض والتناقض بين الفكر والممارسة والتداخل بين قيم البادية- الريف - المدينة في جغرافية العراق السياسية، التي شجعت السلطات الاستبدادية وأعادت إنتاجها بأشكال محَورة بما يتلاءم ومصالحها واهدافها، وهو ما عمل على تزايد حدة الصراع والاحتراب والتناشز الاجتماعي وتقوية روح الانتماء الى القبيلة والطائفة والمنطقة والمحلة على حساب المنافسة الديمقراطية. يصبح من الضروري، ونحن نمر بهذه المرحلة العصيبة، ان نفهم هذه الازمة المجتمعية وان نكشف عن جوانبها الايجابية والسلبية وتحليلها بعيدا عن التصورات الايديولوجية والاحكام المسبقة حتى نستطيع ربط الافكار بالواقع الاجتماعي ربطاً جدلياً.

إن الاستبداد وعدم الاستقرار والفوضى وانعدام الامن دفع العراقيين الى البحث عن هويتهم التي افتقدوها عقوداً طويلة. ومن اجل اعادة انتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد العراقيين في هوية وطنية واحدة ينبغي نشر ثقافة التسامح وتعلم ثقافة الديمقراطية وممارستها، التي تعطي مساحة واسعة للتفاهم والحوار العقلاني الرشيد، بدل العنف الذي لا يمثل فضيلة بقدر ما يمثل تعدياً على الآخر المختلف. وان بناء المجتمع المدني لا يعني بناء

مؤسسات مدنية فحسب، بل يعني تكوّن «جماعات ضغط» مهمتها مراقبة مؤسسات الدولة وتحديد الحقوق والواجبات والمصالح المرتبطة بها، وان لا تتحول الى ايديولوجية، وان تكون متحررة من المصالح والغايات ومن تدخل الدولة ومؤسساتها. والهدف من ذلك هو فصل ما هو مدني عن ما هو سياسي. فالديمقراطية هي سيرورة اجتماعية وثقافة لا تنمو ولا تتطور الا في فضاء من الحرية والتعددية واحترام حقوق الانسان.

وإذا أراد العراقيون استعادة حريتهم وكرامتهم فعليهم اعادة انتاج وعيهم الاجتماعي والاخلاقي والسياسي من جديد واعادة الاعتبار الى الانسان العراقي المكسور وإعادة الثقة الى نفسه. وبهذا يمكن اعادة بناء النسيج الاجتماعي والعائلي والاخلاقي الممزق واعادة انتاج الهوية الوطنية الموحدة التي يبحثون عنها.

الهوية الوطنية والهويات الفرعية

يتكون المجتمع العراقي من هوية وطنية عراقية رئيسية واحدة عامة وشاملة لكل العراقيين تجمع تحت ظلالها جميع الاثنيات والأديان والطوائف والأقليات. وهذا لا يمنع وجود هويات فرعية متميزة بعضها عن البعض الآخر ببعض الخصائص القومية والدينية والطائفية، التي تمتلك مرجعيات مشتركة ومختلفة نسبياً، وهي الشيعة والسنة والأكراد والتركمان، الى جانب اقليات دينية وقومية اخرى في مقدمتها الاشوريين والكلدان والايرانيين واليهود والايزيديين والصابئة وغيرهم.

ان تعدد وتنوع الهويات الفرعية في المجتمع العراقي يعود الى النسيج الاجتماعي والثقافي، الذي هو نتاج حضارة متميزة لسكان وادي الرافدين الذي تكون من أجناس وثقافات ولغات، بالمقارنة مع حضارة وادي النيل مثلاً، التي تعد من هذه الناحية ذات تراث إثني ولغوي متجانس نسبياً كما

هو معروف. ففي بلاد الرافدين كانت اللغة ثنائية دوماً: سومرية وأكدية. وكذلك الكتابة: بابلية وآشورية. إن هذه الثنائية لا تزال قائمة في العراق حتى اليوم، حيث توجد تعددية إثنية ولغوية وثقافية في مقدمتها العربية والكردية والتركمانية والكلدانية وغيرها.

ولكن بالرغم من هذا التعدد الثقافي واللغوي والتنوع والتباين الإثني والديني والطائفي استطاع الاسلام واللغة العربية احتواء هذا التعدد والتنوع والتباين في ثقافة عراقية واحدة من دون أن يجبر مكوّناتها على الاندماج بها أو انصهارها.

وبالرغم من تعاقب واختلاف الحكومات التي جاءت الى السلطة في العهد الملكي، سواء عن طريق التناوب الديمقراطي الشكلي، او عن طريق الانقلابات العسكرية في العهد الجمهوري، فقد تطورت روابط من المشاعر الوطنية المشتركة بين طبقات وفئات المجتمع العراقي رغم مما انتابها من ضعف ووهن وعجز عن الاستمرار في النمو وبناء دولة القانون والمجتمع المدني. وعموماً يمكننا القول بأن العراقيين حافظوا نسبياً على ثوابتهم الوطنية والقومية وبخاصة ما ارتبط بقيم المسؤولية المشتركة وروح التضامن والتكافل الاجتماعي.

الثقافات الفرعية

من الممكن وضع الثقافات الفرعية مقابل الكيانات الاجتماعية التي تكون منظومات ثقافية خاصة بها تستند على الثقافة السائدة من جهة وعلى ثقافاتها الخاصة من جهة اخرى، التي ليس بالضرورة ان تكون معاكسة او متناقضة، بمعنى ان هناك فئة او فئات من الناس تقع ضمن منظومة ثقافية فرعية مختلفة، تنبذ او تعاكس القيم الثقافية السائدة. ومعنى ذلك انها تعكس خلافات واختلافات في بعض القيم وليس بالضرورة في كلها.

وتلعب اللغة، باعتبارها أحد مقومات الثقافة الفرعية، اضافة الى العامل الإثني والديني دوراً مهماً. فهي التي تنقل الثقافة بصورة أساسية، لأنها وسيلة التعبير والتواصل والتفاهم الأساسية التي تربط بين الافراد، وكذلك العقيدة والمذهب والطائفة وبعض المهن والحرف. كما تلعب التنشئة الاجتماعية وطرائق التربية والتعليم دوراً مهماً في نقل وترسيخ الثقافة الفرعية، الى جانب العادات والتقاليد والقيم والاساطير.

وفي الحقيقة، فان موضوع الثقافات الفرعية يذكرنا بموضوع الأقلية والأكثرية وبان هناك كلًّا مقسم الى أجزاء او مجاميع تختلف عدداً وخصائص، وان الأكثر عدداً هو الأقوى وثقافته هي الأشمل. ولكن قد يحصل العكس أيضاً عندما يعتبر الأقل عدداً هو الأقوى والأفضل ثقافة أحياناً، رغم ان كل ثقافة تعتبر نفسها هي الأكمل والأمثل. وفي كل الأحوال يكون هناك تمييز وتمايز بين الأكثرية والأقلية اذا تدخلت السياسة والايديولوجيا بينهما. اما ما يميز العلاقات بين الأقلية والأكثرية فهو الامتثال لارادة الاكثرية، والا تتعرض هذه العلاقة الى «معارضة» التي ترتبط بتعريف الديمقراطية التي يتم بموجبها تنظيم العلاقات بين الأكثرية والأقلية بحيث يؤمن ذلك التعايش السلمي[1].

ومن الطبيعي أن تستغل المكونات الاجتماعية، الإثنية والدينية والقبلية والطائفية وغيرها الفترة الانتقالية المضطربة التي يمرّ بها العراق وهو تحت الاحتلال لتحقيق مصالحها وطموحاتها وأهدافها وأن تمارس مختلف الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية لاعادة تعريف نفسها وتوكيد هويتها الفرعية علي اساس ايديولوجي، ولكن سوف يكون ذلك على حساب الوطن والهوية الوطنية المشتركة.

(1) بودون وبوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، الجزائر، ص 57.

واذا كان إعادة تعريف الهوية أمر ضروري، فان عملية التعريف هذه، وفي ظل هذه الظروف الصعبة وغير الطبيعية التي يمر بها العراق، من الممكن ان تكون محفوفة بالمخاطر، خاصة وان تركة النظام السابق الثقيلة لا تزال تلعب دوراً مؤثراً في سايكولوجية الفرد العراقي. ولهذا فليس من المستبعد أن تمارس التكوينات الاجتماعية المنقسمة على نفسها نوعاً من التمركز على الذات والتعصب والانحياز نحو مصالحها الاثنية والخاصة باسم العرق أو الطائفة أو القبيلة أو المنطقة أو الحزب، وأن تفرز مفاهيم وشعارات عاطفية لا عقلانية ومتسرّعة، وتبرر ذلك بحجج واهية مستغلة ضعف الدولة وروح المواطنة والاحتلال الاجنبي والظروف غير الطبيعية التي تمر بها البلاد.

إن تعدد وتنوع مكونات الهوية العراقية له دلالاته، فكل مكون منهم يكوّن تصوراته بقدر ما يتفاعل مع الهويات الاخرى. ولذا ينبغي وضع اطار عام له القدرة على التفاهم والتواصل والحوار لبلورة هوية وطنية واحدة مشتركة بين الجميع والعمل معاً لتخطي هذه المرحلة الانتقالية العصيبة والحصول على السيادة الوطنية الكاملة وتحويل ثقافة العنف والاحتراب الى ثقافة تسامح وسلام.

ظاهرة بروز الهويات الفرعية

ان النظام الدولي الجديد ونظام العولمة والحوار بين الثقافات يعيدون اليوم مسألة التعددية الثقافية التي أخذت تتعدى حدود الدول والقوميات عن طريق ثورة الاتصالات الالكترونية التي جعلت من العالم قرية إلكترونية كونية واحدة وارتفاع شعار حقوق الانسان وحوار الثقافات وغيرها.

والحال أن الخيار الأمثل للعلاقة بين الأكثرية والأقلية هو الحوار

والتواصل والتفاهم في لعبة التعددية الديمقراطية التي تضمن حقوق الآخرين ومصالحهم واختلافاتهم.

وبالرغم من الظهور المتزايد لظاهرة التعدد والتنوع والاختلاف عند الثقافات الفرعية خلال العقود الاخيرة وتبلور مواقفهم وأفكارهم وبرامجهم السياسية تجاه مختلف القضايا التي تمس القومية والهوية الوطنية والحقوق والواجبات، ولكن بروزها بهذا الشكل وظهورها القوي على مسرح الأحداث السياسية في العراق، انما يعبر عن فشل الدولة والمكونات الاجتماعية في حل المسألة القومية والوطنية والطائفية في العراق بالشكل الذي يخدم الوحدة الوطنية، وكذلك فشل النخب السياسية في بلورة وعي اجتماعي وطني وتطوير تنظيمات مؤسساتية تسهم في انتاج عقد اجتماعي يقوم على تحريم ذهنية التجزئة والمحاصصة الطائفية وكذلك عقلية التغالب الأبوية وتقسيم الغنائم بين الأطراف. وبمعنى آخر كان من الضروري وجود مرجعية وطنية عامة وشاملة لجميع مكونات المجتمع العراقي هدفها صياغة آلية لتوحيد القومي والديني والقبلي والطائفي في ثقافة تسامح ووئام وطنية تقوم على آلية تضمن قدراً من الفاعلية في اعادة انتاج الهوية الوطنية التي تضم الجميع تحت راية دولة القانون والمجتمع المدني.

إن بروز الثقافات أو الهويات الفرعية في العراق اليوم إنما يعبّر عن الانفصام في عرى مجتمع لم تتبلور فيه مؤسسات مدنية قويمة، وهيمنة الصراعات الدينية والقومية والقبلية والطائفية وكذلك المصالح الذاتية الضيقة واندماج هذه الهويات الفرعية في البنى الاجتماعية التقليدية، بالرغم من انها تخفي نفسها بأقنعة وشعارات وأنساق سياسية وثقافية تمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها ومخططاتها السياسية، التي سرعان ما انكشف زيفها وبانت حقيقتها بعد سقوط النظام الشمولي السابق على

أيدي قوات الاحتلال، إذ شاركت في تمزيق الهوية العراقية بإثارتها للنعرات القومية والدينية والطائفية وتشويه الشخصية العراقية التي تمتد جذورها في مجرى التاريخ الانساني الى قرون سحيقة في القدم.

ولذلك من الضروري تأهيل الهويات الفرعية من الاثنيات والقبائل والطوائف والأحزاب وغيرها لإقامة مشروع وطني شامل يضم جميع المكونات العراقية، شرط أن تتنازل عن عصبياتها الاثنية والقبلية والطائفية، لانها فشلت حتى في ضمان حقوق من تمثلهم. وبالرغم من ان الانتماء الى قبيلة او مذهب او طائفة هو حق من حقوق المواطنة وان كل مكون اجتماعي هو حر في طريقة تفكيره وانتمائه، ولكن هذا الحق مشروط بأن لا يتعارض مع المشروع الوطني الذي يوحد العراقيين في هوية وطنية واحدة.

إن النخب السياسية التي تتصارع اليوم هي أحزاب قومية ومذهبية وطائفية بامتياز. وتتضح هذه الحقيقة بشكل واضح من طبيعة تكوينات هذه الأحزاب ومرجعياتها وبرامجها. فالمجلس الأعلى وحزب الدعوة وحزب الفضيلة والأحزاب الشيعية الأخرى هي كلها أحزاب تأسست على أسس مذهبية(طائفية) لا ينتمي اليها غير شيعي مقلِّد لمرجع ديني. وفي المقابل فان الحزب الاسلامي هو الآخر كان قد تأسس على أسس مذهبية(طائفية)لا ينتمي اليه غير سني. ونادراً ما تجد في صفوف هذه الأحزاب من يخالفهم من مذهب آخر أو من طائفة اخرى. وينطبق هذا على الاحزاب الكردية والتركمانية والكلدوآشورية وغيرها، التي تأسست على أسس قومية. ومن المعروف عدم انتماء أي عربي او تركماني الى الأحزاب الكردية، وفي ذات الوقت، عدم انتماء أي عضو عربي او كردي الى الأحزاب التركمانية، كما لا تجد عربياً أو مسلماً في الأحزاب الكلدوآشورية وهكذا، ما عدا بعض الأحزاب العراقية العلمانية التي

لا تشترط الانتماء الديني او القومي او الطائفي في صفوفها كالحزب الشيوعي وبعض الاحزاب الليبرالية، والتي انحسرت شعبيتها الآن لصالح الأحزاب الدينية.

الدين والهوية

بالرغم من أهمية العامل الديني ودوره في حياة الناس وفي قيمهم وتوجيه سلوكهم باعتباره عاملاً مهماً في تحديد هوية المجتمع وتحديد خصائصة، وبخاصة في المجتمعات العربية والاسلامية، فقد أهمل كثير من الكتاب والمفكرين العرب هذا الموضوع، وذلك بسبب حساسيته المفرطة وارتباطه بالغيبي والمقدس والمحرَّم، خصوصاً بعد تنامي الحركات الاسلامية وتزايد ممارسة الشعائر والطقوس الدينية والتماهي بها في كثير من الأحيان. واذا كان علي الوردي واعياً بتأثير الدين والعقيدة على شخصية الانسان وقيمه وسلوكه عندما كتب «وعّاظ السلاطين» عام 1953، فانه لم ينتقد بصورة مباشرة الدين والعقيدة، بقدر ما انتقد وعاظ السلاطين وبعض الطقوس الدينية، حيث ميز الوردي بين الدين الحقيقي وبين التفسيرات المختلفة له وطريقة فهم الدين من قبل البشر واستغلاله[1].

ومع ذلك لم يستطع الوردي ولا غيره تخطي المحرمات والممنوعات، رغم حيز الحرية النسبي الذي توفَّر في منتصف القرن الماضي، الذي عمل أيضاً على كبت ذلك الوعي، مما اضطر الوردي الى ان يعبر عن وعيه بنقد هامشي للطقوس الدينية والتمايز الطائفي، خوفاً من جلاوزة الدين ووعّاظه وكذلك جلاوزة الحكام وزبانيتهم.

والحقيقة هناك فرق كبير بين جوهر الدين كوعي أولي للانسان لاعادة

(1) ابراهيم الحيدري، علي الوردي، شخصيته ومنهجه وافكاره الاجتماعية، دار الجمل، كولون، 2006، ص 227.

التوازن للذات المضطربة في تساؤلاتها المصيرية واشباع الحاجات الروحية أولاً، وبين العقيدة كإيمان خاص يخص الانسان ويختلف من شخص الى آخر ثانياً، وبين الشعائر والطقوس باعتبار ان الشعائر هي رموز تحمل دلالات دينية مقدسة والطقوس التي تتعداها الى الميادين غير الدينية ثالثاً. واذا كانت أهداف الأديان وجوهرها هي الخير والرحمة والمحبة والتسامح بين البشر، فلا بدّ من تنوير الناس بها لكي لا يقعوا فريسة للمغرضين والمتطرفين ووعاظ السلاطين الذين يستغلون الدين لمصالحهم الخاصة. ومن اجل تنوير الناس بحقيقة الأديان وأهدافها، يجب الانتقال من حرفية النصوص الدينية الى مضامينها الانسانية، ومن الطقوس الى الشعائر حتى لا تفقد الاديان اهدافها السامية، خصوصاً في مجتمع كالعراق، يمتاز بالتعدد والتنوع والاختلاف القبلي والاثني والديني والطائفي. كما يجب الغاء القبلية والمذهبية والطائفية وليس القبيلة والمذهب والطائفة، والنظر الى الآخر المختلف كند وليس كخصم أو عدو، وفتح باب التواصل والتفاهم على ما يجمع ويوحد جميع الفئات والطوائف المختلفة في هوية وطنية واحدة تتجاوز الاختلافات الدينية والمذهبية والطائفية.

في مثل هذه الحالة من الاخفاقات المتوالية التي تسبب عدم التوازن النفسي والاجتماعي يتوجه الافراد الى القبيلة والطائفة والمحلة للتوحد معها ولضمان الحماية منها والشعور بالراحة النفسية وتخفيف حدة القلق والخوف من المجهول، لان الانتماء الى قبيلة او طائفة، خصوصا في حالة ضعف الدولة والسلطة المركزية، يكون صمام أمان يعطي المرء الشعور بنوع من القوة والتضامن العضوي ويزيد بدوره الولاء لها والدفاع عنها والتعصب لها ضد اعدائها ومشاركتها بالاعراف والطقوس والتقاليد بوعي او من دونه.

لذا نلاحظ تزايد الاهتمام بالانتماء الى القبيلة والمذهب والطائفة وبالحركات الدينية المسيسة وكذلك بالطقوس والمراسيم الدينية كزيارة العتبات المقدسة واداء مراسم العزاء الحسيني والاهتمام بالأولياء والحركات الصوفية والدروشة وغيرها، التي تعطي المشاركين فيها نوعاً من الراحة والطمأنينة والتعويض عن حالات التوتر والقلق التي تثقل كاهل الانسان المحاصر من جهة، وعن الفقر والجهل والأمية من جهة ثانية، وذلك لضعف الوعي الديني والاجتماعي والسياسي الذي يدفع الى الاهتمام بالطقوس أكثر من المبادئ والشعائر الدينية من جهة ثالثة.

ويلاحظ الباحث الاجتماعي أنه مع تزايد الاهتمام بالدين والحركات الدينية المسيسة، فإن سلوك كثير من المتدينين اليوم هو تدين شكلي وظاهري اكثر منه تدين ملتزم بجوهر الدين المتمثل في الايمان والأخلاق السامية والتسامح. وغالباً ما يختصرون الدين في طقوس واجراءات سطحية ويعتقدون بأن التظاهر بها يجعل من الشخص متدينا، بالرغم من أهمية الطقوس الدينية في كل دين وعقيدة. ومن المثير للانتباه أن كثيرا من الذين يعتبرون انفسهم مؤمنين يؤكدون على أهمية السلوك الاخلاقي باعتباره من أهم عناصر الدين وجوهره، الا انهم يتمسكون بالشكل الظاهري منه ويتركون الجوهر. فهم غالبا ما يصومون ويصلون، ولكنهم يكذبون ويتحايلون ويستغلون الآخرين ويتعدون على حقوقهم، وقد يبررون ذلك بشتى الطرق الشرعية وغير الشرعية.

إن الانتماء للقبيلة والطائفة انما يستمد وجوده من الهويات الفرعية وليس الوطنية، خصوصا في الجماعات ذات الثقافة التقليدية والنزعة الابوية - البطريركية والقيم والعصبيات العشائرية حيث يكون الولاء للقبيلة او الطائفة أشد واقوى من الولاء للوطن، مع ان الولاء للهويات الفرعية يتعارض دوماً مع الولاء للوطن، ولهذا يتحول الاعتزاز بالقبيلة الى «قبلية» والاعتزاز بالطائفة الى «طائفية».

لقد كانت «الطائفية» في العراق تخضع لقوانين خاصة بها، ذات بعد سياسي وليس دينياً أو عنصرياً. فلم يحدث ان اختلف المسلمون في العراق في ما بينهم، ولم يحدث ان اختلف المسلمون مع المسيحيين وغيرهم من الأديان والطوائف الأخرى حول مسائل او مشاكل ذات أساس ديني. وما حدث ويحدث من خلاف هو في معظم الاحيان تمايز طائفي ذو دوافع سياسية ومصلحية دفع اليها الحكام والسلاطين ورؤساء القبائل والطوائف من أجل تثبيت سلطتهم وإشباع مصالحهم فساندوا جهة على حساب أخرى.

وقد أسهم النظام السابق في تعميق الروح القبلية والطائفية. وبدلاً من ان يقوم بتحرير الأفراد من العشائرية والطائفية والمحلية ليكوّن منهم مواطنين صالحين، رسّخ القيم والتقاليد والعصبيات القبلية عن طريق اعادة انتاج القيم والعصبيات القبلية، كما عمل على تأجيج الروح الطائفية بدل بذل الجهود لضمان تلاشيها، حيث اثار الوعي الديني والمذهبي وزوده بوعي ذاتي متمركز حول الديني والمذهبي، وبصورة خاصة عندما منع الشيعة من ممارسة طقوسهم الدينية ايام عاشوراء وأفسد الوعي السني بامتيازات سياسية ومادية ورمزية، كما دفع بالاكراد الى التماس الانفصال واستخدام التحالفات من اجل الوصول الى هذا الهدف. وموجز القول: ضرب صدام حسين جميع الآليات لبناء جسور الثقة والتواصل والتفاهم بين العراقيين. فالدولة التي تعمل على تمزيق شعبها تفقد شروط أمنها واستقرارها.

ومن الطبيعي ان يؤثر عدم الاستقرار على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وان يطبع العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الفرق والطوائف الدينية بطابعه، خصوصاً حينما تكون السلطة السياسية في يد أقلية مذهبية تسيطر على الغالبية وهذا هو موطن الخلاف في العراق.

والحقيقة كانت هناك صراعات طائفية خفيفة تظهر على السطح احياناً

وتتفجر في احيان اخرى، كما حدث في زمن عبد السلام عارف ومن ثم في زمن صدام حسين. وقد حاول النظام السابق اخفاءها وكذلك العراقيون، من اجل إبعاد النظر عنها وكذلك عن تناقضاتهم وتضارب مصالحهم. وبالرغم من ذلك فان هذا الاختلاف والتمايز الطائفي لم يحدث بين السنة والشيعة، بقدر ما كان يحدث بين الشيعة و«السلطة» التي ميزت وفرقت في سياستها «الطائفية» بين من هو سني ومن هو شيعي[1]. غير ان هذه الصراعات والنعرات الطائفية ذات الدوافع السياسية برزت بوضوح بعد سقوط النظام السابق وبشكل سافر وبمساعدة من قوات الاحتلال مكونة إطاراً بالغ الأهمية للتضامن التقليدي الذي يتناقض مع أشكال التضامن الحديثة كالنقابة والحزب والنادي والجمعية وغيرها. فالطائفية عكس ذلك، تتغذى من الاشتراك في العقيدة وفي الشعائر والطقوس والعيش المشترك في مناطق ومدن واحياء محددة وتربط افرادها بنسيج معقد من العلاقات القرابية والمصالح والاعتبارات الاجتماعية التي تخرج احيانا عن دائرة الدين والمعتقد وحتى المذهب. ونقصد بالتضامن التقليدي هو ولادة الأفراد ونشأتهم وانتمائهم بالولادة اليه إلزامياً وطوعياً أحياناً مثلما هو الانسلاخ عنها. ومن أهم المؤسسات الاجتماعية التي تغذيه هو البيت والعائلة والعشيرة والمؤسسة الدينية والسياسية[2].

كما ظهرت بعد سقوط النظام السابق ثقافة فرعية جديدة تعبر عن «سايكولوجية المظلومية». وقد اطلق عليها قاسم صالح حسين اسم «ثقافة الضحية». فالشيعة والأكراد أشاعوا بعد سقوط النظام السابق بأنهم كانوا ضحية ذلك النظام الدكتاتوري، وفي ذات الوقت، أشاع السنة ايضا أنهم

(1) انظر ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص 343.

(2) أحمد بيضون، قراءة في شبكات التضامن التقليدية، مجلة النور، العدد 58، آذار 1996، ص 44.

صاروا ضحية النظام الديمقراطي الجديد، وأخذ كل طرف منهم يرى في نفسه أنه «ضحية»، وان الآخر هو «جلاده»[1]. وقد افرز الشعور بالغبن، مهما اختلفت نوعيته ودرجته ومصداقيته، ميلا الى الثأر والانتقام كاد ان يجر البلاد الى أتون حرب أهلية.

الطائفية هي الوجه الآخر للقبلية

يأخذ التضامن التقليدي، الذي تكلّمنا عنه، عادة شكل عصبية طائفية أو محلية أو مناطقية، وهي الوجه الآخر للعصبية القبلية بكونها تضامناً سلبياً ضد المجتمع وإيجابياً مع أفراد الطائفة.وهذا يعني تعصباً أعمى يسقط به الانسان كل حق للطائفة او الطوائف الأخرى لصالح طائفته، وان كان على باطل، أما اذا كان الحق مع الطائفة أو الطوائف الأخرى، فهو ظلم وحرمان لحقوق الآخر وانتقام منه.

كما ان التضامن التقليدي، إن كان مع القبيلة او الطائفة أو المنطقة، فهو يتخذ من البنية الأبوية – البطريركية دعامة له. فهو الذي يمنح القبيلة والطائفة مكانتها وقوتها ووحدتها وعصبيتها. والفرق بين التضامن في القبيلة والتضامن في الطائفة هو ان التضامن القبلي يقوم على التعصب لأفراد القبيلة الواحدة التي تقوم على صلة الدم والقربى، في حين يقوم التضامن الطائفي على التعصب لأفراد طائفة او مذهب ينتمون الى عقيدة او مذهب واحد وليس الى قبيلة واحدة.

لقد عمل النظام السابق ايضا على تعميق الطائفية في العراق عن طريق توظيف العشائرية بشكل يخدم امنه ونظامه من خلال تحميل القبيلة مجتمعة مسؤولية سلوكها واعمالها من جهة، واعلاء مكانة طائفة على حساب اخرى، بهدف تذويب الهويات الفرعية تحت مسوغ انها تتعارض

(1) قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي،ص 169.

مع الشعور بالهوية القومية، منطلقا من مفهوم الدولة القومية التي لا تعترف بأي انتماء سوى الانتماء للدولة القومية، وما عدى ذلك يعتبر أمرا يشكل خطرا على وحدة المجتمع. ولذلك عمل على تطويقه وعدم السماح له بالتعبير عن نفسه وثقافته. ومثال على ذلك عمليات التعريب التي مارسها النظام في منطقة كردستان وكذلك حملات التهجير القسرية لآلاف العوائل العربية الشيعية، وإسقاط الجنسية عنهم وعدم السماح للشيعة بممارسة طقوسهم الدينية، مما خلّف لديهم شعورا بالاضطهاد الثقافي والديني والسياسي ودفعهم بالتالي الى الالتجاء الى الطائفة والاحتماء بها، بدل الهوية الوطنية الواحدة.

بروز الهويات الفرعية بعد الاحتلال

ان بروز الهويات الفرعية على مسرح الاحداث بشكلها السافر لم يكن بسبب سقوط النظام السابق والاحتلال فحسب، وانما بسبب فشل جميع النخب السياسية في بلورة مؤسسات مجتمع مدني قويمة قادرة على تحقيق عقد اجتماعي يؤسس لمشروع وطني متكامل يضم جميع الهويات الفرعية في هوية وطنية ينبذ ثقافة العنف والارهاب التي خلقت تربة خصبة لنمو ميليشيات متطرفة استدرجت فئات وجماعات فقيرة ومهمشة ووجدت لهل حواضن في بؤر الجهل والبؤس والقهر والعنف لتتوسع وتندفع بشكل لا عقلاني ومتهور وترتدي أي لباس ايديولوجي تخفي ميكانزماتها العدوانية الموجهة نحو ذاتها ونحو الاخرين. وهو ما مهد الطريق لانقسام المجتمع على ذاته وزيادة حدة الصراع والاحتراب بين مكونات المجتمع العراقي.

ان سياسة المحاصصة الطائفية التي قامت على منظومة من الايديولوجيات الوهمية وعلى الفصل بين الدولة والمجتمع والمكونات الاجتماعية، بوصفها تمثيلا أصيلا للمجتمع الذي يفتقد مرجعية وطنية

مشتركة، انما تعكس حالة اجتماعية غير طبيعية تعبر عن انفصال وتجزؤ وتفرد ايديولوجي يوظف خطاب الهوية في الصراع السياسي ويستغله في الدعاية والتعبئة وتحشيد الجمهور لاداء دور ديناميكي في الصراع السياسي، عن طريق التحكم وتوجيه الوعي الاجتماعي نحو انتاج معرفة هدفها السيطرة على الهويات الفرعية وقيادتها وتوجيهها فكريا وعمليا وعن طريق تثبيت صور نمطية لجماعات وقيادات تختفي، في معظم الأحيان، وراء اقنعة ايديولوجية مزيفة.

ان الهويات الفرعية التي تفرض نفسها اليوم بالقوة، كبديل عن المنظمات والاحزاب الديمقراطية الحديثة ومؤسسات المجتمع المدني، ليست التجسيد الحقيقي والتاريخي لمكونات المجتمع العراقي، لانها تشكلت في ظروف تاريخية وسياسية غير طبيعية، وفي ظل الاحتلال والفوضى وانعدام الامن وضعف الدولة، مستغلة لحظات تاريخية آنية وطارئة والتباسات مرحلة معقدة للحصول على مقعد لها في الاحتراب الاهلي وتحت طائلة الخوف من التهميش والاقصاء وفقدان الامتيازات، وفي الوقت ذاته، كانت تعبيرا عن مصالح ومواقع واهداف لمشاريع سياسية ضيقة نابعة من اختلال في موازين القوى الداخلية والخارجية، ما لم تسعَ جاهدة الى اعادة انتاج وعيها الاجتماعي وتشكيل هوية وطنية واحدة توحد جميع تقاليد وعادات وآراء وافكار المجتمع العراقي في اطار وطني واحد.

ومع ان الهوية الوطنية ليست مفهوما مطلقا وجامدا، وانما هو مفهوم مرن متعدد ومتنوع العناصر والثقافات ويتمظهر في اشكال بحسب الزمان والمكان، وفي الوقت ذاته لا يتناقض مع وجود هويات فرعية متعددة ومتنوعة الثقافات، لان الهوية الوطنية المتكاملة من الممكن ان تتشكل من هويات فرعية ذات ثقافات متعددة كما في سويسرا وبلجيكا وغيرهما.

ان النظرة الواقعية المتحضرة والمتسامحة تجعل من الهوية – الهويات مفهوما قابلا للتكيف واعادة التشكيل حتى تحقق قدرا من التناغم والتعايش والانسجام والتوازن الاجتماعي والنفسي في ظل دولة القانون والمجتمع المدني.

خصوصيات الهويات الفرعية

اذا اردنا الكلام عن الهويات الفرعية في العراق علينا تحديد الخصائص والعناصر الذاتية والموضوعية التي تميز كل هوية عن غيرها، وتجعل منها طائفة او مذهباً له خصوصية تشكلت عبر التاريخ، مع ان تحديد هذه العناصر أمر في غاية التعقيد، وذلك لتداخل وتشابك كثير من العناصر الثقافية في أكثر من هوية فرعية واحدة وخصوصا الهويات الفرعية التي تشترك في دين او قومية واحدة، كالهوية الشيعية والهوية السنية اللتين تربط بينهما ثوابت اساسية في الدين واللغة وفي القومية. فمن حيث الدين ليس هناك خلاف بين السنة والشيعة حول الاسلام بوصفه هوية كلية تضم اثنيات وشعوباً وثقافات متعددة ومختلفة، تجتمع حول ثوابت أساسية هي الايمان بإله واحد ورسول واحد وقرآن واحد وتحت شعار «لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى». لكن هناك خلافات جزئية حول معنى الاسلام وتفسيره وتأويله على المستوى التاريخي والسوسيولوجي والابستمولوجي وكذلك على مستوى الممارسة العملية، الواعية وغير الواعية، وخاصة في الشعائر والطقوس، التي سببت الاختلاف بين هذه الهويات الفرعية.

وتأخذ الهويات الفرعية مستويات مختلفة، لكل منها خصوصيتها وعناصرها التي نلاحظها في الخطاب الديني والاجتماعي والسياسي. بحكم ان الامة الاسلامية تتكون من شعوب وقوميات ومذاهب وفرق متعددة، تتداخل في بعض عناصرها احيانا وتفترق في احيان اخرى. وبهذا تصبح كل هوية «مركبة» من هويات جزئية لها ولاءات قومية او مذهبية او طائفية او غيرها.

ففي العراق يتوزع السنة والشيعة عموما بحسب ارتباطهما بمناطق القبائل البدوية، أي قربهما او بعدهما عن البادية. فمن الملاحظ انه كلما كان الارتباط بالقبائل البدوية قوياً، كلما كان انتشار التسنن في تلك المنطقة أقوى. وينطبق هذا التوزيع الجغرافي على القسم الشمالي من العراق بصورة خاصة، حيث نجد ان القبائل العربية هناك تكاد تكون أقرب الى حياة البداوة في عقائدها وقيمها وسلوكها، كما ان التشيع لم يستطع اختراق المنطقة الشمالية عموما لوقوعها على اطراف البادية من جهة، وارتباطها بتركيا وسوريا وتأثرها بهما أكثر من وسط العراق وجنوبه من جهة أخرى[1].

ومن الثقافات الفرعية المهمة في العراق هي الثقافة الشيعية، وهي ثقافة قومية في عروبتها، اسلامية في عقيدتها، عربية في لغتها، وهي نتاج تاريخ العراق الاجتماعي والصراع الديني – السياسي على السلطة عبر التاريخ الذي كون «طائفة» وجدت تعبيراتها في مفاهيم وشعارات وطقوس ورموز تطورت عبر الزمن، لان الهوية الفرعية لا تُعرف الا عن طريق هوية الآخر والمجابهة معه. ومن خصوصيات الهوية الشيعية الولاء لأهل البيت، الذي ينطلق من الاعتقاد بامامتهم والولاء والمحبة لهم. واذا كان شيعة العراق من الناحية العددية «أقلية»، بالنسبة الى مجموع السنة في العالم، فانهم يكوّنون الأكثرية العددية في العراق (حوالى 62%). وبسبب ابتعادهم عن المشاركة في السلطة لقرون عديدة ووقوعهم تحت قمع التاريخ السياسي والايديولوجي فقد «تقوقعوا» فكريا وسياسيا في هوية مذهبية تنظم أفرادها وتعبئهم على هذا الأساس، وتربطهم احيانا بعلاقات عائلية وعشائرية ومناطقية، وفي ذات الوقت، تعطيهم بعدا عراقيا، باعتبارها تمثل الاكثرية في العراق. غير ان هذه النظرة قد تكون ضيقة، لأن هذا التوجه لا يمثل

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص 222–221.

جميع الشيعة في العراق. فهناك اعداد غفيرة من الشيعة لا يمكن ضمهم في اطار التنظيم السياسي – المذهبي (الطائفي) حيث ينخرط قسم من الشيعة في تنظيمات سياسية ديمقراطية او ليبرالية او يسارية او قومية أو مستقلة او عشائرية وغيرها. كما ان هناك اعدادا كبيرة من الشيعة «اللامنتمين»، إذ إن هناك اكثرية صامته من الشباب، الذين فقدوا الثقة بالسياسة والسياسيين، وهم معرضون اليوم الى ان يقعوا في حبائل حركات سياسية او ميليشيات متطرفة تستعمل العنف للوصول الى تحقيق اهدافها القريبة.

ومن الممكن القول إن تزايد نشاطات الشيعة السياسية لا ترتبط دوماً بالدين، بقدر ما ترتبط بالهوية. فعندما صوت أكثرية الشيعة للأئتلاف العراقي في انتخابات 2005 كان ذلك تعبيراً عن اظهار عددهم وقوتهم اكثر من كونه موقفاً دينياً أو سياسياً، ولا حتى انتصاراً على العلمانيين[1].

لقد افرز الصراع السياسي بين الشيعة والسنة في العراق مؤسسات دينية ذات امتداد تاريخي أثّرت بصورة مباشرة وغير مباشرة على شخصية العراقي الشيعية وهويته. وفي مقدمتها المرجعية الدينية في النجف الاشرف التي تعتبر المركز الشيعي الأول في العالم الاسلامي وموطن المرجعية الدينية للمسلمين الشيعة لفترات طويلة. بالرغم من انها أصبحت اليوم اكثر مركزية، غير انها لم تكن مؤسسة هرمية كالفاتيكان مثلا لها آلياتها ومؤسساتها التي تدير شؤونها وتنظم حوزاتها وتراقب مصادرها المالية وتحاسبها، مما ساعد على انعدام فاعليتها السياسية وازدياد الصراعات الجانبية على قياداتها وانقسامها في احيان كثيرة، وبالرغم من انها ما زالت تمسك بيدها مفاتيح الفكر والممارسة العملية التي تخص الطائفة الشيعية، الا انها لم تستطع تطوير نفسها ومواكبة التطورات البنيوية التي أملتها

(1) سابرينا تافرناس، نيويورك تايمز في 15/ 3/ 2008.

الحداثة العلمية والتقنية والثقافية، على المجتمعات المعاصرة، ولذلك بقيت اسيرة التفكير المنطقي المجرد، وخاضعة لأسلوب تقليدي قائم على التحالف بين علماء الدين والتجار وشيوخ العشائر ولم تعط اهتماماً كافياً لتطور الوعي الاجتماعي والسياسي وكذلك عدم تصديها للظلم والاضطهاد والقمع السياسي بشكل مباشر، الا نادراً وبعد ظهور الشيعة على مسرح الاحداث من جديد ودخولهم العملية السياسية من أوسع ابوابها. وكان الشيعة قد تنبهوا الى عدم تكرار الخطأ الذي وقعوا فيه إثر ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني، حين قاطعوا انتخابات المجلس التأسيسي وحُرموا من الدخول إلى المدارس والوظائف الحكومية[1]، وما نجم عن ذلك من تهميشهم لمدة ثمانين سنة تقريبا، وهو الخطأ نفسه الذي وقع فيه السنة اليوم في العراق بعد سقوط النظام السابق حين قاطعوا العملية السياسية التي تجري في ظل الاحتلال، ويحاولون الآن تلافي الخطأ بالمشاركة السياسية.

وهناك خاصية مهمة تميز المؤسسة الدينية الشيعية عن غيرها وهي عدم طاعة الحكومة وعدم قبول أي عطاء منها، وهو ما يجعلهم خاضعين للعامة في أكثر الأحيان الذين هم مصدر رزقهم وذلك لأن كثيرا من رجال الدين الشيعة يعيشون على ما يرد اليهم من حقوق شرعية. واذا حررهم ذلك من سيطرة الحكومات عليهم وجعلهم مستقلين نسبيا عنها في شؤونهم الدينية، فقد اوقعهم ذلك في ربقة العامة من الناس والخضوع لها[2].

طقوس العزاء الحسيني

من أركان المؤسسة الشيعية هي طقوس العزاء الحسيني التي تقام سنويا

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص 11، 111، 345، 358 وما بعدها.
(2) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص 446.

في عاشوراء، تلك المأساة الدامية التي مثلت أول تراجيديا في الاسلام والتي بقيت حية في ذاكرة المسلمين وانعكست في طقوس ومراسيم عديدة كزيارة الامام الحسين في كربلاء يوم عاشوراء ويوم الأربعين ومجالس العزاء الحسيني والمواكب الحسينية ومسرح عاشوراء (الشبيه) وغيرها من الشعائر والطقوس، التي عبرت في اكثر من مناسبة عن حركة رفض ومقاومة خفية ربطت الشيعة بتراجيديا كربلاء ومثلت قيما ورموزا للتعبير عن الذات والحفاظ عليها وحمايتها من التراخي والضياع أمام ضربات موجعة عبر التاريخ، خصوصا عندما تكون الذات ضعيفة ومهددة ولا تريد التنازل عن هويتها، ولذلك فهي تحتمي بعاشوراء وتعبر عنها بمراسيم العزاء الحسيني للمحافظة على ذاتها واستمرارها. وهي بهذا «ثقافة تحتية» لا يمكن التقليل من شأنها ومن نتائجها، خاصة عندما تتحول عند البعض الى شكل من أشكال الجلد الذاتي، حيث تتحول المعاناة، التي تثقل كاهل الانسان المحاصر، عند البعض الآخر، الى عزاء وسلوى ووعد وأمل بالشفاعة والانقاذ.

لقد شهد العالم زحف الملايين من الشيعة في العراق نحو كربلاء للمشاركة في طقوس العزاء الحسيني بعد سقوط النظام السابق عام 2003، وبعد أن حُرموا من ممارسة تلك الطقوس سنين طويلة مما ساعد على انتشارها وتقويتها واستفحالها وخاصة الممارسات السلبية كالتطبير وضرب الزناجيل وما ارتبط بهما من أساطير وخرافات.

ومن الطبيعي ان يثير ضرب الرؤوس بالقامات والسيوف، وضرب الظهور بالسلاسل الحديد انتباه وانتقادات علماء الدين المتنورين والمثقفين العقلانيين والمُصلحين الاجتماعيين لما فيها من اضرار جسدية واجتماعية ونفسية. والاستسلام للتيار الشعبي الشيعي وعدم اتخاذ موقف موحد وصارم من قبل المرجعيات الدينية، مما أدى الى تطورها بشكل غير

سليم. كما لم يصدر حتى اليوم اجماع على تحريمها ولا على جوازها من قبل المجتهدين، وربما يعود ذلك الى عدم الوعي باضرارها وعيا عميقا، أو التخوف من اثارة العامة ضدهم، بل راح البعض يشجعها لاستغلالها لأهداف خاصة.

وكان عدد من العلماء والمجتهدين امثال السيد هبة الدين الشهرستاني والسيد محسن الأمين والسيد محمد باقر الصدر والسيد محمد حسين فضل الله وغيرهم قد أصدروا فتاوى تحرم او تنتقد مثل هذه الممارسات الضارة كالتطبير وضرب الزناجيل في محاولة لتنقية طقوس عاشوراء مما لحق بها من ممارسات شائنة.

واقع الأمر أن هذه الطقوس تحولت الى وسائل سيطرة على الجمهور واثارة عواطفه الأكثر بدائية وابعاده عن قضاياه المصيرية. كما ان هذه الطقوس تحيط نفسها بطابع عقائدي يجعلها ضمن المقدسات التي يجب الايمان بها من دون مناقشة، حتى لو كان بعضها بعيداً عن روح الاسلام، وحيث يتحول التساؤل عنها ومناقشتها أو نقدها الى تشكيك في العقيدة نفسها. وهو ما يؤدي الى تعطيل الفكر الاجتهادي الفاحص واصطناع اساليب دفاعية واهية للتصدي لمن يقف ضدها.

من هذا المنطلق السوسيولوجي نحاول توضيح حقيقة اجتماعية مهمة هي ان «خطاب» العزاء الحسيني، أو جزءاً منه على أقل تقدير، ما زال موجه حتى اليوم نحو «الذات» و «النحن» في آن، للدفاع عنها أو معاقبتها وجلدها او الهروب منها. لذا يكون من الضروري ان يقف المرء وقفة تروٍّ من حقيقة ومغزى ثورة الامام الحسين وفلسفتها الدينية والاجتماعية، وكذلك من أبعادها الفكرية والسياسية، وليس كما تطرح اليوم في بعض اشكالها الطقوسية مفرغة من كثير من مضامينها الاجتماعية ذات الومضات الثورية وخالية من أية رؤية نقدية فاحصة لما يطرح من ممارسات طقوسية بعيدة

عن روح الاسلام وتسامحه، من اهدافها اثارة العواطف الملتهبة بالحماس أكثر من تحريك النفوس والعقول والأفكار وتنويرها، وتنقية «عاشوراء» مما حل به من شوائب وما دخل اليه من ترهات بعيدة عن روحه واهدافه[1].

وتقع المسؤولية بالدرجة الأولى على علماء الدين في تحويل مراسم العزاء الحسيني الى تظاهرات ثقافية ومهرجانات حضارية متقدمة تعكس المبادىء الرفيعة التي استشهد من أجلها الامام الحسين، خصوصاً بعد تزايد «التظاهر» او المظاهر الشعبية «المفتعلة» الزائدة على اللزوم من الزيارات المليونية في عاشوراء ويوم الاربعين التي تتوقف فيها الدوائر والمؤسسات عن العمل وتهدر فيها أيام عمل وتبذر فيها مئات الملايين التي من المفروض ان توظف في مجالات نافعة اخرى، في وقت تزيد فيه نسبة البطالة والبطالة المقنعة الى اكثر من 50%، ويحتاج العراق الى مدارس ومستشفيات وأدوية ودور رعاية للكبار والصغار والمعوقين، مثلما يحتاج الى ماء وكهرباء وأحذية لآلاف الأطفال الحفاة، وفيه ملايين المهجرين والاطفال المشردين واليتامى والمقعدين وغيرهم من البؤساء والمساكين وأهل السبيل..!

أقول إن نظرة موضوعية وعقلانية نقدية الى ما يجري اليوم من مبالغات في تطوير هذه الطقوس تضع امام الجميع، وبخاصة المرجعيات الدينية، مسؤولية كبيرة في الوقوف بحزم امام محاولات انحراف مراسم العزاء الحسيني عن اهدافها، واستغلالها من قبل وعّاظ السلاطين ومحاولات تشويهها والانجراف وراء المد الشعبي(العامي)، الذي يريد توظيفها وفق مصالح وأهداف بوعي منه او من دونه.

ولذلك نجد من الضروري، ونحن في زمن المحنة والامتحان، وفي زمن العجز والنكوص والردة الحضارية، ان نقف أمام مرآة عاكسة نتأمل

---

(1) ابراهيم الحيدري، عاشوراء في العراق- دراسة اجتماعية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب العاشر- شيعة العراق، دبي، 2007، ص207 وما بعدها.

ذاتنا بمنظار نقدي ذي أبعاد متعددة لنتعرف على ذاتنا. وان نعي واقعنا وان ننظر الى مستقبلنا نظرة تفاؤلية وليس تشاؤمية، في محاولة لتغيير أنفسنا و«ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

وبالرغم من ان تاريخ الفكر الشيعي وومضاته الثورية تعود الى علي والحسين، فان الحركات والاحزاب الشيعية في العراق، رغم القهر والقمع والحرمان السياسي وكذلك الاعدامات والتشريد في المنافي، لم يستطيعوا توحيد انفسهم، حتى تحت قبة مرجعية واحدة ذات تنظيم مؤسسي هرمي، وان يطوروا مشروعاً سياسياً وطنياً على أسس حديثة يلتقون فيه مع الفئات والمذاهب والطوائف والأحزاب الوطنية الاخرى.

ولعل أول من حاول تطوير الفكر الشيعي في العصر الحديث الى قوة مادية حركت جماهير غفيرة من الشيعة في السبعينات من القرن الماضي هو الشهيد محمد باقر الصدر(1935-1980)، الذي وضع في مؤلفاته (فلسفتنا واقتصادنا والبنك اللاربوي في الاسلام وغيرها) قواعد فكرية واجتماعية واقتصادية لفلسفة اسلامية ونظام حكم سياسي لدولة اسلامية معاصرة في ظل نظام استبدادي شمولي ذي توجه قومي علماني. وقد برز اسم محمد باقر الصدر بعد ان اعتقلته السلطة في العراق مرتين(1971 و1974). وفي عام 1977 قامت السلطة المحلية في النجف الأشرف بمنع مسيرة شعبية راجلة متوجهة ليلة الاربعين الى كربلاء. وبالرغم من المنع انطلقت في البداية مجموعة من الشباب ومن احد احياء النجف الشعبية تهتف «يا حسين». وسرعان ما توسعت وتحولت الى تظاهرة شعبية وتحولت شعاراتها الى شعارات سياسية وهتافات ثورية موجهة ضد السلطة الحاكمة انذاك. وفي طريقهم احتل المتظاهرون مركزاً للشرطة وحطموا كل ما فيه، ثم واصلت الجماهير الغاضبة مسيرتها نحو كربلاء سيراً على الأقدام محاطة بالجنود والدبابات. وعند وصولها الى منطقة

خان النص اصطدمت المسيرة بمجموعة من الجنود التي حالت دون مواصلتها مسيرتها نحو كربلاء. وقد استخدم الجيش جميع وسائل القمع لتفريق المتظاهرين كالبنادق والرشاشات، وسقط إثر ذلك عدد من القتلى والجرحى. كما تم اعدام ثمانية من قادة «الانتفاضة» وحكم على العشرات من المشاركين فيها بالسجن باحكام مختلفة، خمسة عشرة منهم بالسجن المؤبد. كما قتلت أمرأة وصبي واحد اثناء الاشتباكات بين الجيش والمتظاهرين[1].

وكان محمد باقر الصدر قد اصدر فتوى بتحريم الانتماء الى حزب البعث حتى لو كان انتماء صورياً. كما طلبت السلطة الحاكمة منه اصدار فتوى بادانة المتظاهرين في المسيرة المذكورة الى كربلاء، فامتنع عن ذلك فتم اعتقاله وتعذيبه مع اخته بنت الهدى. وعندما أيد الصدر الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 اصدرت الحكومة العراقية في 31 مارس 1980 قراراً ينص على اعدام كل من ينتمي الى حزب الدعوة الاسلامية. وسرعان ما قامت السلطة بتنفيذ حكم الاعدام بالسيد الصدر مع اخته بنت الهدى في 8 ابريل 1980.

لقد اثار اعدام الشهيد الصدر موجة من الغضب الصامت. فقد رأى الشيعة في العراق في مشروعه الجديد امكانية تحقيق دولة اسلامية في العراق، حتى لو لم تكن على غرار دولة ولاية الفقيه في ايران، وشدّهم وعيه بالمشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعاني منها العراق، ومحاولاته اعادة بناء المرجعية الدينية على أسس واقعية جديدة، ساعدت على تحريك الحوزات العلمية لتكوين فقهي جديد يلائم روح العصر والتطور العلمي والتكنولوجي وينتج بدوره وعيا اسلاميا جديدا بضرورة

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، ص 11-13.

تغييرها وتطويرها حتى تتجاوز سلبياتها وانغلاقها على نفسها واخفاقها في تعبئة الناس للتصدي للاستبداد والظلم[1].

ظاهرة التدين السياسي

ان بدايات تشكل النظام الدولي الجديد وارتفاع حدة الصراع العربي- الاسرائيلي ونكسة حزيران والصراع العربي- العربي وتعمّق الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وخاصة بعد صعود حزب البعث الى السلطة في العراق عام 1968 وقيام الثورة الاسلامية في ايران عام 1979، لعبت كلها دوراً مهماً في بروز ظاهرة التدين والتوجه الى الاسلام السياسي في العراق، التي ستلعب دوراً كبيراً في تحديد مستقبل العراق على المدى القريب.

والحال ان ظاهرة التدين في العراق ليست جديدة. فالدين متجذر في الوجدان العربي والاسلامي اكثر من السياسة والفلسفة والايديولوجيات الحديثة، التي لم تنجح في تحويل العاطفة الدينية الى ايديولوجيا سياسية لخدمة الشعوب. لذلك يبقى الدين، وخصوصاً الشعبي، الحصن الأخير من تمسك الناس بمبادئه وشعائره وطقوسه، بعد ان فقدت جميع الايديولوجيات والانظمة السياسية مصداقيتها، خصوصا بعد الازمات والحروب والهزائم المتوالية وانكشاف استبداد الانظمة العربية والاسلامية وفسادها. وهناك عوامل داخلية وخارجية ساعدت على توسع ظاهرة التدين، كالحضور الطاغي للماضي على حساب الحاضر والمستقبل، كما يظهر في الخطب والمواعظ والبرامج الدينية وتحول مجتمع الفقراء التقليدي المكتفي بذاته نسبيا الى مجتمع استهلاكي يقتلع الناس من جذورهم ويدفعهم الى اللهاث وراء الحاجات والبضائع

(1) ابراهيم الحيدري، تراجيديا كربلاء، المصدر السابق، ص77-79.

الاستهلاكية الجديدة التي ساعدت العولمة ووسائل الاتصال الحديثة على اغرائهم بها. اضافة الى استبداد السلطات الحاكمة ومنع الحريات وقمع جميع الحركات السياسية ومن بينها الحركات والاحزاب الاسلامية خوفاً منها ومن طموحاتها التي لا تقف عند حد معين، مما ولد عنفاً وعنفاً مضاداً وتطرفاً ومغالات في العقيدة وتكفيراً لكل مخالف لها. وهكذا أصبح الدين، الذي يدعو إلى الرحمة والتسامح والعفو عند المقدرة، أصبح عند البعض وسيلة للدفاع عن النفس، وعند البعض الآخر وسيلة للانتفاع والارتزاق، وعند السلفيين المتطرفين وسيلة للاختلاف مع الآخر وتكفيره.

اما الثقافة الفرعية الأخرى فهي الثقافة السنية التي ترتبط بتاريخ الخلافة والسلطة في الاسلام، التي كانت بيد السنة منذ تأسيس الدولة الأموية مرورا بالدولة العباسية ومن ثم الدولة العثمانية وحتى الدولة العراقية الحديثة، مع بعض الاستثناءات.

ومن أهم عوامل تشكيل الثقافة السنية في العراق هو التوزيع الجغرافي لسكان العراق الذي يفرض نوعاً من الخصوصية. فمن الملاحظ ان معظم المناطق التي يسكنها السنة تقع في الاطراف. فالسنة العرب عموما يعيشون على أطراف البادية الغربية اما السنة الأكراد فيعيشون في منطقة كردستان، مع جيوب سنية كبيرة وصغيرة في وسط وجنوب العراق. والحركات الاسلامية السنية لم تكن متطرّفة عموماً، وتميزت بكونها حاضنة الحركات القومية العروبية، كحركة القوميين العرب وحزب البعث داخلها. إنما حصل اختراقها من قبل القاعدة والحركات الاسلامية المتطرفة بعد الاحتلال عام 2003.

وينتظم السنة العرب في تنظيمات وأحزاب سياسية، كما الشيعة، أحزاب دينية وعشائرية وعلمانية / ليبرالية. مع ان نمط التعبئة السياسية

السائدة في المناطق العربية السنية، لا يزال عشائرياً، مع اختراقها من قبل قوى دينية وصوفية وسلفية. وحتى وقت قريب كانت الثقافة السنية تفتقر الى مرجعية دينية، كالمرجعية الشيعية، مع وجود قوى دينية سنية مهمة مثل الحزب الاسلامي ومشايخ المتصوفة وهيئة علماء المسلمين التي تأسست بعد الاحتلال، وغيرها.

ورغم هذا التعدد والتنوع الديني والثقافي، فثمة قاسم مشترك ما زال يميز هذه التنظيمات السياسية والدينية وهي اتسامها بضعف بالغ في استقطاب الجيل الجديد من الشباب الذي يكوّنون اليوم اكثر من ستين بالمئة من السكان والذين ما زالوا يعملون وفق طرق وأساليب التعبئة السياسية التقليدية القديمة، اذ ما زال الوعي الاجتماعي والسياسي عاجزاً عن تعبئتهم بمفاهيم التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وعدم استطاعتهم تقديم بديل سياسي مشترك يقوم على التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان ويتجاوز النظم الشمولية والقبلية والطائفية، بحيث يجنب البسطاء والمهمشين والمستضعفين الوقوع في حبائل العصابات والميليشيات والتنظيمات السلفية ذات الايديولوجية التكفيرية.

لقد استمدت بعض العشائر السنية قوتها ونفوذها من دعم النظام السابق لها بعد انكسار الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية وقيام الانتفاضة الشعبية وفرض الحصار الجائر على العراق، وراحت تملأ الفراغ الذي أحدثه ضعف السلطة عن طريق اعادة انتاج القيم والعادات والعصبيات العشائرية، كالثأر والدية والنهوة والفصل وغيرها من القيم التي تعود في أصولها الى الثقافة البدوية، التي شجّعها النظام السابق لاستخدامها وقت الحاجة.

وبعد سقوط النظام واحتلال العراق وما احدثه ذلك من فوضى وفراغ أمني وسياسي واداري، أخذ نفوذ العشائر الغربية بالتمدد وشرعت

بتوسيع «تجارتها الخارجية» التي تقوم على عمليات تهريب متنوعة بعيدا عن سيطرة الدولة وامتدت لتشمل جميع المناطق الحدودية وبخاصة مع الأردن وسوريا والسعودية، مما خلق نشاطات تجارية ومراكز نفوذ مالية جديدة امتد نفوذها الى مراكز المدن. وبسبب مواقفها من الاحتلال والعملية السياسية الجديدة وعدم مشاركتها في الانتخابات وكذلك تغلغل أعوان النظام السابق في مناطقها، خلق تحالفات مع عدد من عشائر المنطقة اتخذت طابعاً سياسياً وايديولوجياً وحربياً، خصوصا عندما دخل قسم منها في تحالف جديد مع القاعدة، التي تمارس نشاطاتها انطلاقاً من تلك المنطقة بشن هجمات على المساجد والحسينيات والمدارس والأسواق وغيرها، والشروع بتفجير حرب أهلية دموية طائفية من جهة، وتقديم نفسها كحركة اسلامية سياسية مناهضة للاحتلال وفي الوقت ذاته، كذراع ضاربة تدافع عن العراقيين السنة من جهة أخرى.

ان ما جاءت به «القاعدة» من تعاليم تكفيرية متشددة وصارمة وما قامت به من اعمال عنف وارهاب وقطع رؤوس وتمثيل بالجثث وسلب ونهب لا يمكن قبولها وتبريرها واستمرارها لمدة طويلة، وخصوصا في المناطق والمدن الحضرية وكذلك من قبل العشائر العربية السنية المحافظة البعيدة عن التطرف والتزمت الديني الا في حالات نادرة.

ومع تحول القاعدة الى اخطبوط يخرب البلاد والعباد ويبتلع كل شيء ويحرق الاخضر واليابس ومحاولة جر العراق الى حرب طائفية، استفاقت العشائر الغربية بعد ان اكتشفت حقيقة القاعدة وبعد أن دفعوا ثمنا باهضاً بتحالفهم معها. وهكذا أخذوا يتخلّصون من نفوذها وأعمالها الاجرامية الخطيرة عليهم وعلى أبناء وطنهم ويتمردون ضدها ويوحدون أنفسهم في

تنظيمات اطلق عليها «صحوة العشائر»[1]، التي امتدت الى مناطق عديدة في العراق، مما اثار شكوك البعض من تحولها الى «طابور خامس» من الممكن استغلاله في ظروف معينة.

اما الأكراد فترجع اصولهم الى الشعوب الهندو- آرية. وكانوا في الأصل قبائل رحّل زحفت من أواسط آسيا عبر جبال القفقاس على موجات متعددة. واللغة الكردية الحديثة تعود الى اللغة الأم «الزندية»، وهي فرع من فروع اللغات الايرانية-الآرية القديمة. ولهم اليوم لهجات كردية مختلفة.

دخل الاكراد الاسلام عام 636 م ابان الفتح الاسلامي للعراق وايران وأكثرهم من السنة الشوافع، ما عدا أقلية شيعية هم الفيلية. ويتوزعون اليوم على كل من تركيا وايران والعراق وروسيا وسوريا. واصل الاكراد قبائل رعوية تنتقل بين جبال كردستان. وينقسمون الى قسمين رئيسيين من الناحية الاجتماعية: السورانيين وهم الأكثر استقراراً وتحضراً، والبهدانيين وهم مجموعات من العشائر التي تسودها الروح العشائرية مع نزعة صوفية.

والأكراد مثل العرب ينقسمون الى بدو وحضر وريفيين. ورغم الحروب والنزعات التي شنتها الحكومات العراقية المركزية ضد الأكراد، بقيت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين العرب والأكراد قوية وفعالة وتربطها مصالح الوطن والدين والتجارة والجيرة والزواج وغيرها. وبسبب سكناهم في الجبال الشاهقة والمناخ البارد الثلجي اتسمت شخصيتهم بالقوة وطبعت سلوكهم بالاعتداد بالنفس وبثقافة ولغة كردية لها خصوصية.

وفي ما يتعلق بالعراق فثمة فوارق جوهرية تفصل الاكراد في الجبال عن سكان العراق في السهول. فمن الناحية الجغرافية لا تشكل منطقة

(1) حسين كركوش، صحوة العشائر العراقية، اسباب الظهور وآفاق التحول، ايلاف في 2008.2.15

كردستان امتداداً طبيعياً لأرض السواد العراقية من ناحية التربة والمناخ والتضاريس، وقد حافظت كردستان على استقرار نسبي منذ عدة قرون لموقعها الجغرافي وعدم خضوعها لحكم مركزي مطلق[1].

ومن الناحية السياسية فإن الحزبين الكرديين الاساسيين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، يهيمنان على ولاءات غالبية الاكراد في منطقة كردستان العراق. كما ان الحزبين الكرديين الأساسيين يحملان خطاباً علمانياً. ومع خلافاتهما التاريخية فقد توصلا الى توافق سياسي. وشهدت المنطقة الكردية على اثرها استقلالا فعليا عن المركز استمر من 1992 – 2003، مع انها خضعت حقوقيا وماليا لاشراف الأمم المتحدة. وقد اتاحت لها هذه الاستقلالية منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي نموا اقتصاديا وعمرانيا وثقافيا، ومع ذلك فان مؤسسات المجتمع المدني وتقاليد ممارسة الديمقراطية تحتاج الى وقت طويل حتى تتطور ويتم نضجها وترسيخها.

التركمان

يأتي التركمان بعد الاكراد من حيث العدد والأهمية القومية ويتوزعون منذ فترة تتجاوز الألف عام في المناطق الشمالية والوسطى في شريط يفصل بين المنطقة التي يسكنها الاكراد والمنطقة التي يسكنها العرب وينتشرون في محافظات الموصل وأربيل وكركوك وديالى وصلاح الدين وفي بعض أحياء مدينة بغداد.

ويختلف الكتاب في تحديد عددهم حيث يكوّنون 2-3% من أهل العراق وليس هناك احصاءات دقيقة حول عددهم.

(1) هادي العلوي، مظاهر التشوه في المجتمع العراقي دراسات كردية، العدد 7/3 باريس 1992 ص 80- 81.

وينتسب التركمان الى قبائل اوغوز التي هي فرع من فروع قبائل الترك التي انحدرت من وسط آسيا منذ أقدم الازمنة.

ويعود تاريخ استيطان التركمان في العراق إلى سنة 54 هجرية، حيث استدعى القائد الأموي عبيد الله بن زياد حوالى ألفي شخص من الأتراك إلى البصرة. وكان ذلك مجرد بداية تاريخية تبعها مراحل أخرى بعد دخول الخاقان السلجوقي طغرل بك إلى العراق عام 1055. وقد تعمق وجودهم التاريخي في العراق منذ تلك الفترة وحتى عام 1918 أي ما يقرب من تسعة قرون من السيادة التركية في العراق. ومع دخول طغرل بك إلى العراق، تتابع دخول أعداد ضخمة من الأتراك إلى العراق على شكل موجات بشرية متلاحقة.

وقد بدأ إطلاق اسم التركمان على أتراك العراق في عهد السلاجقة، حيث يتفق المؤرخون على أن هذه التسمية لا تعني بأي حال من الأحوال عرقا آخر غير الترك، كما يتفقون على أن مصطلح التركمان أطلق على قبائل الأغوز (الغز) بعد اعتناقهم الاسلام.

بعد سقوط الإمبراطورية السلجوقية حكمت العراق إمارات تركية عديدة مثل إمارة زين الدين كوجك في أربيل (1144–1233) والاتابكة في الموصل وقبجاك اوغو للارى في كركوك. وقد عاشت أربيل عصرها الذهبي في فترة حكم مظفر الدين كوكبري الذي استمر من 1190 إلى 1233 ودام 43 عاماً.

وقد تتابعت الإمارات التركية على حكم المنطقة حتى عام 1514. وتمكن السلطان العثماني ياووز سليم بعد حملة تبريز في 16/ 9/ 1514 من فتح شمالى العراق وإخضاعه للدولة العثمانية في عام 1515، وبعد مرور 19 عاما على هذا الفتح دخل السلطان العثماني سليمان القانوني بغداد في 28 /11/ 1534 منهيا بذلك الحكم الصفوي فيها. وبذلك أصبح العراق ولاية تابعة للدولة العثمانية[1].

(1) Karen Dabrowska& Geoff Hann,Iraq,Then & Now,Bradt,London,2008,P172

وبعد سقوط الدولة العثمانية اختار التركمان البقاء في العراق بموجب معاهدة لوزان 1923 التي تنص على حق اختيار البلد الذي يفضلون سكناه.

المسيحيون

يعتبر المسيحيون في العراق من الأقليات الدينية التي سكنت وادي الرافدين منذ القدم. فهم بقايا الآراميين القدماء الذين أسسوا الكنيسة النسطورية التي انقسمت الى آثورية وكلدانية وسريانية. كما انقسم الكلدان الى كاثوليك وأرثوذوكس. وقد اتسمت العلاقة بين المسلمين والمسيحيين وغيرهم من الاقليات بالانفتاح والتسامح، كالايزيدية والصابئة واليهود الذين يمثلون اقليات دينية صغيرة في العراق موزعين في انحاء العراق.

ومن ناحية الأصول التاريخية والجغرافية والمذهبية، فإن المسيحيين العراقيين ينقسمون الى خمسة اقسام وهم:

1- **الكلدان الكاثوليك**: ويشكلون القسم الأكبر من المسيحيين، وتقطن غالبيتهم في مدن وقرى الموصل وعموم شمال العراق، مثل تلكيف والقوش وعينكاوه. كذلك لهم حضور واضح في بغداد والبصرة. وكان الكلدان في الأصل على المذهب النسطوري حتى القرن التاسع عشر، ولكنهم تحولوا الى الكاثوليكية بتأثير عمليات التبشير الأوروبية. ويتكلمون بلهجة خاصة قريبة الى السريانية العراقية الفصحى.

2- **الآثوريون النساطرة**: وهم من اتباع الكنيسة النسطورية العراقية، وغالبيتهم قد نزح الى بلدهم الاصلي العراق من المناطق المحاذية للموصل في جنوب تركيا، والتابعة تاريخيا وسكانيا الى بلاد النهرين. لكنهم اضطروا الى النزوح بعد المذابح التي تعرضوا لها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على أيادي الأغوات الاكراد والعسكر الاتراك، مثلما حدث للارمن. ويختلف الآثوريون عن الكلدان، من ناحية المذهب، وكذلك من ناحية طبيعتهم الجبلية،

بالاضافة الى لهجتم الخاصة المشتقة ايضاً من السريانية. وهنالك من يعتقد ان تسمية (الآثوريين) ليس لها علاقة بـ (الآشوريين)، بل هي مشتقة من (التورانيين) أي(الجبليين) بالسرياني.

3- **السريان الأرثوذكس(اليعاقبة)** وهم اتباع الكنيسة السورية، ويتركز وجودهم في مدينة الموصل ويشكلون عموماً نخبة حضرية متميزة. وبعضهم تحول الى الكاثوليكية في القرن التاسع عشر، وسموا أنفسهم السريان الكاثوليك.

4 - **الأرمن**: وتعود أصولهم الى الشعوب الهندو- آرية التي نزحت الى اواسط آسيا الصغرى واستوطنت بلاد ارمينيا في منطقة القفقاس التي تقع جغرفيا عند اعالي بلاد النهرين، التي ينبع منها نهرا دجلة والفرات. وقد ظل الارمن على علاقة تاريخية عميقة مع العراق وظلت هجراتهم اليه طيلة التاريخ. وقد تعرض الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى لمذابح كبيرة في جنوب تركيا، قام بها الاغوات الاكراد واشرف عليها العسكر التركي. وقد اجبروا على الهجرة من ديارهم وانتشروا في سوريا وأقطار المشرق العربي ومنها العراق، لكنهم مع الزمن هاجروا الى الخارج، ولم يتبقَ منهم غير بضع عشرات من الآلاف يقطنون بين الموصل وبغداد والبصرة. وينتمي القسم الأكبر منهم إلى المذهب الأرثوذكسي، وقليل منهم إلى المذهب الكاثوليكي.

5- **اتباع الكنائس البروتستانية**: وهم عدة كنائس مختلفة، مثل الكنيسة الانجيلية والكنيسة السبتية، وغيرهما. وهم عموماً من السريان العراقيين الذين تحولوا الى البروتستانتية في العصر الحديث، بتأثير الكنائس البروتستانتية الانكليزية والامريكية. وهم اقلية من النخب المدينية المتميزة في الموصل وبغداد[1].

---

(1) سميرة فادي، المسيحية العراقية، مجلة ميزوبوتاميا، العدد الثامن والتاسع.

الصابئة

الصابئة، او المندائيين، هم صابئة البطائح، كما ورد في القرآن الكريم. وهم الحرانية، وهي فرقة دينية تحتفظ بكثير من عناصر الديانات البابلية والآشورية والمانوية والزرادشتية. ويقال انهم يرجعون الى يوحنا المعمدان او النبي يحيى.

وموطن الصابئة المندائيين الأصلي حران في شمال العراق. غير انهم يسكنون اليوم ضفاف نهر دجلة وفي البطائح في جنوب العراق وكذلك في ايران.

ويتكلم الصابئة اللغة العربية ولهم لغتهم الخاصة «المندائية»، التي هي لغة سامية تقرب من السريانية.

ومن معتقداتهم ان الله تعالى هو علة العلل وترك لهم 360 قديساً ومنحهم قوى خارقة وجعلهم أعلى من مستوى البشر. ومن معتقداتهم الأخرى خلود الروح وانتقال الأرواح الصالحة بعد الموت الى عالم النور وهو الجنة، اما الأرواح الشريرة فتذهب الى النار لتتطهر. وتقف الطهارة بعد القدسية، ولذلك يضع الصابئة أهمية كبيرة على التطهير والوضوء بالماء المقدس وتعميد افراد طائفتهم لتطهيرها. ويعتبر «الكنز» او «الكنزاريا» كتابهم المقدس المكتوب باللغة المندائية الذي يبحث عن الخليقة ومنشأ العالم وخالقه. والمجتمع الصابئي مجتمع مغلق من الناحية الدينية حيث لا يستطيع احد الانتماء الى دينهم أو الخروج منه. وبسبب نظام الزواج الداخلي، فان الصابئي لا يستطيع الزواج إلا من صابئية ولذلك بقي مجتمعهم محدود العدد.

ويشتغل الصابئة في العراق في المهن الحرة والاعمال اليدوية كالنجارة والحدادة وصياغة الاواني الفضية والمينا، وهي الحفر والنقش على الذهب والفضة وخصوصاً صابئة بغداد.

اليزيدية

اليزيدية، أو الايزيدية، هي طائفة تنحدر من الاكراد ويسكنون جبال سنجار في شمال العراق وجبل الطور وديار بكر في تركيا وينسبهم بعض المؤرخين الى يزيد بن معاوية أو يزيد بن انيسة الخارجي. واليزيدية هي مزيج من النصرانية والاسلام والمجوسية وغيرها وتعود في تاريخها الى ما قبل الاسلام.

ومن معتقداتهم «عبادة الشيطان»، بالرغم من انهم يعبدون الله، غير انهم يعتبرون الله سببا أوليا قاصيا وانه فوق الجميع، ولكن ليس هو سيد العالم، وان سيد هذا العالم الفاعل هو واسع الحيلة شديد البأس وموجود في كل مكان، إنه طاووس- ملك، الشيطان.

وتقوم الديانة اليزيدية على ثنائية الخير والشر ويعبدون إلهين، واحد للخير وآخر للشر، وهي من بقايا الزرادشتية، التي تعتقد بأن الكون تحت سيطرة النور والظلمة وهما في صراع مستمر. ويمثل الله قوة الخير، اما قوة الشر فيمثلها الشيطان، سيد هذا العالم الفاعل، ولذلك يجب الخوف منه وتجنب بطشه ومن يريد السعادة يجب ان يهمل عبادة الرب، اما الحكمة فهي طلب الولاء من الشيطان.

ويرمز للشيطان بطاووس من نحاس اصفر يقف على حامل نحاسي يشبه الشمعدان.

ومن شعائرهم الدينية السجود للشمس عند شروقها في معابدهم المنتشرة في سنجار وشيخان وخصوصا معبد الشيخ عدي والشيخ شمس ومعبد باعذري. ولهم لغة خاصة بهم هي مزيج من العربية والكردية والفارسية.

المطابقة بين الهويات

ان المطابقة بين الهويات الفرعية، وبخاصة القومية، ما زالت محل قلق معرفي ووجداني في الذهنية العراقية. فالعروبة لا تطرح نفسها على اساس

ثقافي، وانما على اساس إثني، بالمفهوم الانثروبولوجي، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر طرحت العروبة كتعبير وشعار للرغبة في الاستقلال والتحرر من السلطنة العثمانية. وعندما انهزمت الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى وتوزعت ولاياتها العربية بين التبعية الى انكلترا أو فرنسا، وتحولت فكرة العروبة الى حركات استقلال وتحرر، ولم يكن هدفها في البداية الوحدة، بقدر ما كان الاستقلال عن سلطة المستعمر.

غير ان تكوين الدولة القطرية كان على حساب الدولة «الأمة»، بعد ان عجزت أفكار الوحدة عن تشكيل «الوحدة العربية الكبرى من المحيط الى الخليج» واصبحت الدولة القطرية كواقع او كوطن بمفهومه السياسي والجغرافي مقابل «الدولة القومية» و«الأمة الاسلامية». وهكذا اصبح هناك ثلاث هويات متداخلة ومتعارضة في آن، تجعل الفرد متعدد الانتماءات والولاءات ولكنه في الوقت ذاته، مشتت بين الولاء للوطن بحدوده السياسية والجغرافية، وبين الولاء للعروبة بمفهومها القومي، وبين الولاء للأمة الاسلامية بمفهومها الأممي. وهو ما يعمل على خلق حالة قلق وتوتر لتعدد الانتماءات التي لا يمكن الجمع بينها على درجة واحدة من التساوي[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل بامكاننا ترتيب هذه الانتماءات في سلم من الولاءات وبحسب الأولوية؟ واذا كان كذلك فهل بامكاننا تفضيل هوية على أخرى؟

ولكن كيف يمكننا تحديد سلم الأولوية في الانتماءات والولاءات في بلد تتعدد وتتنوع فيه التكوينات الاثنية والدينية والطائفية كما في العراق؟ هل نبدأ بالوطن أم بالقومية أم بالدين، فاقول: انا عربي او كردي او تركماني وغيره، أو اقول: انا مسلم او مسيحي او غيره. ولذلك فالحل ينبغي ان

(1) محمد آل الشيخ، الأولوية لمن للوطن أم للعروبة؟ ايلاف في 25-7-2007.

أقول أنا عراقي ويجب ان أعتز بهويتي الوطنية العراقية اولا، وأنا عربي أو كردي أو تركماني واعتز بقوميتي ثانيا، ثم أقول أنا مسلم، لأن الغالبية هم مسلمون وينضمون تحت هوية أممية أشمل ثالثا.

ان هذا التعدد والتنوع والاختلاف الثقافي يجعل العراقي يمتلك هوية مركبة من دوائر متعددة ومتداخلة ومتفاعلة بعضها مع البعض الآخر. لذلك ينبغي النظر الى الهوية العراقية في سياقها التاريخي والانثروبولوجي والاجتماعي الثقافي وكذلك في اطارها الجغرافي باعتبارها مفهوماً ثقافياً قائماً بذاته ولذاته، لا يتنكر لحقيقة واقعة، هي انه متعدد ومتنوع، وان هذا التعدد والتنوع يجب ألا يعمل على إلغاء الآخر، رغم وجود ميل الى عدم الاهتمام او الاعتراف بالتعدد والتنوع والاختلاف في بعض الاحيان، بل من الضروري اقامة توازن بين مكونات الهوية المركبة المشتركة، وان يكون هذا التوازن خلاقاً، أي يعمل على توحيد الهوية الوطنية ويشدد على التعايش والتسامح المتبادل والاحترام والتفاهم والحوار، وكذلك الاعتراف بحقوق الآخر وتكريسه في الممارسة العملية. فالهوية ينبغي ان تتشكل وفق تفاعل حر وفي اطار الامتثال الطوعي وليس القسري. كما ان التوازن في وحدة الهوية ينبغي ان يضع حدوداً بين الانا والآخر وبين النحن والهُم، وان يرسم دوائر حول الذات، صغيرة وكبيرة ضيقة ورحبة، منفتحة على الآخر او منغلقة على ذاتها، متسامحة او متعصبة، منعزلة او متفاعلة، حتى نتوصل الى الحدود التي نريد ان نقيمها بين الأنا والآخر، لا النحن والهُم، داخل الوطن الواحد[1].

والخلاصة، ان اشكالية الهوية في العراق ترتبط باشكالية الحرية، لأن «أزمة» الهوية هي قبل كل شيء أزمة تعددية وتفاهم وحوار. وبايجاز

(1) حليم بركات، الهوية، بيروت 2004، ص 207-208

شديد أزمة ديمقراطية. وعلينا ألا ننظر الى هذه الأزمة من منطلق قومي او ديني أو طائفي أو جهوي، لانها ليست أزمة هوية في ذاتها، بقدر ما هي أزمة «مواطنة» لم تتبلور بعد، وأزمة دولة لم يكتمل نضجها وأزمة نظام أبوي استبدادي ما زال مهيمناً، وكذلك أزمة عجز ونكوص عن كسر هذه القيود والعيش في فضاء من الحرية يساعد على اعادة اكتشاف الهوية الوطنية الجامعة.

المصادر والمراجع العربية

- ابراهيم الحيدري، الميثولوجيا العربية وتفسير البنية الفكرية والاجتماعية، مجلة الاغتراب الادبي، العدد 52، لندن، 2002.
- ابراهيم الحيدري، النجف من حصار إلى آخر- المختلف والمشترك، جريدة الحياة/ تيارات، في 6 حزيران 2004.
- ابراهيم الحيدري، النظام الأبوي، دار الساقي، بيروت، 2003.
- ابراهيم الحيدري، تجربة التحديث في الشرق - لماذا لم تنجح في مصر ونجحت في اليابان، مجلة النور، العدد 173، لندن، 2006.
- ابراهيم الحيدري، ترجيديا كربلاء- سوسيولوجيا الخطاب الشيعي، دار الساقي، بيروت، 1999.
- ابراهيم الحيدري، ثورة العشرين في ذكراها الثمانين، مجلة شؤون اسلامية، العدد5، لندن، 2000.
- ابراهيم الحيدري، صورة الشرق في عيون الغرب، دار الساقي، بيروت 1996.
- ابراهيم الحيدري، عاشوراء في العراق- دراسة اجتماعية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب العاشر- شيعة العراق، دبي، 2007.

- ابراهيم الحيدري، علي الوردي،، شخصيته ومنهجه وافكاره الاجتماعية، دار الجمل، كولون، 2006.
- ابراهيم الحيدري، هل تكفي مياه الشرق الاوسط لاخماد النار التي ستشعلها؟ مجلة النور، لندن، كانون الثاني، 1999.
- ابراهيم الحيدري، 132 عاماً على صدور الزوراء، أول جريدة عراقية، الحياة في 7/ 10/ 2001.
- ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، دار الهدى، بيروت، من دون تاريخ.
- ابن حوقل النصيبي، صورة الارض، بيروت، 1928.
- ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، من دون تاريخ.
- ابن عبد ربه، العقد الفريد،القاهرة، من دون تاريخ.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مجلد 4، بيروت، 1999.
- ابن منظور، لسان العرب، ج 7، بيروت، 1970.
- أبو اسحاق ابراهيم بن علي الحصري القيرواني، جمع الجواهر في الملح والنوادر، بيروت، 1991.
- أبو حسن الشابشتي، «الديارات»، بيروت، 1986.
- احمد أمين، ضحى الاسلام، الجزء الاول، القاهرة، دار الكتاب العربي، من دون تاريخ.
- أحمد أمين، فجر الاسلام، القاهرة، دار الكتاب العربي، من دون تاريخ.
- احمد بدوي، في موكب الشمس، الجزء الاول، القاهرة، 1950
- احمد بيضون، قراءة في شبكات التضامن التقليدية، مجلة النور، العدد 58، آذار 1996.
- أحمد حيدر، اعادة انتاج الهوية، دمشق، 1997.
- احمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، بيروت 1982.

- ادوارد صعب، عبد الكريم قاسم في آخر مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية في شباط 1963، جريدة المدى، ايلاف الالكترونية في الثاني من شباط 2008.
- الامام علي، نهج البلاغة، شرح الامام الشيخ محمد عبده، ج2، بيروت، من دون تاريخ.
- برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة، بيروت، 1990.
- البلاذري، فتوح البلدان، بيروت، 1987.
- بودون وبوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، الجزائر، 1986.
- تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة. دار الساقي، لندن، 1999.
- تقي الدباغ، البيئة الطبيعية والانسانية، موسوعة حضارة العراق، الجزء الاول، بغداد، 1985.
- الجاحظ، البيان والتبيين، بيروت، ج2، القاهرة، 1948.
- جان كانال سوريه وآخرون، حول نمط الانتاج الآسيوي، بيروت، 1978.
- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الاسلامي، ج3، بيروت، 1997.
- جمال الدين ابو المحاسن يوسف تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الجزء السابع، القاهرة، 1992.
- جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، القاهرة، 1991.
- الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة السنوية، بغداد، أعوام 1972 و1978و1987.
- جورج انطون كيراز، عقد الجمان في اخبار السريان، هولندا، 1987.
- جورج طرابيشي، مسألة الهوية حين تصبح موضوعاً

موسوعياً،الحياة/ تيارات، لندن، 20/ 3/ 2007.

- الحارث عبد الحميد، الشخصية العراقية، مجلة المعرفة الالكترونية، في 27/ 3/ 2007
- حازم صاغية، عبد الكريم قاسم...اليوم، جريدة الحياة في 16/ 7/ 2005.
- حسين الهنداوي، مقدمة في الفلسفة البابلية، ايلاف الالكترونية في 29/ 1/ 2008.
- حسين كركوش، 14 تموز 1958، إيلاف الالكترونية في 14 تموز 2005.
- حسين كركوش، صحوة العشائر العراقية، أسباب الظهور وآفاق التحول، إيلاف في 2008.2.15.
- حسين كركوش، صحوة العشائر في العراق: أسباب الظهور وآفاق التحول، إيلاف الالكترونية، في 15/ 2/ 2008.
- حليم بركات، الهوية، بيروت، 2004
- حنا بطاطو. التحليل الطبقي والمجتمع العراقي، الثقافة الجديدة العدد 298، 2001.
- حنا بطاطو، العراق، ج 1-3، بيروت، 1995.
- الخليل احمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، بغداد، 1980.
- خليل عبد الكريم، الجذور التاريخية للشريعة الاسلامية، دار سيناء، القاهرة، 1990.
- رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء، قم 1413هـ.
- رشيد الخيون، من القائل، يا أهل العراق أهل الشقاق والنفاق؟ جريدة الشرق الاوسط، لندن في 22/ 7/ 2004.
- رفعت الجادرجي، صورة أب، بيروت، 1985.
- رفعت الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، المقدمة، كولون، 1992.

- روبرتسون سمث، ديانة الساميين، لندن 1894،(ترجمة) القاهرة 1997.
- روجر أوين، مسار الاقتصاد العراقي منذ عام 1979، ورشة عمل نظمها مركز جامعة هارفرد للدراسات الشرق اوسطية، بداية نيسان/ ابريل 2007، جريدة الحياة في 3/ 5/ 2007.
- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت، 2008.
- زكي نجيب محمود، ثقافتنا في مواجهة العصر، بيروت، 1979.
- سابرينا تافرناس، نيويورك تايمز في 15/ 3/ 2008.
- ستيفاني دالي، اساطير من بلاد ما بين النهرين(ترجمة)، اكسفورد- نيويورك، 1991.
- سرمد الطائي، الفوضى التي منحتنا الحرية، ايلاف الالكترونية، في 6/ 5/ 2007.
- سميرة فادي، المسيحية العراقية، مجلة ميزوبوتاميا الألكترونية، العددان الثامن والتاسع.
- سيار الجميل، البنية التكوينية للمجتمع العراقي، جريدة الصباح البغدادية، في 5 مايو 2007.
- سيار الجميل، انتليجنسيا العراق، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- سيار الجميل، بنية الثقافة العراقية: دراسة من الاجيال الراحلة، ايلاف 2/ 2/ 2006.
- سيار الجميل، خطاب خاص الى العراقيين، إيلاف في 19/ 1/ 2005.
- شاكر مصطفى، حضارة الطين، دمشق، 1996.
- صاموئيل نوح، السومريون: تاريخهم وحضارتهم وخصائصهم، ترجمة فيصل الوائلي، الكويت، 1974.

- طه باقر – قارئ الطين، ندوة في بيت المدى، بغداد 20 ماي 2009.
- طه باقر، العراق..من أين جاءت هذه التسمية؟ مجلة العاملون بالنفط، بغداد، 1954.
- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، القسم الاول، بغداد، 1995.
- طه باقر، ملحمة كلكامش، طبعة خاصة، دار المدى، دمشق، 2001.
- عبد الامير الرفيعي، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، الجزء الاول، بيروت، 2002.
- عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، بغداد، 1956.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الاول، صيدا – لبنان 1957.
- عبد اللطيف الشواف: شخصيات نافذة، لندن، 1993.
- عصام الخفاجي، الدولة والمجتمع في عراق المستقبل، مجلة الاقتصاد العراقي، عدد خاص، لندن، ايلول 1977.
- عقيل الناصري، قراءة في المشروع القاسمي، مجلة الموسم، عدد خاص رقم 32، هولندا، 1997.
- علي البزركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، بغداد، 1954.
- علي الوردي، الاحلام بين العلم والعقيدة، لندن، 1994.
- علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، 1965.
- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،1–6، لندن، 1991.
- علي فهمي خشيم، آلهة مصر العربية، المجلد الاول، القاهرة، 1990.
- غسان العطية، نشأة الدولة، لندن، 1988.
- فاضل الجلبي، خمسينات ضائعة،جريدة الزمان، في 22/ 2/ 2008.

- فاضل الربيعي، جيل الستينات، دار الجمل، كولون، 1997.
- فالتر دوستال، تطور حياة البدو في الجزيرة العربية في ضوء المادة الاثرية، مجلة فكر وفن، العدد31، ميونيخ، 1978
- فالح عبد الجبار، مصادر العنف ومآله، جريدة الحياة، 5/ 6/ 2005.
- الفيروزأبادي، القاموس المحيط، مجلد 2، بيروت، 1968.
- الفيروزأبادي، قاموس المحيط، دار الجبل، بيروت.
- قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي، تحليل سوسيوسيكولوجي لما حدث ويحدث، بيروت، 2007.
- قاسم حسين صالح، حول تراجع ثقافة العلم بتراجع مكانة المعلم والاستاذ الجامعي، جريدة الزمان 2004/3/17.
- كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، كولونيا–المانيا، 2002.
- لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، بغداد 1952
- لويس شيخو اليسوعي، شعراء النصرانية قبل الاسلام، بيروت، من دون تاريخ.
- لويس ماسينيون، خطط البصرة وبغداد، ترجمة ابراهيم السامرائي، بيروت، 1981.
- مازن لطيف، النظام السابق أحدث تخلخلاً كبيراً في تركيبة المجتمع العراقي، موقع الحوار المتمدن، في 25/ 7/ 2008.
- ماكس فون اوبنهايم، كتاب البدو، الجزء الاول، بيروت، 2004.
- ماهر الشريف، حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية– عودة الى ابرز القضايا والتساؤلات، الثقافة الجديدة، العدد، 298.
- محمد اركون، نزعة الانسنة في الفكر العربي– جيل مسكويه والتوحيدي، دار الساقي، بيروت، 1997.

- محمد آل الشيخ، الأولوية لمن: للوطن أم للعروبة؟ إيلاف، لندن، في25/ 7/ 2004.
- محمد جابرالانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- محمد حديد، مذكراتي، دار الساقي، 2006.
- محمد سعيد الطريحي، الديارات والامكنة النصرانية في الكوفة وضواحيها، بيروت، 1981.
- محمد عابد الجابري، العرب والفرس والعجم، فضاءات حضارية(aljabriabdel.net. cultural arabe).
- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، لندن، 2003.
- محمد مبارك، محاولة في فهم شخصية الفرد العراقي، لندن، روما، 1994.
- محمد مهدي الجواهري، ديوان الجواهري، الجزء الثاني، دار العودة، بيروت، 1982.
- محمود امين العالم، الثقافة والعولمة. مجلة النص الجديد، العدد 8، قبرص، 1998.
- مرغريت روثن، علوم البابليين، تعريب يوسف حبي، بغداد، 1980.
- المسعودي، التنبيه والاشراف، القاهرة، 1938.
- المسعودي، مروج الذهب،الجزء الثاني، بغداد، 1965.
- مكسميليان شتريك، خطط بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي(ترجمة)، بغداد، 1986.
- المنجد في اللغة والاعلام، بيروت، 1980.
- موسوعة بهجة العرفة- مسيرة الحضارة، المجموعة الثانية، المجلد الاول، سويسرا، 1974.
- ميثم الجنابي / العراق ورهان المستقبل، جريدة المدى، 2006.

- مير بصري، اعلام الادب في العراق الحديث، الجزء الاول، لندن، 1994.
- ميشيل بروفوست، تخطيط المدن والصراع على العالم الثالث، مجلة فكر وفن، العدد 87، معهد غوته، كولون، 2007.
- هادي العلوي، فصول في تاريخ الاسلام السياسي، قبرص، 1995.
- هادي العلوي، مظاهر التشوه في المجتمع العراقي، دراسات كردية، العدد 7/ 3 باريس 1992.
- هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، لندن، 1993.
- هشام جعيط، نشأة المدينة العربية الاسلامية- الكوفة- دار الطليعة، ط3، بيروت، 2005.
- همسلي لونكرك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، بغداد 1968
- هنري براستيد، العصور القديمة، (ترجمة) دار قربان، بيروت، 1983.
- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، الجزء الثاني، بغداد، 1989.
- وليم ويلكوكس، من جنة عدن الى عبور نهر الاردن، بغداد، 1968.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان، مادة نجرانية، بيروت، 1993.
- اليعقوبي، تاريخ الامم والملوك، الأجزاء الأول والثاني والرابع، القاهرة، 1999.
- يوسف خليف، حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني للهجرة، القاهرة، 1968.
- يوسف عز الدين، الشعر العراقي الحديث والتيارات السياسية والاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1977.
- يوسف عز الدين، الشعر العراقي في القرن التاسع عشر. بغداد، 1958.

- يوسف عز الدين، الشعر العراقي- أهدافه وخصائصه، القاهرة، 1957.
- يوسف قزانجي، مظاهر الثقافة السريانية، جريدة المدى، 2007/6/24.
- يوسف محسن، سياسات العنف الجماعي، أوان الالكترونية، في 2009/1/23.

المصادر والمراجع الاجنبية

- Al-Haidari, Ibrahim Zur Soziologie des schiitischen Chilaismus, Freiburg 1975
- Bloch, Ernist, Durch die Wueste, Ffm 1965
- Cahen,C ,Der Islam,Bd1, Frankfurt-m 1968
- Dabrowska, K & Hann, G; Iraq Then & Now, Bradt, London 2008
- Davis, Eric, Memories of State,Politics, History and collective identity in Modern Iraq, Berkley, Los Angeles, London 2005
- Habermas, Jurgen , Die Einbziehung des Anderen, Suhrkamp Frankfurt-m1996
- Jamali,F, the New Iraq, New York 1932
- Mumford, Lewis, The City in History, New York, 1961
- Oppenheim, M,Die Beduinen, Bd3,Wiesbaden 1952
- Philosophisches Woerterbuch, Kroner Verlg, Bd. 13, Stuttgart 1965
- Rothmann,L,Geschichte der Araber, Bd. 1, Berlin 1971
- Schmucker,W,Untersuchungen zu einer wichtigen bodenrechtlichen Konsequenzen der islsmischen Eroberungsbewegung,Bonn 1972
- Stein, Luther, Summer Gerba, Berlin 1967
- Van Ess, Theologie und Gesellschaft im 2. Und 3. Jahrhundert Hidschra,Eine geschichte des religioesen Denkens im fruehen Islam,Bd 1-6, Berlin,Beirut 1992-1997

فهرس المحتويات

تصدير 3

مقدمة الجزء الأول 11

تمهيد: مقدمات سوسيولوجية لدراسة المجتمع العراقي 15

الفصل الأول: العراق تاريخاً ومجتمعاً وحضارة 27

أولاً- حضارة بلاد الرافدين القديمة 28

ثانياً: العراق بعد الفتح الاسلامي 55

ثالثاً - العراق تحت الحكم العثماني 91

الفصل الثاني: تأسيس الدولة العراقية 115

دور النخب السياسية العراقية 115

أولا: جيل التأسيس 119

ثانيا: جيل البناء : محاولة لبناء عراق جديد 130

ثالثاً: جيل الضياع - جيل الحرب والحصار 168

الطبقات الاجتماعية في العراق 333

الفصل الثالث: البحث عن الهوية.. 197
العراق أمة تبحث عن دولة ودولة تبحث عن هوية! 197
المكونات الاجتماعية في العراق.. 224
اعادة انتاج الهوية العراقية- محاولة أولية لمعرفة الذات ونقدها ... 230

المصادر والمراجع.. 279

ابراهيم الحيدري

الشخصية العراقية

هذا الكتاب محاولة جادة لدراسة الشخصية العراقية وتحليلها بمنهج سوسيو-ثقافي وتشخيص خصائصها وسماتها الثابتة والمتغيرة وفق ما استجد من تغيرات وتحولات على بنية هذه الشخصيّة خلال العقود الأخيرة، وكذلك معرفة أسباب المحنة والانكسار الذي أصابها. فمنذ قيام الدولة العراقية والعراق أمة تبحث عن دولة ودولة تبحث عن هوية تستطيع جمع مكوّنات هذا المجتمع المتنوّع.

هذا بحثٌ في العوامل والأسباب الذاتية والموضوعية التي تتحكم في هذه الشخصيّة، انطلاقا من نظرة معرفية الى الذات ونقدها، قبل الدفاع عنها، لمواجهة السلبيات بجرأة وشجاعة عن طريق النقد والنقد الذاتي، ليس بهدف جلد الذات بل بهدف تلمّس الطريق الى قيام الدولة المعبّرة عن الهوية الوطنية الجامعة والقادرة على التفاعل مع العالم في بلد متعدد الهويات الفرعية.

يتعرض المؤلف في هذا الجزء من الكتاب الى دراسة التكوينات الاجتماعية والهويات المتعددة والثقافات الفرعية المختلفة والأجيال والنخب المتعاقبة، ويحلّل العوامل التي أثّرت وتؤثر في انقسام الهوية الى هويات فرعية متصارعة على نحو عنيف في محاولة لاستشراف شخصية عراقية متكاملة وهوية وطنية واحدة.

الدكتور الحيدري أستاذ وباحث في علم الاجتماع مقيم في بريطانيا. صدرت له عشرة كتب وعدد كبير من البحوث والدراسات في اللغات العربية والألمانية والإنكليزية.

ISBN 978-9953-582-69-6
9 789953 582696

التنوير للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - القاهرة - تونس
بريد إلكتروني: darattanweer@gmail.com
موقع إلكتروني: www.dar-altanweer.com